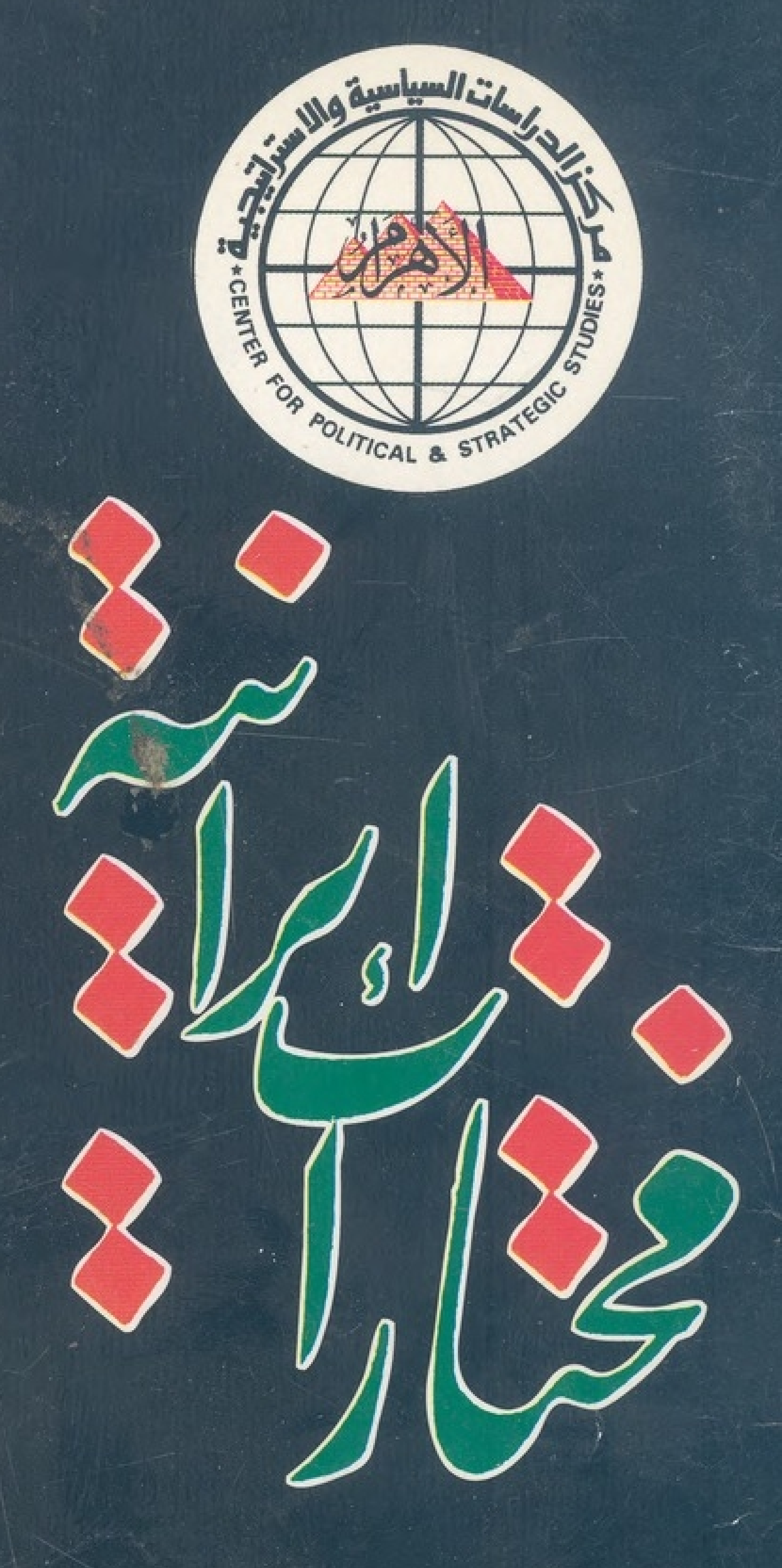
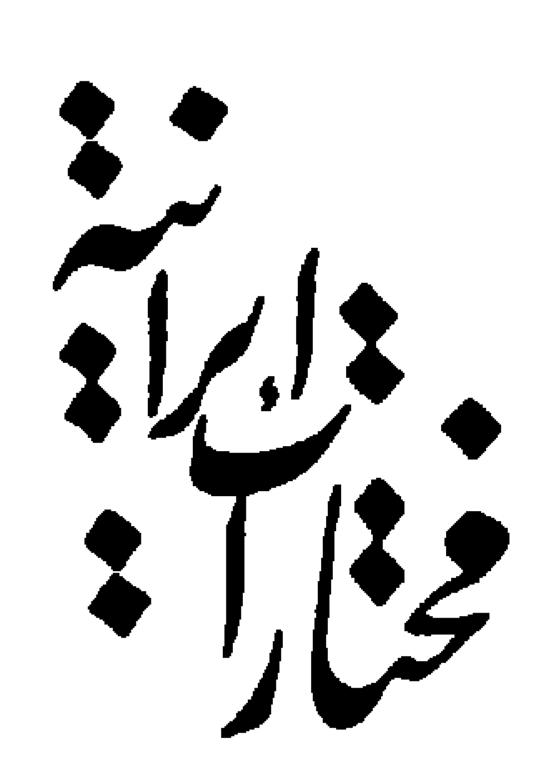


مختارات إيرانية

السنة الثالثة - العدد ٣٣ - أبريل ٢٠٠٣

٣٣



السنة الثالثة - العدد ٣٣ - أبريل ٢٠٠٣

صورة الغلاف :
إيرانية تحمل لافتة كُتب عليها «الموت لأمريكا» أثناد مظاهرة بطهران فى ٢٨ مارس٢٠٠٣

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/ ٥٧٨٦٢٠٠/ ٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/ ٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس . وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا. أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتـــويـــات

افتتاحية

دور «حـــــارس المرمى» الإيــرانــى

قبل أن يسقط ريتشارد بيرل كبير هيئة المستشارين فى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) بأيام قليلة عقب اندفاع القوات الأمريكية والبريطانية لغزو العراق حرص على أن يوضح أن سقوط صدام سيكون درساً ملهماً للإيرانيين للتحرر مما أسماه "نظام الملالى الشمولى "الذى يحكمهم. واعتبر أن الأمم المتحدة "لم تعد مهمة". وقد ولى زمانها. وأشار إلى أنها يمكن أن تكون مفيدة فقط فى مجالى الشؤون الصحية وحفظ السلام.

كلام ريتشارد بيرل جاء أمام اجتماع عقدته طليعة اليمين المسيحى المحافظ التى توفر الغطاء الأيديولوجى لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش تحت غطاء "معهد الأعمال الأمريكى "(أمريكان انتربرايز). فى هذا الاجتماع كشف المشاركون فيه عن أن الحرب الدائرة فى العراق ليس هدفها إطاحة نظام الرئيس العراقى صدام حسين فحسب. بل فرض رؤية جديدة للعالم. يتم بموجبها إجراء إصلاحات جذرية فى الأمم المتحدة. وتغيير النظامين الإيرانى والسورى، واحتواء الدول الأوروبية المتمردة على سياسة واشنطن. خصوصاً فرنسا وألمانيا.

صحيفة "فاينشيال تايمز "البريطانية التى نقلت أخبار هذا الاجتماع (٢٢/٣/٢٠٠٣) قالت على لسان مايكل ليدن المسؤول فى إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريجان ومؤلف كتاب "الحرب على سادة الإرهاب "أن العدوان على العراق جزء من حرب أطول تستهدف "رعاة الإرهاب "مثل سوريا وإيران. واتهم فرنسا وألمانيا بأنهما تشجعان "أنظمة طاغية".

لقد سقط ريتشارد بيرل لكنه مازال مستشاراً لوزير الدفاع. كما أن صقور الإدارة مثل ديك تشينى نائب الرئيس. ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع. ونائبه بول وولفوفيتز. ومعهم كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومى يعتنقون كلهم أفكار ريتشارد بيرل ويزيدون عليها تطرفاً.

هذه الأفكار باتت تمثل الإطار المرجعى لأداء الإدارة الأمريكية بدليل الاتهامات التى وجهها رامسفيلد يوم الجمعة (٢٨ مارس الماضى) لكل من إيران وسوريا بالتدخل فى الشأن العراقى وأنها "ستتحملان مسؤولية عرقلة الحملة على جارهما العراق". رامسفيلد اتهم سوريا بالسماح بعبور المعدات العسكرية للعراق. أما اتهامه لإيران فقد كان استباقيا أو "وقائياً "للردع قائلاً أنها - أى إيران - قد تخدم مصالحها فى العراق عبر استخدام فيلق بدر (الذراع العسكرية للمجلس الأعلى للثورة العراقية الموالى لإيران). واتهم رامسفيلد فيلق بدر بأنه يقوم فى العراق بنشاط "لا يساعدنا". وأضاف أن "الحرس الثورى الإيرانى هو الذى يدرب ويجهز ويقود هذا الفيلق".

الأخطار قادمة وبالجملة إذن؟

نعم وهناك مؤشرات كثيرة للدلالة على ذلك يأتى فى مقدمتها السعى الأمريكى لفرض احتلال عسكرى للعراق.

أحدث التصريحات بهذا الشأن جاءت على لسان كوندوليزا رايس التى استبعدت أى دور للأمم المتحدة أو للحلفاء الأوروبيين أو لحلف شمال الأطلسى (الناتو) فى عراق ما بعد صدام وقالت أن أمريكا قدمت المال والدماء من أجل ما سمته "تحرير العراقيين "وأنها - أى أمريكا - "يحق لها حكم العراق مؤقتاً قبل نقل السلطة إلى حكومة عراقية انتقالية تضم كل المجموعات العرقية والدينية".

والمعنى المباشر لفرض الاحتلال العسكرى الأمريكى للعراق هو أن الولايات المتحدة ستكون معنية بالدرجة الأولى بتأمين هذا الاحتلال. بكل ما يعنيه ذلك من مهام وإجراءات سوف تفرض حتماً وضع كل من إيران وسوريا فى الاعتبار، ثم التوجه بعد ذلك إلى خلق نظام عميل فى بغداد يكون أداة انطلاق جديدة واستراتيجية للدور الأمريكى الذى سوف يلتقى حتماً مع الدور الإسرائيلى مروراً بسوريا ولبنان. والذى سيسعى للالتقاء بالوجود العسكرى الأمريكى فى أفغانستان عبر إيران.

ولكى يقوم هذا النظام بدوره لابد أن توفر له واشنطن "البيئة الإقليمية المناسبة "بكل ما يفرض ذلك من إجراء تغييرات وجراحات فى هياكل النظم والخرائط القائمة حسب ما ينكر صقور اليمين المحافظ المسيطر على الإدارة

ورياح التغيير فى المنطقة

الأمريكية.

كيف ستتعامل إيران مع هذه التحديات ؟ وكيف ستواجه إيران أعباء مؤكدة لحرب استنزاف محتملة فى العراق ضد قوات الاحتلال إذا ما نجحت فى إسقاط النظام الحاكم فى بغداد ؟

هل ستستطيع إيران عزل الشعب الإيرانى وسخطه على العدوان الأمريكى، الذى امتد إلى العتبات المقدسة فى النجف الأشرف وكربلاء، عن ما سوف يحدث فى العراق من قلاقل واضطرابات قبل أن يستقر الوضع ويهدأ للمحتل الأمريكى ؟

لقد استطاع النظام الإيرانى حتى الآن ضبط حركة الشارع الإيرانى ضد العدوان، كما أنه استطاع أن يقنع الإدارة الأمريكية بالتزامه بموقف حيادى، بل وقدرة عالية على ضبط النفس إزاء تجاوزات عسكرية أمريكية طالت الأراضى الإيرانية وخرقت سيادتها، فإلى متى سوف يستطيع النظام أن يحتوى حركة الشارع الإيرانى من جهة ويرضى الرغبات الأمريكية من جهة أخرى ؟

بوضوح أكثر :

إلى متى سيقدر النظام الإيرانى على القيام بدور "حارس المرمى "حسب تعبير مسؤول أمريكى عبر عن سعادته من "التعاون الإيرانى "بالنسبة للطلب الأمريكى بمنع وصول المساعدات إلى أنصار "القاعدة "و "أنصار الإسلام" الذين قد يكون بعضهم قد عبر الحدود الجبلية مع إيران.

المسؤول الأمريكى المذكور قال "لقد طلبنا من إيران لعب دور حارس المرمى وحتى الآن منعت معظمهم من العبور. وقد اختفى بعضهم لفترة، ولكنهم عادوا للظهور فى شمال العراق. ولذا فإن الإحساس هو أن إيران ملتزمة" .

إلى متى سيقدر النظام الإيرانى على تلبية بنود "اجندة الالتزام "الأمريكية ؟

هذه البنود تتوالى يوما بعد يوم. فقد دعت واشنطن طهران إلى عدم تشجيع أو تسهيل السفر من لبنان أو الأراضى الفلسطينية المحتلة وغيرها من أجزاء العالم الإسلامى إلى العراق. كما طلبت واشنطن من طهران منع مقاتلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية من دخول العراق. الأمريكيون يقولون:" نريدهم أن يبقوا خارج القتال الآن، منعاً لتعقيد الوضع" .

إيران تعلم لماذا لا تريد أمريكا دخول قوات فيلق بدر إلى الأراضى العراقية.

إيران تعلم أن واشنطن تخشى أن يتحول فيلق بدر إلى مقاتلة الأمريكيين دفاعا عن الأهل والعرض والدين أمام جرائم إنسانية فاحشة يرتكبها الجنود الأمريكيون فى العراق وفى قلب النجف الأشرف وكربلاء.

وإيران تعلم أن واشنطن تريد أن يكون لها وحدها الفضل الأول والأخير فى إسقاط نظام صدام دون مشاركة من المعارضة العراقية، وبالذات المعارضة الشيعية، كى لا تكون هذه المشاركة قيداً فى المستقبل على الإدارة الأمريكية المطلقة فى إعادة بناء النظام الحاكم فى بغداد ورسم أدوار هذا النظام وتحالفاته، وخاصة مع كل من إيران وسوريا.

سماح الأمريكيين لحجة الإسلام عبد المجيد الخوئى رئيس مؤسسة الخوئى العالمية ومقرها لندن بالعودة إلى العراق والظهور فى النجف الأشرف رسالة خطيرة لتحدى النفوذ الإيرانى وسط المرجعية الشيعية فى العراق، وتجاوز لدور المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقى الموالى لإيران.

إلى متى سوف يصمد النظام فى إيران أمام هذه الأجندة الأمريكية أولاً، وأمام مخطط صقور اليمين المحافظ الجديد المسيطر على الإدارة الأمريكية بالتوجه نحو إيران وسوريا عقب حسم المسألة العراقية؟

الأسئلة صعبة. ودور "حارس المرمى "الذى تريده واشنطن الآن من طهران مستحيل أن يصمد أمام رياح التغيير الإقليمية القادمة.

د. محمد السعيد إدريس

الدراسات

الهوية الإيرانية على أعتاب القرن الحادى والعشرين

■ بيرويز مجتهد زاده (❖) ■ إطلاعات (الأخبار) ١-١٢/١/٢٠٠٣

كان لظهور الإسلام وانتشاره فى إيران أثره العميق على الهوية المستقلة لهذه الدولة حيث قدم دينا جديدا ومبادئ جديدة للمجتمع الإيرانى، وفى المقابل أخذ المسلمون عن إيران الكثير من العادات والتقاليد الثقافية الإيرانية. وقد ساهم الإسلام الشيعى فى تجديد الهوية الإيرانية وتقبل الإيرانيون التشيع الذى ينسجم كثيرا مع قيمهم الثقافية وتقاليدهم. وعملوا فى ظله على تجديد هويتهم الثقافية والسياسية، الأمر الذى مكنهم من الحيلولة دون سيطرة الدولة العثمانية على إيران وشرق العالم الإسلامى. وبهذا الشكل اقترن التشيع بالمضامين القومية الإيرانية وساهم فى إحياء الهوية الإيرانية مرة ثانية. وفى حين تأثرت الهوية الإيرانية بشدة بالأفكار والمبادئ الإسلامية، حافظت الدولة الإيرانية على لغتها الخاصة وعاداتها وتقاليدها القديمة.

ومع تزايد الضغط على الإيرانيين من جانب الجهاز الأمنى فى الخلافة العباسية وتزايد الأعباء على كاهل الشعب . ازداد التمسك بالتشيع.

فعلاوة على الجوانب الفقهية والتاريخية، فإن الاهتمام المتزايد من جانب الإيرانيين بالتشيع كانت له أسباب جغرافية وسياسية عدة هى:

١- بينما كانت الجماعة المسيطرة فى الخلافة العباسية تتبع المذهب السنى، أصبح التشيع كمذهب للضعفاء والمظلومين والجماعات الإيرانية المحرومة موضع حفاوة . وكانت الطبيعة «الاعتراضية» للمذهب الشيعى هى السبب فى هذه الحفاوة. وبهذا الشكل أصبح التشيع بصفة عامة دين المزارعين الإيرانيين الذين كانوا مستائين من ملاك الأرض والحكام، أى الطبقات السنية المذهب التى كانت مدعومة من قبل الخلافة العباسية.

٢- التأكيد الخاص من جانب التشيع على خلافة آل البيت الذين ظلموا وذاقوا صنوف الظلم والعنف من جانب الخلافة فى دمشق وبغداد، ومن هنا تبلورت المواساة الطبيعية والخاصة بين أفراد الشعب المحروم والمظلوم فى إيران.

وفى عهد الدولة الصفوية (١٥٠١-١٧٢٢) كانت لإيران هوية ثقافية وسياسية متميزة حيث حصلت على استقلالها السياسى الكامل. وكان الشاه إسماعيل فى مقدمة مؤيدى الحركة الشيعية الجديدة التى انطلقت من أردبيل حيث أعلن أن المذهب الشيعى الإثنى عشرى هو المذهب الرسمى لإيران. وكان هدفه من ذلك التخلص من سيطرة الإمبراطورية السنية التركية العثمانية، ووقف الزحف العثمانى نحو الشرق الذى

(❖) أستاذ جامعى ورئيس مؤسسة يوروسويك فى لندن

يعتمد على الفلسفة التى كان يتبناها العثمانيون والقائمة على أنهم الخلفاء المسلمين وأن لهم حق السيطرة على كل أنحاء العالم الإسلامى، وكانت هذه الفلسفة ترمى الى أن تقع إيران مرة ثانية تحت سيطرة الحكم العثمانى فكان إعلان التشيع كمذهب رسمى لإيران بمثابة الحصن الحصين تجاه هذه الفلسفة.

ومع ظهور إيران كدولة وكأمة مستقلة ذات هوية متميزة عن هوية باقى الأمم دخلت الجهود والمساعى الرامية الى بلورة الجغرافيا السياسية المستقلة لإيران مرحلة جديدة، وقد كانت هذه الجهود من قبل قاصرة على بلورة الهوية المستقلة فقط فى سبيل إعادة ميلاد إيران، ولكن فى العهود التى شهدت إعادة بعث إيران أضيف إليها أيضاً عنصرى الحكومة والأرض بمعنيهما الواقعى، وبهذا الشكل استمر مشروع بلورة الجغرافيا السياسية الجديدة لإيران قائما على عنصرى «الحكومة» و«الأرض».

وإذا كانت الثورة النيابية قد تمكنت من إيقاظ المجتمع الإيرانى من سباته، فإن الثورة الإسلامية كانت سببا فى بعث الصحوة القومية لدى عامة الإيرانيين، فالأحداث التى وقعت بعد الثورة والتى أدت الى اهتزاز سيادة القانون أكثر من ذى قبل من ناحية، وفرض حرب مضنية على المجتمع الإيرانى استمرت ٨ سنوات، وما صاحبها من آثار الحصار الاقتصادى والاستراتيجى لإيران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية آخرى. هذه الأحداث قد ساهمت فى الصحوة القومية لدى الإيرانيين. وكان الحصار الاستراتيجى القائم على الدعم المباشر أو غير المباشر من جانب باكستان لحركة طالبان لزيادة الإضطراب فى شرق إيران، والدعم المباشر وغير المباشر للإمارات المتحدة فى إدعائها بخصوص جزر طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى فى الخليج (الفارسى)، لزيادة التهديدات فى جنوب إيران، ودعم العراق فى إشعال نار الحرب فى الجناح الغربى لإيران بسبب الخلاف الحدودى على شط العرب وأجزاء من خوزستان، ودعم التعاون العسكرى التركى الإسرائيلى وهو الأمر الذى أدى الى تحليق الطائرات الإسرائيلية للقيام بعمليات تجسسية بالقرب من الحدود الغربية لإيران لتهديد أمنها القومى ودعم مثلث التعاون الاستراتيجى تركيا- إسرائيل- أذربيجان، هذا الحصار الإستراتيجى كان يستهدف تهديد استقلالية أراضى إيران ووحدتها القومية، لكن على العكس حركت التهديدات البرية والحصار الاستراتيجى المشاعر الوطنية لدى الإيرانيين وجعلتهم يستميتون فى الدفاع عن استقلالهم ، وقد أثر هذا الأمر تأثيراً بالغاً على تقارب الشعب مع بعضه واتحاده . فعلى مدى المائتى سنة الماضية لم تؤد أزمة الى توحد الإيرانيين فى الداخل والخارج مثلما فعلت أزمة اعتداء العراق على الأراضى الإيرانية، وكان هذا التقارب وهذه الوحدة خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات عاملا مهما آخر فى صحوة الإيرانيين. وكان المجال الذى هيأ هذه الصحوة هو انتشار التعليم فى إيران . فقد رسخ انتشار التعليم عنصر المواطنة الذى صاحب الثورة الإسلامية فى أذهان الإيرانيين.

وعلى الرغم من فشل الثورة النيابية فى تحقيق الديمقراطية الشعبية، تلك الديمقراطية التى كانت تتحدث عنها الثورة النيابية من خلال النماذج المستوردة والمأخوذة عن الأصل الأوروبى والتى كان أثرها قاصرا على قيم نخبة المجتمع الإيرانى، فالمجتمع القروى والتقليدى كان أكثر من ٩٠٪ من رجاله لا يعلمون شيئا عن العالم الحديث ولم يتمكنوا من هضم وفهم هذه الظاهرة الأوربية فى شكلها الأولى.

بعبارة أخرى، لم توجد الإمكانية اللازمة لترسيخ الديمقراطية الشعبية فى المجتمع، وعلى مدى ٤ عقود بعد الثورة النيابية، وعلى الرغم من أن نخبة المجتمع كانت تعمل على ترسيخ الديمقراطية، لكن البلاد كانت تحت الاحتلال الأجنبى. ولم تسمح السياسات الأجنبية بظهور ديمقراطية إيرانية ولذا، لم تكن هناك ديمقراطية فى إيران خلال الفترة من ١٩٤١ الى ١٩٥٣ وقد بدأت هذه الفترة بالاحتلال الأجنبى لإيران وكان التفاعل السياسى بين النخبة «وليست القوى السياسية» أكبر لطمة لعملية دمقرطة المجتمع حيث تحول الاختلاف فى الآراء السياسية الى حقد وانتقام بين النخبة السياسية، وضلت الأفكار بصفة عامة الطريق. فالشعب الذى لم يعتد على الاقتصاد التقليدى، ولا يدرى شيئا عن مدى تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى التحرك نحو الديمقراطية الشعبية لا يولى اهتماما لعملية التصويت ولا يستعمل حقه فى المشاركة فى تسيير الشئون السياسية، وبذلك يكون هناك فراغ هائل نظيرا للغياب الملحوظ من جانب الأمة على الساحة السياسية. وبعبارة أخرى لم تكن هناك ممارسات ديمقراطية، بل كانت هناك محاولات لترسيخ ديمقراطية فى المجتمع الإيرانى.

ثمة نقطة هامة يجب أخذها فى الاعتبار هى أن

المجتمع الإيرانى فى ذلك الوقت لم تكن به الآليات اللازمة لترسيخ الديمقراطية الشعبية، فاليوم تم استخدام أكثر من آلية مهمة فى إطار الوصول الى ديمقراطية داخل المجتمع الإيرانى.

وقد حركت الصحوة العامة الحالية الطلب على الديمقراطية على مستوى المجتمع. فاليوم تتحدث نخبة المجتمع ويتحدث آخرون عديدون بلغة واحدة من أجل هدف واحد. فالكل يريد الإصلاحات التى تستطيع التغلب على العوامل المعوقة للديمقراطية الشعبية فى المجتمع وذلك من خلال دراسة ونقاش جوانب ثلاثة هى:

١ ـ مدى التجانس بين الحكومة والشباب .

٢- مدى المشاركة العامة فى إدارة شئون المجتمع من خلال حكومة التكنوقراطيين.

٣- كيفية ترسيخ مبدأ سيادة القانون على الشئون الداخلية فى المجتمع، وسيادة المصالح القومية على السياسة الخارجية.

وقد أرست نفس هذه الصحوة العامة من ناحية أخرى آلية العرض والطلب السياسى فى المجتمع، وجعلت الطلب على الديمقراطية أمرا حقيقياً .

على جانب آخر، يؤدى ازدهار الديمقراطية الشعبية التى تقوم على الثقافة والقيم المكونة للهوية الإيرانية الى تبلور ديمقراطية إيرانية محلية وهوية سياسة جديدة للمجتمع الإيرانى.

وأدى تعطيل آلية العرض والطلب السياسى لتحقيق الديمقراطية الى استحداث آلية أخرى هى آلية تفاعل القوى السياسية فى المجتمع من أجل تنشيط الحوار الضرورى بين القوى والنخبة السياسية. فالمجتمع الذى يشق طريق الإصلاح من تلقاء نفسه تتوزع فيه الآراء بين القوى السياسية المتعددة فى المجتمع ومن ثم يتبلور تفاعل وصدام القوى، وهذا الصدام لايمكن تجنبه فى المجتمع الذى يتعطش الى الإصلاحات والديمقراطية الشعبية. فالديمقراطية فى مسيرتها الطبيعية، هى حاصل توازن وتفاعل قوى المجتمع ولن تترسخ هذه الديمقراطية لو أدى صدام القوى الى الخروج عن طاعة القانون. فالأمة الإيرانية لازالت حتى الآن فى مرحلة تفاعل القوى حيث بدأت مع نفسها حوارا سياسيا واسع النطاق. لكن هذا الحوار الشامل أحيانا يكون عنيفا يؤدى الى الصدام الحاد بين الأطراف المتصارعة.

فالحوار بين القوى الإيرانية يبشر بظهور قومية ذات هوية سياسية جديدة، وليست أيديولوجية حكم، ولايوجد بينها وبين القومية التقليدية التى نتجت عن تطور أوروبا سياسيا فى القرن التاسع عشر أى وجه شبه. وستتبلور هذه القومية الجديدة من خلال تضمينها لكل القيم المكونة للهوية الإيرانية المستقلة.

٣- آلية العلاقات النشطة بين العناصر المكونة للدولة:

إن الآلية التى يجب تفعيلها من أجل ترسيخ الديمقراطية الشعبية هى آلية انتقال إرادة الأمة للحكومة فى إدارة البلاد.

ومما لاشك فيه أن انتخابات رئاسة الجمهورية سنة ١٩٩٧ تعد نقطة بداية جديدة لتبلور الهوية السياسية الإيرانية، وتطور السياسة الخارجية. وعلاوة على عدم وجود مثيل لعدد المشاركين فى هذه الانتخابات فى تاريخ إيران السياسى والشرق الأوسط ، فتقريبا شارك كل من لهم حق التصويت فى هذه الانتخابات ، وأعربت الأغلبية العظمى منهم على قلب رجل واحد ولسان واحد عن مشاعرهم تجاه ظروف المجتمع. كانت لهذه المشاركة نتائج إيجابية مذهلة أهمها إدراك الناخبين للأهمية الخاصة التى تحظى بها تلك المشاركة.

الهوية الإيرانية والتحديات الدولية الراهنة :

عندما تتسم السياسة الخارجية لدولة ما ، بالنشاط والفاعلية اللازمة، فإن ذلك يكون انعكاسا للظروف السياسية الداخلية الواعية بالمصالح القومية. وقد أكدت الكتابات التى تركزت حول إيران على مدى عقد التسعينيات على هذا الأمر الذى يوضح مدى الاهتمام «بالمصالح القومية» كعامل أساسى فى وضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية، وقد تخلت المبادئ الأيديولوجية رويدا رويدا عن مكانتها فى السياسة الخارجية للمصالح القومية بمعناها الواسع.

وهذا التغيير على صعيد السياسة الخارجية من الممكن أن يكون مؤشرا على التطور الذى تشهده ساحة السياسات الداخلية والقومية الجديدة.

وقد طرحت مسألة الهوية بالنسبة لإيران والإيرانيين مرة أخرى من خلال حدثين هامين وقعا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين: تمثل الأول فى نجاح الثورة الإسلامية وأسلمة الهوية فى عقد الثمانينيات بينما يتمثل الآخر، فى انهيار نظام القطبية الثنائية فى عقد التسعينيات. وقد أدى هذا الأمر الى القضاء على التوازن الدولى والذى كان قائما على مدى خمسين عاما.

وقد أدى انهيار دول كبرى كالاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وظهور دول جديدة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز تجاور إيران، الى جانب محاولة الولايات المتحدة وبريطانيا السيطرة على العالم السياسى عن طريق استحداث نظرية النظام العالمى الجديد، أدى كل ذلك الى فرض قيود جديدة على إيران، الأمر الذى حتم عليها تغيير محتوى وأسس سياستها الخارجية، ذلك لأن تلك التطورات تعمل على صهر الهويات المختلفة فى بنية سياسية عالمية موحدة تكون تحت إمرة ما يعرف بـ «الهوية الأمريكية الأفضل». وفى هذا الصدد تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الترويج لمفاهيم جديدة من قبيل «المجتمع الدولى» والذى يتكون من «نادى أصدقاء الولايات المتحدة» وقد أطلق بعض العلماء اليمينيين فى الولايات المتحدة مثل نيوتر جينجريتش على مصطلح «الهوية الأمريكية الأفضل» اسم «الحضارة الأمريكية» وقد استوحى هذا الإسم من النظرية التى لا أساس لها وهى «نظرية صراع الحضارات» لصمويل هنتينجتون، التى تقوم على أن هذا الصراع سيفضى فى النهاية الى انتصار الحضارة الأمريكية على الحضارات الآخرى، وسينتهى الأمر بانتصار «النظام العالمى الجديد» الذى تريده الولايات المتحدة، ومن ثم تخضع سائر الحضارات والهويات فيه لإمرة ونفوذ الحضارة والهوية الأمريكية المنتصرة. من ناحية أخرى، شهد عقد التسعينيات توجها متزايدا من جانب الحكومات والشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات فى العالم المتقدم نحو التكتل، والهدف من وراء هذه المحاولة هو إقامة جسر فوق العوائق الجمركية، والدخول الى الأسواق الحرة بدون آية عوائق. ومن الممكن توضيح عناصر وأسس العولمة كالتالى:-

١- التدفق الحر لرؤوس الأموال فى العالم.

٢- تبنى نظام السوق الحرة على مستوى العالم.

٣- انتشار عملية التبادل بدون أية موانع تجارية على مستوى العالم .

٤- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات ، واستغلال الخدمات العابرة للقارات.

وتترتب على هذه الأسس العامة والجديدة آثار ونتائج إيجابية وأخرى سلبية.

الآثار الايجابية هى:

١- عملية الدمج المتزايدة للاقتصاديات على مستوى العالم، والتى ستؤدى الى الإزدهار الاقتصادى ، واستقرار الأمن فى العالم.

٢- القضاء على العوامل التى تعوق نقل البيانات والمعلومات التى ستكون سببا فى انتشار الحريات الفردية وترسيخ الديمقراطية.

٣- إضفاء الطابع الاقتصادى على العالم بدلا من الطابع الأيديولوجى مما يزيد من آمن العالم واستقراره.

أما الآثار السلبية فهى:

١- افتقاد الأمن الوظيفى بالنسبة للأفراد مما سيؤدى الى زيادة الفقر .

٢- زيادة الهوة بين الأثرياء والمعدمين مما سيترتب عليه انتشار الفوضى.

٣- شيوع النفعية والانتهازية فى المجتمع مما سيؤدى الى انتشارالتوجهات المادية فى الثقافات.

٤- عملية أمركة العالم من خلال العولمة. هذا الآمر سيضر بهوية الأمم المختلفة التى ستحاول دعم وتقوية الشخصية والهوية القومية الخاصة بها. ولم يرض هذا التحرك المفكرين العالميين ومنهم صمويل هنتينجتون الذى يعتقد أن توجه الأمم نحو حضارتها وهويتها القومية يعنى أن الحضارات تسير نحو الصدام فيما بينها.

لقد تطور عالم الجغرافيا السياسية بشكل كبير بعد انهيار القطبية الثنائية . فقد اختصرت تكنولوجيا المعلومات المسافات بين أرجاء العالم، وتم التغلب على العوائق الجغرافية والثقافية. هذا الأمر جعل الثقافة الأمريكية الحالية تصل الى العالمية، لكنه فى المقابل أدى الى التفاف الأمم حول هويتها القومية، لكن فى ظل الظروف الراهنة، ستقضى المبادلات التجارية المتزايدة والتى ستصبح أكثر ازديادا فى ظل منظمة التجارة العالمية على جوانب كثيرة من السيادة الاقتصادية للحكومات الوطنية.

فتصاعد ظاهرة العولمة أدى بدوره الى دعم إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية، وقد شهدت نهاية الحرب الباردة تنافسا اقتصاديا غير مسبوق بين أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وآسيا، وقد شجعت الانجازات الاقتصادية التى حققها الاتحاد الأوروبى قوى اقتصادية أخرى على الدخول فى تكتلات اقتصادية خاصة بها. فقد اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية مع كندا والمكسيك على إنشاء منطقة التجارة الحرة «نافتا» بأمريكا الشمالية على أمل أن تشمل هذه المنطقة فى النهاية كل دول القارة الأمريكية. وقد أسست دول فى

جنوب شرق آسيا مظنمة الآسيان. وقد وصل عدد أعضاء هذه المنظمة الى ١٠ أعضاء. هذا وتعد اليابان بمفردها عملاقا اقتصاديا، فى حين أن الصين بعد انضمام هونج كونج إليها تفكر فى إنشاء تكتل صينى موحد بالاشتراك مع تايوان.

وعلى الرغم من تكوُّن كومنولث الدول المستقلة الذى يضم الأمم الإسلامية والسلافية فى الاتحاد السوفيتى السابق إلا أنه من الممكن ألا يستمر طويلا بشكله الحالى، الأمر الذى اضطرت معه هذه الدول الى الاتجاه نحو إنشاء تكتل إقليمى .

أما فى العالم الإسلامى فتسعى كل دولة فى طريق مختلف. فبينما تسعى تركيا سعيا حثيثا للانضمام الى الاتحاد الأوروبى، ويتم الاعتراف بها كدولة أوروبية تتجه إيران نحو تفعيل منظمة التعاون الاقتصادى «الايكو» بالاشتراك مع دول آسيا الوسطى والغربية. وتسعى باكستان لإنشاء منطقة التجارة العالمية فى آسيا الجنوبية «سافتا» وذلك باشتراك الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الإقليمية بآسيا الجنوبية «سادك». أما مجلس التعاون الخليجى فيحتاج الى تغييرات بنيوية حتى يكون تكتلا اقليميا حقيقيا.

إن النظام الحالى المتغير يؤثر بشدة على البنية الجغرافية السياسية للعالم. وعلى الرغم من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى من أجل بلورة ما يعرف «بالنظام العالمى الحديث» فإن العالم المعاصر يتقدم نحو نظام جغرافى سياسى خاص متعدد الأقطاب.

وإيران مثل أى دولة أخرى لا تستطيع أن تظل صامتة إزاء ما يدور حولها. فهى تسعى للتوافق مع التطورات العالمية وصياغة هذه التطورات على أساس المطالب والمصالح القومية، وأن تكون عاملا مهما على الساحة الاقتصادية الدولية من خلال مواردها الاقتصادية . ولتحقيق هذه المكانة فلابد من وجودها فى قلب الأحداث. هذا الأمر يتطلب تطوير السياسة الخارجية من حالة رد الفعل الى حالة الفعل وأخذ زمام المبادرة . الأمر الذى يجعل التخطيط للسياسة الخارجية ضرورة حتمية . العامل الآخر الذى شجع إيران على تطوير مواقفها الأيديولوجية بشكل كامل، وإعطاء الأولوية لمصالحها القومية على صعيد العلاقات الخارجية، هو الاستراتيجية الأمريكية القائمة على عزل إيران فى مناطق وجودها الطبيعى.

ومن ناحية أخرى، كان النظام الدولى المتغير دافعا لإيران مثل سائر الأمم للتوافق مع العولمة الاقتصادية والتكتلات الإقليمية، على أمل أن تتمكن من الإسهام فى صياغة نظام متعدد الأقطاب فى العالم السياسى يتوافق مع مصالحها.

وتتمتع إيران بموقع جغرافى متميز بين الخليج (الفارسى) ومنطقة بحر الخزر وآسيا الوسطى. وقد أثرت هذه المكانة التى لا نظير لها على صعيد الجغرافيا السياسية بشدة على سياسات إيران العالمية والإقليمية، وأثرت أيضا على سياسات القوى الأخرى إزاء إيران وهاتين المنطقتين.

وقد واجهت إيران لبلورة تكتل إقليمى فى الجنوب مصاعب جمة فى العلاقات مع الجيران العرب من قبيل الخلاف مع الإمارات حول جزر طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى، ومشاكل الحدود مع العراق، والاتهامات العديدة التى كانت ناجمة فى الغالب عن سوء الفهم الشديد لطموحات إيران فى المنطقة. كما أن إيران متهمة على الدوام فى النزاع العربى الإسرائيلى. إما أنها متخلية تماما عن مساندة العرب وإما أنها مفرطة فى مساندتهم.

وكان تطور العلاقات العربية - الإسرائيلية على مدى الأعوام الماضية، هذا من ناحية، وتطور الأهمية الجغرافية السياسية لإيران من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من ناحية أخرى، جعل معظم الدول العربية فى المنطقة وخاصة السعودية والكويت وقطر وعمان تتجه نحو إيران، وقد ساعد على ذلك تطور هادئ ولكنه محسوس فى العلاقات الخارجية الإيرانية التى أصبحت تتحرك صوب المصالح القومية ، وعلى الرغم من أن هذه التطورات إيجابية، لكن لا يمكن تعليق الأمل عليها فى بلورة تكتل إقليمى يضم إيران وجيرانها العرب فى الخليج (الفارسى) ، خاصة وأن العرب مستمرون فى تسييس وتدويل المشاكل الحدودية مع إيران، هذا الأمر يضر ضررا بالغا بآفاق التعاون الحقيقى الإيرانى- العربى، وبناء على هذا، فإن انعقاد الأمل على إقامة سوق مشتركة هو أمر غير واقعى بالمرة.

كذلك أيضا تقف عثرات كثيرة فى وجه تأسيس تكتل إقليمى مع دول آسيا الوسطى، وفى هذا الصدد تلعب الولايات المتحدة الدور الأساسى للحيلولة دون تطوير العلاقات الإيرانية مع هذه الدول. وبسبب هذه المصاعب المتزايدة كانت الحكومة السابقة فى نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية تأمل فى أن تصبح

منظمة التعاون الاقتصادى «ايكو» باشتراك إيران وتركيا وباكستان و٧ جمهوريات فى منطقة بحر الخزر وآسيا الوسطى تكتلا إقليميا فعالا. لكن الحقيقة أثبتت عدم واقعية هذا الأمل. لأن تركيا أثبتت من ناحية، أن اهتمامها بالانضمام الى الاتحاد الأوروبى يفوق بكثير أى اهتمام بعلاقاتها الآسيوية، واتخذت قرارا بدعم العلاقات الاستراتيجية مع إسرائيل، غير عابئة بأن هذا الإجراء سيجعل جيرانها العرب فى قلق مستمر وأن إيران ستشعر بالتهديد لسيادتها.

من ناحية أخرى، أثبتت باكستان أنها على استعداد للعمل ضد السياسات المعلنة من جانب حليفتها فى «ايكو» أى إيران، تلك السياسة التى كانت تدعم حركة طالبان فى أفغانستان حتى تبقى فى الحكم، فباكستان كانت مصرة وبشدة على دعم حركة طالبان. غير عابئة بأن استقرار طالبان فى أفغانستان يعنى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار فى الجناح الشرقى من إيران. ومع أخذ هذه الحقائق فى الاعتبار كان يجب على إيران أن تهتم بخيارات أخرى لتأسيس تكتل إقليمى حقيقى فعال. وكان يجب عليها اجتذاب الهند كشريك تجارى واستراتيجى، ولا يجب أن يكون عدم وجود جوار جغرافى مع الهند حائلا دون قيام هذا التكتل الإقليمى.

ومما لاشك فيه أن انتخابات الرئاسة التى تمت فى العام ١٩٩٧ قد خلقت رؤية جديدة للعلاقات الخارجية الإيرانية على أساس تحقيق المصالح القومية.

وتبلورت أهم هذه التوجهات السياسية الجديدة فى تعامل إيران مع مسألة العلاقات مع الولايات المتحدة .

لقد عملت الولايات المتحدة على مدى السنوات الماضية على تنفيذ استراتيجية قائمة على عزل إيران داخل منطقة وجودها الطبيعى. وكان جزء من هذه الاستراتيجية هو الحيلولة دون عبور خطوط النفط والغاز من الأراضى الإيرانية التى تعد أقصر وأوفر من حيث التكلفة، بل وأكثر الطرق أمنا. وكانت الولايات المتحدة قد طرحت هى وحلفاؤها مجموعة مقترحات حول عدد من الطرق لم تصل فى مجملها الى بعض مميزات الطريق الإيرانى.

ومنذ البداية أعلن المسئولون الإيرانيون أن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تمر بثلاث مراحل وبحذر شديد. المرحلة الأولى تتمثل فى خفض حدة العداء والتوتر المتبادل، والمرحلة الثانية تتمثل فى انتهاج سياسة بناء الثقة من الجانبين، وفى هذه المرحلة يجب على الأمريكيين الربط بين الأقوال والأفعال، والمرحلة الثالثة تتعلق بإقامة علاقات دبلوماسية إذا اقتضت الحاجة ذلك. وفى هذا الصدد هناك عدة نقاط يجب أن تكون موضع اهتمام من جانب إيران:

* يجب على إيران أن تهيئ الظروف اللازمة لعبور خطوط النفط والغاز من طريقها الطبيعى أى إيران، وفى غير هذه الحالة ستواجه المصالح القومية الإيرانية على ساحة المنافسات الجغرافية السياسية أضراراً بالغة.

* تستطيع إيران بغرض الاستغلال الأمثل لإمكانياتها أن تخصص أحد موانيها الصغيرة على الخليج (الفارسى) لدولة من الدول المغلقة فى القوقاز والخزر فى آسيا الوسطى ، حتى تستفيد منه فى إطار السيادة الوطنية الإيرانية وفى إطار القوانين المعمول بها فى جمهورية إيران الإسلامية . ومن الممكن انجاز هذا الأمر فى ضوء اتفاقية الأمم المتحدة سنة ١٩٨٢ والخاصة بـ «الوصول وحق العبور» وهذا لن يجعل العديد من الدول الجديدة تصل الى الخليج (الفارسى) فقط ، بل سيسهل أيضا إمكانية وصول الدول العربية الخليجية الى منطقة بحر الخزر وآسيا الوسطى. إن مثل هذا الإجراء سيخلق دورا محوريا لإيران فى المنطقة وفى عالم الجغرافيا السياسية والنفط والغاز مع بدايات القرن الحادى والعشرين، وسيتهيأ المجال لبلورة تكتل إقليمى فى غاية الأهمية، تكتل تكون له مكانة مهمة فى نظام الجغرافيا السياسية القادم.

على أية حال، إن التطورات التى تبلورت مع بداية القرن الحادى والعشرين تتطلب أن تتم دراسة وتخطيط السياسة الخارجية على أساس المصالح القومية، والتوافق مع التطورات التى طرأت على الساحة العالمية، وعلى الرغم من أنه لا يمكن التنبؤ بكل الأحداث المستقبلية، لكن مع تحييد التوجهات الأيديولوجية فى السياسة الخارجية ووضع المصالح القومية وأدوات تنفيذها فى الأولوية يكون من الممكن إحراز تقدم على صعيد السياسة الخارجية.

واليوم، تحاول إيران بالفهم الصحيح والإدراك المستنير للظروف والحقائق والوجود الفعال على الساحة العالمية تجاوز الأزمات السياسية الماضية ، والحفاظ على هويتها القومية بالاعتماد على تاريخ الأجداد والتوافق مع مستجدات العصر الحديث.

قضية العدد

الثورة الإيرانية وجيلها الثالث

احتفلت إيران هذا العام بذكرى انتصار ثورتها الإسلامية وسط علامات استفهام كبيرة تشغل بال قادتها ومثقفيها، بل وجموع الشعب بمختلف طوائفه وفئاته وأحزابه. وتتركز علامات الاستفهام حول مستقبل قضايا الثورة والنظام بقدر أكبر من مستقبل المنطقة وأحداثها الملتهبة. ورغم أنه من البديهي أن تؤثر أحداث المنطقة والحرب الأمريكية على العراق في مجريات الأمور داخل إيران إلا أن هذا التأثير يحدث نوعا من المراجعة للقضايا الكبيرة التي تحتاج إلى حسم على الساحة السياسية في إيران في إطار المناداة بالوحدة الوطنية في مواجهة المستجدات الخارجية، ويأتي على رأس القضايا المثارة موقف الجيل الثالث للثورة من تطوير النظام السياسي وتوجهاته التي ستنعكس بالضرورة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومن ثم فإن الجيل الأول الذي قام بالثورة قلق من انحراف الثورة عن مسارها الذي أفرز الجمهورية الإسلامية بعد عهود طويلة من الملكية الشاهنشاهية ودعم نظام ولاية الفقيه وقيادة علماء الدين للمسيرة. كما أن الجيل الثاني الذي قاد حركة الإصلاح السياسي قلق من أن يؤدي عجزه عن إتمامها إلى تطرف الجيل الثالث الذي يتطلع لقيادة الثورة في المرحلة القادمة، يقول المحلل السياسي علي رضا أحمديان: بالنظر إلى الغضب الكامن بين أغلبية الجيل الثالث من عدم تطور البرامج الإصلاحية التي وعد خاتمي مرتين بتنفيذها، يمكن أن تؤدي الى اتساع المظاهرات والاعتراضات الطلابية واتجاهها إلى العنف أو القيام بحدث غير متوقع. (همشهري في ٢٠٠٢/١١/٢٢).

من الواضح عودة ظهور جماعات ثورية متشددة كحزب الله، كانت قد أوقفت نشاطها مثل منظمة فدائي الإسلام التي نزلت الساحة بكل ثقلها لقيادة الجيل الثالث للثورة كما وضح من عنوان أول عدد لصحيفتهم (منشور الأخوة) (منشور برادري) التي عادت للصدور بعد توقف طويل لتقول في أبرز عناوين الصفحة الأولى أن الجيل الجديد من فدائي الإسلام قد أمسك براية الجهاد وهو ما يعني وفق ما جاء في مقالات الصحيفة أنه ينوي قيادة الجيل الثالث للثورة متخذا أسلوب الجهاد.

وفي المقابل، شجع نجاح كل من بهزاد نبوي ومحمد باقر ذو القدر ومرتضى الويري (قادة منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية التي كانت تضم سبع جماعات جهادية مسلحة عند قيام الثورة) بوصول الأول إلى مقعد نائب

رئيس السلطة التشريعية. والثانى إلى مقعد نائب قائد حراس الثورة الإسلامية، والثالث إلى مقعد رئيس مجلس العاصمة. شجعهم هذا النجاح على إحياء منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية لتتخذ مكانها على الساحة السياسية وتضع جيلها الثالث على منصة القيادة تحت مظلة الإصلاحيين، وعندما سئل زعيمها بهزاد نبوى عما يقصد بقوله إننا مستمرون فى طريقنا، أجاب بأن عيون الأجنحة المنافسة للمنظمة مسلطة عليها، وهم يروجون دائما أن المنظمة لم تعد صالحة للقيام بدور مستقبلي، وأن المنظمة لم تعد شرعية بعد أن طلب ممثل الإمام الخمينى فى المنظمة فى ذلك الوقت بحلها ، وأن الصدام مع المنظمة ليس أمرا جديدا، ونحن ندركه جيدا ونعتقد أن بعض العناصر المعارضة للإصلاح تعتبر المنظمة حجر عثرة فى طريقها وحائلا دون وصولها لأهدافها، ولكننا لن نسمح لها بالضغط علينا، إن وجود منافسين كثيرين على الساحة هو رد فعل لحركتنا الإصلاحية، وهم يشعرون أن ثبات موقف الإصلاحيين ومطالبتهم بزيادة صلاحيات الرئيس وتعديل قانون الانتخابات قد أوجد المجال لصدام أشد ولرد فعل أعنف مما يعنى حركة مماثلة من جانب الإصلاحيين وتوقعات بإعلان حالة الطوارئ، ولكنى أؤكد أنها مجرد شائعات لإحراج الإصلاحيين ووقف حركتهم. ولكننا مستمرون فى طريقنا. (همشهرى فى ١٨/١/٢٠٠٣).

وعندما سئل إبراهيم أصغر زاده أمين عام حزب التضامن (وهو الحزب الذى انسلخ عن حزب المشاركة وتكتل الثانى من خرداد) عن سر عودته من جديد للساحة السياسية بعد فترة اعتكاف، أجاب بأنه رأى أن الوقت قد حان لجعل الحركة الإصلاحية حركة فى إطار لا يسمح بسقوط النظام، ولقد رفعنا ثلاثة شعارات أساسية هى الحرية والمساواة والأخوة فى مواجهة محاولات بعض الجنرالات والقادة للسيطرة على الساحة، لا يجوز للنخبة السكوت واللامبالاة فقد ولى زمن التسكين تحت دعوى الخروج من الأزمة، إننى لست محرضا للطلاب ولكنى مدافع عن حقوق الناس ولا أقبل بالسكوت أمام تضييع الحقوق ولا أقبل بالراديكالية الأصولية ولا بالتطرف وإن كنت أقبل بالراديكالية الدستورية. (إيران فى ١٩/١/٢٠٠٣).

أما مكتب دعم الوحدة (دفتر تحكيم وحدت) وهو يمثل التيار القوى بين الجماعات الطلابية الإسلامية وهو تيار قومى دينى يميل إلى المثقفين الدينيين فى فكره السياسى ويسعى للتواؤم مع حزب المشاركة فى أغلبه، لكن أقليته أكثر ميلا لمجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز)، وتسعى حركة هذا المكتب إلى إحياء الحركة الطلابية كقوة مؤثرة على الساحة، وقد أثبتت قوتها مع الأحداث، خاصة مع صدور حكم إعدام آغاجرى أستاذ الجامعة وأحد زعماء منظمة مجاهدى الثورة، مما جعل الطلاب يطلقون على المكتب (قيادة خلق التوتر فى الجامعات)، وقد قامت قوات الأمن باعتقال عدد من زعمائه، ثم أطلق سراحهم بأمر من الزعيم، ولعل توجههم الآن ينحصر فى التفكير فى كيفية تجاوز مرحلة خاتمى الإصلاحية.(همشهرى فى ٣٠/١١/٢٠٠٢).

لقد حاول آية الله خامنئى زعيم الثورة الإسلامية أن يلفت النظر إلى خطورة هذه القضية لأنها لا تهدد مستقبل النظام فحسب، بل تهدد المؤسسة الدينية والمذهب الشيعى فى إيران، لأن عملية دمج الدين بالسياسة نظرية راهن علماء الدين الشيعى بمستقبلهم عليها وأخذوا بكل حزم على يد كل من عارض هذه النظرية حتى ولو كان منهم، وجعلتهم ثقتهم فى هذه النظرية يقدمون الأمانى والحلول لجماهير الشعب التى غامرت معهم بقبولها، وقد نجحوا فى بادئ الأمر فى تحقيق وحدة وطنية بين أعراق شتى لم تتحقق بهذا الشكل من قبل ولا فى عصر الدولة الصفوية التى جعلت المذهب الشيعى مذهبا رسميا لأول مرة فى إيران وأقامت المؤسسة الدينية على نحو لم يكن له شبيه فى العالم الإسلامي، وقد أتاحت تلك الوحدة الوطنية للنظام الصمود أمام الضغوط الأجنبية المعادية خاصة إبان الحرب العراقية الإيرانية التى كان يمكن أن تعصف به، ورغم أن القيادة الإيرانية قد نجحت أكثر من مرة فى تطوير النظام السياسى من الداخل مع إعطاء الجيل الثانى الفرصة للتعبير عن نفسه، والحصول على نصيب من القيادة سواء من خلال السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية إلا أن مفاتيح التطوير الحقيقى ظلت فى يد القيادات التى تتمركز حول الولى الفقيه فى محاولة للإبقاء على عناصر النظرية ورموزها، ومن هنا ظل التطوير حلقة مفقودة فى ظل الصراع القائم بين ممثلى الجيلين الأول والثاني. ومع سعى الجيل الثانى للاستعانة بالجيل الثالث لمناصرته ظهرت قضية خطورة موقف خاص يتخذه الجيل الثالث، وقد انتقد خامنئى خلال لقائه مع العاملين فى أجهزة الإعلام (٤/٢/٢٠٠٣) ضمن

الاحتفال بذكرى الثورة أولئك الذين يحاولون تغيير ذوق الشباب فى حين أن الجيل الثالث يتمتع بأنه طموح ولديه الطاقة والحيوية ومصمم على المطالبة بالعدالة، مؤكدا أن الثورة رغم ما لها من سلبيات هى حركة مستمرة من أجل تغيير جميع الأسس الخاطئة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك طالب بزيادة قيم العدالة بين الناس والإبقاء على قيم الثورة فى أذهانهم والمحافظة على الهوية الدينية والثورية وفضح تهديدات الأعداء ودعم

الروح المعنوية للمسؤولية والإدارة وتحديد العدو الأصلى وترك الأعداء الوهميين ودعم التفاهم الاجتماعى وإيجاد الأمن النفسى للناس وتقوية الأمل فى المستقبل وزيادة حساسية الناس تجاه محاولات الأعداء إيجاد الفوضى فى المجتمع، كما حذر هاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام من أن العدو يسعى لإضعاف مكانة علماء الدين وولاية الفقيه وصرف الناس عن منجزات الثورة (همشهرى فى ٢٠٠٣/٢/٢م).

وفى هذا الإطار أكد خاتمى أن من الضرورات الهامة لنجاح نموذج القيادة الشعبية الدينية الإجابة على التساؤلات والاحتياجات الملحة للجيل الثالث، وليس الحل فى إنكار هذه التساؤلات والاحتياجات، بل السعى لتلبيتها. فإذا رأينا أننا لا نملك القدرة على ذلك فإن علينا أن نعيد النظر فى مرئياتنا (اطلاعات فى ٢٠٠٢/٧/٢). ويقول عبد الواحد موسوى لارى وزير الداخلية: إن إقرار الصلة بين الجيل الأول والثانى والثالث يخلق مجال لدعم النظام، وإن القيم والمفاهيم التى يحترمها الجيل الأول تنتقل بشكل ما إلى الجيل الثانى الذى لم يشارك فى صنع أحداث الثورة، وهى الآن ما يطالب به الجيل الثالث (كيهان فى ٢٠٠٢/٦/٢٠).

لقد كان حوار الصحف التى تعبر عن انتماءات الجيل الثالث للثورة مثار قلق القيادات والنخبة السياسية، حيث آثارت الجرأة التى اتسمت بها صحيفة (منشور الأخوة) التى تتحدث بلسان منظمة فدائى الإسلام مجلتين إصلاحيتين هما مجلة المصابيح الأربعين (جلحراغ) وهو لقب لأحد أبناء آئمة الشيعة أيضا وضريحه فى مدينة شيراز الناطقة بلسان الجيل الثالث لحزب المشاركة الإسلامى أكبر الأحزاب الإصلاحية، وصحيفة روضة إيران (كلستان ايران) التى يرأس تحريرها أصغر رئيس تحرير إيرانى وتتحدث بلسان تكتل الثانى من خرداد الإصلاحى فقامتا بالرد على موقف الجيل الثالث لفدائى الإسلام واتهمتاه بالتناقض لأنه يجعل قدوة له رائدين مختلفين فكرا وسلوكا أحدهما (نواب صفوي) صاحب الفكر الثورى المتطرف المعادى لليبرالية وصاحب السلوك الثورى العنيف والذى قام باغتيال رئيس وزراء الشاه (حسين على منصور) وقد قبض عليه وأعدم، أما الثانى فهو الدكتور على شريعتى أستاذ علم الاجتماع والمفكر الثورى المتزن صاحب النظرية الإصلاحية التى دخلت ضمن الفكر العام للثورة الإسلامية ضد نظام الحكم الملكى الرأسمالى المستبد.

كانت الإثارة واضحة فى افتتاحية منشور الأخوة (٢٠٠٢/٩/٥) التى تقول: لقد جئنا لنقول أيها المتحصنون اللصوص، أيها المتحفزون المجرمون. أيتها الثعالب القذرة هاهو الجيل الجديد لفدائى الإسلام قد أمسك راية الجهاد مثل (نواب صفوي) مبايعا مع أبناء الخمينى الكبير من جنود التعبئة العامة (الباسيج) زعيمه وقائده تحت ظل ولاية إمام الزمان. ومستعدا لإقتلاع الظلم والفجور فى العالم، كما حفلت الصحيفة بالعديد من العناوين المثيرة، مثل: البرنامج الثورى لفدائى الإسلام يستهدف إدارة دولة إسلامية، فلتقطع يد السارق بدلا من أن يستريح فى سجن المجون، ترويج سفور النساء فى فندق الحرية بطهران، سندافع عن حقوق الفقراء حتى آخر قطرة دم. وقد أكدت المحللة السياسية بروين إمامى أن ما حدث فى يوم الطالب بلور حقيقة هامة وهى أن الحركة الطلابية تعترض على كل نوع من المطلق السياسى وأنها تمضى نحو الاستفادة من تجارب السلف، وأن الجيل الثالث من أجل تحقيق أمانيه يطالب بآلية من نفس نوع وعيه وعقلانيته، ويحبو نحو تقعيد الأصالة الفكرية فى هيكل حركته النشطة فى مواجهة مع ثقافة العنف، فضلا عن إعادة بناء وتوسيع قواه الداخلية فى إطار ممارسة الفكر والابتعاد عن المواجهة مع الحركة الإصلاحية.(همشهرى فى ٢٠٠٢/١٢/٧).

كان من الممكن أن ينظر قادة النظام لحركة الجيل الثالث على أنها اندفاعة شباب إلا أن ما أزعجهم هو تبنى الجناح اليمينى المحافظ لشباب فدائى الإسلام رغم تطرفهم الثورى الذى يقترب من اليسار المتطرف وذلك فى مواجهة الإصلاحيين وجيلهم الثالث مما زاد الأمر تعقيدا لأن هذا الجيل سوف يستقل عاجلا أو آجلا وسوف يسحب خلفه الجيلين السابقين، ولن يكون

الصـراع بين اتجـاهين فـى الجيل الثـالث فـحـسب، بل سـيكون مـتـعـدد الأطراف أى بين أجـيـال تمثل الثـورة بجناحيـهـا المحـافظ والإصـلاحي، وقد دفع هـذا الأمـر قـيـادات النظام إلى محـاولة إيجـاد منافـذ للخـروج من هذا المأزق مثل إعادة التأكيد على ضرورة التوحيد بين الحوزة الدينيـة والجامعـات لمواجهـة التحركات الطلابيـة التى تسـتـهدف هتك قيم النظام، كـمـا سـمـاهـا آيـة الله جنتى رئيس هيـئـة الرقـابة على القـوانين فى خطبـة الجمعة (٢٠/١٢/٢٠٠٢).

كـانت الدعوة إلى التـوحيـد بين الحـوزة والجـامـعـات كأسـاس اسـتـراتيـجى من أسس النظام وكنقطة التـقـاء لتثبيت قيم الثورة قد ظهرت منذ الشهور الأولى لقيام الثـورة وخطت خطوات كـبـيـرة نـحـو التطبيـق ولكنهـا اصطدمت بدعـوى الانطلاق والحـرية من قـبل الجـيل الثالث، وقد قاد آية الله خامنئى هذه المرة بنفسه إحياء هذه الدعـوة مـؤكـدا أن الحـوزة والجـامـعـة هـمـا منبـر تشـجيع وتفـعيد الحـركـة الفكرية للشباب والإجابة على التساؤلات ودعم المناظرات العلميـة وتنظير الأسـاليب، ودعـا خـامنئى الحـوزة والجـامـعـة إلى تحـويل النظرية والفكر إلى قـيـمـة عـامـة، مؤكـدا أن حـرية الفـكر والقلم والبيـان ليست شـعـارات دعـائيـة وإنما هى من الأهداف الأسـاسـيـة للثـورة الإسـلامـيـة وأن الحـريـة والأخـلاق والمنطق إذا اجتمعوا على صعيد واحد فتلك بداية دورة جـديدة لـلابتكار العلمى والفكر الدينى السـامى فى المجتمع، وقد أيد خامنئى مطلب الجيل الثالث بإنشـاء ثلاثة كـراسى علمـيـة حـرة لجـمـعـيـات علمـيـة مـحـايدة ومـتـخـصـصـة فى كل الحـوزات والجـامـعـات، أحـدهـا للتنظير والثاني، للرد على التساؤلات والشبهات، الثالث للنقد والمناظرة، مضيفـا إلى هذا الاقتراح أن لا يقتصر إنشاء هذه الكراسى على بعض الفروع الفكرية الدينية أو العلوم الاجتماعية والإنسانية، بل يشمل كافة العلوم النظرية والعمليـة وحتى العلوم الأسـاسـيـة، وأنه يجب التمهيد والإعداد الجيد ووضع الأسس لهذه الكراسى حتى لا يهبط مستواها أو أن تصبح إعلامية، كما طلب من إدارة الحـوزة العلمـيـة الدينيـة فى قم أن تعطى الفـرصـة للمـراجع وآيات الله العظام والأسـاتذة والباحثين البارزين فى الحوزة للمشاركة فى هذا الأمر، كذلك طلب من المجلس الأعلى للثورة الثقافية ورئيسه إدراج تنفـيـذ هذا المشروع على رأس جـدول أعـمـاله، مـعـربا عن أمله فى ألا يتـعـرض المشـروع فى مـراحله التنفيـذية لمعوقات بيروقراطية على أن يؤتى ثماره فى الذكرى الخامسة والعشرين لانتصار الثورة الإسلامية، ومطالبـا هـذا الجـيل بـالحـرص على الطرح المنطقى للمثل العليـا بلا يأس أو تعجل حتى تثمـر وتزدهر لأن الجيل الثانى عانى من الإفراط والتفريط فى حين أن سـبـيل التـلاقى والتكامل هو فى النشـاط الاجـتـهـادى والإنتـاج الفكرى العلمى والدينى وليس فى الجـمـود والتحجر، ولا فى العـمـالة والتـقليد، وإن اتجـاه الجيل الثالث لهذا السبيل فى حد ذاته انتصار وإنجاز وينبغى أن نقدره ونشجعه. فعندما تدرك النخبة نقطة التعادل بين الفوضى والدكتاتورية وتؤكد عليها نكون قد بدأنا عهدا جديدا، لا ينبغى أن نخشى الحـرية أو أن نهرب من المناظرة أو أن نحـول النقـد إلى سلعـة مـهـربة أو تشـريفات للمجـاملة، كمـا ينبـغى ألا ننزلق إلى تحـويل المناظرة لجدال ومراء، والحرية إلى شراك الفضيحة والتهرب من المسؤولية، فالثورة ينبغى أن تبقى وأن يثمر برنامـجـهـا التـاريخى والعـالمي. (همـشـهـرى فى ٦/٢/٢٠٠٣) وقـد عـاد خـامنئى ليـؤكد هذا المعنى فى كلمـتـه إلى الحـجـاج مـوضـحـا أن القـيـادة الشـعـبـيـة الحقيقية هى القيادة الشعبية الدينية التى تستند إلى الإيمان والمسـؤوليـة الدينيـة، وهى أكـثـر أمـانـا وصدقـا وشعبية من أمثال الديمقراطية الأمريكية التى تريد أن تفـرضـهـا على العـالم العـربى والإسـلامى والتى تجلب الخسارة بقدر ما يجلب رصاصها وقنابلها وصواريخها. (كيهان فى ١٠/٢/٢٠٠٣)

إذا كانت قيادة الثورة الإسلامية الحـالية باستجابتها لبعض مطالب الجيل الثالث قد قدمت بعض التنازلات من أجل استمرار نظام ولاية الفقيه فى الحكم فإن هذا يأتى فى إطار مـحـاولة التفاعل مع المستجدات وتطوير نفسـهـا مع الوقت والأحـداث، فـمن الواضح أن شـعـار القـيـادة الشـعـبـيـة الدينيـة الذى رفـعـه الرئيس محـمـد خاتمى كأسلوب لعمل القيادة التنفيذية فى فترة رئاسته الثانيـة ليس إلا تطويرا لنظرية ولاية الفقيه وإلباسـهـا ثوبا عصـريا، ولعلهـا الصـفـقـة التى عقـدهـا خـاتمى مع قـيـادة الثـورة عند تـرشـيـحـه لفـتـرة رئـاسـة ثـانيـة والتى عـبـرت عنهـا دموعـه أمـام عـدسـات التليفـزيون بعد أن قدم أوراق ترشيحه، وتأتى استجابة خـامنئى المبـاشرة لمطالب الشـبـاب الآن تطويرا جـديدا لأسلوب التـعـامل الشعبى مع ولاية الفقيـه، فـالكراسى التى وافق عليـهـا هى بمثابة قنوات اتصال متقدمة فتحها لهذا الغرض، فإذا نجحت التجربة فهذا معناه استمرار النظام مرحلة أخرى بدعم من الجيل الثالث للثورة.

افتتاحيات الصحف الإيرانية

تبدأ مجلة مختارات إيرانية من هذا العدد في تقديم نافذة جديدة على الأحداث التي تجري على الساحة السياسية في إيران من خلال عرض لافتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية خلال شهر من الشهور الهجرية الشمسية وفق التقويم الإيراني والتي تبدأ في الثلث الأخير من الشهر الميلادي وتماثل بدايات الأبراج الفلكية، وإزاء الأحداث المتلاحقة التي تؤثر بشكل فعال على اهتمامات القيادة السياسية وتفاعلها مع النخبة وتحركها في اتجاهات مختلفة، حرصنا على متابعة افتتاحيات الصحف في هذا العدد خلال شهري بهمن واسفند اللذين تنتهي بهما السنة الإيرانية (١٣٨١هـ . ش). حيث عرض الافتتاحيات خلال هذين الشهرين يمثل مراجعة شاملة لما دار على الساحة الإيرانية خلال عام حافل بالأحداث يتلوه عام الحسم (١٣٨٢هـ.ش.) الذي تنتهي فيه دورة الرئاسة وكذلك دورة البرلمان التي سيطر عليها الإصلاحيون. وقد لاحظنا أن افتتاحيات الصحف في تعبيرها عن هذه الاهتمامات انقسمت إلى موضوعات أربعة رئيسية. جاء على رأسها إبراز منجزات الثورة الإسلامية خلال السنوات الماضية، حيث احتفلت إيران خلال شهر فبراير بذكرى انتصار ثورتها الإسلامية. فقد جاءت افتتاحية صحيفة اطلاعات في أعدادها الصادرة في ١٢و١٥و٢١ بهمن (١و٤ و١٠ فبراير) معبرة عن أحداث انتصار الثورة منذ وصول الخميني إلى إيران، ومشيدة بما حدث في الثاني والعشرين من شهر بهمن، واعتبرته أحد أيام الله التي منّ فيها على الشعب الإيراني بالانتصار والعزة، مؤكدة قول الزعيم بأن نسيان هذا اليوم هو آفة الحركة الشعبية في سبيل تحقيق أمانيها. في حين عبرت صحيفة رسالت في افتتاحية عددها الصادر في ١٦ بهمن (٥ فبراير) عن تجاوز الثورة لمرحلة الصدام بين الأصالة والمعاصرة أي التقليدي والحديث وتمكنها من المزج بين عناصر أصيلة وعناصر معاصرة، تماما كما نجحت في مزج الدين بالسياسة، وهو ما جعلها نموذج فريد بين الثورات. أما في افتتاحية عددها الصادر في ٢١ بهمن (١٠فبراير) فقد عبرت عن أفضل منجزات الثورة التي تمثلت في قدرتها الساحرة على تحويل الظلم والحرمان إلى مجالات لدعم الاستقلال والنظام. فاستطاعت تغيير نتيجة الحرب المفروضة وأصبحت قوة غالبة في المنطقة، وحولت الفوضى والاضطراب والإرهاب الذي ساد في السنوات الأولى وأدى إلى استشهاد رئيسي السلطة التنفيذية والقضائية إلى استقرار كامل، وأشارت الافتتاحية في هذا الصدد إلى تصريحات رئيس الجمهورية بهذه المناسبة التي أكد فيها أن قدرة إيران النووية في المجالات السلمية سوف تسهم في القضاء على الحرمان. وكانت الصحيفة قد انتقلت في افتتاحية العدد الصادر في ١٩بهمن (٨ فبراير) إلى الرد على مقال مراسلة النيويورك تايمز الذي ادعت فيه وجود انقسام داخلي في إيران ينذر بقرب نهاية الثورة مؤكدة أن مثل هذه الافتراءات نوع من الضغط على إيران مشيرة إلى الممارسات الأمريكية ضدها منذ نجاح الثورة الإسلامية. بينما أشارت صحيفة كيهان إلى مسيرة الثاني والعشرين من شهر بهمن في ذكرى انتصار الثورة الإسلامية والتي ضمت ملايين الإيرانيين مؤكدة أنها تعبر عن إرادة الشعب الإيراني ووقوفه وراء قيادته وترد على ادعاءات الغربيين وأعداء الثورة الذين زعموا تصدع النظام وانهيار الثورة في حين أن هذه الثورة مستمرة في مسيرتها بعد أربع وعشرين عاما من الضغوط السياسية والاقتصادية والثقافية والحرب والاحتواء، ولكنها ظلت تستكمل أسباب قوتها. مشيرة إلى حديث الرئيس خاتمي حول قدرة إيران النووية في الأغراض السلمية.

وقد ركز الموضوع الثاني في افتتاحيات الصحف على الحالة الاقتصادية في ظل ميزانية عام ١٣٨٢هـ.ش. فقدمت افتتاحية صحيفة كيهان في عددها الصادر في ٩ فبراير ملاحظاتها على الميزانية مشيرة إلى أن الأرقام التي احتوتها تربك المواطن العادي، ومن ثم فقد وجب عليها أن تناقش الميزانية من خلال ملاحظات يدركها هذا المواطن، وتركزت الملحوظات في اهتمام الدولة بالظروف الراهنة دون نظرة للمستقبل لأنها تبيع ثروة إيران القومية من نفط وسندات وقروض داخلية وخارجية واستغلال للمدخرات بينما هي مدينة للأجيال القادمة، ومع تشابه الميزانية القادمة بالميزانية السابقة فإن آثارها ستكون أسوأ على الشعب والحكومات التالية لأنها جعلت كل مواطن مدين للشركات الأجنبية في مقابل توسعة حقول الغاز ومشروعات النفط، وأنها رغم استثمارها مبلغا في القطاع الخاص يسمح بإتاحة ما بين مليون ونصف مليون، ومليوني فرصة

(*) هـ . ش (هجرى شمسى ، التقويم الإيرانى

عمل فإنها لم تعلن إلا عن توفير ما بين ٥٠٠ و ٦٠٠ ألف فرصة فقط، فضلا عن تحويلها ١٠٪ من المدارس إلى مدارس محورية تؤدى إلى خفض عدد المدرسين بنسبة ١٠٪، رغم أن المدارس الخاصة لم تفلح فى جذب أكثر من ٤٪ من التلاميذ، كما أن زيادة الضرائب والرسوم على البنزين سوف تقع على عاتق المستهلك مما يرفع أسعار السلع عموما والنقل والمواصلات خصوصا، وفى إطار ذلك لم يتح للنواب فرصة كافية لتقديم مقترحات تعديل الميزانية. وتابعت كيهان هذا الموضوع فى افتتاحية عددها الصادر فى ٢٣ فبراير مؤكدة أن الميزانية قد تعبت شأنها شأن النواب، مشيرة إلى أن بعض بنود وملحقات الميزانية مغايرة للدستور بسبب ضغط المشاكل، كما أن الأرقام المتوقعة من الضرائب أو بيع الأسهم والسندات لن تتحقق على ضوء ما حدث فى العام الماضي، مما يمنع تحقيق التوازن بين الدخل والمنصرف. أما افتتاحية صحيفة رسالت فى عددها الصادر فى أول فبراير فقد ناقشت موضوع القروض الخارجية مستندة إلى قول رئيس الجمهورية بعدم اعتقاده فى أن الاستثمار الأجنبى يخلق فرص عمل حقيقية، وأن الموارد الذاتية تكفى لتغطية احتياجات البلاد وتوفير فرص العمل، وقد تابعت الصحيفة هذا الموضوع فى افتتاحية العدد الصادر فى١٧ فبراير حيث هاجمت تبنى الميزانية للقروض الخارجية وتناقضه مع جذب الاستثمار الخارجى وودائع الإيرانيين فى البنوك الأجنبية بفائدة أقل من ٣٪. وقد انتقدت افتتاحية صحيفة اطلاعات فى عددها الصادر فى٢١ يناير أسلوب معالجة نواب الشعب لقضية الميزانية وتناقض مداخلاتهم خاصة فيما يتعلق بموضوع الضرائب، فإذا كانت لائحة الميزانية مؤشرا على أسلوب عمل الحكومة فإن المناقشات مؤشر على أسلوب عمل البرلمان.

أما الموضوع الثالث الذى شغل افتتاحيات الصحف فهو الموقف الإيرانى من الأزمة العراقية وتداعياتها، فقد تناولت افتتاحية صحيفة اطلاعات فى عددها الصادر فى٢٧ يناير تأثير أزمة العراق على دول شرق آسيا وقلقها من عدم استمرار تدفق النفط إلى مصانعها، فضلا عن نشاط الحركات الإرهابية وتهديدها لأمن واقتصاد هذه الدول، وزيادة التوتر فى شبه الجزيرة الكورية، ومصير ملايين العمال الآسيويين الذين يعملون فى منطقة الخليج والشرق الأوسط. فى حين ركزت افتتاحية الصحيفة فى عددها الصادر فى ١٥ فبراير على مناقشة دبلوماسية الحياد النشط التى تتبعها إيران إزاء الأزمة العراقية مقدمة بعض الملاحظات على هذه الدبلوماسية والتى تركزت على ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن الأوضاع اختلفت عن أزمتى الكويت وأفغانستان سواء فيما يتعلق بالظروف الدولية أو الأمنية أو المصالح الاقتصادية أو أطراف الأزمة أو العلاقات المعقدة مع العراق، وأكدت الافتتاحية على ضرورة تقديم المصلحة الوطنية على جميع الاعتبارات. أما افتتاحية صحيفة رسالت فى عددها الصادر فى ٢ فبراير فقد ردت على ما ورد فى خطاب الرئيس الأمريكى حول الثورة الإيرانية مؤكدة أن تصميمه على الهجوم على العراق يؤكد كذب ادعائه الرغبة فى السلام والصداقة والديمقراطية، وأن تعامله مع الدول التى سماها بمحور الشر يشير إلى تناقضه وكذبه، كما أن معالجته للقضية الفلسطينية تشير إلى الظلم وسفك الدماء، ثم تطالبه الافتتاحية بسحب قواته وإعادتها إلى بلاده. أما افتتاحية العدد الصادر فى ١٦ فبراير فقد أكدت أن الاستراتيجية الأمريكية فى فرض نظام العولمة التى كانت تقوم على مثلث: المشروعية الدولية، الائتلاف الدولى ضد الدولة الهدف، المصالح القومية الأمريكية، قد أصبح مثلثا ذا ضلع واحد هو المصالح الأمريكية. فى حين أكدت افتتاحية صحيفة همشهرى فى عددها الصادر فى ٨ مارس تطابق الموقف السعودى مع الموقف الإيرانى تجاه الأزمة العراقية.

هذا وقد استحوذت انتخابات المجالس المحلية على الموضوع الرابع من افتتاحيات الصحف فقد أشارت افتتاحية صحيفة همشهرى فى عددها الصادر فى٧ فبراير إلى عدم إقبال الجماهير على هذه الانتخابات مبررة ذلك بالخلافات داخل تكتل الإصلاحيين، حل مجلس العاصمة، الدعاية السلبية، وقف الصحف، إحباط عام بسبب قصور الإصلاحات، قصور قانون انتخابات المجالس وهبوط ثقل الأحزاب لدى الجماهير، وتابعت افتتاحية الصحيفة فى عددها الصادر فى ١٦ فبراير تحليل المناخ العام للانتخابات مؤكدة أنه ينذر بسقوط كثير من الشعارات وأن شعار الإصلاح السياسى لم يعد له نفس البريق. وهاجمت افتتاحية صحيفة رسالت (المحافظة) فى عددها الصادر فى ١٠ فبراير تكتل الإصلاحيين الذين يدعون قدرتهم على قيادة الشارع الإيرانى معددة أوجه فشلهم فيما سعوا إليه من شعارات وأن شعاراتهم قد فشلت فى جعل المواطنين يقفون وراءهم لأن المواطن العادى تهمه لقمة العيش والمعيشة الكريمة وليس الشعارات الجوفاء. أما افتتاحية صحيفة اطلاعات فى عددها الصادر فى ٢٣ يناير فقد تناولت بالدراسة والتحليل موضوع حل مجلس العاصمة مؤكدة أن ما كان يدور فى هذا المجلس المحلى الإسلامى لا يتفق مع أهداف المجلس ولا مع روح الدستور ولا مع الشريعة الإسلامية الغراء مما أدى إلى عدم ثقة الناس فيه وحله فى النهاية.

أزمة داخل مجلس تشخيص مصلحة النظام

■ الوفاق ٢٠٠٣/٣/١٦

عقد مجلس تشخيص مصلحة النظام اجتماعا لمناقشة الميزانية المخصصة لمجلس صيانة الدستور في ٢٠٠٣/٣/١٥ حضره كل من الرئيس محمد خاتمي، ومهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإسلامي، ومجيد أنصاري رئيس لجنة التخطيط والميزانية.

وقد اتخذ مجلس تشخيص مصلحة النظام قراراً بزيادة ميزانية مجلس صيانة الدستور بمقدار ٦ مليار تومان بعد أن خصصت موازنة العام الجديد مبلغ ٤.٤ مليار تومان فقط لمجلس صيانة الدستور الذي يتألف من ١٢ عضواً. لتصل بذلك الميزانية الخاصة بمجلس صيانة الدستور الى ١٠ مليار تومان.

وقد انسحب كل من الرئيس محمد خاتمي ومهدي كروبي ومجيد أنصاري من الاجتماع احتجاجا على هذا القرار. وعلق محسن رضائي أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام على انسحاب الرئيس وفريقه بقوله: طبقا لما ينص عليه الدستور إذا قدم مجلس صيانة الدستور لرئيس الجمهورية أو لرئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام طلبا لزيادة ميزانيته أو تعديلها فإن مجلس تشخيص مصلحة النظام يستطيع النظر في هذا الموضوع.

وأضاف: لقد أنيطت هذه المهمة بلجنتين تم تشكيلهما لهذا الغرض إحداهما في أمانة المجلس والأخرى تم تشكيلها من نائب المجلس دري بخف آبادي وبعض خبراء مؤسسة الإدارة والتخطيط.

توصلت اللجنتان بعد دراسة الموضوع الى أن مجلس صيانة الدستور بحاجة الى ٦ مليار تومان لتغطية النفقات المطلوبة لإجراء الانتخابات النيابية للدورة السابعة للمجلس بالإضافة الى النفقات الجارية.

وقال: لقد كانت وجهة نظر الحكومة ومجلس، الشورى الإسلامي في هذا الاجتماع تدعو الى ضرورة تسوية هذا الموضوع عن طريق مجلس الوزراء دون حاجة الى قرار يخرج به مجلس تشخيص مصلحة النظام، ولذلك انسحب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى الإسلامي ورئيس لجنة الموازنة والتخطيط بمجلس الشورى من الاجتماع احتجاجا على هذا القرار. ولكن نظرا لأن رأي بقية أعضاء المجلس كان مبنيا على النظر في هذا الخلاف فإنهم أقروا زيادة ٦ مليار تومان على ميزانية مجلس صيانة الدستور للعام المقبل.

أما محس آرمين نائب رئيس لجنة الأمن القومي بمجلس الشورى فقد صرح بأن قرار مجلس تشخيص مصلحة النظام بزيادة ميزانية مجلس صيانة الدستور يتناقض مع صلاحيات مجلس تشخيص مصلحة النظام ويمثل التفافا على مجلس الشورى الإسلامي

وانتهاكا للدستور.

واعتبر آرمين هذه الخطوة غير مسبوقة وقال : يعد هذا الاجراء بمثابة قراءة الفاتحة على مجلس الشورى الإسلامي.

وأشار آرمين الى سابقة الخلاف بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور حول الميزانية فقال: لقد حدث فى ميزانية عام ٢٠٠١ والتى كانت أول ميزانية صدق عليها المجلس السادس خلاف بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور وأنيط حل هذا الخلاف لمجلس تشخيص مصلحة النظام تماما.

وأكد آرمين على أن إحالة ميزانية مجلس صيانة الدستور لمجلس تشخيص مصلحة النظام أمر مشوب بالبدعة ويتناقض مع القانون والقواعد المتبعة.

وحول ما إذا كان يحق لرئيس مجلس صيانة الدستور تقديم طلب لتغيير ميزانية هذا المجلس أو تعديلها الى رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام أو الى رئيس الجمهورية قال: ليس لدينا أية مادة قانونية تجيز هذا الموضوع، فمجلس تشخيص مصلحة النظام يمكنه فقط البت فى المسائل التى يدور حولها الخلاف بين مجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور. ووصف آرمين هذا القرار بأنه بدعة واضحة والأمر يعنى فى نهاية المطاف إبطال مفعول مجلس الشورى الإسلامى وأن نواب المجلس لا يوافقون أبدا على هذا السلوك.

وأضاف آرمين : لو استمرت هذه الوتيرة دون استشارة نواب المجلس فعندها يجب قراءة الفاتحة على مجلس الشورى .

نهاية احتجاز زعيم ديني.. والتحديات المستقبلية فى إيران

■ مسعود بهنود ■ Payvand's iran News,8 March , 2003

فى منتصف ليل اليوم الأخير من يناير الماضي، استيقظ جيران رجل الدين الشهير والمناضل الكبير "آية الله منتظري "على صوت الرافعات التى جاءت لتزيل مقر الحراسة وحواجز الطريق التى بنيت منذ خمس سنوات، لتضع بذلك حدًا للاقامة الجبرية المفروضة على رجل ظل حتى وهو فى الثمانين من عمره يثير الرهبة فى نفوس بعض حكام إيران ويمنح الأمل لمن ظل يؤمن بإمكانية وجود حكومة دينية تراعى حقوق الإنسان.

وتم إنهاء الإقامة الجبرية لآية الله منتظرى قبل يومين من بداية الاحتفال بالذكرى السنوية لإنتصار الثورة الإسلامية التى لعب الرجل فيها دورًا بارزًا منذ ٢٤عامًا.

لكن عدد من تدافع لمدينة قم لزيارته فى اليوم التالى للإفراج عنه أقل بكثير من عدد الذين تزاحموا حوله بعد خروجه من سجن الشاه فى أكتوبر ١٩٧٨ ورفعوه بأيديهم، هؤلاء أنفسهم الذين أجبروا الشاه على الفرار من البلاد فيما بعد، ووضعوا حدًا لـ٢٥٠٠ عامًا من الملكية.

واليوم، بعد الافراج عن آية الله منتظرى ، أشهر معارض للقادة الحاليين للثورة الإسلامية، هل سيكون علينا أن ننتظر مجددًا حدوث مفاجآت فى إيران؟

آية الله منتظرى الذى التقت به الـ BBC بعد ساعات قليلة من رفع الحراسة، لم يذكر شيئًا عن معاناته خلال الفترة السابقة ولم يقدم أى خطة سياسية، لكن، وبينما كان صوته يذاع، كان كل المواطنين فى إيران : فى الشوارع والحافلات والمكاتب، يتحدثون عن أخبار الإفراج عنه. وجرؤ أتباعه على حمل صوره التى ظلت مخبأة منذ أن عزله آية الله الخمينى من منصبه.

والآن، بعد الافراج عن منتظرى ، فإن السؤال الذى يثار فى أذهان المختصين بالشئون الإيرانية فى سائر وسائل الإعلام هو عما إذا كان هذا القرار -الذى اتخذ بالتوازى مع رحلة كريس باتن مفوض الاتحاد الأوروبى ومراقبى حقوق الإنسان إلى إيران- يجد دوافعه فى الضغوط التى يمارسها الأوروبيون الذين وضعوا شروط لتوسيع علاقاتهم بإيران. وهل قرر قادة إيران الإعلان عن نيتهم لوضع حد لإنتهاكات حقوق الانسان فى ظل الهجوم الأمريكى على العراق، وكون الجمهورية الإسلامية مهددة بخطر مماثل؟

هل يشكل آية الله منتظرى تهديداً خطيراً لآية الله خامنئى الذى احتل منصبه كقائد للجمهورية الإسلامية؟ هل الافراج عن معارض بالغ التأثير والفعالية جرؤ على انتقاد "الاستبداد "الدينى بينما كان آية الله الخمينى مازال حيًا قد يقود إلى حركة جديدة فى إيران فى وقت فقدت فيه غالبية الجماهير أى أمل فى حدوث إصلاح سياسي؟ وهل كان دافع هذا القرار هو مجرد خشية الجهات الأمنية من أن يموت منتظرى فى ظل هذه الظروف، ومن ثم يؤدى موته إلى تغييرات غير متوقعة فى إيران؟

الإجابة على كل هذه الأسئلة قد تتضمن بعض الحقيقة، لكن يظل سؤال باقياً: ما هي نتائج هذا الحدث في إيران؟ ومن أجل إيجاد الإجابة الصائبة على هذا السؤال ينبغي علينا أن نعود إلى الوراء لنبين دور آية الله منتظري في تأسيس الجمهورية الإسلامية.

فتمسك منتظري بقناعاته وإصراره عليها هو الذي مكّنه من أن يلعب دور المعارضة في ظل نظامين سياسيين متتاليين. وهو السبب نفسه الذي جعل لاحتجازه هذه الأهمية. ورغم أن بعض هذه القناعات بها نبرة تقليدية ومعادية للحداثة، فإن المجتمع الإيراني "الحديث" يكن له عظيم الاحترام.

إنه رجل الدين الوحيد بين القادة الأوائل للجمهورية الإسلامية الذي نبذ فكرة الزعامة المؤبدة لقائد الجمهورية الإسلامية. فقد عمل على تغيير مساره عبر انتقاداته واعتراضاته التي ظل يعلنها بوضوح .

ففي عام ١٩٧٨ عندما بلغت معارضة الجماهير للملكية ذروتها . أفرج النظام السابق عن رجلين من رجال الدين هما محمود طالقاني وحسين على منتظري، وذلك بمناسبة عيد ميلاد الشاه كإشارة إلى التصالح مع الجبهة الإسلامية وبغرض تهدئة الناس.

وبعد ساعة من الإفراج عنهما انضما إلى الجماهير وطالبا بسقوط الملكية. كان طالقاني أكثر شعبية واستقلالية بينما كان منتظري أقرب لآية الله الخميني. وبعد وقت قصير من الإفراج عنه. سافر إلى فرنسا لمقابلة قائد الثورة وإعلان ولائه له. وخلال أقل من عام، بات هو رئيس البرلمان الذي كان بصدد وضع القانون الدستوري الأول للجمهورية الإسلامية.

ففي هذا البرلمان قدّم منتظري أطروحة "ولاية الفقيه" وحث على الموافقة عليها من قبل مجمع الخبراء . والحقيقة، كانت فكرة وضع "رجل دين "على قمة الحكم محل رفض كثير من رجال الدين الكبار. كما كانت الفكرة تواجه اعتراضات كثيرة من قبل النصوص الشيعية التقليدية

إلا أن منتظري آمن انه مع وجود عدو خطير مثل الاتحاد السوفيتي في شمال البلاد وما لدى القوى المؤيدة للشيوعية في الداخل من نفوذ، ومع الأزمات المختلفة التي عمت البلاد بعد سقوط الملكية، فإن الدولة ستصير محصنة ضد عودة الملكية فقط إذا تولى قيادتها رجل دين قوي.

لذلك تشكلت الجمهورية الإسلامية بعد الموافقة على القانون الدستوري الذي وضع "رجل دين "على قمة السلطة ضمن حكومة جديدة لإيران بدت كأنها "ملكية دينية "في عيون المعارضة. وبعدما وافق الخبراء على هذا القانون، انتخبوا منتظري كنائب رئيس ليحل محل الخميني عندما يحين الوقت. وبالتأكيد كانت تلك مسئولية كبيرة وصعبة حملها منتظري الذي لم يكن لديه الخبرة الكافية ولا المرونة والتسامح السياسيين المطلوبين لهذا المنصب.

وفي الذكرى السنوية الثالثة لتأسيس الجمهورية الإسلامية، عندما كانت الحرب مع العراق والأزمات الداخلية والخارجية تهدد الحكومة بحدة، قام منتظري - الذي بدا أنه بات معتاداً على تعقيدات وتحديات الحكم- بترك مقر الحكومة والعودة إلى مدينة قم. المسار نفسه الذي اتخذه آية الله الخميني بعد عودته إلى إيران بشهرين، لكنه فشل في الاستمرار نتيجة الأزمة العامة التي كانت الدولة تشهدها .

وقد ظهرت بوادر الإتجاه المعارض لدى منتظري عندما بدأ رجال الدين الحاكمون في إقامة علاقات سياسية واقتصادية واضحة وخفية مع العالم مستغلين الفرصة التي منحتها إياهم الحرب.

وعندما ألقى السن والمرض بآثارهما على آية الله الخميني وبدأ التفكير في مستقبل البلاد حال غيابه يثور داخل دوائر رجال الدين وأتباعهم من المحافظين. حاول منتظري -متكئاً على صلاحياته الواسعة كنائب الرئيس- في الدفاع عن حقوق الفقراء والمعوزين في القرى والمدن الصغيرة في خطبه وتصريحاته. وعمل في هذا الإطار على دعم النمط الاحتكاري لاقتصاد الدولة . الأمر الذي جعله على خلاف مباشر مع المحافظين ورجال الدين التقليديين وسماسرة البازارات (الأسواق المركزية).

وقد بدأت معارضته الأساسية والصارمة للمحافظين عندما اعترض على ردود الفعل العنيفة التي يسلكونها ضد خصومهم. لقد كان منتظري الذي خَبَر الاتهام والاعتقال لأعوام خلال حكم الشاه، يؤمن بالوسائل المعتدلة وقبول توبة الشباب التابعين للتشكيلات العصابية الذين ألقي القبض عليهم وأعدموا نتيجة لاشتراكهم في عمليات الاغتيال ومظاهرات الشوارع. وعلى خلافه كان المحافظون قد رتبوا لإنقاذ البلاد من كل التهديدات بأعنف السبل الممكنة . بل احتلوا أعلى المناصب في المحاكم الثورية وفي الجيش الثوري وفي أجهزة الاستخبارات والأمن بدعم من آية الله الخميني ولم يبالوا بتحذيرات منتظري.

وقد نجحت لوقت قصير رسائل منتظري الانتقادية الحادة التي وجهها لزعيم الجمهورية الإسلامية محاولاً فيها كشف ما يحدث في السجون مما أدى إلى انتخاب فريق للتفتيش على السجون وسماع دعاوى الاستئناف. إلا أن هذا المسلك جعل المحافظين يدركون أنه لو حل منتظري محل القائد العجوز المريض، فسوف يكون عقبة كبيرة في سبيل استمرار سيطرتهم على اقتصاد وسياسة البلاد طبقاً للقوة التي يضمنها القانون للولي الفقيه. لذلك تم تعبئة جماعة من الأفراد ذوي النفوذ ضده وضمنهم أحمد ابن آية الله الخميني الذي كان المحرك الفعّال لهذه الجماعة.

وتم عزل آية الله منتظري من منصبه عندما كان الخميني

فى فراش المرض، حيث قامت الإستخبارات بإقتحام مكتبه وأعدمت واحداً وهو مهدى هاشمي. معللة ذلك بكشف العلاقة بين هاشمى رافسنجانى والولايات المتحدة بزعامة رونالد ريجان والشهيرة باسم "إيران جيت".

فالخمينى - فى الخطاب الذى أعلن فيه عزل منتظرى عن منصبه - قد وصفه بأنه - أى منتظري - بمثابة "قطعة منه "لكنه عبر عن أسفه لمسلكه، ونصحه بالانسحاب من الحياة السياسية، معطيًا إياه الحق فقط فى التدريس بالمدارس الدينية. وقد كشف المحافظون عن هذا الخطاب منذ خمس سنوات تمهيدًا لوضع منتظرى فى الإقامة الجبرية.

وفى الشهور الأخيرة من حياة الخميني، كان واضحًا أنه فى ظل الهدف المعلن بإعادة تجديد البلاد على إثر حرب الثمانى سنوات مع العراق، كانت القاعدة الدينية فى الحكم لديها النية لتغيير القانون الدستورى من أجل حكم البلاد بشكل مختلف فى غياب الخميني. وخلال الأيام التى انتخب فيها هاشمى رافسنجانى رئيسا للبلاد، لم يكن أحد يعلم حتى عصر يوم الرابع من يونيو ١٩٨٩، وبعد عشر ساعات من إعلان وفاة آية الله الخميني . كان على خامنئى هو الرجل الذى سيخلفه. وقد هنأه منتظرى فى برقية فى اليوم نفسه، مظهرًا أنه لم يتأثر بكون آخر قد أخذ منصبه.

وفى عهد رفسنجاني، أدت ممارسات العنف والقمع ضد المعارضة وسيطرة المحافظين على أجهزة الاستخبارات والأمن، واستخدام آية الله خامنئى للقوة الإضافية التى منحها القانون الدستورى الجديد لقائد الجمهورية الإسلامية، إلى دفع آية الله منتظرى مجددًا إلى ميدان المعركة. وبعد خطبته العامة الأولى، تشكلت جماعات بعينها من قبل المحافظين وهاجمت مكتبه.

وبعد انتصار الإصلاحيين، وما تبع ذلك من الكشف عما حدث فى فترة سابقة من اغتيالات للمعارضين، وفساد مالى وصفقات اقتصادية، تعالت نبرة المعارضة لدى منتظرى فى جميع خطبه وتصريحاته متهمة بوضوح أعلى سلطة حاكمة فى البلاد.

وأضحى الرجل الذى اقترح، بل وصمم على تضمين فكرة ولاية الفقيه كمادة فى القانون الدستوري، هو من يجاهر بضرورة أن يكون الولى الفقيه مجرد مراقب عادل وليس "ديكتاتوراً "يستبد بالحكم .

فى تلك الأثناء كان المحافظون -الذين هزموا فى الانتخابات وينتظرون الفرصة لإظهار قوتهم الحقيقية - قد رتبوا هجوماً منظماً على منتظرى بدأ باعتقالات واسعة المدى لأقاربه وتابعيه تمهيدًا لاعتقاله هو شخصيًا، لكنهم تخلوا عن هذه الفكرة بعد أن تلقوا أنباء عن إمكانية حدوث عصيان شعبى نتيجة لذلك. وقد عمل هذا الحدث على إبراز إسم "حسين على منتظري " فى أذهان الأجيال الجديدة كمناضل ومدافع عن حقوق الشعب.

وعلى الجانب الآخر نشط المحافظون فى تنفيذ سياسات تمنع الإصلاحيين من بلوغ أهدافهم ونجحوا فى ذلك، فكما أظهر آخر إحصاء، فقدت غالبية المصوتين الأمل فى الحركة الإصلاحية وفى القادة الإصلاحيين أنفسهم الذين أتوا إلى السلطة بأصوات الشعب. وهذا فى الواقع هو الظرف الحالى الذى أحاط بعودة آية الله منتظرى للساحة السياسية .

والحقيقة، فإنه ليس مهمًا الوقوف على ماهية الدافع الذى حمل قادة الجمهورية الإسلامية لتحمل مخاطرة الإفراج عن آية الله منتظرى فى الذكرى الرابعة والعشرين لتأسيس الجمهورية الإسلامية والسماح لناقد نشط للنظام بالعودة إلى الظهور فى المشهد السياسى للبلاد، المهم هو أنه وعلى النقيض من تصورات المعارضة، فإن هذا الإفراج لن يُحدث إضعافا للحكومة، بل على العكس، سوف يمنحها الفرصة لإصلاح علاقاتها بالشعب.

فالإفراج عن منتظرى ليس فى مصلحة أولئك المؤيدين للفصل بين الدين والسياسة، لكنه سيمهد الطريق للوصل بين الديمقراطية والدين لدى أولئك الذين أدركوا أن الأصولية الإسلامية تواجه خطرًا كبيرًا وأن الديمقراطية هى السبيل الوحيد لإنقاذ الحكومة من الضغوط الدولية.

لقد استغل الإسلاميون التقليديون والأصوليون كل فرصة ممكنة لترويج فكرة أن الإصلاحيين ينوون تأسيس حكومة علمانية وأن المعنى الحقيقى للإصلاح هو الإطاحة بالحكم الديني. وعبر هذه الدعاية نجحوا فى منع العامة ورجال الدين المخلصين الذين مازالوا هم المصدر الرئيسى للقوة فى إيران من الانضمام لحركة الإصلاح. لكن استمرار هذه الدعاية الزائفة سوف يكون صعبًا مع الوجود المباشر لآية الله منتظرى على الساحة. فوجود منتظرى سوف يقلل من نفوذ المحافظين وسيساعد على تحرر المدارس الدينية نسبيًا من احتكارهم لها.

فمن بين الذين وصلوا إلى قم فى اليوم الأول من فبراير لزيارة منتظري، كانت أخت "هاشم أغاجاري "الأستاذ الجامعى الذى حكم عليه بالإعدام بسبب إهانته المزعومة للإسلام وللأئمة خلال الخطبة التى ألقاها على طلبة الجامعة.

"زهره أغاجاري "تعلم أنه لو وافق آية الله منتظرى على كون خطبة أخيها لم تحو أى إهانة للأئمة وللقيم الإسلامية، فلا تستطيع قوة أياً ما كانت دحض هذا الرأي، الأمر الذى يبين حجم النفوذ المعنوى الذى يمثله منتظرى ويستطيع من خلاله التأثير فى الصراع الحالى فى المجتمع الإيرانى الذى يحاول أن يخلق صلة بين الحكم الدينى والديمقراطية وتحسين حياته بدون ثورة.

الانتـــخـــابات البلديـة فى إيران، ومــــا بعـــدها
النتـــــائج وردود الأفــــعــــــال (ملف خــــاص)

شهدت إيران فى الثامن والعشرين من فبراير الماضى الدورة الثانية لانتخابات المجالس المحلية. وكانت الدورة الأولى قد أجريت فى العام ١٩٩٩.

وقد أفرزت نتائج هذه الانتخابات فوزا كاسحا لصالح المحافظين الذين حصدوا معظم المقاعد فى معظم البلديات فى شتى أنحاء البلاد.

واعتبر الكثيرون أن هذا الفوز يعد بمثابة هزيمة ثقيلة للمشروع الإصلاحى. ولكن هذا القول يجب ألا يؤخذ على اطلاقه بالنظر إلى أن نسبة المشاركة فى التصويت كانت اقل من ٢٠ بالمائة من إجمالى من لهم حق التصويت.

وفى هذا الملف نعرض لردود الافعال المختلفة حول هذه النتائج المثيرة ومشاهد من مرحلة ما بعد الانتخابات.

أولا: النظام البلدى فى إيران:

١- لمحة تاريخية حول مجالس الشورى المحلية بمناسبة انتخابات الدورة الثانية للمحليات ايران ٢٠٠٣/١/٢٠

منذ عام ونصف عام تقريبا توفى «موحدى ساوجى» رئيس لجنة مجالس شورى المحليات فى الدورة الخامسة لمجلس الشورى الإسلامى وذلك فى حادثة وقعت له أثناء قيادته السيارة. وعندما أقيمت أول دورة لمجالس شورى المحليات كان «ساوجى» يتولى - هيئة - أو لجنة المراقبة على انتخابات مجالس الشورى، وهى الانتخابات التى ارتبطت كثيرا بآراء «ساوجى» حول ضرورة تشكيل هذه المجالس.

والآن تعقد انتخابات الدورة الثانية دون وجود «موحدى ساوجى». منذ تسع سنوات تقريبا وفى عام ١٩٩٤ وبعد الانتهاء من تشكيل لجنة مجالس شورى المحليات بمجلس الشورى الإسلامى برئاسة «موحدى ساوجى»، أعطى ساوجى مهلة عام لوزارة الداخلية حتى تقوم بتشكيل مجالس شورى المحليات بكل أنحاء إيران. لكن هذه المهلة التى كان مقررا لها عاما واحدا استمرت حتى عام ١٩٩٩.

فى عام ١٩٩٥ وفى معرض إجابته على أحد أسئلة الصحفيين بشأن عدم تشكيل مجالس شورى المحليات قال ساوجى:

على الرغم من أنه قد تم تقديم مذكرة فى هذا الصدد إلى وزارة الداخلية إلا أنه وللأسف الشديد لم يتم عمل أى شئ فى هذا الصدد. و قد قمت بدورى بالاستفسار عن أسباب ذلك من عدة وزراء ولكنهم كانوا يقولون إننا سوف نمضى فى تنفيذ قانون المحليات وإجراء الانتخابات الخاصة بها. كانوا يتكلمون ويتحدثون ويعدون بأن قانون المحليات سوف ينفذ ولكنه حتى الآن لم يتم أى شئ.

والحقيقة أنه قبل إجراء انتخابات المحليات لأول مرة منذ أربع سنوات كانت توجد عدة مشكلات أو عقبات تقف حجر عثرة فى طريق تنفيذ قانون المحليات وإجراء الانتخابات، من ذلك الحرب المفروضة مع العراق، الصراعات القبلية المتوقعة أثناء فترة الانتخابات، الضعف الحكومى فى تنفيذ القوانين أو خوف وزارة الداخلية من فقدانها بعض سلطاتها.. كل ذلك كان من جملة الأسباب المباشرة وغير المباشرة التى حالت دون إجراء الانتخابات المحلية.

وفى هذا الصدد كان «موحدى ساوجى» يقول: إن عددا من المحافظين وحكام الأقاليم كانوا قلقين من أن هذه المجالس المحلية سوف تحد من سلطاتهم.

هذا وقد ظل قانون المحليات معطلا لأكثر من عشرين عاما رغم أن مسئولى النظام كانوا يؤيدون هذا المطلب ويدعمونه مثل الإمام الخمينى وآية الله طالقانى. وخلال زيارة الثانى إلى «سنندج» بكردستان للمساهمة فى القضاء على كارثة كردستان، مدح آية الله طالقانى المدينة - سنندج - لأنها أنشأت أول مجلس شورى محلى فى إيران. وكان يرد على الأشخاص الذين يزعمون أن إنشاء وتشكيل مجالس شورى محلية سوف يؤدى إلى إحداث مشكلات قومية . عرقية، كان يرد قائلا: لو لم يتم تشكيل مجلس الشورى فى «سنندج» ما كان الهدوء قد عاد ونحن نرى كيف أن ذلك قد جعل «سنندج» أكثر هدوءا من جملة مناطق كردستان.

وفى نفس الأثناء أيضا كان الإمام الخمينى قد أرسل لائحة مجالس الشورى إلى مجلس الشورى الإسلامى للتصديق عليها.

وفى رسالته التى بعث بها إلى مجلس الشورى

الإسلامى بشأن تشكيل مجالس الشورى المحلية قال الإمام الخمينى أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى استقرار الحكومة الشعبية فى إيران وكذلك دعم حاكمية الشعب وسيادته على تقرير مصيره وأن ذلك من الضرورات اللازمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية وأكد أيضا على أهمية عدم التأخير فى تنفيذ لائحة مجالس الشورى المحلية وأن تبلغ إلى الحكومة دون أى تأخير.

على هذا النحو - واستنادا لما سبق - فإنه خلال الدورة الأولى لمجلس الشورى الإسلامى التى عقدت فى عام ١٩٨١ تم التصديق على القوانين المتعلقة بمجالس الشورى المحلية وكذلك طريقة إجراء الانتخابات وعمليات المراقبة الخاصة بها. لكن على الرغم من كل هذا الدعم من رموز الدولة فقد استمر تنفيذ قانون المحليات قرابة عشرين عاما.

إن هذا العرض التاريخى المختصر يدلل لنا كيف أن تشكيل هذه المجالس قد شهد مشكلات ومقاومة عديدة بعد انتصار الثورة الاسلامية من جانب، وكيف أن عدم توفيق مجالس المحليات فى أداء دورها يمكن أن يحدث تناقضاً بين دورها وبين الأهداف القومية وحاكمية الشعب وسيادته.

وقبل أربع سنوات وتحديدا منذ تولى خاتمى رئاسة الجمهورية بدأت عدة عناصر تتشكل وتفرض ضرورة تشكيل مجالس الشورى المحلية فقد أعلن خاتمى أن ذلك سوف يمكنه من تنفيذ الإصلاحات ولهذا مارس خاتمى ضغوطا كبيرة من أجل تحكيم وترسيخ الاسس الديمقراطية ومشاركة الشعب فى إعمال حاكمية وسيادة الشعب. ومن هنا كان عبدالله نورى هو أول وزير داخلية الذى تمكن من القضاء على خوف الدوائر المختلفة فى وزارة الداخلية من تقسيم السلطة مع الشعب فأصدر قرارا بتشكيل مجالس شورى المحليات، وبعد ذلك بأسبوعين عمد وزير الداخلية عبدالله نورى الى فتح قضية وملف انتخابات المحليات وأهميتها فى الصحف ووسائل الإعلام لأنها قد تواجه خطر الفشل ومن هنا جاءت التوقعات الخاصة بأنه قد يكون أول المرشحين فى هذه الانتخابات.

وبعد سحب الثقة من عبدالله نورى أعلن وزير الداخلية الجديد «عبد الواحد موسوى لارى» عزمه الأكيد على إجراء وتنفيذ قانون الانتخابات المحلية خاصة وأن هناك توافقاً على ذلك فى وجهات النظر بين مقام المرشد ورؤساء السلطات الثلاث ومجمع تشخيص مصلحة النظام. وعندها صرح «موحدى ساوجى» قائلا: «لأول مرة يتم العمل التنفيذى فى وزارة الداخلية من أجل إجراء انتخابات مجالس الشورى المحلية».

٢- البلديات فى النظام الإيرانى

إيران امروز (إيران اليوم) ٢٠٠٣/٣/٦

يعتبر انشاء المجالس البلدية التى تم النص عليها فى الدستور بعد نجاح الثورة. أحد الآمال القديمة للقوميات والاعراق الإيرانية وذلك بفضل جهود قوى المجتمع التقدمية وبمبادرة من المرحوم آية الله طالقانى.

وقد تم النص فى الدستور على إنشاء المجالس البلدية فى عهد الثورة النيابية كمادة فى ملحق الدستور تحت مسمى مجالس العشائر والولايات. وقد تم ادخال هذه المادة فى أول دستور إيرانى بسعى من الاتراك الأذاريين الذين كان لهم دور بارز فى الثورة الإيرانية.

لكن هذه المجالس واجهت معارضة من جانب الأسرة الحاكمة. فقد عطل رضا شاه وابنه محمد رضا شاه الجانب الديمقراطى لدستور الثورة النيابية، وامتنع عن تنفيذ المادة التى تنص على إنشاء هذه المجالس.

وفى قمة ازدهار الحركة القومية وبالتحديد فى سنة ١٩٥٠ عندما كان رزم آرا رئيسا للوزراء فى ذلك الوقت. رضخ لضغط القوميات الايرانية وعزم على تنفيذ هذه المادة. لكنه قوبل بمعارضة شديدة من زعيمين من الزعماء السياسيين فى الجبهة الوطنية.

على أية حال. كانت هذه المادة حبرا على ورق ولم يرضخ نظام الشاه الاستبدادى للضغوط من آجل تنفيذ هذه المادة.

وكما قلنا، فبعد الثورة الإسلامية، وانطلاقا من قول الله تعالى «وأمرهم شورى بينهم» فقد تم إدراج هذه المجالس فى الدستور فى فصل وسبع مواد، كانت هذه المجالس تشمل القرى والمدن والتجمعات الحضرية والمحافظات وكل الدولة.

ويتمثل الفارق بين المجالس المحلية فى الدستور الثانى ومجالس العشائر والولايات التى كانت فى الدستور الأول فى آن المجالس الحالية تشمل كل أنحاء إيران الأعم من الفارسية وغير الفارسية أو لها طابع عام. فى حين كانت مجالس العشائر والولايات تتمتع بصلاحيات أكبر، ويغلب عليها الطابع القومى بشدة. وقد تأخر تنفيذ قانون المجالس الحالى لمدة ٢٠ عاما بسبب معارضة أصحاب النفوذ حتى تم تنفيذه بناءً على مبادرة محمد خاتمى فى السنة الثانية من فترة رئاسته وأجريت أول انتخابات محلية فى جميع أنحاء إيران سنة ١٩٩٨.

وفى الواقع، فقد قام خاتمى الذى يعد خليفة طالقانى إلى حد ما، بعمل بارز على ساحة الانتخابات المحلية لم يسجله التاريخ الإيرانى المعاصر لأحد من أسلافه.

فالمجالس المحلية على مستوى البلاد وعلى مستوى كل القوميات الإيرانية هى الفارسية والتركية والكردية والعربية والتركمانية والبلوشية هى الى حد ما تطبيق أولى للديمقراطية، ونحن نشاهد اليوم هذه الممارسة

الديمقراطية. ويتضح هذا الأمر أكثر فى المحافظات والمدن والمناطق التى تقطنها القوميات.

الجدير بالاهتمام هو أنه لأول مرة بعد انتصار الثورة تستطيع قوميات مثل القومية الكردية والعربية المقيمة بالعاصمة تقديم مرشحين لعضوية مجلس مدينة طهران، ويعد وجود الأكراد والأتراك والعرب والجيلانيين، والمازندرانيين على ساحة الأنشطة الانتخابية بالعاصمة. ونشر الدعايا الخاصة بهم بلغتهم القومية فى مختلف أنحاء إيران دليلا على اتساع نطاق الديمقراطية وقبول الآخر.

فى الدورة الماضية من الانتخابات المحلية شاركت مجموعة واحدة من الأتراك الأذريين أما هذه الدورة فقد شارك. علاوة على الأذريين المقيمين بالعاصمة. اتحاد المؤسسات المدنية الأذرية وعدة مؤسسات أخرى للأتراك الأذريين ذات هوية قومية مستقلة. وقد شارك الأكراد المقيمون بالعاصمة فى الانتخابات بالقائمة التى تتضمن توقيع لجنة النواب الأكراد بمجلس الشورى الاسلامى والمجتمع الكردى المقيم بالعاصمة وبيت كرمانشاه. وترشحوا فى الانتخابات بهوية كردية مستقلة. كذلك أيضا تقدم العرب المقيمون بخوزستان بمرشح لأول مرة فى تاريخ العاصمة الإيرانية، وكان هذا العضو مدعوما من جانب بيت العرب «جمعية عرب خورستان المقيمون بالعاصمة».

وقد كانت بيانات العديد من المؤسسات المدنية الأذربيجانية والعربية المقيمة بطهران بالاضافة الى المواطنين الفرس مرآة تعكس كل هذه التركيبة القومية. وإذا ما رجعنا للخلف أى إلى أول مجلس لمدينة طهران فإننا لن نجد من هذه القوميات سوى شخص واحد آما فى هذه الدورة فيتوقع أن يصل الى عضوية مجلس مدينة طهران عدد أكبر من ذلك بكثير.

ويبدو أن إعداد قائمة مستقلة ومنفصلة من جانب بعض القوميات فى الانتخابات المحلية بطهران ليس بقصد الفوز الكامل، بل هو بغرض تقييم وجودهم ومستوى فعاليتهم والاستفادة من هذه التجربة فى التفاعلات السياسية والانتخابية القادمة. ويتضح بشكل ضمنى من بيانات وأحاديث مرشحى القوميات أنهم يسعون فى طهران وراء نوعين من حقوق المواطنة، النوع الاول حقوق المواطنة الفردية التى تشمل كل المواطنين الطهرانيين. والنوع الآخر هو حقوق المواطنة الجماعية والحقوق القومية.

إن الضعف الأساسى الذى ينتاب المؤسسات المدنية للقوميات غير الفارسية فى طهران يتمثل فى كونها غير سياسية. ولذا فان الأحزاب والمؤسسات السياسية العامة تسحب بساط المنافسة من تحت أقدامها. ويجب أن يضاف الى هذه المسألة أيضا ضعف الامكانيات المالية بهذه المؤسسات. ويضاف الى ذلك أيضا عدم التنسيق داخل هذه المؤسسات المدنية القومية وبين بعضها البعض.

على سبيل المثال الأكراد الذين لهم مؤسستين آو ثلاث تابعين لهم، لم يردوا فى البداية ردا إيجابيا على مطلب المؤسسات المدنية الأذربيجانية للتحالف فى طهران وقدموا قائمة منفصلة بـ ٩ آشخاص كلهم أكراد.

والأكراد الشيعة لهم مرشحوهم الخاصين بهم، وهم يكثرون بصفة خاصة فى جنوب المدينة وخاصة فى مناطق دولت آباد وبازار وناصر خسرو.

من المؤكد أن المسألة لا تنتهى عند هذا الحد، فمن الممكن أن تشاهد لافتات خاصة بالقوميات فى معظم المحافظات والمدن.

وقد عكس هذا التعدد محمود صدرى كاتب افتتاحية جريدة همشهرى (المواطن) حيث كتب فى المقالة التى نشرت فى عدد الثلاثاء ٢٠٠٣/٢/٢٥ يقول: إن هوية طهران اليوم هى فى الواقع من حيث الكم والكيف هوية ملايين القرويين وسكان المدن والتجمعات الحضرية بإيران الذين تختلف مشاربهم وسلائقهم لكنهم يعملون تحت لواء كل الإيرانيين. إن طهران المجتمع هى قطعة من الفسيفساء الأكبر التى تتكون منها إيران وفى الواقع فإن اولئك الذين يعيشون فى طهران يعتبرون تابعين لهؤلاء الذين يعيشون فى آلاف المدن والقرى الإيرانية ويتجلى هذا الأمر بوضوح خلال هذه الأيام فى سلوكيات الطهرانيين الانتخابية.

من المؤكد آن الوضع فى المحافظات التى تقيم فيها القوميات مختلف حيث تلعب الجمعيات والمؤسسات المدنية والأحزاب السياسية القومية دورا مؤثرا فى الانتخابات المحلية، على سبيل المثال حزب العدالة الأذربيجانى أو حزب الوفاق الإسلامى الخاص بالعرب فى خوزستان والجمعية الكردية الموجودة بالعاصمة فى أروميه هذه الأحزاب تلعب دورا بارزا بين قومياتها.

إن مشاركة كل القوميات والعرقيات والاحزاب مثل حركة الحرية الإيرانية وسائر القوى الأخرى الوطنية الدينية فى الانتخابات المحلية هى مؤشر على التطور التدريجى الذى حدث فى توازن القوى الطبقية والقومية فى إيران. هذا التطور يعد دليلا على وجود شفافية سياسية وثقافية وتبلور نوع من الخطاب القومى ليس فقط فى المحافظات التى تقيم فيها قوميات، بل فى طهران ايضا وسيرسخ تأثيره التدريجى مبدأ الديمقراطية الشعبية فى إيران.

وقد حدث هذا التطور فى ظل نفوذ وتأثير الخطاب الإسلامى الديمقراطى فلم يكن للخطاب الملكى والاشتراكى اللذين سادا فى إيران فى الماضى مثل هذه الشفافية القومية، بل كانا يتعارضان معها.

على أية حال، إن تجربة الانتخابات هى تجربة مهمة فى الحياة السياسية للقوميات الإيرانية المتعددة التى

يجب آن ندرك أهميتها وأن نعمل على اكتمالها حتى تصل الى مستواها الحقيقى، وتتحول الى مجالس ديمقراطية ذات صلاحيات كاملة.

٣- بيئة الانتخابات المحلية

جام جم (المرآة المسحورة) ٢٠٠٢/٢/١٨

ثمة اعتقاد مفاده أنه كلما زاد معدل مشاركة الشعب وكلما زادت ممارساته الايجابية فى الانتخابات فإن ذلك سيعد بمثابة خطوة مؤثرة فى إجهاض المؤامرات الداخلية والخارجية ضد النظام. وعلى العكس كلما انخفضت مشاركته وكلما انخفضت الحماسة الشعبية فى هذا الصدد فمن شأن ذلك إحداث صراعات داخلية وخارجية للنظام.

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الدستور الإيرانى تناول انتخابات المجالس المحلية فى أكثر من موضع منها المادة السابعة(*) من الدستور وكذلك المادة رقم مائة (**).

والواقع أن انتخابات مجالس الشورى المحلية الثانية تشهد ظروفا مغايرة ومختلفة عن تلك التى صاحبت أول انتخابات محلية أجريت فى إيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية وذلك منذ أربع سنوات. و من أهم الظروف التى صاحبت وواكبت الانتخابات المحلية الأولى ما يلى:

أولا: أن الانتخابات تمت فى أول عام من فترة رئاسة خاتمى الأولى، آنذاك كانت المناقشات والصراعات السياسية على أشدها بين القوى والجماعات السياسية المختلفة.

وقد كان لانتشار الصحف المختلفة، ووقوع سلسلة الاغتيالات السياسية أثرا مباشرا فى تحويل المناخ الخاص بالانتخابات المحلية إلى قضية سياسية. رغم أنها فى حقيقة الأمر ليست قضية سياسية وعلى الرغم من أن ذلك قد أسفر عن نتائج إيجابية بشأن معدلات مشاركة الشعب فى الانتخابات إلا أن تلك الاضطرابات والصراعات السياسية أثرت بشكل مباشر فى عمل المجالس وكانت سببا من الأسباب التى أدت لفشل المجالس المحلية فى أداء عملها نظرا لأن مشاركة الأفراد السياسيين وغير المتخصصين فى مجالس الشورى كانت لها تبعات ونتائج كثيرة سلبية فى الإدارة المحلية.

ثانيا: كان لوجود مناخ الثانى من خرداد من جانب، والشعارات السياسية الساخنة وأيضاً الرؤية الخاصة بتقديم المساعدة لحكومة السيد خاتمى من جانب آخر، كل هذا كان من العوامل والمحفزات التى أوجبت ضرورة مشاركة الشعب فى الانتخابات وكان وجود حوالى عشرين وزيرا سابقا فى انتخابات مجالس الشورى المحلية الأولى، وكذلك الوجوه والشخصيات السياسية البارزة دليلا بارزا على القول بأن مناخ انتخابات مجالس الشورى المحلية الأولى كان مناخا ملتهبا وسياسيا بالدرجة الأولى.

ثالثا: نظرا لأن انتخابات مجالس الشورى المحلية كانت أول ميدان للصراع بين القوى السياسية بعد الثانى من خرداد فإن ذلك قد ادى بدوره الى خلق مناخ جيد لانتخابات مجلس الشورى الاسلامى التى جرت بعد ذلك بعام واحد فقط - ٢٠٠٠ - وذلك لما أفرزته انتخابات مجالس الشورى المحلية من نتائج ايجابية.

رابعا: إن اليأس وعدم الأمل وروح الانفعال كل ذلك كان منخفضا بين الشعب بمختلف طوائفه وذلك نظرا لأن الأحداث السياسية التى واكبت انتخابات مجالس الشورى المحلية الاولى كانت ذات شعارات متعددة من جانب كافة القوى السياسية التى شهدت صعودا بارزا للتيار الإصلاحى خاصة بعد فوز السيد خاتمى برئاسة الجمهورية وهو ما أفرز بدوره مناخا ايجابيا للوجه الدولى لإيران ولمكانة إيران الدولية مما أدى بدوره إلى خلق حالة من الأمل فى انفراج علاقات إيران الدولية.

وإذا كانت الاغتيالات السياسية قد أفرزت نتائج سلبية أثرت فى الحالة المعنوية للشعب ولكن هذا الأمر صار فى حد ذاته سببا لسخونة الأوضاع السياسية الداخلية وهو ما انعكس كذلك بدوره على نجاح التيار الإصلاحى فى توظيف ذلك لتحقيق مكاسب كثيرة ومتعددة. وفى إطار كل هذه الظروف والأوضاع التى أجريت فيها، انتخابات مجالس الشورى المحلية الأولى شارك فى التصويت فى تلك الانتخابات ٥٧٪ من سكان المدن بينما شارك ٧٨٪ من سكان المناطق الريفية والقرى.

الدورة الثانية للانتخابات المحلية:

فى إطار ما سبق إذا ما آردنا عقد مقارنة بين ظروف انتخابات المجالس المحلية فى دورتها الأولى ودورتها الثانية فسوف ندرك أن الظروف الحالية جد مختلفة وبشكل كامل وكلى، وفى هذا الصدد يمكننا ملاحظة الآتى:

أولا: يبدو للنظر أن العوامل المحفزة لمشاركة الشعب فى الانتخابات جد مختلفة وتكاد تكون قليلة. فعلى سبيل المثال نجد أن انتخابات الدورة الثامنة قد شهدت انخفاضا فى نسبة الأفراد الذين شاركوا بالتصويت مقارنة بالانتخابات الرئاسية السابقة. وعلى الرغم من أن لهذا الامر أسبابه المختلفة الا أن أسبابا مثل ضعف الأمل وعدم تحقق الانجازات التى وعد خاتمى بها يمكن أن يكون ذلك كله من جملة الأسباب التى تؤدى بدورها إلى انخفاض نسبة الإقبال على انتخابات مجالس الشورى المحلية.

ثانيا: لم نشهد بعد، الظروف اللازمة لإحداث وتوفير المناخ الملائم للانتخابات، ويبدو للنظر أنه لم يعد لدى اللاعبين السياسيين والقوى السياسية المختلفة أى ميل أو

رغبة فى خوض هذه الانتخابات.

لقد استطاعت القوى السياسية فى الدورة الأولى جذب الشعب للانتخابات بما مارسته من عوامل جذب ومناخ مناسب. والآن فإن القوى السياسية ليس لها نشاط فعال فحسب، بل إن الشعب صارت لديه خبرة نسبية بتلك القوى السياسية وبالموضوعات والقضايا محل الصراع بين القوى السياسية من جانب آخر وهو ما جعله غير مندفع نحو المشاركة.

ثالثا: لم تتحقق الكثير من الشعارات الكاذبة والصادقة التى عرفها وسمعها الشعب من القوى السياسية ومن مجالس الشورى المحلية طوال دورتها الأولى، وهو ما يعنى أن هذه المجالس فى دورتها الأولى لم تقم بتحقيق الأهداف المناطة بها والواردة فى الدستور خاصة وأن جزءا كبيرا من الإخفاق فى تحقيق الوعود والأهداف يرجع الى البناء الإدارى من جانب، وكذلك القانون الحالى الخاص بمجالس الشورى المحلية من جانب آخر.

رابعا: ركود المشاريع العمرانية وانخفاض الخدمات المدنية وارتفاع أسعار السكن لأكثر من ضعفين طوال السنوات الثلاث الماضية واحداث الاضطرابات المصطنعة. كل ذلك قد أدى الى انخفاض الثقة فى مجالس الشورى المحلية بين الرأى العام. حيث كان الناس ينتظرون أن تقوم مجالس الشورى بطرح وتنفيذ مشروعات اساسية للتنمية غير تلك التى شهدتها البلاد طوال السنوات الماضية حيث أصبحت مناطق كثيرة أسيرة لفشل وعدم توفيق من جانب مجالس الشورى المحلية فيما وعدت به من مشروعات وأطروحات تنموية. وفى هذا الصدد نذكر كلام محافظ قم فى اجتماع المحافظين الأخير حيث قال: لقد اعتقدنا أنه بعد التصديق على قانون مجالس الشورى المحلية سوف يحدث تنسيق واعادة تخطيط غير مسبوقين للمدن والقرى والمحافظات. لكن للأسف الشديد صارت مجالس الشورى بمثابة مجالس إدارية ليس إلا.

خامسا: وجود صراعات وقلاقل داخل معظم مجالس الشورى المحلية والتى اسفرت بدورها عن عدم التنسيق بينها وبين الإدارات المحلية الحكومية ذات الطابع التنفيذى وهو ما أدى بالتالى الى اعتراض كثير من كبار المسئولين فى الدولة من جانب، وتشويش الرأى العام فى كثير من القضايا من جانب آخر وهو ما دفع رئيس الجمهورية الى التحذير من الوقوع فى فخ الصراعات فى تلك المجالس وكذلك زيادة حدة التحزب من جانب آخر.

هوامش

(❖) تنص المادة السابعة من الدستور على: طبقا لما ورد فى القرآن الكريم: «وأمرهم شورى بينهم» وكذلك «وشاورهم فى الأمر» تعتبر مجالس الشورى من مصادر اتخاذ القرار وإدارة شئون البلاد وتشمل هذه المجالس: مجلس الشورى الإسلامى ومجالس الشورى فى المحافظة والقضاء والبلدية والقصبة والناحية والقرية وأمثالها.

مجالات وكيفية تشكيل مجالس الشورى ونطاق صلاحياتها ووظائفها تتعين فى هذا الدستور والقوانين الصادرة بموجبه.

(❖❖) المادة رقم مائة من الدستور تنص على الآتى:

من أجل إشراك الشعب فى التطبيق الناجح والسريع للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والصحية والثقافية والتعليمية وسائر الخدمات الاجتماعية مع ملاحظة المتطلبات المحلية تتم إدارة شئون كل قرية أو ناحية أو مدينة أو قضاء أو محافظة بإشراف مجلس شورى القرية أو الناحية أو المدينة أو القضاء أو المحافظة وينتخب أعضاؤه من قبل سكان تلك المنطقة.

القانون يحدد شروط الناخبين والمرشحين وحدود وظائف مجالس الشورى المذكورة وصلاحياتها وطريقة انتخابها وكيفية إشرافها على الأمور ودرجات تسلسلها الإدارى حيث ينبغى أن تتم على أساس مراعاة مبادئ الوحدة الوطنية والمحافظة على وحدة أراضى البلاد ورعاية نظام الجمهورية الإسلامية والارتباط المباشر بالحكومة المركزية. (المترجم)

٤- المجالس المحلية عبور من القبلية الى المدنية

إيران ٢٠٠٣/٢/١٥

ألقت الصراعات والاختلافات التى أدت الى حل مجلس بلدية طهران بظلالها على امكانية المناورة والتحرك لبعض التيارات والقوى السياسية فيما يخص القاء مسئولية الفشل وتوجيه الاتهامات فى أهم مؤسسة محلية فى إيران، هذا فى الوقت الذى شهدت فيه مجالس شورى المحافظات - أى مجالس الحكم المحلى- نجاحات لافتة للنظر فى أغلب المدن والقرى الإيرانية الأخرى.

وللأسف الشديد فإننا فى إيران نمتلك تاريخا طويلا لمثل هذه الاخفاقات بمعنى أن الشعب الإيرانى فى بعض الأوقات يبدأ فى حالة من الحماسة والتشوق نحو المشاركة والحضور الفعال فى إدارة شئون الدولة إلا أنه مع أول تصادم بأول قضية تكون لها جذور تاريخية، نجد أن هذا الشعب المتحمس يفتر اهتمامه وتضعف عزيمته بهذه التجربة.

إن هذه التجربة التاريخية تكررت عدة مرات طوال

العقود الطويلة الماضية وهو ما يدلل بوضوح على فشل الكفاح والنضال الشعبى المدنى فيما يخص تفعيل مؤسسات الحكم والإدارة المحليين.

وللأسف الشديد لم يحدث أن تم إجراء الدراسات والتحقيقات الكافية والمناسبة فى هذا الصدد حيث لازالت تجرى فى شكل تقارير صحفية بينما لا تسمح طبيعة العمل الصحفى بتناول هذا الموضوع فى شكل بحثى وعلمى صحيح وعميق.

وفى هذا الصدد لابد من التأكيد على أهمية دور الراديو والتليفزيون لهذا الأمر لكن للأسف الشديد فإن أياً منهما لم يهتم كثيرا بأداء دوره فى هذه القضية.

أيضا يجب القول إنه خلال السنوات القليلة الماضية التى شهدت انتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامى ومجالس المحليات فإن الشعب قد شارك بحماس وشوق كبيرين. لكن للأسف الشديد بسبب الممارسات والأعمال غير اللائقة من جانب بعض الجماعات والقوى السياسية فإن وجود صراع سياسى زيادة عن الحد قد أدى إلى وجود احساس متنامى لدى الشعب بفقد هذه التيارات والجماعات السياسية للاستراتيجيات ولطريقها، وكذلك للمشروعات الأخرى التى تتحدث عنها وتتبناها هذه الجماعات السياسية. ومثال على ذلك مجلس بلدية طهران الذى وجه ضربة كبيرة ومهلكة مباشرة إلى فكرة المجالس المحلية، إن الشعب يعلم جيدا آن مجالس المحليات تعد من أهم المؤسسات المستحدثة والتى ترتبط بإرادته فى إدارة ومتابعة شئونه المحلية والأهلية.

على صعيد آخر. فمن الصحيح أن قانون مجالس الشورى المحلية لازالت به تناقضات كثيرة، كما لازال يعانى من ضعف ومحدودية الصلاحيات فى ظل الظروف الحالية وهو ما لا يتلائم مع مطالب الشعب بشكل كبير. لكن المؤكد أن إهمال أو إهدار أو استبعاد هذا القانون سوف يؤدى الى نتائج أخطر على رأسها القضاء على الانجازات التى تحققت بالفعل - من أجل الشعب - فى هذا الصدد.

وحقيقة الأمر، أن مجالس المحليات من شأنها أن تؤدى إلى العبور من الإطار الكلاسيكى الذى يحكم المجتمع الإيرانى وهو الطابع القبلى والوصول به إلى الطابع المدنى المنشود والذى لم يتحقق بالشكل اللائق حتى الآن فى إيران.

وفى هذا الصدد، يجب أن نضع فى اعتباراتنا أننا بصدد مجتمعات قبلية عشائرية وقروية ليس لها تاريخ طويل فى عملية المشاركة والسياسة الحقيقية وهو ما نراه قائما لدى البعض من الدراسين الذين يعانون من عدم القدرة على تشكيل مجالس أو هيئات تحمل على عاتقها إدارة التجمعات السكانية التى يعيشون فيها.

إن مثل هذا النموذج التاريخى يفرز لنا بالضرورة احتمالية وجود صراعات فيما بين أعضاء مجالس الشورى الخاصة بالمحليات خاصة فى داخل المدن الكبرى، ومن ناحية أخرى، فإن هذه المجالس تعانى هى أيضا من ضعف ميزانيتها المالية والذى يعد العامل المباشر والرئيسى فى فشل هذه المجالس فى حل الكثير من مشكلاتها من جانب، وتلبية حاجات الشعب من جانب آخر.

من هنا نستطيع القول أن ثمة ازدواجية أخرى تعانى منها هذه المجالس وهى وجود طرق وأساليب تصفية متعددة للمرشحين وهو ما يؤدى الى عدم دخول الافراد الأقوياء المؤهلين الى هذه المجالس، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن انتخاب الجماعات السياسية إن لم يتم وفقا للاعتبارات القبلية والسياسية نفسها فمن المؤكد أننا سنتمكن من استبعاد ٤٠٪ من النتائج السلبية لهما.

ثانيا: الانتخابات وردود الأفعال:

١- مشاركة الشعب فى الانتخابات من واقع الأرقام والاحصاءات

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢/٣/٢٠٠٣

شهدت المشاركة الشعبية فى الدورة الثانية من الانتخابات المحلية، وذلك من واقع الأرقام والإحصاءات انخفاضاً ملحوظا بالمقارنة بالدورة الأولى من نفس هذه الانتخابات.

وطبقا للإحصاء العام فى ٢١ محافظة من ٢٨ محافظة على مستوى الدولة شارك فى الإنتخابات حوالى ١١ مليوناً و٦٩١ ألفاً و٢١٦ شخصاً، ويفيد هذا الرقم أن حوالى ٥٨,١٧٪ ممن لهم الحق فى الإدلاء بأصواتهم قد شاركوا فى هذه الانتخابات فى ٢١ محافظة. هذا فى حين أن احتساب نسبة المشاركة الشعبية فى المحافظات السبع طهران، أصفهان، اذربيجان الغربية، خراسان، خوزستان، قزوين، كرمان من خلال التصويت العام الذى أجرى على مستوى البلاد سيجعل نسبة المشاركة الشعبية فى الدورة الثانية من الانتخابات المحلية منخفضة.

على سبيل المثال، مدينة طهران يبلغ تعداد من لهم حق التصويت فيها حوالى ٤ ملايين و٦٨١ ألفاً، لكن الذى أدلى بصوته بالفعل حوالى ٥٦٦ ألف و٥٢٢ شخصاً وبالتالى تكون نسبة المشاركة حوالى ١٢,١٪ وهذه النسبة منخفضة جدا.

وتفيد الإحصاءات المعلنة حتى الآن أن أعلى نسبة مشاركة كانت فى محافظة سيستان وبلوشستان، فقد

شارك فى الانتخابات حوالى ٧٠٨ آلاف و٣٩٤ شخصاً من إجمالى ٩٠٠ ألف و٥٧٥ لهم حق التصويت. أى أن نسبة المشاركة كانت ٦٨،٧٨٪ . وفى محافظة قم صوت ١٦٩ ألفاً و٦٧٧ شخصاً من إجمالى ٥٤٨ ألفاً و١٣٦ لهم حق التصويت فكانت النسبة ٣٠،٩٥٪ .

إن مقارنة نسبة المشاركة الشعبية فى هذه الدورة من الانتخابات بـ٢٢ دورة انتخابية مختلفة أجريت فى البلاد بعد انتصار الثورة الإسلامية تفيد بأن المشاركة الشعبية فى هذه الانتخابات كانت الأقل على الاطلاق.

وقد شهدت الدورة الثانية من انتخابات مجلس الخبراء التى تمت سنة ١٩٩٠ والتى شارك فيها ١١ مليوناً و٦٠٢ ألف و٦١٣ صوتاً من إجمالى ٣١ مليوناً و٢٨٠ ألفاً و٨٤ شخصاً لهم حق التصويت انخفاضا ملحوظا حيث بلغت نسبة المشاركة ٣٧،٩٪ وكانت أقل نسبة مشاركة شعبية على مدى ٢٢ دورة التى أقيمت فى الجمهورية الإسلامية فى تلك الفترة.

وفيما عدا الاستفتاء العام على تغيير النظام الذى أجرى سنة ١٩٧٩ والذى شهد نسبة مشاركة بلغت ٩٨٪ ممن لهم حق التصويت، شهدت انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى يونية سنة ١٩٩٧ ارتفاعا ملحوظا فى التصويت باشتراك ٢٩ مليوناً و١٤٥ ألفاً و٧٥٤ شخصاً من إجمالى ٣٦ مليوناً و٤٦٦ ألفاً و٤٨٤ شخصاً لهم حق التصويت فكانت النسبة ٧٩،٩٣٪ وكانت هى النسبة الأعلى من بين ٢٢ دورة انتخابية أجريت بعد الثورة الإسلامية.

٢- انتخابات المحليات وإعادة النظر فى صلاحيات الولى الفقيه

بيك (الرسول) ٢٠٠٣/٣/١٤

أجرى الدكتور مصطفى تاج زاده عضو اللجنة المركزية لجبهة المشاركة الإسلامية حواراً مع وكالة الأنباء الإيرانية جاء فيه:

إن ما يقرب من ٩٠٪ من أهالى طهران لم يشتركوا فى انتخابات المحليات الأخيرة، وهذا أمر خطر ومروع.

منذ عهد الثورة الدستورية الإيرانية وحتى الآن كانت نزاهة الانتخابات وحريتها مقترنة بإقبال ومشاركة الناس فيها وكان تقييدها مرتبطاً بالمقاطعة الوطنية لها، لكن لأول مرة على مدار مائة عام مضت نرى انتخابات حرة تماماً لكن المشاركة الشعبية وخاصة بالمدن الكبرى قليلة إلى حد بعيد.

وقال تاج زاده فى معرض انتقاده للأشخاص الذين يقولون أن المجتمع الإيرانى يفتقر إلى أجواء تحقيق الديمقراطية، لقد أوضحت هذه الانتخابات، أن الحقيقة تناقض تصور هؤلاء الأشخاص، ففى المجتمعات التى يقولون عنها أنها تفتقر لأجواء الديمقراطية نرى أن المثقفين والسياسيين فيها ينادون بالديمقراطية، لكن جماهير الشعب غير راغبة فى إعمال سيادتها على مصيرها ومقدراتها، والانتخابات الأخيرة أوضحت أن المدن الصغرى كانت أكثر مشاركة وهذا يعنى أن المجتمع الإيرانى بشكل عام راغب فى التحكم فى مصيره، فى حين أن القوى السياسية بالمدن الأكثر ضلوعاً فى الشأن السياسى العام للدولة والتى تتمتع بإمكانات أكبر من حيث وسائل الإعلام، ومستوى معيشتها ورفاهيتها أعلى، كانت مشاركتها أقل فى الانتخابات، ولهذا لا أعتقد أن عدم مشاركتهم ليس راجعاً إلى يأسهم من الديمقراطية ولا عدم وعيهم أو قلة إطلاعهم، وإنما اتخذوا قراراً سياسياً. قرارهم هذا أكبر من أن نكتفى باللوم عليه، يجب أن نتفهمه، وندرك لماذا اتخذوا مثل هذا القرار، لعلنا نستطيع أن نهيئ الفرصة لمشاركة شعبية أكبر فى المرحلة القادمة.

لقد دخلنا إلى مرحلة يطلب فيها الشعب سبباً أو مبرراً للاشتراك فى الانتخابات . إن أفراد الشعب يتساءلون: ما الضمان لو أننا اشتركنا فى الانتخابات، أن تتحسن الأوضاع، وأن تنفذ مطالبنا وألا يعلن أن شيئاً ما لم يتغير وأن أصواتنا بالنسبة لرجال الدولة والحكم مجرد حلية يتزينون بها؟

يعتبر تاج زاده أن الرسالة الموجهة من الشعب عبر هذه الانتخابات (على الرغم من عدم المشاركة) تأتى فى إطار تفعيل آليات الثانى من خرداد والثورة الإيرانية، لكن البعض يأملون فى منقذ خارجى بحيث ينبغى أن يرجعنا الضغط الدولى إلى صوابنا، لكن هذه الرغبة لم تتحول حتى الآن إلى قوة أو تيار أو حزب سياسى ببرنامج محدد.

وقد أشار تاج زاده إلى أقوال السيد خاتمى حول قيام البعض بإضفاء نظرة تشاؤمية على الأوضاع قائلا: لقد أدرك السيد خاتمى أن مشكلتنا الأساسية ليست فى سوداوية البعض، وإنما السوداوية جزء يسير من المشكلة، المشكلة تكمن فى خلق الأزمات وإيجاد العقبات أمام عمل الحكومة ومجلس الشورى وحتى المجالس المحلية، وكما قال السيد خاتمى كل بضعة أيام تواجه الحكومة بأزمة جديدة، انظروا إلى سلوك مجلس صيانة الدستور فى التعامل مع مجلس الشورى الإسلامى، على سبيل المثال، طبقاً لقرارات المجلس الأعلى للثورة الثقافية الذى يتشكك فى مشروعيته القانونية الكثير والكثير من رجال القانون، يتم رفض قرارات مجلس الشورى الإسلامى! ومن ثم يقول الشعب لماذا نختار نواباً ليس لديهم الحق

فى التشريع؟ أو أنهم يستدلون بأن جميع أقوال المرشد فى حكم القانون بالنسبة لنا، وكل شئ يتم التصديق عليه فى المجالس يخالف أقوال المرشد مرفوض. هذه بدعة ظاهرة. فى عهد الإمام الراحل حدثت أمور كان قرار المجلس فيها مخالفاً لرأى الإمام، لكن القانون كان ذلك الذى صدق عليه المجلس.

إن تدخل مجلس صيانة الدستور فى الميزانية، أو ما يقدمونه من تفاسير شاذة عن صلاحيات مقام الإرشاد لم يجعل الأمر يصل إلى حد أن تكون الانتخابات المحلية بلا معنى فحسب، بل جعل الدستور نفسه يفقد معناه. لو أن للمرشد صلاحيات مطلقة، لأى شئ وضعنا الدستور الإيرانى؟ إن القانون الدستورى يعنى تقييد صلاحيات الدولة وتحديد حقوق الشعب، ولو أن دولة ما تدون دستوراً فهذا يعنى أن تلك الدولة ليست مطلقة الصلاحيات.

ولو أن أحداً يقول بالحكومة المطلقة، فليطرح الأمر على الاستفتاء الشعبى العام ويقول أن صلاحيات المرشد مطلقة. وفى حالة ما إن صوّت الشعب لصالح تلك القاعدة، فنحن لا نريد دستوراً فى هذه الحالة. وأجاب تاج زاده رداً على تساؤل: ألم يمنح الشعب أصواته فى عام ١٩٨٩ لصالح ولاية الفقيه المطلقة؟ قائلاً نعم، لكن هذه التفاسير لولاية الفقيه لم تكن مطروحة، سنقترع مرة أخرى حول هذه الفكرة.

طبقاً لرأى الإمام الراحل والذى عبر عنه لدى عودته لإيران، فإن كل جيل يجب أن يحدد مصيره، لقد آكد الإمام بالفعل على دور الشعب. إن رأى الشعب سيوضح الأمر.

وحول نقاط ضعف أداء الإصلاحيين قال تاج زاده:

إن عدم منح الشعب صوته لجبهة معارضة شرعية يعنى أن هناك عقبات فعلية بحيث لا تستطيع أى قوة سياسية أن تعمل بشكل سليم، إلا بعد أن يتم إعادة النظر فى بعض سلوكيات العمل السياسى.

رأينا أنه لو تقرر إسناد جميع الصلاحيات لكيان واحد، يتم إعلان إسناد جميع المسئوليات لنفس الكيان، وبناءً على هذا، لو تحسن حال المجتمع دعا الجميع لذلك الكيان ولو ساء انتقده الجميع.

إن أهم عنصر لإنجاح أداء نظام ما هو أن يكون لكل فرد صلاحيات بقدر ما عليه من واجبات، وبالتالى لن يكون هناك حديث عن ازدواجية السلطة ولا عن خلق الأزمات وإفساد الأعمال.

إذن ينبغى فى مجتمعنا أولاً مساواة الصلاحيات بالواجبات، ثانياً القضاء على المؤسسات المتماثلة فى المهام، فى هذه الحالة يخضع أداء هذه المؤسسات لتقييم المواطنين، بمعنى أن الشعب الذى هو المالك الفعلى للبلاد سيقرر ما إن كان أداؤها جيداً أم لا، فلا نقول أن شيئاً لن يتغير فى المجتمع مهماً كان تشكيل المجلس التشريعى، لو أننا قلنا هذا الكلام، فما الدافع لاشتراك الشعب فى الانتخابات، وماذا سيحقق من تأثير.

إن الشعب الإيرانى لا يسعى وراء الفوضى والاضطرابات، والكثير منه لا يعادى هيئة بعينها بحيث يقول يجب أن تلغى هذه الهيئة أو أن تحل محلها هيئة أخرى وسنقوم بثورة لو لم يحدث هذا، إنه يريد أن يتم احترام مطالبه وإرادته، وأن تنفذ الأمور فى إطارها.

وصرح تاج زاده فيما يختص بالإصلاحات الهيكلية قائلاً: لو كان المقصود من الإصلاحات الهيكلية هو أن لكل هيئة من هيئات الحكم صلاحيات محددة فى إطار القانون، فنحن نريد الإصلاحات الهيكلية، لكن ما قيل هو أن مشكلاتنا لن تحل بدون تغيير الدستور، وأنا لا أوافق على هذا، لأننى أعتقد أن مشكلة المجتمع الإيرانى ليست فى الدستور. على الرغم من أن نتائج أداء بعض الأفراد ومؤسسات المجتمع تدفع إلى القول بأنه ليس هناك من سبيل سوى تغيير الدستور.

نحن نستطيع من خلال تفاسير معينة لولاية الفقيه والديمقراطية أن يكون لدينا ديمقراطية فى المجتمع الإيرانى، ولكن بتفاسير أخرى .

طبقاً للدستور الإيرانى، يمكن الإشراف على جميع هيئات ومؤسسات مجالس المجتمع، لكن مع الأسف لم يتم حتى الآن تفعيل كافة الهيئات المنتخبة، بمعنى أن مجلس الخبراء طبقاً للدستور يستطيع الإشراف على عمل المرشد والهيئات التابعة له، مثلما صدّق مجلس الخبراء شكلياً فى جلسته الأخيرة على تشكيل لجنة تشرف على جميع الهيئات التابعة للمرشد، لكن المشكلة تكمن فى أن أعضاء مجلس الخبراء المنتخبين هم أنفسهم المسئولون عن هذه الهيئات.

وصرح تاج زاده بقوله: نحن الآن فى غمار قضية هامة، ولو استمر هذا الحال، فسيؤدى إلى تزايد يأس الشعب وخروجه على نظام الجمهورية الإسلامية والإصلاحات والمعارضة المشروعة، بناءً على هذا، من الممكن أننا لو رأينا أنه ليس هناك فائدة ترجى فلن نتقدم بمرشحين فى الانتخابات القادمة.

ثم إنى أعتقد أن الإصلاحيين قد دخلوا الساحة هذه المرة وهم معصوبو الأعين، واعتمدوا على عبارة إن شاء الله ستحل المشاكل، اقتراحى هو أن علينا الدخول إلى الساحة السياسية بشروط محددة، وإن لم يحدث، نقول للشعب أننا لا نرى فائدة فى الاشتراك فى الانتخابات.

إن الانتخابات التى تأتى بمجلس لا يغير الأوضاع والبرامج السياسية أياً ما كان تشكيله فإن مجرد الاشتراك فيها هى محض لهو وهراء.

لقد دخلنا إلى مرحلة جديدة مع انتخابات المحليات الأخيرة بحيث ينبغى تحديد نسبتنا عبر صناديق

الاقتراع، بمعنى أن الأمر ليس قاصراً على الإشراف التعديلى لمجلس صيانة الدستور، فى كونه يقر بصلاحية المرشحين لخوض الانتخابات، بل يمتد الأمر لبحث أساليب هذا الإشراف الذى يحول دون أضفاء الشرعية على هذه المجالس المنتخبة.

فلو حدث أن المجلس انعقد ولم يستطع أداء أى عمل، بأى حجة نستطيع دعوة الناس للمجئ إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم.

سلاحنا الوحيد هو الرأى العام، ونعتقد أن البعض يفكر فى أن انخفاض المشاركة الشعبية وزيادة التهديدات الخارجية التى تواجه إيران أمر ستظهر آثاره تدريجياً بحيث يجبر السادة إما على مشاركة شعبية أكبر والالتزام بتنفيذ آراء الشعب على نحو أفضل أو مشاركة أقل وفى النهاية تهديدات داخلية ودولية، وعليهم أن يختاروا واحدة من الاثنتين.

لو لم نخضع لرأى الشعب سنخضع مجبرين للقوى الخارجية. وهذا ليس معناه أننا نريد من القوى الخارجية أن تصنع لنا شيئاً، أو أننا نضغط على خصومنا عبر التهديد بالقوى الخارجية، لكن قولنا هو أنه طالما أن الرأى العام فى المجتمع الإيرانى لا يقف إلى جوارهم فلن يستطيعون أن يحكموا، ما لم تكن وراؤهم قوى أجنبية.

إن موقع إيران وإمكاناتها على نحو يجعل الكثير من الدول يطمع فيها. بناءً على هذا، فالحكومة الإيرانية تستطيع فقط بمساندة الشعب الوقوف فى مواجهة هذه الأطماع. وفى غير هذه الحالة ستنفذ القوى الأجنبية مخططاتها.

٣- نظرة على تجربة الإصلاح

Salam iran ٢٠٠٣/٣/١٥

أجريت الدورة الثانية لانتخابات المحليات فى بداية هذا الشهر، ومع أن إقبال الشعب الإيرانى على الاشتراك فى هذه الانتخابات يدخل فى حدود المقبول حيث بلغت المشاركة الشعبية فى الدورة الثانية حوالى ٤٩٪، فيما بلغت فى الأولى ٦٤٪. ولكن انخفاض معدل المشاركة فى الانتخابات بدوائر عواصم الأقاليم والمدن الكبرى له معان كبرى ذات مغزى وعلى حد قول الرئيس خاتمى يدق ناقوس الخطر للجميع.

بلغت نسبة المشاركة فى الانتخابات المحلية بمدينتى طهران وأصفهان ١٢٪ فقط وهما أكبر مدينتين بإيران من ناحية تعداد السكان وأهم مدينتين من ناحية كثافة النشاط السياسى. وتراوحت نسبة المشاركة فى مدن كبر مثل شيراز ويزد وتبريز وقم بين ١٨٪ إلى ٢٨٪. وقد كان لهذه المدن دور محورى فى إنجاح الثورة الإسلامية، كما أنها تمثل قاعدة جميع الحركات الاجتماعية والسياسية فى إيران على مدار السنوات الأخيرة.

ومن بين عواصم ٢٨ إقليماً تجاوزت فقط مدن ياسوج وإيلام وشهركرد وسمنان حد الـ ٥٠٪ فى المشاركة بالانتخابات.

وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات تشير إلى أن معارضى الإصلاحات لم يحققوا نجاحاً يذكر فى معظم الدوائر الانتخابية، كما تشير إلى سيطرة الإصلاحيين على مجالس المحليات فى المدن الكبرى على مستوى الإثنى والعشرين مدينة الكبرى بإيران فضلاً عن عواصم المحافظات. ولكن تزايد إحجام الناس عن الاشتراك فى الانتخابات فى أغلبية عواصم المحافظات يعتبر مؤشراً خطيراً يجب أن ينتبه إليه الجميع.

إن استمرار حالة انخفاض المشاركة فى الانتخابات يمثل دلالة على نجاح التيارات التى كانت تسعى منذ الثانى من خرداد عام ١٩٩٧ إلى إحباط الشعب وجعله قابعاً فى البيوت نائياً بنفسه عن أى نشاط سياسى، ويمكننا تقسيم هذه التيارات إلى عدة مجموعات:

المجموعة الأولى هى التى كانت تدعو الى عدم المشاركة فى الانتخابات وتحجيم المشروعية الشعبية للنظام، وتستغل اليوم فرصة عدم إقبال الشعب على الانتخابات فى المدن الكبرى لحسابها الخاص، معتقدة بفكرها القاصر أن الحركة الإصلاحية باتت عاجزة ضعيفة غير قادرة على الحراك.

المجموعة الثانية وهى المتطرفون من داخل حركة الإصلاح الذين دأبوا على مدار خمس سنوات ونصف سنة مضت على توجيه أكبر همهم إلى بث صورة سوداء عن حركة الإصلاح واتهامها بالاستسلام لأعداء الإصلاحات أو فقدان الجرأة والقوة لتحقيق الأهداف الإصلاحية بدلاً من مواجهة أعداد الإصلاح، دون أن يقوموا بتقديم أى حل محدد، وفى النهاية يحبطون الشعب ويفقدونه الأمل فى نجاح الحركة، وعبر هذا النهج هزموا أنفسهم.

المجموعة الثالثة هم أصحاب السلطة الذين يعتبرون دائماً أن رأى الشعب مجرد أمور شكلية لا تعدو زينة يتحلى بها النظام، ويتصورون أن الثانى من خرداد قد مكنهم من هذه الحلية التى لا طائل منها ولا قيمة لها.

لقد حاولوا على مدار سنوات ما بعد الثانى من خرداد فى المقام الأول أن يثبتوا للشعب أن رأيه لن يكون له أدنى قيمة فى تحديد مصير الدولة والنظام، وثانياً أن يجعلوا الشعب يندم على إقدامه على المشاركة فى العمل السياسى وذلك من خلال الاحتياجات الاقتصادية وتضخيم مشكلاته من فقر وفساد، وفى النهاية تظهر مجموعة من الوصوليين الذين يركبون الأمواج يجدون أنفسهم مظلومين فى عملية تقسيم الغنائم، ومن خلال

جميعاً على التقريب ليس هذا فحسب، بل أغلقت كذلك صحيفة سلام التى كانت تصدر قبل الثانى من خرداد بسنوات.

ووجه الشعب الإيرانى بأوضاع شديدة الغرابة تناقض الحال فى جميع الدول التى تتمتع بالحد الأدنى من القانون والحرية، حيث يفتقر حزب الأغلبية أو الحزب الحاكم، على حد قول أعداء الإصلاح، إلى القدرة على إصدار صحيفة.

لقد رأى الشعب الإيرانى بوضوح، وعلى الرغم من إعطاء صوته لسيادة القانون والحرية السياسية، رأى الأخ الفدائى، الأستاذ الجامعى الثورى الملتزم الدكتور هاشم أغاجرى وهو يتهم بالردة ويحكم عليه بالإعدام بسبب محاضرة لم ينف فيها أياً من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، ولم يتمكن قضاة محكمة الدولة العليا ـ تحت ضغط من ذوى النفوذ – من قبول نقض هذا الحكم المخزى إلا عن طريق نقض الإجراءات وكذلك عرض الدكتور أغاجرى على الأطباء لشبهة اختلال قواه العقلية.

إن الشعب الإيرانى برؤيته لمثل هذه الأحكام يتبادر إلى ذهنه قرارات محاكم العصور الوسطى الكاثوليكية.

بالإضافة إلى كل هذا، يشاهد الشعب بشكل مستمر وعبر العديد من المصادر تضخيم المشكلات من فقر وفساد والتى يقال أن جميعها من جراء الإصلاحات ونتائجها.

كما يعانى الشعب من ممارسة العنف غير المبرر مع أبنائه وشبابه الذين كان جرمهم الوحيد هو التصويت إلى جانب الإصلاحات فى انتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامى.

إذن فلا عجب أن ييأس الشعب الإيرانى فى مثل هذه الظروف من نجاح الإصلاحيين ووصولهم إلى أهدافهم، وأن يبحث عن طريق آخر يحقق من خلاله مطالبه المشروعة.

وإنى أعلن صراحة وبصوت مرتفع أن لا طريق أمام هؤلاء الناس سوى الإصلاحات، وجميع الطرق الأخرى إما أنها غير عملية أو غير مفيدة، أو أنه ليس هناك طريق أساساً. إن الشعب الإيرانى على الرغم من المشكلات سالفة الذكر يعلم أن للحركة الإصلاحية إنجازات كبيرة.

وقد بدأت سياسة نبذ التوتر التى تبناها خاتمى تؤتى ثمارها على الرغم من جميع العقبات والظروف الداخلية غير المواتية بل وتدفقت الاعتمادات المالية ورؤوس الأموال الأجنبية على إيران.

وعلى الرغم من إغلاق عشرات الصحف والدوريات، فمازال حتى الآن كثير من الإصدارات التى تهتم بمطالب الإصلاحيين وتعبر عنها.

إن وجود الشعب فى الانتخابات قد أدى إلى تغير صورة المتسلطين المستبدين المعادين للإصلاحات فى انتخابات الدورة الثانية للمحليات، ولوحظ اختلاف كبير بين مرشحيهم الذين قدموهم بشكل غير مباشر مقارنة بمرشحيهم التقليديين فى الماضى.

إن الشعب الإيرانى يدرك أن ذات المجلس الذى ليس له القدرة على إصدار القوانين التى يرغب فيها الشعب ولا النهوض بكثير من مهامه ووظائفه هو نفسه المجلس الذى حال دون نجاح الكثير من المؤامرات المعادية للشعب والإصلاحات باتخاذ مواقف شجاعة فى أوقات حرجة.

إن الشعب الإيرانى يدرك جيداً أن هجره لصناديق الاقتراع، لو كان توجهاً استراتيجياً له، سينتهى على المدى البعيد إلى سيطرة الاستبداد على بلاده.

لكن الإصلاحيين تعلموا درساً كبيراً من انتخابات المحليات، وهو أنهم تيقنوا من أن الشعب لم يعقد اتفاقا مع أى من الأجنحة أو التيارات السياسية، وبعد هذه الانتخابات ينبغى على الإصلاحيين السعى إلى دعم وحدة وتكاتف صفوفهم، وإلى تطوير الحركة الإصلاحية باستخدام الحد الأقصى من جميع إمكاناتهم وصلاحياتهم القانونية، ودعم اتصالهم بالشعب على جميع المستويات أكثر مما كان فى السابق، وأن يقرأوا قول الله الحكيم «الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا» .

ثالثا : ما بعد الانتخابات :

١- إنفصال دعم الوحدة عن جبهة الثانى من خرداد

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢/٣/٢٠٠٣

صدَّق مكتب دعم الوحدة فى جلسته الأخيرة على الانفصال عن جبهة الثانى من خرداد، وتشكيل جبهة إصلاحية أخرى تحت عنوان «الجبهة الديمقراطية».

وقد أصدر مكتب دعم الوحدة فى نهاية جلسته التى كانت تحت عنوان «الحركة الطلابية، طليعة الحركات الديمقراطية»، التى انتهت أعمالها مساء الجمعة بطهران بيانا تم توزيعه فى جامعة سيستان وبلوشستان.

وقد جاء فى هذا البيان نقلا عن «رضا لبرى» سكرتير جمعية الطلاب الإسلامية بجامعة أمير كبير: تبلورت جبهة الثانى من خرداد على أساس أنها حركة وتيار اجتماعى عظيم سنة ١٩٩٧ لتلبية المطالب الشعبية، وبناء على هذا، انضم مكتب دعم الوحدة إلى جبهة الثانى من خرداد.

وأضاف هذا البيان: وللأسف مع ظهور الفتور الذى انصب على الوضع العام تحولت جبهة الثانى من خرداد إلى أداة للوصول إلى السلطة، وفقدت الحركة دورها الحركى، وظهرت فى الغالب بمظهر الهيئة والمنظمة المغلوبة على أمرها، وبالنظر إلى الدور التنويرى الذى

تلعبه الحركة الطلابية يعتبر تحالفها مع جبهة الثانى من خرداد نقضا لأهدافها.

وبناء على هذا تم التصديق فى جلسة المكتب على انفصال مكتب دعم الوحدة عن جبهة الثانى من خرداد. وسيتم تشكيل جبهة اصلاحية جديدة حتى يتم تعبئة القوى الاجتماعية وتلبية المطالب الشعبية وستسمى الجبهة الجديدة باسم «الجبهة الديمقراطية». وقد تقرر أن يقوم المجلس فى جلساته القادمة بمناقشة هذا الموضوع بالتفصيل.

٢- جلايى بور: على الرغم من هزيمة الإصلاحيين فإن المحافظين لم يفوزوا أيضا

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٣/٣/٤

تحدث حميد رضا جلايى بور عالم الاجتماع والمحلل السياسى قائلا: إن نتائج الانتخابات تمثل هزيمة للإصلاحيين لكنها لا تمثل مطلقا انتصارا للجناح المنافس.

وقال أيضا إن امتناع الجناح اليمينى عن إعداد قوائم انتخابية، وعدم إجراء حملات انتخابية فى هذه الانتخابات هو الذى أدى إلى عدم انتصارهم.

إن منتقدى الإصلاحيين قد فازوا عن طريق إلغاء المنافس وعدم المشاركة الشعبية وهذا الأمر لا يعد انتصارا فى الواقع.

وقال: إن عدم وجود ائتلاف بين فصائل جبهة الثانى من خرداد يعد أحد أسباب عدم المشاركة الشعبية وهزيمة هذه الجبهة، وأدى هذا الأمر إلى عدم تمكن الشعب من تحديد أعضاء الجناح الإصلاحى من بين المرشحين.

وأضاف جلايى بور قائلا: إن السلوك الانتخابى للشعب فى المدن الكبرى مثل طهران وأصفهان لا يمكن وصفه أو تبريره بكلمات من قبيل «إنفعال سياسى» أو «لا مبالاة سياسية».

وقال أيضا: فى كل دول العالم تكون المشاركة الشعبية فى الانتخابات المحلية منخفضة، يرجع هذا الأمر إلى أن كل شعوب العالم تعطى الأولوية للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وأشار جلايى بور إلى أن مشاركة سكان العاصمة طهران فى الانتخابات المحلية السابقة كانت بنسبة ٣٦٪، وقال إن امتناع حوالى ٤ ملايين شخص ممن لهم حق التصويت عن الاشتراك فى هذه الانتخابات لا يمكن وصفه بأنه «قهر سياسى».

وأضاف هذا المحلل السياسى قائلا: إن أربعة ملايين شخص لم يشتركوا فى هذه الانتخابات ولو أنهم كانوا قد ضجروا من الجناحين اليمين واليسار وحيلهم السياسية، لكان يجب عليهم أن يصوتوا لصالح القوى القومية - الدينية أو لحركة الحرية ويعربوا عن غضبهم.

وقد استنتج أن هذا الأمر يشير إلى أن هناك نوعا من «المقاومة المدنية السلبية» آخذة فى التبلور فى مدننا الكبرى خاصة مدينة طهران.

لقد كان توقع الإصلاحيين فى هذه الانتخابات هو أن الشعب سيصوت لصالح الأفراد الذين هم أكثر جدية، لكن هذا لم يحدث، وتبلور نوع من المقاومة المدنية فى مدينة طهران، ولم يدل مواطنو طهران برأيهم الذى هو من حقهم، ولم يهتموا بهذه لانتخابات.

لقد أبدى الشعب فى انتخابات الثانى من خرداد من خلال عملية التصويت اعتراضه على بعض القضايا الكائنة، لكنه فى هذه الانتخابات البلدية أعلن عن اعتراضه بعدم التصويت.

وقد أعرب جلايى بور عن أسفه من نتائج انتخابات المحليات قائلا: مع صدور رد الفعل هذا من جانب الشعب، فإن الحركة التى تبلورت فى سنة ١٩٩٧ ستفقد بشكل تدريجى طابعها المدنى.

وعن الحديث عن سلوكيات الشعب الانتخابية فى الأعوام الماضية قال: فى الدورات الماضية كانت نخبة المجتمع تقود الشعب إلى صناديق الاقتراع، لكن هذه المرة لم يحدث هذا الأمر.

وأضاف جلايى بور: كانت النخبة تتصور أنه بإمكان التيار الإصلاحى حل مشكلات الشعب!

إن الأمر الذى ساعد الإصلاحيين فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لم يكن قدرة الأحزاب التنظيمية، بل كان نشاط النخبة الذى كان فى صالحهم.

وأضاف عالم الاجتماع: فى انتخابات ١٩٩٧ أدلى الشعب بصوته بإصرار وفعل نفس الأمر فى الانتخابات البرلمانية من أجل إثبات ذاته.

وفى الانتخابات المحلية أعلن الشعب عن وجوده بالتعاطى السلبى وعدم التصويت، وتساءل جلايى بور: لو أن الجناح الإصلاحى فاز بهذه الأصوات فى الانتخابات، فكيف سيكون التعامل مع الجناح اليمينى؟ وأضاف إن الأشخاص الوحيدين الذين يشعرون بالرضا عن هذه الانتخابات هم متشددو الجناح المحافظ والمتشددون الذين يعيشون خارج البلاد ويعقدون الأمل على هزيمة الإصلاحيين.

وقال أيضا: إن الجناح المحافظ ليس واثقا فى الفوز بهذه الانتخابات.

وحول الانتخابات المحلية يقول أمير محبيان: لقد خلق الشعب فى هذه الانتخابات نوعا من الجزر فى مقابل المد الذى كان فى انتخابات الثانى من خرداد.

وأضاف محبيان: بالنظر إلى فشل جبهة الثانى من

خرداد فى تلبية احتياجات الشباب وعدم تحقيق طموحاتهم، ظهر نوع من اليأس فى المجتمع خاصة بين هذه الطبقة.

ولهذا السبب فإن هؤلاء الشباب الذين شجعوا أسرهم على المشاركة فى انتخابات الثانى من خرداد، هم أنفسهم الذين منعوهم من المشاركة فى هذه الانتخابات.

وأضاف أيضا: إن هذا الجيل بحكم مرور الزمان قد دخل ساحة الحياة الواقعية وتحولت مطالبه التالية مثل الحرية إلى الناحية العملية. فرأى عدم تحقيق هذا الأمر فى المجتمع، لذا، تعرض لحالة من اليأس المستشرى لهذه الطبقة المتخذة للقرار.

وطبقا لقول محبيان: من العوامل التى كان لها تأثيرها على أحداث الانتخابات فى الدورات السابقة، تحول ساحة المجتمع إلى ساحة ذات قطبين الأمر الذى لم يحدث هذه المرة.

وأضاف رئيس تحرير جريدة الرسالة: وقد أدى هذا الأمر إلى فشل استراتيجية الثانى من خرداد فى هذه الانتخابات. وفى نفس الوقت لم يفز الجناح المحافظ أيضا. ومن الأسباب التى ذكرها محبيان التى أدت إلى عدم انتصار الجناح الناقد للحكومة فى هذه الانتخابات أيضا، عدم وضوح رؤية الجناح الناقد للحكومة، وعدم امتلاك بنية فكرية، وافتقاد هذا الجناح للفكر التنظيمى ووقوف وجوهه المعروفة فى موقف رد الفعل.

٣ـ ترقى: لم تكن نتائج الانتخابات فى صالح منتقدى الإصلاحات

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٣/٣/٤

تحدث حميد رضا ترقى عضو اللجنة المركزية لجمعية المؤتلفة قائلا: إن منتقدى الإصلاحيين لا يعتقدون أن نتائج الانتخابات المحلية قد جاءت فى صالحهم.

وأضاف ترقى الذى كان يتحدث إلى المراسل السياسى لوكالة إيرنا «إن نتائج الانتخابات قد عكست عدم إقبال الشعب على الاصلاحيين. وعليهم آن يدركوا هذه الرسالة جيدا».

إن عدم مشاركة الشعب فى الانتخابات يحمل رسائل عديدة أهمها: انصراف الشعب عن وجهات نظر زعيم الثورة بالنسبة للوجود فى الساحات السياسية والاجتماعية.

وأضاف النائب السابق بمجلس الشورى الإسلامى: من الرسائل الهامة التى وجهتها هذه الانتخابات هى عدم تأثير إلغاء الإشراف التصويبى على زيادة أو انخفاض المشاركة الشعبية فى الانتخابات.

إن الأمر قد جاء على عكس ما هدف اليه الإصلاحيون من إلغاء الإشراف التصويبى. فقد أدى ذلك إلى انخفاض المشاركة الشعبية فى الانتخابات لأنه لم تعد هناك ثقة فى المرشحين.

وفى النهاية أكد ترقى: أنه يجب على الإصلاحيين استيعاب الرسائل التى تحملها هذه الانتخابات وإلا فسوف يواجهون هزائم ساحقة فى الانتخابات التالية.

٤ـ حقيقت جو: كانت نتيجة انتخابات المحليات مفاجئة للمحافظين أيضا

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٣/٣/٢

تحدثت فاطمة حقيقت جو النائب بمجلس الشورى الإسلامى عن دائرة طهران قائلة: إن استعراض موقف المحافظين قبل الانتخابات المحلية يظهر أن نتائج هذه الانتخابات كانت مفاجئة للمحافظين أيضاً.

ووصفت مشاركة ١٢٪ من إجمالى من لهم حق التصويت فى الانتخابات المحلية بمدنية طهران بأنها سابقة لا نظير لها فى فترة ما بعد الثورة. وأضافت أن هذه ليست هزيمة للإصلاحيين فقط، بل إنها هزيمة للجميع.

وقالت أيضا: لقد حملت نتيجة هذه الانتخابات رسالة مريرة للجميع، مفادها أنه إذا لم نلتفت إلى مطالب الشعب، ونتجاوز هذا الأمر بسلام، ربما لن تكون هناك فرصة أخرى للاستدراك.

وأضافت النائبة فى مجلس الشورى الإسلامى: مما يدعو للأسف أن فصائل المحافظين فى الداخل قد تحالفت مع الجماعات المضادة للثورة، وروج كل منهما لعدم مشاركة الشعب فى الانتخابات.

وطالبت عضو لجنة التعليم والأبحاث بالمجلس بإخضاع ظاهرة عدم المشاركة الشعبية فى الانتخابات المحلية لدراسة دقيقة، وقالت: إن البعض يرى أن نتيجة عمل مجلس مدينة طهران غير المناسبة هى السبب الرئيسى وراء انخفاض مستوى المشاركة الشعبية، لكننى أرى أن تأثير هذا السبب أقل بكثير من الأسباب الأخرى.

وأضافت حقيقت جو: لقد شارك الشعب فى الانتخابات العديدة، لكنه شعر بأن البنية السياسية فى البلاد لا تمكن مرشحيه من أن يحققوا مطالبه.

وقالت أيضا: يجب تقييم الرأى العام حتى نعرف ماهو السبب وراء هذا الانخفاض غير المسبوق للمشاركة الشعبية فى هذه الدورة من الانتخابات.

٥ـ أحمد نبوى: غياب الشعب عن الانتخابات

فتح الباب أمام التقليديين

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٣/٣/٦

تحدث أحمد نبوى عضو هيئة التحكيم بجبهة المشاركة ورئيس تحرير الجريدة الأسبوعية (نداء الاصلاحات)

قائلا: على مؤيدى جبهة الثانى من خرداد ان يتحدوا فيما بينهم ليس على أساس المصالح، بل على أساس الحاجة إلى التنمية السياسية.

وفى رده على رأى البعض بأن أصوات الشعب أصبحت شيئاً من الكماليات قال: لابد من الاهتمام بحاجات الشعب ومتطلباته لأنه الركيزة الأساسية فى ترسيخ الديمقراطية.

وأضاف رئيس تحرير نداء الإصلاحات: إن إيران جزء من العالم النامى التى تسعى إلى ترسيخ الديمقراطية، ولهذا السبب فإننا مضطرون إلى الرضوخ لرأى الشعب، وعلاوة على هذا، يجب الاعتراف بآليات الديمقراطية الشعبية التى تعد الانتخابات من أهم دعائمها.

ويؤكد نبوى على أنه تمت توجيه ضربة قاصمة إلى الشعب فى هذه الانتخابات لأن عدم وجود الشعب قد فتح الباب على مصراعيه أمام التقليديين.

ويعتقد نبوى أن الخطوات الأولى الصحيحة على طريق الترسيخ للمشاركة الشعبية السياسية، ترتكز على إعطاء الضوء الأخضر للأحزاب وتفعيل الأنشطة الحزبية فى إطار القانون والاعتراف بوجود الأحزاب فى المجتمع، والاعتراف بالانتخابات، والاعتراف بالجمهورية كنظام. والأهم من كل هذا هو أنه يجب على الأشخاص الذين يريدون دخول الساحة السياسية ويقومون بدعم التنمية السياسية أن يتحملوا تكاليف تشكيل الحزب مهما بلغت، من فوز وخسارة وإدانة واتصال بالشعب.

وذكر أيضا: وفى نفس الوقت يجب على المسئولين أن يقروا بأن التنمية السياسية هى من جملة أدوات الديمقراطية فى إيران، وحين يتم ذلك فسوف تشهد الانتخابات القادمة إقبالا جماهيريا واسع النطاق.

وقد أعرب عضو هيئة تحكيم جبهة المشاركة، فى إشارة إلى تدنى مستوى المشاركة الشعبية فى الانتخابات عن أمله فى أن تكون التنمية السياسية بحلول الانتخابات القادمة مؤثرة فى كافة الشئون الاجتماعية والثقافية والسياسية، وأن تكون سببا فى ثقة الشعب فى المسئولين والأحزاب.

وهذه الثقة مرهونة بذكاء وفطنة المسئولين، والوجود بشكل أكثر جدية من جانب الأحزاب والجماعات السياسية التى لها وزنها، والتى هى فى الوقت نفسه بعيدة عن ساحة الحكومة.

وفى اعتقاده أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية يجب أن تكون قلقة بسبب تدنى مستوى المشاركة الشعبية. ففى الانتخابات السابقة كان الشعب يدخل المعترك السياسى من منطلق الشورى، لكن فى الانتخابات المحلية شارك الشعب بهدف إبلاغ رسالة للمسئولين والحكام مفادها أنه يجب أن يكون تفكيرهم فى شئون البلد، وأن يكفوا عن إطلاق الشعارات، وأن يخضعوا بشكل حقيقى لرأى الشعب. وعن تقييمه لتدنى مستوى المشاركة الشعبية فى هذه الانتخابات قال: إن هذا الأمر سيجعل الحكومة والنظام والأحزاب والجماعات السياسية مضطرة فى انتخابات المجلس السابع لأن ترضخ للديمقراطية الشعبية، وسيكون الجميع مضطرا إلى إعداد برنامج نشط للدخول فى الانتخابات والاعتذار للشعب.

وأضاف نبوى: عندما تنفذ مثل هذه الخطوات بالنسبة للانتخابات القادمة فإن الشعب سيشارك مرة أخرى فى الانتخابات، وسيستخدم أدوات الديمقراطية الشعبية.

وقد أبدى السيد نبوى معارضته لوجهات نظر البعض الذين يرون أن مشاركة الأحزاب المختلفة فى الانتخابات، تكون بحسب ثقل ومكانة هذه الأحزاب، وقال فى هذا الصدد: إن بعض الأحزاب القوية قد أصبحت مغرورة بشدة، وتعتقد أن الشعب سيدلى بصوته لصالح أى قائمة يعدونها.

ويرى أن غياب الشعب عن الانتخابات، قد قوّى من قدرة الأصوات التقليدية، ولذا يجب على الجماعات التى تؤمن بالتنمية السياسية أن تستعد للانتخابات القادمة وأن تتسلح بالأدوات التى تجعل الشعب يقبل على المشاركة فى الانتخابات، وحينئذ ستأخذ التنمية السياسية معناها الحقيقى.

وأضاف: يجب أن يدرك الشعب أن غيابه لم يكن انتصارا، بل هو فى الحقيقة هزيمة قاسية بالنسبة له، فعلى العكس فى الدورات السابقة، حيث أطاحت عملية التصويت لصالح خاتمى بمنافسيه، كان عدم التصويت هذه المرة ضربة مباشرة للديمقراطية فى البلاد. ويجب على الأحزاب والجماعات أن تدرك أيضا أنها مالم تحصل على رضا الشعب، فإنه لن يشترك فى الانتخابات، وقال نبوى: إن الشعب يثق فى الإصلاحيين وهم متحدون ولا يثق فى البرامج التى تعد بشكل عشوائى من جانبهم، وأضاف أيضا: إن الشعب بعدم تصويته لصالح الإصلاحيين أثبت أنه إذا ما اجتمع الإصلاحيون واتحدوا فسيكون لهم ثقل وأهمية، أما إذا أصبحوا جماعات شتى لن يكون لهم أى اعتبار أو قيمة.

٦- تدنى مستوى المشاركة الشعبية يجعل مشروعية النظام فى مأزق

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٣/٣/٤

يرى محمد صحفى نائب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامى أنه إذا ما استمرت ظاهرة تدنى المشاركة الشعبية، فإن هذا الأمر سوف يسوق مشروعية النظام إلى مأزق، وأشار محمد صحفى إلى حديث الرئيس خاتمى، الذى قال فيه إن أثر فتور الشعب يتضح فى إعراضه عن مجموعة النظام، قائلا: إن عدم احترام رأى

الشعب يقلل مشاركته فى الانتخابات.

وطبقا لرأى خاتمى: يظهر الفتور حين يشعر الشعب أن رغباته ليست متطابقة مع رغبات الحكام الذين أوصلهم إلى سدة الحكم.

وقال صحفى مشيرا إلى بعض النظريات العملية: إذا لم تتوافر حرية التعبير فى المجتمع ولم يستطع أن يحصل على المعلومات عن طريق وسائل الإعلام الداخلية ويكون هو نفسه مراقبا لعملية تبادل الأفكار، فمن المؤكد أن المجتمع سيتجه إلى وسائل الإعلام الأجنبية، وستتبلور لديه الرغبة فى العزوف عن وسائل الإعلام والتيارات الداخلية.

وأضاف: إن المجتمع الذى يعانى من مشاكل سياسية واقتصادية اجتماعية هذا المجتمع تتوجه فيه طاقات الشعب إلى القضاء على هذه المشاكل وتزداد حالة الاحتقان الداخلى التى تقود المجتمع نحو النزاع والاضطراب. كما عزا نائب وزير الثقافة والإرشاد تدنى نسبة المشاركة الشعبية إلى عدم التنسيق بين المؤسسات الرقابية مثل القضاء ووسائل الإعلام والشرطة.

٧- رؤية عسكر أولادى لتدنى مستوى المشاركة الشعبية فى الانتخابات المحلية

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٣/٣/٥

أرجع حبيب الله عسكر أولادى السكرتير العام لجمعية المؤتلفة الإسلامية سبب تدنى نسبة المشاركة الشعبية فى انتخابات المحليات ببعض المحافظات إلى نتيجة عمل القائمين على التنفيذ.

وقال عسكر أولادى: هناك علاقة قوية بين التوجهات الصحيحة التى لا تشوبها شائبة سياسية وبين المشاركة الشعبية فى الانتخابات.

وأضاف السكرتير العام لجمعية المؤتلفة الإسلامية: وإذا ما تم تجاهل هذه العلاقة فإن تدنى مستوى المشاركة سيكون حتميا.

وقال عسكر أولادى فى تحليله للانتخابات المحلية وسبب تدنى مستوى المشاركة الشعبية: لقد كانت رسالة الشعب على مستوى البلاد واضحة.

وإذا لم يتم استيعاب هذه الرسالة جيدا فسنقع فى خطأ عظيم فى الانتخابات القادمة.

وأضاف أيضا: إن فوز الأصوليين بالانتخابات، وتوجه الشعب اليهم له دلالة واحدة وهى أن الأنظار قد أصبحت أكثر تطلعا نحو المعايير الأيديولوجية والأصولية.

إن استيعاب هذه الرسالة يتطلب من كافة التيارات السياسية المكونة لمجمل النظام أن تدرس ماهو سبب الفتور الذى أصاب الشعب وزعزع ثقته فيها.

وأضاف عسكر أولادى: سيتضح من خلال هذه الدراسة أن الأداء السياسى والدعايا الكاذبة غير الواعية بمشاكل الشعب واحتياجاته الحقيقية التى يقوم بها عدد من المرشحين هى أهم سبب فى زعزعة ثقة الشعب فى التيارات السياسية، وأضاف عسكر أولادى: إن تدنى نسبة المشاركة الشعبية لا يجب أن يدخل فى إطار تذمر الشعب من النظام والشكوى منه، بل يدخل فى اطار الاعتراض على القائمين على التنفيذ المهملين غير المبالين بمبادىء النظام وقيمه.

وأضاف سكرتير عام جمعية المؤتلفة الإسلامية: إن الأشخاص الذين توافدوا على صناديق الاقتراع، قد صوّتوا فى طهران وسائر المحافظات لصالح الأشخاص الذين وثقوا فى إيمانهم ولياقتهم وجدارتهم وشعبيتهم.

٨- غلا معباس توسلى: رسالة الشعب رسالة استياء

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٣/٣/٢

قال غلا معباس توسلى عضو مجلس الجماعة المسماة بحركة الحرية: إن عدم مشاركة كثير ممن لهم حق التصويت فى الانتخابات المحلية يمثل رسالة للمسئولين مفادها أنهم مستاءون.

وأضاف: هؤلاء الذين لم يدلوا بأصواتهم قد أعربوا فى الحقيقة بامتناعهم هذا عن عدم رضاهم، وبناء على هذا، يجب على النخبة اقتفاء أثر عدم الرضا هذا أو معالجته.

وقال توسلى عن سبب عدم التصويت لحركة الحرية: للأسف لم يشترك أنصارنا مثل باقى طبقات المجتمع فى الانتخابات، وادعى أن تعداد التصويت لحركة الحرية ليس حقيقيا.

وفى مجلس مدينة طهران الذى عقد يوم ٢٠٠٣/٢/٢٨ لم يحصل أى مرشح من جبهة الثانى من خرداد وحركة الحرية على الأصوات اللازمة للوصول إلى عضوية المجلس.

وفى هذه الأثناء لم تكن جبهة المشاركة الايرانية الإسلامية على استعداد للدخول فى تحالف مع باقى جماعات جبهة الثانى من خرداد، لذا، أعدت قائمة مستقلة، ولم يتمكن أى أحد من مرشحيها من دخول مجلس مدينة طهران.

٩- سازجار نجاد: لقد شعر الشعب أنه من المحتمل أن يكون عدم وجوده أكثر فاعلية

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٣/٣/٤

تحدث جليل سازجار نجاد عضو لجنة جبهة الثانى من خرداد بالمجلس قائلا: لقد أحس الشعب أن رأيه لا قيمة له فى تصريف شئون البلاد. وربما يكون عدم

حضوره أكثر قيمة حتى ينتبه الحكام لدور الشعب.

وكان النائب عن دائرة شيراز يتحدث فى جمع من الصحفيين البرلمانيين عن نتائج انتخابات الدورة الثانية من انتخابات المحليات وقال: أحيانا يكون عدم الحضور أهم من الحضور فى تبليغ الرسالة.

وعزا أحد أسباب تدنى نسبة المشاركة الشعبية فى هذه الانتخابات إلى الاحساس العام بعدم ثقة القيادة فى رأى الشعب.

وفى رد لسازجار نجاد على سؤال مفاده ما الذى جعل رئيس الجمهورية يصل إلى نتيجة أن عدم وجود الشعب فى ساحة الانتخابات هو بمثابة ناقوس الخطر؟ قال: إن ناقوس الخطر هذا كان موجودا من قبل، لكنه لم يكن واضحا.

وأضاف عضو لجنة الثانى من خرداد إن صبر وتحمل الشعب قد وصل إلى سنام الذروة لدرجة أن شخصية صبورة رزينة مثل خاتمى أصبحت مضطرة للتحذير والإنذار من مغبة هذا الوضع.

وصرح نائب شيراز: إن النظام من أجل أن يبقى لابد من وجود الشعب لأن هذا الوجود من العوامل الهامة والأساسية فى بقاء نظام الجمهورية الإسلامية.

إن المشاركة الضعيفة للشعب فى هذه الانتخابات، يحمل رسالة جادة إلى كل الأحزاب والأشخاص الذين وهبوا أنفسهم لإيران وشعب إيران.

وسأل أحد الصحفيين: هل تعتقد أن اليمين سيأخذ العبرة من عدم الوجود هذا؟

فأجاب سازجار نجاد: إنهم قد اختاروا الطريق ولن يغيروه، لأن عددا جديرا بالاهتمام منهم لا يؤمن برأى الشعب والديمقراطية.

وأضاف النائب عن دائرة شيراز: إن الفكر الذى لا يقبل الجمهورية، يفكر فى حكم ونظام ينتقص من رأى الشعب.

وسأل مراسل جريدة رسالت: لو أن هناك اشخاصاً يؤمنون بهذا الرأى، هل تذكرون اسماءهم؟

كما سأل مراسل الإذاعة أيضا: لماذا شعر خاتمى الآن بالخطر؟ وهل يعمم الخطر الذى يهدد حزبا ما على مجمل النظام، لماذا لم يشعر بهذا الخطر فى انتخابات الثانى من خرداد عام ١٣٧٦ (١٩٩٧)، هل شعر بالخطر الآن لأن حزبه وأنصاره قد أخفقوا؟

وقد أرجأ سازجار نجاد ذكر أسماء الأشخاص الذين يؤمنون بالحكم الإسلامى إلى حينه، وحول إخفاق الجناح المؤيد قال: فى حالة عدم وجود الشعب فى ساحة الانتخابات لا يمكن تحديد من المنتصر.

ولسنا هنا بصدد الحديث عن أنصار خاتمى، ليس المهم من انتصر لكن المهم هو لماذا أحجم الشعب عن الاشتراك فى الانتخابات. فسأل مراسل جريدة رسالت: فى الانتخابات الماضية بلغ عدد المشاركين فيها ٢٢ مليون صوت، ماذا حدث هذا العام حتى لا يشارك الشعب؟

فقال سازجار نجاد: جاوبوا أنتم على هذا السؤال.

١٠- محمد هاشمى: وجهت الانتخابات رسالة ثقيلة لليسار

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٣/٣/٣

أشار محمد هاشمى عضو اللجنة المركزية لحزب كوادر البناء فى الحديث الذى نشرته له جريدة نسيم صبا نقلا عن وكالة الأنباء «إيرنا» إلى انخفاض نسبة المشاركة الشعبية إلى أقل من ٥٠٪ فى مدينة طهران، وقال: إن مجلس بلدية طهران قد وقع فى خطأ بتركيزه على القضايا الحزبية وإغفاله لمشكلات الشعب، وأدت نتيجة عمل الثانى من خرداد الضعيفة فى تنفيذ وعودها إلى قيام الشعب بتوجيه رسالة لهم عن طريق صناديق الاقتراع

وفى تقييم لرسالة الشعب، صرح محمد هاشمى قائلا: طبقا لاستطلاعات الرأى التى تمت فإن مشكلات ٩٦٪ من الشعب هى مشكلات حياتية ومعيشية، والباقى يدور حول القضايا السياسية والشئون الأخرى، لكن يتضح أن المسئولين قد خصصوا نسبة ١٠٪ من نشاطهم لمشكلات الشعب، فلم يجد الشعب حلولا لمشكلاته. ولهذا كانت نتيجة الانتخابات أبلغ رد على هذا الوضع.

وحول أسباب هزيمة حزب كوادر البناء صرح هاشمى قائلا: إن محور كوادر البناء فى الانتخابات كان السيد كرباستشى، لكن بعد عدم تسجيل إسمه، تحت المجموعة التى كانت تظن أنه سيتم ترشيحه وذلك بعد علمها بالمؤامرة الشهيرة برفض مرشحى الحزب.

ووصف انخفاض نسبة المشاركة الشعبية فى الانتخابات بأنها كانت السبب الثانى فى هزيمة كوادر البناء فى هذه الانتخابات. وأعلن أنه على الرغم من كل هذا فإن وضع حزب الكوادر فى هذه الساحة أفضل بكثير من أحزاب أخرى مثل جبهة المشاركة، وأضاف: إن انتشار أخبار مجلس بلدية طهران ومشكلاته بين الناس وتحديد دور أعضاء حزب الكوادر فى هذه المشكلات يعتبر أيضا أحد الأسباب المؤثرة فى هزيمة الحزب.

وحول آثار نتائج الانتخابات على اليسار قال: إنهم دائما ما كانوا يدعون أن الشعب سيقول كلمته فى صناديق الاقتراع، ولهذا يمكن اعتبار دعوتهم الملحة للشعب وعدم إجابة الشعب لهذه الدعوة دليلا على تدنى مستوى الرأى العام فى هذا الجناح.

وأضاف: لقد أدى تجاهل الشعب لكلا الجناحين اليمين واليسار إلى أن يصوِّت الشعب لصالح حزب التعمير.

وأكد هاشمى على أن عملية التصويت الضعيفة سيكون لها تأثير فى تحديد وضع الانتخابات القادمة. وقال: إذا

لم يستعد الشعب للمشاركة بكثافة فى المستقبل فلن يكون له أى دور بعد ذلك. وأضاف: لقد ظهرت الخلافات حول هذه الانتخابات داخل جبهة الثانى من خرداد، ولهذا لو أنها نحت الخلافات جانبا فى الانتخابات القادمة واتحدت فيما بينها فإنها ستحصل على أصوات أكثر.

ومع الاشارة إلى آن اليمين سيشترك فى الانتخابات القادمة بمزيد من الاطمئنان. قال هاشمى: إن الترتيبات التالية للقوى السياسية، وطريقة تعاملها مع نتائج الانتخابات البلدية ستكون لها الكلمة الأولى فى هذا الصدد.

١١- خرم: نتائج الانتخابات المحلية محصلة لافتقاد ثقافة النقد

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا)

٢٠٠٣/٣/٣

وصف أحمد خرم وزير النقل نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة بأنها كانت محصلة لافتقاد ثقافة النقد. وأضاف: باستثناء بعض المواقف. عندما تقع المشكلة، بدلا من أن نعترف بتقصيرنا ونعتذر، ننشغل بالقاء اللوم على بعضنا البعض.

وقال أيضا: كانت الانتخابات المحلية الأخيرة فى الحقيقة ردا دقيقا على نتيجة العمل غير المرضية من جانب مسئولى النظام.

١٢- آية الله يزدى: لم يكن الشعب راضيا عن نتيجة عمل الدورة الماضية للمجالس المحلية

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا)

٢٠٠٣/٣/٢

وصف آية الله محمد يزدى أحد فقهاء مجلس الأمناء تدنى مستوى المشاركة الشعبية فى الانتخابات المحلية فى ٢٠٠٣/٢/٢٨ بأنه ناتج عن نتيجة عمل الدورة الماضية للمجالس. وأعرب عن أمله فى أن تكون نتيجة عمل هذه الدورة أفضل وأن تتلافى هذا النقص.

واعتبر يزدى أن أهم واجب منوط بالمجالس طبقا للدستور هو حل مشكلات الشعب والمواطنين، وصرح بأنه لو وقعت المجالس فى فخ الخلافات السياسية والمسائل الحزبية فمن الطبيعى أن تقع مشكلة، وستفشل المجالس فى تحقيق أهدافها.

ولم يكن يزدى فى نفس الوقت مستعدا لابداء وجهة نظره حول فوز قائمة حزب التعمير الإيرانى الإسلامى فى انتخابات مجلس بلدية طهران.

وقال يزدى: ليست لى وجهة نظر بخصوص الأشخاص. لكننا نريد وجوها جديدة تستطيع العمل بشكل أفضل.

وقد وصف عضو مجلس الأمناء قرار مجلس الشورى الإسلامى السادس بإلغاء الإشراف التصويبى لمجلس الأمناء على انتخابات مجلس الشورى الإسلامى بأنه عمل غير صحيح، وأعلن عن معارضته لهذا القرار المذكور، وقال: يجب على مجلس الأمناء آن يبدى رأيه بشكل جماعى حول هذا القرار لكننى شخصيا أعارضه.

وأضاف يزدى: فى أى انتخابات سواء كانت انتخابات المدن والقرى والخبراء ورئاسة الجمهورية والمجلس، آينما تكون هناك كلمة انتخابات لابد أن يكون هناك قانون يشرف عليها لمنع التجاوزات.

وصرح: أن المقصود بالمراقبة هو الوقوف فى وجه التجاوزات، وقال عضو مجلس الأمناء حول وجود بعض الشبهات فى نتيجة عمل الإشراف التصويبى من جانب مجلس الأمناء وتحديد صلاحية المتقدمين: لا توجد أى شبهة فى الأمر.

١٣- ضرورة اعتبار الحقائق في قراءة نتائج انتخابات المجالس(•)

Payvand's Iran News, 8 March , 2003

نقل تقرير صادر عن وكالة أنباء الجمهورية الإيرانية (ايرنا) نص خطبة جمعة ألقاها حجة الإسلام أكبر هاشمي رفسنجاني-رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام- الذي كان يؤم آلاف من المصلين في المقر المركزي لجامعة طهران، وفيها دعا محللي نتائج انتخابات المجالس المحلية الأخيرة لأن يكونوا أكثر واقعية بدلاً من الاستمرار في اتهام بعضهم البعض. وفيما يلي نص هذه الخطبة:

"إن المناقشات الدائرة الآن حول نتائج انتخابات المجالس هي مناقشات بالغة الأهمية وتحفز على إجراء تحليل أكثر شمولاً وعمقًا لهذه الانتخابات.

إننا نحتاج إلى قراءة المعطيات الواقعية التي تكتنف انتخابات المجالس، وعلى من يقدم تحليلات حول هذه القضية أن يحجم عن تقديم تصورات منحازة حزبياً مدفوعة سياسيًا تستهدف فقط تأمين مصالحه الشخصية.

أنا لا أبغي اتهام فئة بعينها، لكن ربما كان الجميع مسئولاً بشكل ما، ولو أننا نريد تقديم تحليل شامل، فسوف أنبئكم بحقيقة الأمر .

بعد انتخابات ٢٣ مايو٢٠٠١ الرئاسية، بدأت إيران تشهد تناقصًا في عدد الأصوات الانتخابية في الوقت الذي تزيد فيه الكثافة السكانية باطراد، الأمر الذي

يجب أن يرصده ويوضحه المحللون والخبراء .

في آخر انتخابات جرت خلال مدة ولايتي كرئيس للجمهورية، توجه ٢٠ مليون منتخب لصناديق الاقتراع، الأمر الذي مثل انتصارًا كبيرًا لم يتكرر، فيما كان عدد المصوتين يتزايد عاما بعد عام بمعدل ما بين مليون إلى ٥ , ١مليون شخص.

أما اليوم فنحن نشهد تدهورًا كبيرًا في عدد من يتجه إلى صناديق الاقتراع الأمر الذي لا يمثل ظاهرة حميدة بطبيعة الحال .ويجب علينا قبل كل شئ أن نكتشف سبب تقلص عدد المشاركين في الانتخابات المختلفة.

إن الانتخابات الأخيرة تحمل لنا عدة رسائل، ورغم أن ٥٠٪ كنسبة مشاركة في التصويت هي نسبة مقبولة عالميًا، لكننا نتوقع مشاركة أكبر من أمتنا، ذلك أن هذا النظام السياسي قد تشكل بناء على إرادة الشعب، ونحن نحتاج الى مواصلة الاعتماد على التأييد الشعبي المستمر ومن ثم فنسبة ٥٠٪ ليست مرضية لنا.

في الانتخابات الأخيرة، سقطت تمامًا بعض الادعاءات السابقة بأن الترشيحات التي يقوم بها مجلس تشخيص مصلحة النظام قد تسببت في هذه النتائج، حيث يوجد ممثلو سائر الاتجاهات من المرشحين الدينيين ورموز الحركة الليبرالية، إلى المتطرفين. وحتى هؤلاء الذين يقدمون أنفسهم كقوى معارضة للنظام كانوا جميعًا من بين المرشحين، وعملت محطات الاذاعة الأجنبية على الدعاية لهم بينما امتلأت إيران بمنشورات حملاتهم الانتخابية.

إن الأمر يحتاج لتأمل عميق، وبالنظر إلى التحليلات المقدمة في الصحافة حول هذه المسألة، فإن أحدث الافتراضات بصدد أسباب التدهور المستمر في عدد المصوتين في الانتخابات المختلفة هو الصورة بالغة السلبية التي تقدمها كل من الجماعتين السياسيتين الحاكمتين للأخرى، والتي أدت إلى اهتزاز مكانة كل منهما، مما تسبب في خسارة كبيرة للنظام ككل، الأمر الذي أدى بدوره لانخفاض نسبة المشاركة السياسية الشعبية.

ربما يكون هذا صحيحًا، لكن تقديم هذه الصورة السلبية للنظام ليست ظاهرة جديدة، فقد بدأت بعد الانتخابات الرئاسية في ٢٣ مايو ٢٠٠١، بل إن بعض الناس يحاولون إثارة علامات الاستفهام حول فترة الحرب مع العراق وأداء الإمام الخميني رحمه الله .

إن إحدى النتائج المهمة للانتخابات الأخيرة هي أن وسائل الإعلام المنتسبة للنظم المتجبرة مثل بريطانيا والولايات المتحدة وكذلك القوى المناهضة للثورة اكتشفت أن جهودها ضاعت هباء، وأن أصوات الناخبين الذين ركزوا عليهم بقوة تعد على أصابع اليدين، هذا بينما كانوا يتوقعون كسب ملايين الأصوات.

إن معي تقرير من تجمع خاص لجماعة معارضة ، طالبوا فيه أعضاءهم بأن يحاولوا الفوز بمليون صوت على الأقل في دائرة طهران الانتخابية ، والا يتنحوا عن الانتخابات ككل.

وفي اليوم الذي تلى الانتخابات لاحظنا أن بعضهم- وهم من المعروفين جيدًا في طهران والجميع يعلم طبيعة تفكيرهم- حصل على أصوات قليلة جدًا، بل إن بعضًا منهم لم تظهر أسماءهم في قوائم النتائج.

لقد نصحنا الأمريكيين دائما بعدم الانخداع ببعض الشباب الغرير الذي يندفع إلى الشوارع ويقوم بارتكاب بعض الأفعال. هؤلاء الشباب الذين هم ليسوا من أبناء مناهضي الثورة ولا من السافاك (جهاز المخابرات التابع لعهد الشاه) ولا هم حتى من أبناء الثورة الإسلامية الذين بات لديهم اليوم طرق أخرى للتفكير والتحليل.

كيف يعجز صانعو القرار الأمريكيون عن رؤية ملايين المواطنين الذين اندفعوا إلى شوارع مدن وقرى مقاطعة سيستان وبلوشستان للترحيب بقائدهم الأعظم، أو رؤية ملايين المتظاهرين المنتشرين على طول البلاد وعرضها احتفالاً بعيد الثورة الإسلامية، بينما يلاحظون بعدسة معظمة بضعة مئات من المنشقين ويختارونهم ويتبعونهم ويخصصون لهم الميزانيات ويمدونهم بوسائل الاتصال كبرامج ومحطات الإذاعة والتليفزيون ليتحدثوا وليعبروا عن أنفسهم .

إن الولايات المتحدة على ما يبدو مغفل كبير، لأنه من الحماقة أن تتبع قوة عظمى طريق هذه الفئات التافهة في الوقت الذي تتجاهل فيه إرادة الشعب الذي يمثل الأمة كلها.

إن انتخابات مجالس المدينة والبلديات هي رد عملي على ارهاب الأمريكيين حتى ولو كان هذا هو الفائدة الوحيدة لهذه الانتخابات».

هامش

(❖) عن خطبة جمعة ألقاها هاشمي رافسنجاني

فى رسالة إلى رئيس الديوان الأعلى للقضاء

أغاجرى: أنا لا انادى بضرورة الاجتهاد والتقليد فحسب ولكنى أيضاً "مقلد".

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٦/١/٢٠٠٣

بعث هاشم أغاجرى عضو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية رسالة إلى آية الله محمدى جيلانى رئيس الديوان الأعلى للقضاء، أوضح فيها مواقفه وآرائه بشأن بعض القضايا والمسائل الدينية، وقد جاء فى هذه الرسالة:

حتى الآن لم أطلب أنا المدعى عليه سيد هاشم أغاجرى إعادة تجديد النظر بخصوص ملف التحقيقات الخاص بى، وقد قام وكيلى المكلف بالدفاع عنى بمقتضى صلاحياته القانونية بتقديم هذا الطلب.

لكن فى هذا الصدد يجدر القول بأن امتناعى عن تقديم هذا الطلب لم يكن متمثلاً ولن يكون فى عدم الاكتراث بالقانون أو بديوان القضاء العالى أو عدم رغبتى فى حل الأزمة وحسمها بشكل هادئ وسلمى أو تعمد الاستفادة بشكل سيئ من تطورات الأوضاع الداخلية والخارجية. لكن السبب الحقيقى لعدم إقدامى شخصياً على المطالبة بإعادة التحقيقات فى الملف المنسوب لى هو أننى كنت قد جربت وأدركت منذ بداية الأزمة أن جميع أبواب التحقيق المؤثرة والعادلة كانت منغلقة على نفسها. ولهذا فقد بقى الأمل عندى فى الخطوات القضائية المعمول بها.

وها أنتم بوصفكم واحداً من المساعدين القدماء للإمام الخمينى الراحل، وبوصفكم من المحايدين السياسيين حيث دللتم بوضوح على اتخاذكم مواقف سياسية مستقلة وعدم الدخول فى الصراعات الحزبية وهو ما جعلكم شخصية محايدة ومستقلة .

ها أنتم قد توليتم منصبكم - فى إطار كل ما سبق ذكره - ولا زلتم تحفظون لأنفسكم هذه المكانة.

ومن هنا، فإننى أطلب من جنابكم ليس من باب الدفاع عن شخصى ولكن من أجل العمل على حفظ مقام ومنزلة القضاء والدين اللذين وُجدا من أجل تنفذ وإحقاق وإعمال العدل والإنصاف.

فى إطار ذلك، أطلب من حضرتكم أن تبذلوا جهدكم بهدف إمعان النظر فى الرسالة التى بين أيديكم الآن، وكذلك نص كلمتى التى ألقيتها فى همدان (فى ذكرى وفاة الدكتور على شريعتى والتى بسببها قامت أزمة أغاجرى) وهى الكلمة المرفقة بهذه الرسالة وذلك حتى تتخذون الخطوات التى ترونها مناسبة فى هذا الصدد.

ولكى لا أتسبب فى زيادة أعبائكم أو إحداث بعض من المعاناة لكم، اسمحوا لى أن أعرض لكم بعض النقاط والتوضيحات التى أراها ضرورية ولازمة مع التأكيد على أن ملف التحقيقات الخاص بى - وكما تعلمون - يتضمن كل معتقداتى وأفكارى والتى جاءت فى مائة صفحة وست، حيث يمكنكم الرجوع إليها.

أولاً: لم أشبه أبداً الإسلام بالأديان المحرفة. ولكنى خلال شرح وتوضيح آراء الدكتور على شريعتى تحدثت عن بعض الأفكار المنحرفة بين بعض المسلمين ولم أقل أبداً بأن مبادئ الدين محرفة ، بل قصدت تلك المبادئ العتيقة والتى تتحدث - بتحجر - باسم الإسلام.

وعليه، فإن رفض مثل هذه المبادئ الزائفة والرؤى والأفكار وسط مجموعة ما ليس له أية علاقة بالدين الأصيل والحق. فهل كان رفض "الإسلام الأمريكى" من جانب الإمام الخمينى يعنى أنه يرفض الإسلام؟ أم أن الزعيم الدينى والثورى كان يرفض الرؤية الأمريكية لأصل وحقيقة الإسلام؟

وأبداً لم يكن تأكيد المصلحين والمجددين الدينيين -

ومن جملتهم الإمام الخميني- على ضرورة إصلاح وتغيير الرؤى والأفكار المنحرفة والمتخلفة والمتحجرة والتي لا تمت للدين بصلة، لم يكن يعني هذا التأكيد أبداً ضرورة تبديل الإسلام بدين أو بأيديولوجيات أخرى. ووفقاً لهذا الاعتقاد وانطلاقاً من هذا التسليم فإنني لم أقل في حديثي في همدان غير هذا الكلام.

ثانياً: إنني لم أنكر مطلقاً - وأبداً لا أفعل ذلك - أي ركن من أركان الدين وأبداً لم - ولن - استهزئ بأي من الأحكام النورانية للإسلام والتي من جملتها الأحكام الخاصة بعقد النكاح.

وما قلته في هذا الصدد هو أن بعض ممارسات وسلوكيات وعادات الأشخاص المتشددين والمتشككين بطبعهم تعطي صورة غير لائقة عن الشريعة السمحاء.

ثالثاً: إنني لم أنكر مطلقاً - ولن أفعل ذلك أبداً - عصمة الأئمة الأطهار سلام الله عليهم أو المقام القدسي والإلهي الخاص بهم، لأنني أدرك أن نسب وإلحاق أي إهانة بهؤلاء العظام يعد بمثابة ظلم كبير لنفسي بوصفي مسلماً شيعياً عاشق ومتعلقاً بآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم. وفي هذا الصدد فإن الجملة التي ذكرها قاضي الشعبة ١٤- للأسف الشديد - في حديثه مع التليفزيون ناسباً إياها لي، في تكرار غريب، لم تخرج أبداً عن هذا العبد (أغاجري)

رابعاً: إنني أعتقد في التقليد الذي يعني رجوع غير المتخصص إلى المتخصص في جميع المجالات والفروع ومن جملتها مجال الأحكام الشرعية. كما أعتقد بضرورة تقليد العوام لمراجع التقليد الشرعيين، وهذا هو التقليد الذي أقبله.

وبالتالي فإنني لا أنكر ولا أعارض تقليد الاجتهاد ولم أنطق مطلقاً، بأي وجه من الوجوه، بأي إهانة بشأن "مرجعية التقليد "و "المراجع العظام "و "المقلدون "وكثيراً ما قلت وكتبت بأنني من أهل التقليد في إطار هذا المفهوم وهذا المعنى.

وفي هذا الصدد فإنني لم أصدر - ولن أفعل ذلك مطلقاً - أي إهانة للمرجعية ومراجع التقليد فحسب، بل إنني لا أجيز ولا أوافق على أي إهانة سواء للتدين أو للفرد المتدين، كما أعتبر أن المحافظة على وجود مؤسسة مستقلة للمرجعية الدينية ضرورة لازمة.

خامساً: أنا أتصور أن الاتهام بـ "الإخلال بالاستقرار والأمن . . "والذي تم توجيهه لي يعد ظلما لأنني عندما كنت أتحدث في "همدان "(بمناسبة ذكرى الدكتور شريعتي)، كنت أتحدث في "صالون" يضم عدداً غير كثير من الناس. وعلى الرغم من عدم اكتمال كلمتي بسبب حدوث صخب وتشويش في الجلسة من جانب عدد من المعارضين لحديثي رجعت ثانية إلى طهران دون أي رد فعل من ناحيتي. وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أقول إن الأشخاص الذين أضروا باستقرار وأمن المواطنين سواء في همدان أو في المدن الأخرى هم أنفسهم أولئك الذين بادروا بإقامة التجمعات والمسيرات غير القانونية في الأيام التي تلت الاجتماع بحجة الاعتراض على وعلى ما قلته.

حضرة آية الله محمدي جيلاني!

للأسف الشديد.. لقد تعمد القاضي ترديد وتكرار نفس الشعارات والاتهامات التي رددها أولئك الذين قاموا برفع الدعوى ضدي. وكذلك أثبتها في لائحة الادعاء، وذلك دون الاهتمام بدفاعي الذي صدر عني أو عن وكيلي في هذا الصدد والذي تم إرفاقه بحافظة الدفاع المقدمة من جانبي لتوضيح الأمر.

لهذا فإنني أعتقد أن بحث ودراسة ما سبق وأن قدمته، والوضع في الاعتبار الوثائق والمستندات الموجودة بملف القضية، يمكن أن يثبت براءتي من التهم المنسوبة إليَّ وعدم صحة هذه التهم وهو ما قد يؤدي إلى صدور حكم عادل بتبرئة متهم من حكم ظالم.

ونظراً لأنني لازلت حتى الآن محبوساً في سجن همدان فإنني أردت بهذه الطريقة (أي كتابة رسالة إلى جيلاني) أن أوضح لكم بعض النقاط الهامة والضرورية .

مع خالص شكري ودعائي لكم

سيد هاشم أغاجري

السجن المركزي بهمدان

١٣٨١/١٠/٢٥ هـ. ش الموافق

١٥ من يناير عام ٢٠٠٣

أيديولوجية جمعية فدائى الإسلام

أحمد جل محمدى ■ إيران ١٨، ٢٠٠٣/١/١٩

على الرغم من أن جمعية فدائى الإسلام أعلنت عن مواقفها الأيديولوجية واستطاعت الترويج لها عن طريق توزيع البيانات وكتابة المقالات فى الصحف، لكن من الممكن الوقوف بوضوح على أيديولوجية هذه الجمعية فى بيان «الدين والانتقام» وكتاب «مرشد الحقائق».

وكما قلنا فى العدد السابق فقد التحق نواب صفوى بأحد التنظيمات الدينية الموجودة بعد محاولة اغتيال كسرى. حتى يناضل ضد الحركة المعادية للدين والانحلال الأخلاقى. لكنه انتبه بسرعة إلى أن مثل هذه التنظيمات ليس لديها العزم الأكيد والإصرار اللازم على تحقيق هذا الأمر. وبناءً عليه قرر بمساعدة عدد من الشباب المتحمس الذى كان منضماً إلى تنظيمات مثل «جمعية النضال ضد العلمانية» و«جمعية المضحين من أجل الإسلام» و«جمعية أنصار التشيع» تشكيل «جمعية فدائى الإسلام» وفى سنة ١٩٤٥ أعلن فى بيان عن قيام هذه الجمعية، كان عنوان هذا البيان «الدين والانتقام».

كان بيان «الدين والانتقام» ذا لغة لاذعة مثيرة وقد عمل نواب صفوى فى هذا البيان على أن يضفى المصداقية على أحاديثه وذلك بالاستناد إلى العديد من الآيات والأحاديث الشريفة. ومن نافلة القول أن كاتب البيان لم يكن يتوجه إلى مسلمى إيران فقط بل كان يتوجه إلى كل مسلمى العالم.

وعلى الرغم من أن الموضوعات والنقاط الموجودة فى هذه البيانات لم يتم عرضها بشكل منفصل ومنظم ومنسجم، لكن يمكن تحديد ثلاثة محاور فى هذه البيانات هى: تقديم تصور للأوضاع المضطربة بالمجتمع، البحث عن جذور وتحليل أسباب هذا الاضطراب، وتقديم خطة لإصلاح المجتمع. وتمثلت أهم القضايا الاجتماعية التى تناولها بيان «الدين والانتقام» فى الفساد وسوء الأخلاق والجهل والإلحاد.

يؤكد البيان على أن هذا الاضطراب له أسباب وجذور عدة، لكن أهمها على الإطلاق «الفسقة الأنانيين» الذين كانوا يهوون بالمعاول على الدين والعلوم القرآنية ويعملون باسم الدين.

ويرى نواب صفوى أن التحرر من قبضة «المفسدين» و«الجناة المجرمين» واستعادة الحقوق المغتصبة مرهون بالتضحية والنضال الذى سيرفع لواءه فدائيو الإسلام. وبعد ٥ سنوات تقريباً من نشر بيان الدين والانتقام تم الانتهاء من إعداد وتدوين كتاب حول ورقة عمل جمعية فدائى الإسلام وقد سمى هذا الكتاب «بيان فدائى الإسلام» أو كتاب مرشد الحقائق أو «الممثل الصغير للحقائق النورانية العالمية الكبرى» وقد تمت التوصية بقراءته جيداً، لأنه طبقاً لزعم معديه «سيكون له تأثير فى مقدرات العالم وسيغير مجرى حياة البشرية وسينقذ كل أبناء آدم بعون الله من الضلال» حتى أنه طلب من «مسئولى الإذاعات الإيرانية أن يذيعوا هذا الحديث. ومن المؤكد أن بيان فدائى الإسلام قد قرئ فى إذاعة الأمة» وأعلن فدائيو الإسلام أنه إذا ما حدث تقصير فى هذا الأمر من جانبهم فإن هذا الأمر سيدون فى سجل جرائمهم.

كان أسلوب «مرشد الحقائق» يشبه إلى حد كبير أسلوب بيان «الدين والانتقام» ويتكون هذا الكتاب من ثلاثة فصول، يشتمل كل فصل على موضوعات فرعية مختلفة يتم تقديمها تحت عناوين محددة:

الفصل الأول كان تحت عنوان جذور المفاسد المهلكة فى إيران والعالم، وقد خصص هذا الفصل لدراسة أوضاع المجتمع الإيرانى والعالمى، وتم وصف المجتمع بأنه يعج بالاضطراب والفساد والفقر العام الذى يصبح أكثر عمقاً وشيوعاً بمرور الوقت.

وطبقاً لما ورد فى كتاب «المرشد» كان الفساد والبطلان أوضح ما يكون على الساحة الثقافية، وجاءت «المفاسد الثقافية» فى مصاف أهم أنواع المفاسد، ويرجع جل هذا

النوع من المفاسد إلى شيوع العلاقات الجنسية فى المجتمع، وكانت هذه الظاهرة تحظى بأهمية قصوى من جانب نواب ورفاقه حيث وردت فى العناوين الفرعية من الفصل الأول وفى المتن نفسه كلمات وعبارات كثيرة من قبيل النساء غير العفيفات.

ويرى كاتب المرشدأن تواجد النساء على الساحات العامة للحياة الاجتماعية هو أهم عامل من عوامل الفساد «ليل نهار تختلط النساء بالرجال فى الشوارع والحارات والأسواق والمدارس والمصانع وسائر الأماكن العامة، وليل نهار تتأجج نار الفتنة بين العوام بدون حساب» وهو لا يرى أن مثل هذه العلاقات تعنى حرية النساء.

ومن مظاهر الفساد الأخرى التى تم التأكيد عليها فى «المرشد»: «المشروبات الكحلية السامة والمذهبة للعقل» و«التدخين» و«دور السينما والعرض والروايات والأشعار المثيرة للشهوة» و«الأنغام المحرمة» و«القمار» وقد تم الاستدلال على ضررها باستنتاجات علم الطب.

وعلى الرغم من أن القضايا الثقافية والأخلاقية كانت تمثل الموضوع الأساسى لكتاب المرشد، لكن وردت الإشارة إلى بعض القضايا الأخرى مثل «الرشوة» و«الربا» وطبقاً لهذه النظرية فما من نتيجة لأداء العاملين فى الجهاز الإدارى والمصرفى سوى الحرب على الإسلام والمسلمين. علاوة على هذا تعرض الكتاب للبطالة والفقر العام وانعدام الثقة والتشاؤم الذى شمل الأمة والحكومة.

وبصفة عامة كانت الصورة التى رسمت فى كتاب «المرشد» لمجتمع ذلك العصر فى إيران والمجتمع العالمى هى صورة المجتمع الذى تشتعل فيه «نار الشهوة والفساد والكذب والخيانة والفسق والفجور وكل الرذائل».

وقد جاء هذا النوع من الاختلالات تحت عنوان «عدم الإيمان والتربية الإسلامية».

أما الفصل الثانى من كتاب المرشد فقد خصص لموضوع كيفية إخماد «نار الفساد والنفاق والشهوة والكذب والخيانة والفسق والفجور وكل الرذائل» وقد جاء هذا الفصل تحت عنوان «طريق الإصلاح العام» وهو إلى حد ما «برنامج عمل لمختلف شئون الحكم والمجتمع» يجب تنفيذه بدقة بعون من الله. ويرى هذا البرنامج أن المجتمع المثالى الذى ينشده فدائيو الإسلام هو المجتمع الذى يجب أن يكون كل شئ فيه إسلامى.

إن أسلمت «مختلف شئون المجتمع والحكومة» من وجهة نظر فدائى الإسلام تتم فى حالة ما إذا تم إعادة بناء كل الوزارات والأجهزة السياسية الإدارية وفقاً للقواعد والأحكام والثقافة الإسلامية. بناءً على هذا فإن البرنامج الذى جاء فى الفصل الثانى من كتاب المرشد ينطوى بالأساس على «طريقة إصلاح» ١٣ وزارة كانت موجودة فى فترة نشاط الجمعية. وترى هذه الجمعية أن الإصلاح العام يتم فى إطار النظم الموجودة بل إنها لم توص بحل وزارة أو تأسيس أخرى، وبعبارة أخرى كان فدائيو الإسلام يعتقدون أنه لو تم إعادة بناء وإصلاح النظام السياسى وفقاً لمعايير الإسلام فإن كل مشكلات ومفاسد واختلالات المجتمع ستحل إن آجلاً أو عاجلاً.

وعلى الرغم من أن الحلول المقترحة من جانب «المرشد» لعملية الإصلاح العامة تختص بها سلطات الحكومة الثلاث وخاصة السلطة التنفيذية إلا أن دور مؤسسة رجال الدين لم يتم إغفاله لأن إصلاح الوزارات وسائر القوى الحكومية الأخرى يجب أن يتم «وفقاً للتعاليم الإسلامية» ورجال الدين هم الجهة المختصة الوحيدة لتحديد وتفسير العمل المنوط بهذه التعاليم. وفى هذا الفصل من كتاب المرشد يرد الحديث عن موضوعات من قبيل «مرجعية التقليد» و«الشئون الدراسية» و«المنابر» و«أناشيد التعزية العامة».

وحول مرجعية التقليد، كانت أهم مسئولية تقع على عاتق هذه المرجعيات هى أن ينزعوا عن أنفسهم «لباس التقديس» لأنهم لا يصلحون لهذه المكانة وإعادة النظر فى «دروس العلوم الدينية» و«البحث والتجريب» وكذلك أيضاً كانت الدعوة وقراءة الروضة، والقيام بعملية الإنشاد فى كل الولايات من الوظائف الهامة التى يقوم بها رجال الدين ومسئولو الحوزة. وقد جاء فى إطار البحث حول «المرجعية الدينية» أنه يجب أن يكون هناك إشراف على «جماعات التعزية والإنشاد» علاوة على هذا تمت التوصية بتشكيل «هيئة تحت إشراف علماء الدين الأتقياء المثقفين للتبليغ والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر».

وتفيد هذه النظرة والمقترحات الخاصة بمؤسسة رجال الدين أن نواب صفوى وسائر الأعضاء الفاعلين لم يكونوا راضين عن وضع هذه المؤسسة ولا عن السياسة المسيطرة على الحوزات العلمية. ومن المؤكد أن مثل هذه الرؤية النقدية كان لها أثر فى توتر العلاقات بين فدائى الإسلام والحوزة العلمية بقم وبعض مراجع التقليد ورجال الدين البارزين. فكانت المواجهة العنيفة على أشدها مع أنصار آية الله العظمى بروجردى ومعه هو شخصياً. ومع هذا فقد حظيت مؤسسة رجال الدين بمكانة بارزة فى أيديولوجية فدائى الإسلام.

أما بقية موضوعات هذا الفصل من كتاب المرشد فقد خصصت لطريقة إصلاح الوزارات المختلفة. وفى هذا الفصل تم عرض طريقة الإصلاح من خلال نقد الوضع القائم ونتيجة عمل الوزارات، وبينما تسحب بعض

المقترحات الإصلاحية أو «برنامج العمل» على كل الوزارات إلا أن عدداً من هذه المقترحات خصص لبعض الوزارات.

ومن أهم الإجراءات التى يجب اتخاذها فى كل الوزارات رفع راية الإسلام والمسجد والأذان والجماعة. بناءً على هذا يجب «أن تقام صلاة الجماعة حتى يصبح الجميع أتقياء مؤمنين» وذلك فى كل إدارات الوزارات المختلفة. كذلك أيضاً جاء الأمر «بأن يعين فى كل الإدارات مؤذن عذب الصوت، وأن ترفع راية خضراء مكتوب عليها لا إله إلا الله، محمد رسول الله، إلى جانب العلم الإيرانى» حتى يحرك نسيم العدل راية الإسلام الخضراء والعلم الإيرانى وحتى يصل صوت العدالة إلى كل أنحاء العالم، وقد تم التأكيد أيضاً على صندوق القروض الحسنة وصندوق الإعانة فى كل الوزارات والأجهزة الحكومية. وبالإضافة إلى هذا البرنامج العام فقد تم نقد الوضع السائد فى كل الوزارات، وجاءت وزارة الثقافة على رأس الوزارات، فقد اهتمت أيديولوجية فدائى الإسلام إلى حد بعيد بالقائمين على الثقافة والأخلاق والقيم الدينية.

ويبدأ البحث حول أداء وزارة الثقافة بنقد نظام التعليم وعرض طريقة إصلاحه، وتم التأكيد على منع الدروس غير المشروعة وإحلال المثل والقيم الإسلامية محل القيم والعادات السيئة. كما تم التأكيد أيضاً على منع تعيين المدرسين الذكور فى مدارس البنات والعكس أيضاً. وقد خضع نظام التعليم العالى أيضاً لهذا النقد.

بناء على هذا يجب للقضاء على مواطن الضعف والنقص والانحرافات الموجودة فى النظام التعليمى فى كافة مراحله الدراسية الابتدائية والمتوسطة والعليا أن يحل تلقين الدروس والأخلاق الإسلامية والمعارف المحمدية النورانية محل ساعات اللعب والفراغ الكثيرة فى البرامج التعليمية.

وبعد البحث حول نظام التعليم، جاءت الإشارة إلى شئون وساحات أخرى خاضعة لوزارة الثقافة منها: إلغاء الأغانى والموسيقى غير الشرعية من الإذاعة والتأكيد على منع نشر الموضوعات الغير مهمة والسخافات فى الصحف. وبالنسبة للسينما يجب أن تدمر كل دور السينما الحالية فهى دور للجريمة والفساد وتشيد دور عرض وسينما أخرى مطابقة للقيم الإسلامية، يفصل فيها مكان النساء عن مكان الرجال. ويعرض فى هذه الدور تاريخ الإسلام والعالم والتاريخ الشيعى والأفلام المفيدة أخلاقياً.

وكانت ثانى وزارة يشملها كتاب المرشد هى وزارة العدل، وقد تم نقد هذه الوزارة ونظامها القضائى وخاصة طريقة العقاب وإدارة السجون والتباطؤ فى إجراءات التقاضى.

كما تناول أيضاً بالنقد والتحليل وزارة الداخلية والواجبات التى يجب أن تقوم بها من تنظيم لإقامة صلاة الجمعة وصلاة الجماعة فى كل المدن الصغيرة والكبيرة ومنع ذهاب وإياب النساء اللاتى لا يرتدين الحجاب الإسلامى والحفاظ على الفصل بين الرجال والنساء فى الأماكن العامة مثل دور السينما والمسارح الإسلامية ووسائل النقل العامة والقضاء على المشروبات الكحلية والخمارات وإغلاق بيوت الدعارة وتقنين زى عام يحل محل القبعة الأجنبية.

كما تعرض أيضاً للشئون الاقتصادية حيث تناول نتيجة عمل البنوك الاستثمارية وبنوك القروض الحسنة والأسلوب الأمثل لهيئة وسائل إعانة البطالة ورفاهية العاجزين.

وأشار أيضاً إلى وزارة المالية ودورها فى مجال تحصيل الخراج والضرائب والجزية بشكل مطابق للفقه الإسلامى.

وتعرض كتاب المرشد أيضاً للوزارات الأخرى وقام بنقدها وتقديم الحلول المطابقة للأحكام الإسلامية والمعتقدات الدينية وأكد على ضرورة تعديل الأسس والدروس الطبية فى جامعات العالم والجامعات الإسلامية الإيرانية ويتم ذلك التعديل فى ضوء المبادئ والأحكام الإيرانية الإسلامية.

وفى القسم الخاص بوزارة البلاط تحدث الكتاب عن خصوصيات وواجبات الشاه الذى هو بمنزلة رب الأسرة ويجب أن تتوافر فيه صفات ومزايا الأبوة وأن يقوم بنفس الواجبات التى يجب أن ينهض بها الأب وأهم هذه الواجبات أن يخضع هو نفسه فى سلوكياته وتصرفاته خضوعاً تاماً للأحكام الإسلامية والشيعية وأن يواظب بشكل دائم على حضور صلاة الجمعة والعيدين.

ويتضمن القسم الأخير من الفصل الثانى من كتاب المرشد بحثاً قصيراً عن الحياة النيابية ومجلس الشورى الوطنى يبدأ بتساؤل حول الأسس النيابية حيث يرى مؤيدو الجمعية أن الثورة النيابية كانت ثمرة لتضحيات المسلمين المساكين الذين ضحوا بأرواحهم عن جهل. فمن وجهة نظره أن الثورة النيابية كان لها الكثير من الآثار الشؤم منها إراقة الدماء الذكية لأعز الزعماء الدينيين الشيخ فضل الله نورى.

يحتوى الفصل الثالث، على توصيات مقدمة للملوك ورؤساء جمهوريات العالم والسفراء والوزراء المفوضين من قبل الممالك المختلفة، وأيضا الإذاعات والصحف وعلماء وكتاب العالم والخطباء المؤمنين وعلماء وكتاب إيران بأن ينقلوا ويترجموا كتاب مرشد الحقائق أو جزءاً منه إلى العالم الكبير وأن يبلغوا آرائه ووجهات نظره باللغة الفارسية والعربية إلى كل أبناء الإسلام وإيران.

الفريق الاقتصادى لخاتمى يحتاج لتغيير ولكن !

حوار مع عدد مع نواب المجلس وخبراء الاقتصاد

صداى عدالت (صوت العدالة) ٢٠٠٣/١/٢٦

يعتبر عدم التوافق والانسجام بين مجموعة اتخاذ القرار فى الدولة وعدم وجود نموذج واستراتيجية واضحة للمجموعة القائمة على اقتصاد الدولة بمثابة المشكلة الكبرى التى تواجه الحكومة. هذا الأمر أوجد معضلات وعوائق فى طريق عمل الأجهزة التنفيذية خلال الأربع والعشرين عاما الأخيرة.

ولم تتحرك الدولة خلال هذه الفترة على خط فكرى واحد، وقد أحدث هذا الأمر ارتباكا فى جميع أركان الدولة وهو الأمر الذى جعل المستثمرين الأجانب فى موضع تشكك وتردد بالنسبة لاستقرار السياسات والقوانين والإجراءات التنفيذية وسياسة الحكومة الإيرانية.

وبالنظر لما سبق، يتضح أن المجموعة القائمة على اقتصاد البلاد غير متناسقة، ولحل هذه المشكلة لابد من إعادة النظر فى هيكل الأجهزة الاقتصادية وإعادة إصلاح أساليبها.

يجب على رئيس الجمهورية الاستماع للخبراء والمستشارين وأصحاب الرؤى من أجل تحديد التوجهات والأسس العامة للحكومة واختيار الأشخاص الذين يستطيعون تنفيذ برامجه وأهدافه.

فى هذا الخصوص قامت جريدة صداى عدالت بإجراء هذا الحوار مع عدد من خبراء الاقتصاد وأعضاء المجلس حول ضرورة أو عدم ضرورة تعديل أو تغيير الفريق الاقتصادى، وهل السيد خاتمى يرغب فى الحفاظ على الهيكل الحالى للفريق الاقتصادى أم لا؟

يقول ايرج نديمى نائب لاهيجان بمجلس الشورى:

فيما يتعلق بتغير الوزارة والفريق الاقتصادى فى الحكومة ثمة نقاط عدة يجب أخذها فى الاعتبار وهى:

أ - آن تغيير الحكومة فى الوقت الحالى لن يكون له فائدة فالاستقرار عنصر هام فى تحقيق الأهداف ومن هذا المنطلق فبدلا من التعديل لابد من توجيه دعم أكثر للمسئولين ودعم خططهم التنفيذية.

ب - نظرا لأهمية القضايا الاقتصادية فى الدولة ودورها فى جذب اهتمام الشعب فيجب أن يتابعها الرئيس يوميا ويصدر تعليماته لتصحيح الأخطاء.

ويجب أن نعتبر أن عدم وجود عناصر مناسبة ذات كفاءة هى مشكلة عامة لا تقتصر على القطاع الاقتصادى فقط فالمشكلة منتشرة فى كافة القطاعات. كما لا يجب أن نقول آن هؤلاء المسئولين هم الأفضل ولا يوجد أفضل منهم فهناك دائما من هم أفضل فى الخبرة العلمية والتنفيذية.

والتغيير فى الوزارة لا يعتبر إشارة الى فشل الحكومة فالهدف هو الدفاع عن الاستقرار واعتبار المحافظة على الوضع الموجود أهم من التغيير، ولكن إذا وجدت عناصر أنسب وأفضل لم يتم اختيارها فى البداية يجب أن نبحث عنهم للاستفادة من كفاءتهم واستعدادهم لتحسين وضع الاقتصاد فى الدولة.

وأعتقد أن رئيس الجمهورية يستطيع بسهولة أن يقرر من هم الأشخاص الذين يستطيعون تنفيذ توجهاته. فالتعاون بين المسئولين سيتم بشكل أفضل عن طريق رئيس الجمهورية للحصول على نتائج إيجابية، مع اختيار الأفراد المتميزين والكفاءات وإيجاد سيناريو جديد لهذا الفريق بدلا من خلق تحديات وتوترات فى الدولة، الأمر الذى

قد يسبب أضرارا لاقتصاد الدولة، والمصلحة العامة تقتضى عمل ذلك.

الأمر الهام هنا هو الحصول على رضا الشعب، فإذا كان التغيير والتعديل الوزارى موضع ثناء ورضا الشعب يجب أن يتم، ولو كان غير ذلك فمن الضرورى عدم القيام به.

على سبيل المثال، قضية الفساد لو أن الحكومة ترغب فى كسب رضا الشعب فعليها القضاء على عناصر الفساد ولا يمكن القول بأن عمل ذلك سوف يغضب الشعب.

يجب أن يرى الشعب ما يريده وما يقوله موجودا فى الواقع ولا يجب أن تقتصر الحكومة فى مسئولياتها حتى لا تتسبب فى ظهور مشكلات بينها وبين الشعب ولو وجدت مشكلات يجب حلها بأسرع وقت.

ويقول سيد شمس الدين وهابى عضو المجلس عن طهران وعضو اللجنة الاقتصادية بالمجلس: إن خاتمى أكثر ميلا للمحافظة على الوضع الموجود. وبخصوص تغيير أو تعديل الوزارة لم تأخذ رئاسة الجمهورية قرارا ولكن لو تحقق هذا الأمر بالطبع سوف نرحب به. وفى اعتقادى سيشكل ذلك حركة تجديد وسيعقبها تغييرات جذرية فى الهيكل الاقتصادى للدولة.

كما أن تغيير أو تعديل الوزارة لن يصبح موقوتا بزمن ولا يمكن توقع زمن حدوثه ولا الأعضاء الجدد. وفى رأيى إن هذا الموضوع يمكن أن يترك لرئيس الجمهورية وسوف ترد رئاسة الجمهورية إيجابيا فيما يتماشى مع مصالح الجمهورية.

ولا يمكن أن يكون للتعديل الوزارى فى الظروف الحالية تأثير جدى فى الداخل أو على المستوى الإقليمى، لكن يجب أن نقتنص الفرص الأفضل وأن نستفيد منها على نحو أحسن.

ويقول المهندس بهاء الدين أوب عضو المجلس عن سنندج، وديفاندره وكامياران وعضو لجنة التعمير: فى رأيى إن دولتنا تفتقد للنظام العلمى فى إدارة شئونها ومن الطبيعى أن يبرز دور الأفراد وبرؤى خاصة يمكن أن يكون لهم تأثيرات إيجابية وسلبية على اقتصاد دولتهم.

وبناءً عليه أستطيع القول بأن هيكل حكومة خاتمى فى الدورة الثانية لرئاسة الجمهورية لم يكن هيكلاً ناجحاً وقلما حدثت نجاحات فى قطاعات مثل القطاع الاقتصادى كقطاع الاصلاح الضريبى وقانون جذب الاستثمارات الأجنبية وإصدار تصريح لإنشاء بنوك خاصة. وشركات خاصة وتتمثل احدى سلبيات الفريق الاقتصادى لحكومة خاتمى فى عدم إصلاح هيكل الميزانية السنوى فقد اصبح يستخدم ميزانية مكتوبة بشكل تقليدى حتى ميزانية عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ والتى إدعوا أنها أعدت بأسلوب حديث. وفى المجمل لو أن السيد خاتمى لم يتحرك فى الفرصة الباقية لتعديل حكومته أو لم يدعمها بشخصيات مناسبة فإنه سوف يواجه فى الساحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحديات جمة.

ولا يمكن التنبؤ بمن سيكون موضع للتغيير ومن هم الأعضاء الجدد ومتى سيتم التعديل. والجميع ينتظر أن تكسر الحلقة المغلقة للموجودين وأن يستعين خاتمى بالشخصيات الجديدة والتى لم تأخذ فرصتها للخدمة فى ساحة الدولة.

وعلى الرغم من كل الاحصاءات فإن السيد خاتمى لديه الكثير من الهيئات المدنية والأوجه المبشرة. لكن للأسف يستعين بنفس الاشخاص الذين كانوا فى المكان ذاته من قبل وظلوا بلا نتيجة أو تقدم.

وبالطبع لا يجب أن ننسى أن معدل النمو الاقتصادى خلال العامين الماضيين أقل من قطاعات أخرى بكثير وبناء عليه أطلب من السيد خاتمى أن يتم هذا التعديل بسرعة.

ولا أستطيع القول بأن السيد خاتمى يريد المحافظة على الوضع الحالى وعلى الرغم من المشاورات الواسعة إلا أنه لم يحدث أى اتفاق بشأن هذا التغيير.

أما سعيد ليلاز الصحفى والخبير الاقتصادى فيقول: لم تعلن الحكومة عن أى نية لاجراء تعديل وزارى بشكل رسمى أو غير رسمى ولم نسمع أى شئ حول هذا الموضوع ولهذا لا أعتقد أن هذا الأمر جدى لكن من الممكن أن يتم البحث فيه من الناحية السياسية، وأنا لا أحبذ هذا ولا أرى ضرورة فى إجراء تغيير وزارى والقطاع الاقتصادى يسير بنجاح والمؤشرات كلها تؤكد على هذا، فمعدل نمو الاقتصاد وصل إلى ٦٪ وانخفض معدل التضخم من ١٥٪ الى ١١.٥٪ وتزايد معدل الاستثمارات فى الدولة وحدث تقدم كبير فى المسائل المالية والنقدية.

وأعتقد أن الوضع الاقتصادى غير مقلق ولنفس السبب أعتقد أن بحث إجراء تعديل أو تغيير وزارى له اسباب سياسية أكثر من أى شئ آخر، أما

بخصوص الشخصيات الجديدة وموعد التغيير فليس لدى رؤية فى هذا الموضوع حيث أننى أعتبر أن الأمر لا يستدعى إجراء تعديل فليس لدينا مشكلات اقتصادية كبيرة وظروفنا الاقتصادية جيدة كما أن الظروف الدولية لا تستدعى إجراء مثل هذا التغيير. وفى تصورى إن أى تغيير فى الفريق الاقتصادى سيكون له آثار سلبية على الاقتصاد والانسجام فى التركيبة الوزارية هام لكن وجود توجهات فكرية متعددة لا يعنى وجود مشكلات او عدم تنظيم فاختلاف الرؤى قد يكون لصالح الاقتصاد القومى أما التعبير فيمكن أن يسبب أضرارا بالغة بالعمل الوطنى.

نعلم أنه يتبقى عامان من فترة رئاسة السيد خاتمى وأعتقد أنه يحاول بذل جهوده من أجل تنفيذ برامجه وأهدافه قبل انتهاء فترته الرئاسية كما يحاول الحفاظ على الوضع السياسى والاقتصادى وعلى نفس الفريق الاقتصادى حتى يحصل على نتائج أفضل. وأظن أن السيد خاتمى يثق فى فريقه الاقتصادى وليس لديه أى تشكيك فى كفاءتهم.

ويقول الدكتور محمد خوش جهره الخبير الاقتصادى: إن البحث فى أداء الحكومة الحالية هو أمر يحظى باهتمام بالغ فالقصور والمشكلات الموجودة فى الاقتصاد القومى ناجمة عن اتخاذ سياسات متناقضة فى النواحى الاقتصادية واختلاف الرؤى.

ليس المهم حدوث تغييرات جدية لكن المهم هو حسن التنظيم والإدارة و تغير الفكر وأعتقد أنه لن يتم تغيير الفريق الاقتصادى لخاتمى. فالمشكلات الاقتصادية لإيران مشكلات متعددة وتندرج كلها تحت بند مشكلات داخلية وهى دوما ناتجة عن ضعف الإدارة وفشل بعض الأجهزة واتخاذ سياسات متناقضة وفقدان الاستراتيجية الفعالة للتنمية الوطنية، لكن يجب بحث العوامل الخارجية المؤثرة على الوضع الداخلى كالأزمات الإقليمية والضغوط الاقتصادية العالمية واهتزاز أسعار النفط، وعلى كل حال فالخبراء يعتبرون أن أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد القومى هو عدم الانسجام واختلاف الرؤى بين مسئولى الحكومة على مستوى الإدارة الاقتصادية.

وبخصوص وزراء حكومة خاتمى وخصوصا الفريق الاقتصادى فهو يتمتع بالتوافق والانسجام الكافى، لكن كل حكومة معرضة للفشل والانهيار ولابد من التغيير وهو أمر طبيعى يمكن أن تتعرض له أى حكومة.

ويقول الدكتور بهمن آرمان الخبير الاقتصادى: بالطبع لا نستطيع أن نحصر الفريق الاقتصادى لحكومة خاتمى فى رئيس البنك المركزى ورئيس الإدارة والتخطيط ووزير الاقتصاد والمالية لأنه إضافة إلى هؤلاء يوجد وزراء ترتبط أعمالهم بالاقتصاد كما توجد مؤسسات اخرى لها دور فى تنشيط الاقتصاد مثل الزراعة والصناعة والمواصلات والطاقة والنفط. وفيما يختص بهذه القضية فإن الأوضاع الاقتصادية للدولة خلال عهد خاتمى ليست طيبة وكل الأرقام والإحصاءات تدلل على انخفاض معدل النمو الاقتصادى مقارنة بالفترة الرئاسية السابقة التى كانت الساحة الاقتصادية خلالها تدلل على تحسن الأوضاع حتى أن رؤوس الأموال الثابتة قد تضاعفت خلالها أيضا.

وبالنسبة لمنظمة الإدارة والتخطيط فلم تعد قادرة على العمل بفاعلية فى اقتصاد الدولة لأنه لم تجر تغييرات فى هيكل الإصلاح. وباستثناء وزير الطرق والمواصلات الذى يبذل جهدا كبيرا من أجل التنمية وتحسين الأوضاع فإن باقى الوزراء لم يحظوا بأى نجاح فى تنمية اقتصاد الدولة. لذلك يجب أن تطرح مسألة تعديل الوزارة والفريق الاقتصادى لخاتمى لأننا نريد حكومة نشيطة. تتناسق جميع مؤسساتها مع بعضها البعض. لقد أصبح تعديل الوزارة ضرورة وكل القرائن والإحصاءات تشير إلى أن الفريق الاقتصادى لخاتمى لم يكن قادراً على تقديم خدمات تتناسب مع مطالب الشعب وليس لديه خبرة للاستفادة من الاحتياطى النقدى بشكل سليم أو تنفيذ المشاريع غير المكتملة كمشروعات التنمية الصناعية. فنحن نحتاج لحكومة اكثر تماسكا يكون لديها استعداد أفضل لدفع المخاطر عن الاقتصاد الوطنى.

إننى لست راضيا عن أداء حكومة خاتمى لأن دولة مثل إيران لديها ثروات طبيعية كثيرة وقدرات تجعل شعبها يعيش حياة أفضل لا يعانى من زيادة البطالة ومعدل التضخم.

وبناء عليه، يجب أن يعرف الشعب أن هذا الوضع السيئ للاقتصاد هو نتيجة لسياسات اقتصادية خاطئة وأن تعديل الوزارة وتعيين أشخاص اكثر كفاءة لتنمية الاقتصاد وخدمة الشعب هو افضل من المحافظة على الوضع الحالى كما هو.

خصخصة البنوك: تغيير فى المحتوى

■ سروش خسروى ■ همشهرى (المواطن) ٢٠٠٣/٢/١٠

توافق انتشار عمليات الخصخصة فى اقتصادات الدول المختلفة مع بروز ظاهرة العولمة، وقد تباينت آثار عملية الخصخصة ومدى نجاحها فى العديد من دول العالم. وقد انتهجت إيران سياسة الخصخصة متماشية فى ذلك مع التطورات الاقتصادية العالمية. وبشكل عام تنفذ عملية الخصخصة عادة بهدف تفعيل نشاط المؤسسات الاقتصادية وتوفير دخل حكومى متزايد والارتقاء بالكفاءة وتحسين وترشيد المصادر بشكل أفضل.

وإذا نظرنا إلى العديد من دول العالم فقد تركزت الخصخصة فيها على الصناعات الثقيلة والمعادن وصناعة الطائرات والشحن والنفط والغاز و . . وإلى حد ما نجحت شركات الإنتاج فى إبرام صفقات تجارية مع شركات عالمية ضمن مسيرة الخصخصة. لكن تم فى النهاية طرح الخصخصة فى القطاع المالى خاصة البنوك بوصفها أحد الركائز الهامة فى ميدان الخصخصة. فقد لعبت البنوك دوراً هاماً فى تحقيق التنمية والمساعدة فى توفير المدخرات لصالح الاقتصاد.

وطبقاً للدراسات التى أجريت على موضوع الخصخصة فقد تم زيادة النمو الاقتصادى للدول بفضل توجيه الودائع للمشروعات الاستثمارية المناسبة. وفى هذا الاتجاه تهتم السلطة السياسية بقضية تفعيل دور البنوك ضمن النظام المالى بالدولة بوجه عام. وقد اعتبرت عملية الخصخصة محور الأبحاث الاقتصادية فى إيران الرامية إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة. وفى إيران يعتقد الخبراء أن أسباباً عديدة وراء زيادة عمليات الخصخصة حيث تشير الإحصاءات إلى أن مسيرة الخصخصة على مدى العشرة أعوام الماضية تعادل نصف ما حققته عمليات الخصخصة فى عام ٢٠٠٢.

لكن الجديد فى الموضوع هو قضية خصخصة البنوك. وعلى غرار ما اتبعته سياسة الدولة من عمليات خصخصة للشركات، بدأت تتبع نفس الأسلوب فى المجال البنكى وبنفس المنطق.

جدير بالذكر أن إصدار تصريح بتأسيس بنكين خاصين لأول مرة منذ قيام الثورة الإسلامية، من قبل البنك المركزى، قد تبعته عدة إجراءات خاصة حيث أتاح سوق الأوراق المالية فى إيران الفرصة لعرض أسهم البنوك الحكومية فى سوق رأس المال. وفى هذا السياق تم اتباع سياسات وبرامج جديدة من قبل بعض البنوك شبيهة لبرامج القطاع الخاص، وقد استعد سوق المال الإيرانى لإدخال بنوك ومؤسسات مالية غير بنكية ساحة المنافسة فى القطاع المالى الاقتصادى الإيرانى. وفى إطار الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة فى مجال خصخصة البنوك فقد نجح النظام البنكى الإيرانى فى انتهاج أساليب أكثر قدرة على الاستفادة مع الأخذ بآلية الحفاظ على المستثمرين واستقرار حقوق الملكية.

وفى حين يتم وضع أهداف كبرى فى الشركات الحكومية فإن إمكانية تحقيق هذه الأهداف منعدمة تقريباً نظراً لما تفتقده الشركات الحكومية من رؤية محددة، ونتيجة للافتقار إلى الكفاءات.

عقبات متتالية فى سبيل خصخصة البنوك الإيرانية:

تم طرح قضية خصخصة البنوك الإيرانية فى ظروف كانت متماشية مع ما رآه المحللون من أن القطاع المالى الإيرانى مازال بعيدا عن المستوى العالمى، حيث يتم تجاهل الواقع الذى مفاده أن القطاع المالى يمكن أن يؤدى دوراً بارزاً فى تحريك القطاع الاقتصادى الراهن ومضاعفة الإنتاج، فقد تغير النظام المصرفى الإيرانى بشكل تام منذ نجاح الثورة

الإسلامية وأصبح ضمن مهام الحكومة الأساسية. لكن مع ذلك لم يتمكن النظام المصرفى حتى الآن من النهوض بنفسه إلى مستوى المعدلات المطلوبة. وبينما انتشرت فى العديد من الأوساط عبارات من قبيل الفائدة والكفاءة، فقد واجه النظام المصرفى الإيرانى مشكلات عديدة، وبصرف النظر عن المكانة الراهنة فإن السياسات الإصلاحية لنظام البنوك والخصخصة فى إيران تستلزم الاهتمام باختصاصات البنك المركزى ومسئولياته .

لم يكن ثمة تنافس عملى داخل النظام المصرفى الإيرانى قبل تأسيس بنكين خاصين، حيث تشير الدراسات التى أجريت حول هذا الموضوع إلى أن التنافس يتيح الفرصة لتحسين الأسلوب، وبينما خضعت البنوك الإيرانية للهيمنة الحكومية فإنها لم تهتم بالمنافسة عندما وجدت نفسها غير ملزمة بمقارنة أدائها مع البنوك الأخرى، وخلال تلك الفترة لم تشهد أى تقييمات أجريت حول أسلوب مديرى البنوك.

من العقبات الأخرى التى واجهت النظام البنكى الايرانى يأتى عدم الشفافية فى الحسابات البنكية حيث لا يتم استغلال الحسابات البنكية داخل النظام البنكى الإيرانى بشكل كامل الأمر الذى يؤدى إلى تبديد جزء من الموارد المتاحة.

ومن حيث المعايير الدولية لقياس الأنشطة البنكية تعتبر البنوك الإيرانية فى حالة إفلاس، لأنه لا يتم دفعها لاستغلال رأس المال بداخلها. فى نفس الإطار ينخفض الوجود والنشاط البنكى الإيرانى داخل منظومة الاقتصاد العالمى مقارنة بالنظم البنكية للدول الأخرى.

ومن أهم العقبات أيضاً أن نظام قواعد المعلومات لم يدخل حيز التنفيذ فى معظم البنوك الإيرانية ولو بشكل مدون، وقد ساهم ذلك فى تشتيت المعلومات والتأخير فى جمعها وترتيبها، كما أعاق اتخاذ قرارات بشكل حاسم، فقلما كانت لدى البنك القدرة على تقديم تقارير عن نشاطه السنوى خلال مهلة الأربعة أشهر القانونية بعد العام المالى. وقلما يتم استغلال آليات إدارة معدل المخاطرة فى البنوك الإيرانية. لذات السبب يجهل العديد من البنوك نسبة تعرضها للمخاطرة.

لكن ما هى الوسيلة التى تستطيع من خلالها البنوك الإيرانية والنظام المصرفى الوصول إلى المعدل المطلوب؟ إن تفعيل نشاط النظام المصرفى الإيرانى يتطلب إجراءات عديدة، للوصول إلى المعدلات المطلوبة. من الضرورى أيضاً تمكين البنك المركزى من العمل بشكل مستقل من خلال قيامه بوضع البرامج التى تساعده فى مسيرة إتمام مهامه الأساسية. كذلك على البنك المركزى إتاحة الفرصة أمام أنشطة البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية فى نطاق التنافس.

يجب إعطاء البنك المركزى أيضاً السلطات الكافية لضبط الأنشطة البنكية مع الاحتفاظ بمستوى رقابة عن طريق آليات مباشرة أو غير مباشرة. وفى حين يتحتم على البنك المركزى تدوين تقارير عن التعهدات البنكية، على مديرى البنوك الالتزام بالشفافية بوصفها حجر الأساس فى الأنشطة البنكية. كما أن على مديرى البنوك وضع أسس الربح الاقتصادى على قائمة أولوياتهم آخذين بأنظمة البحث والمحاسبة التى تضمن سلامة الأنشطة البنكية مع الأخذ فى الاعتبار تنفيذ عمليات رقابية مستمر .

البنوك الخاصة فى إيران:

تأسس أول بنك خاص إيرانى فى عام ١٩٤٩ وهو بنك التجارة الإيرانى، وفى عام ١٩٥٢ تم إنشاء ٤ بنوك خاصة فى إيران هى بنك الصادرات والمعادن – بنك طهران- بنك تأمين التجار- بنك فارس، وبينما تم تمويل رؤوس أموال ٣ بنوك من جانب أصحاب رؤوس أموال إيرانيين. تم تمويل بنك طهران فقط برأس مال إيرانى أجنبى مشترك. وفى الفترة من عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٦٠، تأسست ١٠ بنوك خاصة كان منها بنكان برأس مال إيرانى و ٨ بنوك برأس مالى إيرانى أجنبى، وبحلول نهاية عام ١٩٦١ وصل عدد البنوك الإيرانية الحكومية والخاصة والأجنبية إلى ٢٨ بنكاً. وفى تلك الفترة يمكن الإشارة إلى التزايد التدريجى لفروع البنوك الملكية وبرامج التنمية الاقتصادية والحاجة المتزايدة إلى الخدمات البنكية بوصفها أهم العوامل الرئيسية فى التنمية وزيادة أعداد البنوك الإيرانية.

وبعد نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ بلغ عدد البنوك الخاصة ٢٧ بنكاً، تم تقسيمها من حيث نوع رأس المال والتأمينات إلى ٣ أقسام رئيسية هى:

١ – بنوك خاصة دفع رأس مالها وتعهد بها مستثمرون إيرانيون وكان عددها ١١ بنكاً.

٢ – بنوك خاصة مختلطة . وكانت رؤوس أموالها

مشتركة من جانب مستثمرين إيرانيين وأجانب. وكان عددها ١٣ بنكاً.

٣ - بنوك إقليمية (مناطق) دفع رأس مالها مستثمرون إيرانيون وكان عددها ٣ بنوك فقط.

وبينما انقسمت البنوك الخاصة بالدولة من حيث النشاط البنكى إلى ٢٥ بنكاً تجارياً و٣ بنوك تخصصية فقد ساهم المستثمرون الأجانب فى ١١ بنكاً خاصاً تجارياً وفى بنكين من البنوك التخصصية وظل ١٤ بنكاً تجارياً خاصاً وبنك تخصصى تابعاً للمستثمرين الإيرانيين.

مسيرة البنوك الخاصة داخل النظام البنكى بالدولة:

يوضح الجدول رقم (١) حالة رأس المال المدفوع ونسبة مشاركة أصحاب الأسهم الأجانب فى البنوك الوطنية طبقاً لإحصاءات منتصف فبراير ١٩٧٩ . وقد كان إجمالى رأس المال المدفوع للبنوك المذكورة حوالى ١١.٤ مليار ريال (١ دولار = ٨٢٠٠ ريال). شارك الأجانب فى رأس مال البنوك التجارية المختلطة بحوالى من ٣٠ - ٤٠٪. وفى رأس مال البنوك التخصصية المختلفة بحوالى من ١٥ - ١٨٪. وفى إجمالى رأس المال المدفوع فى البنوك الوطنية بحوالى ١٣٪ (أى ما يعادل ١٤ مليار ريال). كما كان إجمالى ودائع القطاع الخاص لدى البنوك الوطنية حوالى ٧٥٦ مليار ريال. وبشكل عام كانت أموال أو قروض البنوك الوطنية حوالى ٤٤٪ من إجمالى القروض التابعة للنظام البنكى بالدولة وهى حوالى ١٥٠٧ مليار دولار.

إن دراسة الأرباح الخاصة بالبنوك الخاصة التى تم تأميمها خلال أعوام ١٩٧٤ - ١٩٧٨ ومقارنتها بنسبة رأس المال المدفوع من تلك البنوك يشير إلى أن الدمج السنوى فى المتوسط تعدى ٢٠٪. وفى البنوك المختلطة حوالى ٢٢٪ مقارنة برأس مالها المدفوع، بعبارة أخرى تم إعادة أصل رؤوس أموال البنوك سالفة الذكر إلى أصحاب الأسهم.

وتشير دراسة أجريت حول حالة أصحاب أسهم البنوك فى حقبة التأميم إلى آن حوالى ٣١٤ ألف شخص حصلوا على أسهم البنوك والمؤسسات المؤممة حيث بلغت قيمة رأس مال تلك المؤسسات ما يعادل ١٥٠ مليار دولار (من دون قيمة رأس مال شركات الادخار وقرض الإسكان) وحصلت المؤسسات الحكومية على ١٠.٩٪ من إجمالى رأس المال، والبنوك على ٢٥.١٪ وأصحاب الأسهم الأجانب على ٨.٧٪ وآشخاص عاديين على ٤٠٪ وأشخاص أعيدت إليهم أموالهم طبقاً لقرارات مجلس الشورى على ١٥.٣٪ .

كذلك يوضح الجدول رقم (٢) حالة البنوك الخاصة التى دخلت بورصة طهران للأوراق المالية فى منتصف يونية ١٩٧٦. وفى ذات الشهر حصل على عضوية البورصة ٢٠ بنكاً فقط من إجمالى ٣٥ بنكاً إيرانياً كان منها ١٥ بنكاً تجارياً و ٥ بنوك تخصصية بالإضافة إلى آكثر من ٣٦٠٠ شخص من أصحاب الأسهم وكان ٤٩٪ من أسهم البنوك الخاصة معروضة للبيع والشراء.

قانون تأميم البنوك:

فى أعقاب نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية حصلت كل من لائحة تأميم البنوك ولائحة تأميم مؤسسات التأمين ومؤسسات الاعتماد على موافقة مجلس شورى الثورة وذلك فى منتصف عام ١٩٧٩، وتم تحويل ملكية جميع البنوك وشركات الادخار وقروض الإسكان من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومى، وفى هذا السياق يمكن استعراض أهم الأسباب الكامنة وراء اتخاذ مثل هذا الإجراء:

١ - الحيلولة دون انتقال الودائع إلى خارج الدولة.

٢ - الحد من اختلاس الاعتماد العام المخصص للبنوك.

٣ - الحد من إعاقة متطلبات البنوك.

٤ - الحد من وقف المعاملات البنكية.

ويشتمل قانون تأميم البنوك على المادتين التاليتين:

مادة ١: من اجل الحفاظ على الحقوق ورؤوس الأموال الوطنية وبهدف دفع عجلة الإنتاج بالدولة وضمان توافر الودائع والمدخرات الشعبية فى البنوك، تكون الموافقة على ملكية أى مشروع مشروطة بما يلى:

- التشديد على عدم انتقال رؤوس الأموال بصورة غير شرعية إلى الخارج والتشديد على الدور المحورى للبنوك فى اقتصاد الدولة وارتباط اقتصاد الدولة بالمؤسسات البنكية.
- ضرورة تنسيق الأنشطة البنكية مع مختلف الهيئات بالدولة.
- ضرورة ممارسة الأنشطة بما يتوافق مع المبادئ الإسلامية.

يتم إعلام كافة البنوك القومية بهذا القانون بدءا من تاريخ الموافقة عليه وتستطيع الحكومة تعيين

مديرى البنوك بشكل مباشر.

مادة ٢: منذ ذلك التاريخ تكون توقيعات المديرين الذين تم تعيينهم من جانب الحكومة هى الوحيدة ذات الاعتماد القانونى.

الفقرة ٤٤ من الدستور والبرنامج الثالث للتنمية الاقتصادية:

بموجب الفقرة ٤٤ من الدستور، يعتمد النظام الاقتصادى على الركائز الثلاث، القطاع الحكومى والتعاونى والخاص مع برنامج تخطيطى منظم وصحيح، ويشتمل القطاع الحكومى فى هذه الفقرة على جميع الصناعات الثقيلة والصناعات الأساسية والتجارة الخارجية والمعادن الثقيلة والتأمين و . . وتتم ممارسة هذه الأنشطة ضمن النظام المصرفى الذى وضع فى شكل ملكية عامة وتحت سلطة الحكومة وفيما يتعلق بنشاط النظام المصرفى وارتباطه بالفقرة ٤٤ من الدستور توجد رؤيتان:

- الرؤية الأولى تتمثل فى أن تواصل الحكومة إدارة شئون البنوك بالدولة وتأميم البنوك بمعنى امتلاك الحكومة للنظام المصرفى للدولة بالكامل.
- الرؤية الثانية ترى أن عبارة "تحت سلطة الحكومة" لا تعنى بصورة مطلقة احتكار الحكومة" وبذلك تكون عمليات الخصخصة الأخيرة مؤيدة لتلك الرؤية.

وبناءً على تعديل قانون كيفية إدارة المناطق الصناعية والتجارية الحرة الذى وافق عليه مجلس الشورى الإسلامى بتاريخ ١٥/٣/ ١٩٧٩، وأدخل عليه مجمع تشخيص مصلحة النظام تعديلات جديدة بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٠ تم الإعلان عن إنشاء بنك ومؤسسة اعتمادية فى صورة شركة مساهمة برأس مال داخلى وخارجى فى المناطق الحرة، ثم أعيدت قراءة المادة ٤٤ من الدستور فى قانون البرنامج الثالث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وطبقاً للمادة ٩٢ و ٩٨ منه، تم السماح بإنشاء مؤسسات اعتمادية غير بنكية وبنوك من جانب القطاع الخاص

النظام البنكى الإيرانى:

كان النظام البنكى الإيرانى يحتوى على ٦ بنوك تجارية و ٤ بنوك تخصصية، جميعها تابع للقطاع الحكومى، حتى عام ٢٠٠٠. وابتداءً من عام ٢٠٠١ فقط تم تضمين البنوك الخاصة حديثة الإنشاء فى النظام البنكى بالدولة وذلك بشكل تدريجى.

وقد كان نصيب أموال البنوك التجارية من إجمالى الأموال فى عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، يعادل ٨١,٨٪ ونصيب أموال البنوك التخصصية ١٧,٩٪. وبذلك كان الجزء الأكبر منها لصالح البنوك التجارية.

مؤسسات الاعتماد غير البنكية:

تحتوى مؤسسات الاعتماد غير البنكية فى إيران على صناديق القرض الحسن ومؤسسات اعتماد أخرى ويوضح الجدول رقم (٣) أموال مؤسسات الاعتماد غير البنكية ونصيبها من إجمالى أموال النظام البنكى بالدولة خلال الفترة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٩٨ حيث وصل نصيب أموال مؤسسات الاعتماد غير البنكية من صفر٪ فى عام ١٩٩٦ إلى ٠,١٤٪ فى عام ١٩٩٩، ثم وصل فى عام ٢٠٠٠ إلى ضعف ما حققه فى عام ١٩٩٩، وإلى حد ما كان للقطاع الخاص وجود فى النظام البنكى بالدولة خلال عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، حيث تم افتتاح بنك الاقتصاد الجديد برأس مال ٢٥٠ مليار ريال ثم البنك الثانى فى اعقابه تحت اسم "بنك بارسيان".

- صناديق القرض الحسن:

تم تأسيس أول صندوق للقرض الحسن فى عام ١٩٦٩ ووصلت المسيرة المتنامية لأعداد الصناديق خلال الأعوام من ١٩٦٩ وحتى ١٩٧٩ إلى ٢٠٠ صندوق، لكن ابتداءً من عام ١٩٧٩ ونتيجة الإقبال الشعبى الكبير تضاعف عدد الصناديق ١١ مرة ووصل فى عام ١٩٨٦ إلى ٢٢٠٠ صندوق، ثم ٣٠٠٠ صندوق فى عام ١٩٩٦.

وتوجد عدة أسباب قد أسهمت بشكل كبير فى تنامى أعداد الصناديق من ضمنها:

١ - انتشار التدين فى أوساط المجتمع عقب نجاح الثورة الإسلامية التى أسهمت فى زيادة اهتمام الشعب بالمحتاجين والضعفاء.

٢ - زيادة التضخم فى فترة الحرب المفروضة (الحرب العراقية الإيرانية) وعدم إتاحة التسهيلات اللازمة مما دفع الشعب للتوجه إلى الصناديق التى قدمت التسهيلات بأقصى سرعة وبأقل التكاليف.

٣ - عدم وجود رقابة وتحكم على الصناديق من جانب الحكومة.

٤ - دعم منظمة الاقتصاد الإسلامى للصناديق.

ويوضح الجدول رقم (٥) أنشطة صناديق القرض الحسن فى الدولة بينما يوضح الجدول رقم (٤) سرعة تنامى أعداد الصناديق فى الدولة.

جدول رقم (١)

حالة رأس المال المدفوع ونسبة مشاركة أصحاب الأسهم الأجانب فى البنوك القومية القومية

إسم البنك	رأس المال المدفوع (بالمليون ريال)	نصيب اصحاب رأس المال الأجانب (٪)
اعتمادات إيران	٢٠٠٠	٣٥
الاعتمادات التعاونية الإيرانية	٢٠٠٠	٠
إيرانشهر	٣٠٠٠	–
إيران وبريطانيا	١٥٠٠	٣٥
إيران والشرق الأوسط	٢٠٠٠	٣٥
إيران والعرب	١٥٠٠	٣٣
الإيرانيون	٢٠٠٠	٣٥
التجارى الإيرانى	٣٥٠٠	٠
الدولى الإيرانى	٢٢٠٠	٣٥
الدولى إيران واليابان	٣٠٠٠	٣٧٥
بارس	٢١٠٠	٠
التجارة الخارجية الإيرانية	٤٢٠٠	٤٠
التجارة الإيرانية والهولندية	٣٠٠٠	٣٠
طهران	٧٠٠٠	٣٠
دار يوش	٢٠٠٠	٣٥
شهريار	٥٠٠٠	٠
صادرات إيران	١٨٠٠٠	٠
الصناعات الإيرانية	٧٧٠٠	٠
عمران	٤٠٠٠	٠
كار	٥١٧٠	٠
الروس وإيران	١٢٥٠	١٠٠
تنمية أنربيجان	٧٤٦	٠
تنمية الخزر	٥٠٠	٠
تنمية خوزستان	٥٠٠	٠
التنمية والأستثمار الإيرانى	٣٣٤٤	١٨,١٨
التنمية الصناعية والمعدنية الإيرانية	١٣٤٠٠	١٥,٣٠
التعمير	٤٥٠٠	٠
مجموع البنوك التجارية والتخصصية	١١١٣٧٤	١٢,٨٤

– المصدر: دورية بنك الصادرات الإيرانية العدد ١١ ـ شتاء ١٩٩٩.

جدول رقم (٢)

حالة البنوك الخاصة المشاركة فى بورصة طهران للأوراق المالية

اسم البنك	مجموع الأسهم ككل	عدد الأسهم المتداولة من جانب اشخاص حقيقيين		قيمة كل سهم بـ (الريال)×
		(٪)	السهم	
اعتمادات إيران	١٥٠٠٠٠٠	٦١	٩١٥٠٠٠	١٠٠٠
إيران وبريطانيا	١٠٠٠٠٠	٥٣	٥٣٠٠٠	١٠٠٠٠
إيران والشرق الأوسط	١٠٠٠٠٠	٥٥	٥٥٠٠٠	١٠٠٠٠
إيران والعرب	٢٠٠٠٠٠٠	٤٦	٩٢٠٠٠٠	٥٠٠
الإيرانيون	١٠٠٠٠٠٠	٥١	٥١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
الدولى إيران	٢٠٠٠٠٠	٤٠	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠
الدولى إيران واليابان	٢٠٠٠٠٠	٥١	١٠٢٠٠٠	١٠٠٠٠
بارس	١٠٠٠٠٠	١٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠
التجارة إيران وهولندا	١٥٠٠٠٠٠	٦٢	٩٣٠٠٠٠	١٠٠٠
طهران	٣٠٠٠٠٠٠	٦٥	١٩٥٠٠٠٠	١٠٠٠
داريوش	٢٠٠٠٠٠	٥٢	١٠٤٠٠٠	٥٠٠٠
شهريار	٥٠٠٠٠٠	٩٨	٤٩٠٠٠٠	٧٥٠٠
صادرات إيران	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠
صناعات إيران	٥٠٠٠٠٠	٩٧	٤٨٥٠٠٠	١٠٠٠٠
كار	٣٠٩٠٠٠	٩١	٢٨١٠٠٠	١٠٠٠٠
التعمير	٦٠٠٠٠٠	٦٢	٣٧٢٠٠٠	٥٠٠٠
التنمية الصناعية والمعدنية إيران	٧٠٠٠٠٠٠	٥٧	٣٩٩٠٠٠٠	١٠٠٠
التنمية والأستثمار الإيرانى	٢١٠٠٠٠٠	٦٠	١٢٦٠٠٠٠	١٠٠٠
تنمية أذربيجان	١٠٠٠٠٠٠	٣	٣٠٠٠٠	٥٠٠
تنمية الخزر	١٠٠٠٠٠٠	٦	٦٠٠٠٠	٥٠٠
المجموع	٢٣٩٠٩٠٠	٤٩	١١٧٣٧٠٠٠	-

* المصدر: دورية بنك صادرات إيران، العدد ١١ ـ شتاء ١٩٩٩

** ١ دولار = ٨٢٠٠ ريال.

جدول رقم (٣)

أموال البنوك والمؤسسات الاعتمادية غير البنكية

نوع البنك	١٩٩٦ ١٩٩٧	١٩٩٧ ١٩٩٨	١٩٩٨ ١٩٩٩	١٩٩٩ ٢٠٠٠	حصتها عن عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ (٪)	٢٠٠٠ ٢٠٠١	حصتها عن عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ (٪)
تجارى	١٧٣٧٨٨	١٨١٧٨٤	٢٢٠٣٥٢	٢٦٦١٧١	٨٣,٢٣٧٦	٣٢٨٧٥٥,٣	٨١,٨
تخصصى	٢٠٦١٤,١	٢٧٣٨٥,٧	٣٧٠٧٥	٥٣١٣٥,٦	١٦,٦١٦٧	٧٢١٣٢,٣	١٧,٩
مؤسسات اعتماد (غير بنكية)	٠	٠	٠	٤٦٥,٩	٠,١٤٥٧	١١٤٦,٨	٠,٣
المجموع	١٩٤٤٠٢,١	٢٠٩١٦٩,٧	٢٥٧٤٢٢٧	٣١٩٧٧٢,٥	١٠٠	٤٠٢٠٣٤,٤	١٠٠

* المصدر: البنك المركزي، الإيراني المجلد -١١

جدول (٤)

عدد صناديق القرض الحسن فى الفترة فى عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٩٧

العام	عدد صناديق القرض الحسن	عدد الصناديق حديثة الانشاء	النمو السنوى للصناديق (٪)
من عام ١٩٦٩-١٩٧٩	٢٠٠	٢٠٠	-
١٩٨٠-١٩٨١	٨٠٠	٦٠٠	٣٠٠
١٩٨٣-١٩٨٤	١٤٠٠	٦٠٠	٧٥
١٩٨٤-١٩٨٥	١٦٥٠	٢٥٠	١٧,٩
١٩٨٥-١٩٨٦	٢٠٠٠	٣٥٠	٢١,٢
١٩٨٦-١٩٨٧	٢٢٠٠	٢٠٠	١٠
١٩٩٦-١٩٩٧	٣٠٠٠	٨٠٠	٣٦

* المصدر: على ماجدى، حسن جلريزى ، المال والبنك من النظرية حتى وضع السياسات، مؤسسة التعامل البنكى الإيرانى، طهران ١٩٩٦

جدول رقم (٥)

حالة قروض الانتاج التابعة لصناديق القرض الحسن

العنوان	العام	الوحدة	المقدار
العدد الاجمالى لصناديق القرض الحسن بالدولة	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	–	٢٢٤٦
القيمة الاجمالية لقروض صناديق القرض الحسن بالدولة	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	مليون (ريال) *	٣٢١٥٣٧
متوسط قيمة القرض لكل صندوق	١٩٨٧ ـ ١٩٨٨	مليون ريال	١٤٣
متوسط معدل النمو السنوى للقرض المدفوع من الصندوق	–	(٪)	٢٣
عدد صناديق القرض الحسن تحت إشراف منظمة الاقتصاد الإسلامى	١٩٩٦ ـ ١٩٩٧	–	١٥٠٠
عدد صناديق القرض الحسن بالدولة ككل	١٩٩٦ ـ ١٩٩٧	–	٣٠٠٠
متوسط قيمة القرض لكل صندوق	١٩٩٦ ـ ١٩٩٧	مليون ريال	١١٣٣
القيمة الاجمالية لقرض الصناديق بالدولة	١٩٩٦ ـ ١٩٩٧	مليون ريال	٣٣٩٩٠٠
نسبة القروض الانتاجية بالصناديق	١٩٩٦ ـ ١٩٩٧	(٪)	٢٩
نسبة القروض الزراعية	١٩٩٦ ـ ١٩٩٧	(٪)	١٥
قيمة القروض الانتاجية لصناديق القرض بالدولة	١٩٩٦ ـ ١٩٩٧	مليون ريال	٩٨٥٧٢٠
قيمة القروض الانتاجية لصناديق القرض بالقرى	١٩٩٦ ـ ١٩٩٧	مليون ريال	٣٧٤٥٧٠
قيمة القروض الزراعية للصناديق بالمدن	١٩٩٦ ـ ١٩٩٧	مليون ريال	٣١٦١٠.٧
القيمة الاجمالية للقروض الانتاجية التابعة للصناديق بالقرى	١٩٩٦ ـ ١٩٩٧	مليون ريال	٦٩٠٦٧٧
القيمة الاجمالية للقروض الانتاجية التابعة للصناديق بالقرى	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	مليون ريال	٦٥٣٣٦

* المصدر:

١– على عسجرى، بحث ونقد تأثيرات صناديق القرض الحسن فى النظام المالى والبنكى بالدولة، تقرير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة طهران ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، صفحة ١٢٥ .

٢ ـ المركز الاحصائى ـ احصاء المحافظات ـ ١٩٨٦ ـ ١٩٩٦.

٣ ـ منظمة الاقتصاد الإسلامى.

ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بين مؤيد ومعارض

صدَّق مجلس الشورى الإسلامى على ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ فى ٢٨/١/٢٠٠٣، وقد أثارت تلك الميزانية ردود أفعال متباينة تركزت معظمها حول أسباب العجز المستمر فى الميزانية وسبل مواجهتها. وكانت أهم الساحات التى شهدت تباينا فى الآراء حول الميزانية هى مجلس الشورى الإسلامى الذى انقسم نوابه بين مؤيد ومعارض للميزانية.

فبينما أكدت مجموعة من النواب على أن تحديد أوجه الإنفاق مسبقا قبل تحديد مصادر الدخل المتاحة هى السبب الرئيسى وراء استمرار العجز فى الميزانية كل عام وأن تخطيط الميزانية يتم بشكل نمطى تقليدى. رأت مجموعة أخرى أن ميزانية العام القادم ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ستكون أكثر قدرة على معالجة العجز الناتج عن التباين بين الدخل والإنفاق.

ونظراً للأهمية التى حظى بها هذا الموضوع على الساحة الداخلية الإيرانية وخاصة داخل مجلس الشورى الإسلامى. تم إعداد مجموعة من المقالات عن الميزانية تتضمن بدايات طرح مشروع الميزانية داخل المجلس والمناقشات والآراء التى دارت حولها وموقف النخبة منها وهى كالتالى:-

١- لجنة الدمج: توقعات الحكومة للدخل فى ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ أكثر منطقية

سياست روز (السياسة اليوم) ٢٨/١/٢٠٠٣

صدَّقت لجنة الدمج بمجلس الشورى على ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ والتى يبلغ إجمالى الدخل الحكومى بها ٢٨١ ألفاً و٤٥٦ مليار ريال بعد أن كان قد اقترح أن يصل إجمالى الدخل الحكومى الى ٢٨٥ ألفاً و١٦٢ مليار ريال.

وقد صرح محسن صفايى فراهاتى، مقرر لجنة الدمج، فى حديث للمراسلين: وفقا لهذا التصديق فإن إجمالى الدخل الحكومى فى العام القادم قد تم تخفيضه عما كان مقترحا فى الميزانية وأضاف: من المؤكد أن هذا الخفض لا يعنى أن لجنة الدمج لن تسعى الى زيادة مصادر دخل جديدة للحكومة واستطرد قائلا: تتمثل المهام التى كلفت بها هيئة رئاسة لجنة الدمج واللجان الأخرى، فى البحث فى إمكان إضافة مصادر دخل جديدة للحكومة بصورة واقعية وأكثر شفافية على أن تبلغ اللجان لجنة الدمج بنتائج أعمالها.

وقال صفايى فراهاتى: من أجل تنفيذ قانون حماية الاستثمار الخارجى، سمح للمرة الأولى بإنجاز مشروعات الطاقة المائية والبخارية والغاز بطاقة ١٢ ألف ميجاوات وإنشاء مصافى تكرير البترول حتى ٣٠٠ ألف برميل. وتنفيذ مشروعات الصرف الصحى فى طهران، ومد ٣٤٠٠ كم من السكك الحديدية و١١٠٠ كم من الطرق السريعة الأكثر اتساعاً.

وأعرب عن أمله فى أن يؤدى ذلك إلى فتح الطريق لجذب الاستثمار الخارجى وحل جزء من مشكلات البطالة فى البلد. وأضاف مقرر لجنة الدمج بمجلس الشورى الإسلامى: فيما يتعلق بالمناطق النامية (جاز موريان - سيستان- طبس) صدرت التعليمات لوزارة البترول بالتنقيب عن البترول والغاز فى تلك المناطق. وإذا ما تم العثور على تلك الثروات الطبيعية، فسيتم استغلالها بطريقة مثلى حتى تعمل على تنمية هذه المناطق. وصرح قائلا: وقد تم رصد الدخل المتوقع من تجميع العائدات فى الموازنة، حيث بلغت إجمالى الأرباح التجارية والجمارك على الواردات والضرائب على السلع والخدمات، ٣٦ ألفاً و٥٦٠ مليار ريال، بلغت بعد تنفيذ لائحة تجميع العائدات ٣٩ ألفاً و٥٧٣ مليار ريال. وأضاف صفايى: كما صدقت لجنة الدمج على إصدار السندات الحكومية البالغ قيمتها ٥ آلاف و٤٠٠ مليار ريال.

٢- المجلس يبدأ مناقشة الميزانية

كيهان (الدنيا) ٢٨/١/٢٠٠٣

يبدأ مجلس الشورى الإسلامى، مع وقف مناقشات لائحة تعديل قانون الانتخابات، مناقشة ودراسة ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

وقد قال رضا عبد الله، نائب «ماه فشان» ، ورئيس اللجنة الاقتصادية فى المجلس، فى بداية الجلسة العلنية لمجلس الشورى الإسلامى: استنادا الى المواد (١٧)، (٢٢٤) من القانون، يحصل النواب على ١٠ أيام لتقديم اقتراحاتهم فيما يتعلق بالميزانية، منذ تقديم الميزانية وملحقاتها من الحكومة الى مجلس الشورى الإسلامى.

وأوضح أن رئيس الجمهورية كان قد قدم الميزانية الى المجلس قبل ٤٠ يوما تقريبا، لكن للأسف لم تقدم ملحقات الميزانية إلا منذ أسبوع. وبمعنى أدق فإنه عقب انتهاء المهلة المحددة للنواب بتقديم اقتراحاتهم بيوم واحد تم تقديم ملحقات الميزانية الى النواب !

وأضاف: الغريب أنه فى الوقت الذى بدأنا فيه الحديث عن بنود الميزانية وانقسمنا بين مؤيد ومعارض قدمت ملحقات الميزانية الى هيئة رئاسة المجلس تحمل توقيع محسن صفايى رئيس لجنة الدمج، بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٥!

إن هذا الأسلوب لا يؤدى إلا إلى طريق مسدود، وإذا أردنا أن نسرع الخطى من أجل تقديم الميزانية فى أسرع وقت ممكن، فأنا بصفتى نائبا لا يوجد عندى جواب. لذا اقترح رفع الجلسة ومنح الأعضاء فرصة لمدة ٤٨ ساعة لدراسة الميزانية وملحقاتها.

وجاء رد حجة الإسلام كروبى على نائب «ماه فشان» فى الجلسة ذاتها، أن لجنة الدمج مشكلة من ٤٧ عضوا ويتم انتخاب أعضائها من كل لجان المجلس. ولذا، فإن كافة اللجان ممثلة فعليا فى لجنة الدمج، ولا يمكن توجيه انتقاد لها بسبب تأخر وصول ملحقات الميزانية.

– تقرير مقرر لجنة الدمج :

قدم محسن صفايى رئيس لجنة الدمج إيضاحات متعلقة بالميزانية، وقال: أنهت لجنة الدمج عملها فى إعداد الميزانية خلال ١٤ يوما من العمل المضغوط، وقد بلغت فى مجملها ٨٥٩ ألفا و٧٤٣ ألف مليار ريال، وفيما يتعلق بتحديد مصادر الدخل فى الميزانية فقد روعى فيه تكليف المجلس الموقر فى العام السابق فى البند «ل» من المادة (١٢) من قانون الميزانية، والذى نص على الشفافية فى أسعار الطاقة سواء فى مجال المشتقات البترولية أو فى قطاع الكهرباء . وقد أنهت اللجنة مناقشاتها بإضافة ١٣٠ مليار و٨٠٣ آلاف و ٨٠٦ ملايين ريال من هذا القطاع الى بند الدخل، ومن المؤكد أن ذلك قد اقترح لتوضيح الصورة الكاملة للبلد من معدل انفاقات قطاع الطاقة. وأضاف أن اللجنة أجرت تعديلا فى قطاع الضرائب والعائدات فى الميزانية المقترحة لتبلغ نسبته ٦,١٪ من إجمالى الميزانية، يأتى ذلك تماشيا مع سياسة الشفافية فى رصد مصادر الدخل والتى كانت موضع اهتمام من اللجنة. بالإضافة الى ذلك ، فقد خلت الميزانية من لائحة تجميع العائدات التى كانت تساوى ٥ آلاف مليار ريال فى الميزانية.

ومع مراعاة الموارد المقترحة، يظل العجز بين الدخل والنفقات عند معدل ١٠ آلاف و٩٥٥ مليار ريال والتى يمكن تعويضها من خلال اتباع سياسة تقشف فى ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

– قاسم معمارى (معارض) :

كان قاسم معمارى نائب «اهر» أول المعارضين للميزانية الجديدة فى اليوم الأول لمناقشتها فى مجلس الشورى الإسلامى ، وجاء فى مداخلته أن الأحوال الاقتصادية فى وقت الحرب لم تكن على هذا الحال من التقشف والضغط ، واليوم مع كل هذه الإمكانيات المتوافرة فى كل مكان، نطالب بسياسة تقشف!، السبب فيما نحن فيه الآن هو ضعف الإدارة الذى يزداد يوما بعد يوم، وكل يوم ترتفع أسعار السلع الضرورية. وهذا مانراه فى الميزانية حيث ارتفعت أسعار المنتجات البترولية بنسبة ١٠٪ . كما ارتفع استهلاك الكهرباء فى المنازل بنسبة ٢٥٪ ، أما أسعار كوبونات المياه والصرف الصحى، فقد تراوحت نسبة الارتفاع بها بين١٠ الى٢٠ ضعفا. وللأسف على المستهلك أن يسدد مليون تومان قيمة الاشتراك.

وأضاف: سأتحدث عن نفسى، فقد سددت كوبونات بقيمة مليون تومان، فى حين أننى لا أملك حمام ساونا أو حمام سباحة.

لقد أصبح هذا الكمبيوتر، الذى يفترض فيه تيسير العمل، بلاء على الشعب، لذلك فقد جلب على الميزانية الغلاء الفاحش. ولقد ذكرت جريدة «جوان» أن المصانع تتربح من كل لتر لبن ٤٠٠٪ من قيمته. إننا مسلمون ويجب علينا أن نراعى مبادئنا، والشخص الذى يفتقر الى العدل يكفر.

– رحمانى خليل (مؤيد) :

قال على أصغر رحمانى خليل، نائب «بهشهر»، فى تأييده الميزانية الجديدة، إن من خصائص ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تحجيم الاعتمادات واتباع سياسة تقشف وإعطاء اهتمام كبير للمشروعات العمرانية غير المكتملة، ونقل سلطات الحكومة الى المحافظات وتدعيم التعاون المشترك مع القطاع الخاص وتفعيل قانون حماية الاستثمار الأجنبى، وبسبب الضعف المالى لميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ قررت الحكومة تفويض كافة شئون التصدير بها الى القطاع غير الحكومى، ويعتبر تقليص ميزانية العام القادم وسيلة للنهوض بالهيكل الإدارى للبلد حتى يتم القضاء على المركزية فى شئون السلطة.

وأضاف: إن أهم التحديات الجدية للحكومة فى هذه الميزانية هو ترافق التضخم فى النفقات مع التنمية. وفى هذا الإطار ستجرى متابعة جدية لتنفيذ مشروعات إصلاح الهيكل الاقتصادى والتى كانت قد اقترحت فى

لائحة الخطة الثالثة للتمية. وأكد على آن هناك ٥٧ ألف مليار ريال مخصصة من الاعتمادات العامة للدولة لاستكمال مشروعات التعمير، كذلك تضمنت الميزانية تخصيص ملياري دولار من مصادر أجنبية لمشروعات الزراعة، الطرق والمواصلات، قطاع المياه والبيئة، وسيتم توفير مليار دولار منها عن طريق طرح سندات بالعملة الأجنبية. كما خصصت الميزانية ١٠٠ مليار ريال في صورة قرض حكومي للعاملين بالحكومة والمتقاعدين حيث من المتوقع في ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ أن تقوم الحكومة بسداد ما قيمته ألف مليار ريال للعاملين بها والمتقاعدين.

- حاجي بابايي (معارض):

كان المعارض التالي لميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، في أولى جلسات مجلس الشورى الإسلامي لمناقشة الميزانية هو حميد رضا بابايي، نائب همدان، الذي قال في مداخلته: على الرغم من أننا نناقش ميزانية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ إلا أنه حتى الآن مازالت بعض أوجه ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مبهمة وغير شفافة، فعجزها البالغ أكثر من ٢٠ ألف مليار ريال، تحيطه هالة من الإبهام.

وأضاف: فيما يتعلق بميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ سيزيد الدخل الناتج عن البترول، والذي كان متوقعا له ١١ ملياراً و٥٧٨ مليون و٨٠٠ ألف دولار في الخطة الثالثة للتنمية، في ميزانية العام القادم الى ١٥ ملياراً و٤٣٨ مليون دولار.

كذلك وبسبب تعديل سعر الصرف للنقد الأجنبي، أضيف ٢,٥ مليار دولار الى سقف مصادر النقد الأجنبي للحكومة، كل ذلك وفقا للميزانية التي قدمتها الحكومة وتم التصديق عليها.

ووفقا لهذا سيصل سقف النقد الأجنبي للحكومة والناتج عن دخل البترول وصندوق احتياطي النقد الأجنبي، الى ١٧ ملياراً و٩٣٨ مليون دولار. وذلك بناء على افتراض الحكومة تصدير البترول بمعدل ١,٨ مليون برميل يوميا، وذلك إذا سلمنا جدلا بآن سعر البرميل سيكون في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ هو ٢٣,٥ دولار للبرميل. حيث تمثل هذه الجزئية أسوأ التقديرات في ظل الظروف الحالية.

وأضاف: في العام الماضي، ماهي الخطوات التي اتخذت بالتنسيق مع الخطة الثالثة للتنمية للحد من زيادة معدل التخضم وسداد حقوق العاملين؟

هذه نقطة لابد من إيضاحها حيث تقدر الضرائب في ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بـ ٦١ ألف مليار ريال من مصادر الدخل الحكومي. ويأتي ٥ آلاف و٤٠٠ مليون ريال من الميزانية من بيع سندات حكومية، و١٧ ألف مليار ريال من التسهيلات الخارجية، و٢٠ ألف مليار ريال من بيع الشركات الحكومية.

ومع الوضع في الاعتبار فشل الحكومة في بيع الشركات الحكومية في هذا العام، لذا يجب إضافة ما يقرب من ٣٩ ألف مليار ريال (تسهيلات خارجية وسندات حكومية وبيع شركات حكومية) على عجز الميزانية.

- حسن رمضانيان بور (مؤيد):

قال حسن رمضانيان بور، نائب «شهرضا» بصفته مؤيداً للموازنة: هناك نقاط ايجابية في ميزانية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، منها ماهو متعلق بديون الحكومة للعاملين والمتقاعدين، فقد خصصت الحكومة في ميزانية العام القادم مبلغ ٥٠ مليار تومان لهذا الأمر، بل زادت لجنة الدمج هذا المبلغ إلى ١٠٠ مليار تومان، ويرى بعض الوزراء وخبراء هيئة التخطيط والميزانية، انه بإشراف المجلس على عملية سداد هذه الديون، ستنتهي في عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤. وإذا ما تبقى منها شيء فسيتم سداده بالكامل في ميزانية عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.

حسن سبحاني (معارض):

تساءل حسن سبحاني، نائب دافعان في مداخلته عن مقدار الميزانية العامة للبلد، وماهي مصادر صياغة وإعداد أرقامها؟ يبلغ دخل الحكومة من الضرائب وسائر مصادر الدخل الأخرى لهذا العام ٩٩ ألف مليار ريال، في حين تبلغ النفقات ٦٦٩ ألف مليار ريال، والنتيجة هي عجز في الميزانية يقدر بمبلغ ٥٧٠ ألف مليار ريال.

وعلى الحكومة لتأمين هذا العجز بالاضافة لمجموعة أخرى من الالتزامات أن تحصل على حوالي مائة ألف مليار ريال من الفائض المتحقق من بيع البترول، أما ما يلزم نفقات التعمير والبالغ ٤٢ ألف مليار ريال، فتحسب من أرصدة احتياطي النقد الأجنبي بمعدل ٢٠ ألفاً و٩٧٠ مليار ريال، والقروض الأجنبية بمعدل ١٧ ألف مليار ريال، وبيع الشركات الحكومية بمعدل ١٦ ألف مليار ريال، وبيع السندات الحكومية بمعدل ٥ آلاف و٤٠٠ مليار ريال. ومن ذلك يتضح آن الحكومة من خلال إدارتها للشئون الاقتصادية للبلد، والسعي لبيع الثروات القومية والاستدانة الداخلية والخارجية، للأسف تعمل على نقل هذه المديونية للأجيال القادمة بكل ما تحتويه من خلل اقتصادي.

- إشعار أكبر أعلمي:

تحدث أكبر أعلمي نائب «تبريز»، وقال: في صفحة ٢٨ من تقرير لجنة الدمج، وحيث إنني عضواً بهذه اللجنة، تحدثت مع اعضاء لجنة الدمج لاستطلاع رأيهم بالنسبة لبعض النقاط المطروحة، ولم أكن قد أحط بها علما على الإطلاق، ومن بين ستة أعضاء سألتهم وجدت أنهم جميعا لا يعلمون شيئا عن ٥ نقاط في تقرير اللجنة. وإذا كان هذا الانطباع صحيحا، فإنه سيكون في صفحة ٢٨ بعض البنود المذكورة لم تطرح للمناقشة

اطلاقا فى لجنة الدمج للتصديق عليها من اللجنة. وبشأن الـ ٥٠ مليار ريال المقرر توزيعها على اللجان المعنية، كان رأى لجنة الدمج، أن هذا القرار يكون مقرونا بتوافر عدة شروط ومن حق المحافظ حجب هذه الأموال مالم تتحقق هذه الشروط. أما ما ورد فى التقرير فلم يمر على لجنة الدمج.

٣- ميزانية عام ٢٠٠٣ـ٢٠٠٤ تقليدية ونمطية

حوار مع الدكتور مرتضى الله داد

رسالت (الرسالة) ٢٨/١/٢٠٠٣

أصبحت ميزانية عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ موضع بحث ودراسة من جانب الخبراء الاقتصاديين وفى هذا الصدد، تم إجراء هذا الحوار مع الدكتور مرتضى الله داد الاستاذ الجامعى والمتخصص فى الشئون الاقتصادية هذا نصه:

ـ الدكتور مرتضى الله داد، كيف تقيم نظام تخطيط الميزانية فى بلدنا؟

= بصفة عامة، لدينا مشكلة فيما يتعلق بنظام تخطيط الميزانية فى بلدنا. و هذه المشكلة لا تتعلق بعام أو بعامين أو حتى بعشرة أعوام، فقد كانت هذه المشكلة قائمة حتى قبل الثورة وتتمثل فى أن هيئة الإدارة والتخطيط تقوم بتحديد أوجه الإنفاق ثم على أساسها تحدد مصادر الدخل. فى البداية يتم تجميع أوجه إنفاق جميع الأجهزة والهيئات الحكومية المختلفة ويتم إعداد دراسة اجمالية لها، وفى النهاية ووفقا لأوجه الإنفاق تحدد مصادر الدخل فى الميزانية ويتم ارسالها بعد ذلك إلى مجلس الشورى الإسلامى وعلى هذا يتم إعداد الميزانية بأسلوب نمطى تقليدى. لذا يستمر العجز فى الميزانية كل عام.

– هل حدث ذلك فى ميزانية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤؟

= نعم، فعلى الرغم من تكليف الحكومة بتطوير عملية تخطيط ميزانية الدولة وصياغة الميزانية وفق نظام علمى، لكن للأسف لم يراع هذا الموضوع فى ميزانية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤.

– ماهو السبب فى أن تخطيط الميزانية لا يتم بأسلوب علمى؟

= يرجع السبب فى ذلك إلى الدخل الكبير من بيع البترول، الذى يتحقق دون جهد أو عناء، وبالتالى يصرف ويضيع هباء ولذلك يظل العجز قائما فى الميزانية. فمازال الدخل المتحقق من بيع البترول يمثل العمود الفقرى للميزانية، وهو يمثل ما يعادل ١٥ ملياراً و٣٠٠ مليون دولار (وهذا المبلغ بلغة الدخل يمكن أن يحل لنا العديد من المشكلات). لقد حددت منظمة الأوبك حصة الانتاج للدول الأعضاء، وعليه، يمكننا انتاج الحد الأقصى من هذه الحصة، وقد توقع فى ميزانية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ أن يكون سعر برميل البترول هو ٢٣ دولارا ثم تعدل السعر إلى ١٩ دولاراً للبرميل، ويرى الخبراء أن كلا الرقمين المذكورين لا يمكن تحقيقهما، بسبب الظروف المستجدة التى طرأت على منطقة الشرق الأوسط.

– ماهو الفرق بين التخطيط العلمى والتخطيط التقليدى للميزانية؟

= وفقا للتخطيط التقليدى، نقوم بدراسة ميزانية الأعوام السابقة، ونحدد أوجه الإنفاق تم نحدد مصادر الدخل، وهذه النسبة فى الأغلب، تتحدد وفق قدرة كل هيئة حكومية على المساومة، والهيئة التى لها قدرة أعلى على المساومة، تحصل على نسبة مئوية أعلى من الدخل. ووفقا للميزانية العملية، يتم تحديد المشروعات التى يمكن تنفيذها ومقدار الميزانية المطلوبة لها التى تصل بهذه المشروعات إلى النتيجة المطلوبة. ووفقا للنظام العملى أيضا. يتم دراسة وتحليل وتفسير نتائج عمل كل جهاز يحصل على ميزانية، وبناءً على ذلك يتم تحديد فاعليته وما أنجزه، ونفقاته ثم يحصل الجهاز بناءً على ما تقدم، على الاعتماد اللازم لهذا الأمر.

– لكن فى الوقت الحالى يتم اتباع نظام التخطيط التقليدى فى إعداد الميزانية؟

= نعم، نحن نفتقد اليوم لهذا النظام. فمازال تخطيط الميزانية يتم بأسلوب تقليدى، ولذلك، تضيف الأجهزة نسبة مئوية على ميزانيتها للعام المقبل بدون محاسبة أو رقابة، فعلى الرغم من أنه يمكن أن تكون أعمال الهيئات قليلة إلا أنها تضيف نسبة مئوية أعلى للحصول على ميزانية وفق وجهة نظرهم، وأحيانا تعجز الأجهزة عن اقناع الادارة بميزانيتها.

هناك مشكلة أخرى تجدر الاشارة اليها، وهى أنه إذا تم تحديد مصادر الدخل بصورة صحيحة وواقعية، لن نحتاج إلى استخدام ميزانية التعمير لسد العجز فى الميزانيات الأخرى.

– ماذا يمكن أن يتحقق فى حال رصد مصادر الدخل بصورة واقعية؟

= لنفترض تقسيم مصادر الدخل هذا العام إلى ٣ أقسام وهى:

أولا: الدخل المتحقق من بيع البترول، الثانى: الدخل المتحقق من العائدات والضرائب، الثالث: الدخل المتحقق من الخصخصة.

فيما يتعلق بتصدير البترول، الذى يحقق اكثر من ١٥ ملياراً و٤٠٠ مليون دولار، فإذا حولنا تلك الدولارات إلى العملة المحلية، نكون قد أضفنا مشكلة أخرى إلى الميزانية، ذلك لأنه لا يتم تحديد السعر المعلن للنقد

الأجنبى بناء على سياسة العرض والطلب، إنما يتم تحديده من جانب مسئولى الشئون الاقتصادية للبلد، الأمر الذى يهدد بزيادة معدل التضخم.

المشكلة الثانية: تأتى من الدخل المتحقق من الضرائب والعائدات، حيث يبلغ ٧٥ ألف مليار ريال، ويمثل ٣٧٪ من اجمالى الميزانية، وتنجم المشكلة فى هذه النقطة عن التردد فى سياسات وزير المالية والاقتصاد الذى أعلن أنه لا يمكن تأمين هذا الرقم من الدخل الضريبى.

هناك موضوع آخر يلفت الانتباه فى الميزانية، حيث ورد فى بند الدخل تحديد مبلغ ٤ آلاف مليار لاستيراد السيارات، ويفترض أن يتم توفير هذا المبلغ من الدخل الناتج عن الصادرات الايرانية. كيف يمكن ذلك إذا كان حجم صادراتنا اساسا غير محدد.

- هل تفضلتم بالتوضيح، بأى منطق تضيف الحكومة كل عام دخلا عن طريق الخصخصة؟

= تعد هذه الجزئية فى بند الدخل فى الميزانية جديرة بالدراسة على مستوى الشركات الحكومية، وللأسف يتكرر هذا الأمر منذ سنوات، فقد افترض فى ميزانية ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ إن الدخل المتحقق من بيع الشركات الحكومية، بلغ ١٥ ألف مليار ريال، ولكن وفقا للأخبار المعلنة والمتداولة فى الصحافة اليوم، بلغ هذا الدخل ١٥ مليار ريال، يعنى ما تم تحقيقه فعلا هو نسبة ١٠٪ من المبلغ المتوقع والمعلن. مع إننا بلغنا الشهر الحادى عشر من عمر تلك الميزانية.

وعلى الرغم من قرار الحكومة فى العام الماضى، بوضع الشركات التى تحت قبضتها، تحت تصرف هيئة الخصخصة حتى تباع، إلا أن وزارة البترول لم تحرك ساكنا على طريق خصخصة الشركات التى تحت نفوذها، ولم نر شركة واحدة من شركات وزارة البترول تباع عن طريق هيئة الخصخصة، ونفس الأمر يمكن رصده لدى الوزارات الأخرى، لذا لا يتحقق سوى ١٠٪ من المتوقع فى الميزانية تحت هذا البند، ونفس الأمر يتكرر فى ميزانية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، فغير معروف ما هو عدد الشركات المطلوب خصخصتها وكيف يتم تقديرها؟

- كيف يمكن تحقيق الـ ١٦ ألف مليار ريال المتوقعة فى هذا البند من حصيلة بيع الشركات الحكومية؟

= فى العام الماضى، سددت الحكومة ٩ آلاف مليار ريال من مديونياتها لهيئة التأمين الاجتماعى والتقاعد، أما هذا العام، كيف يمكن للحكومة توفير مبلغ الـ ١٦ ألف مليار ريال المتوقعة فى الميزانية من حصيلة بيع الشركات الحكومية، ولماذا لم يتم تحديد القيمة النقدية لهذه الشركات وفق الأسعار المتداولة فى السوق اليوم، مما لا شك فيه أن نسبة ١٪ خطأ يمكن أن تطيح بكل الانجازات، وثمة تساؤل يتبادر إلى الذهن هنا وهو: ما هى الشركات المطروحة للبيع سواء هذا العام أو العام القادم، لا أحد يعرف.

ومن العجيب أننا نرى هذا الأسلوب غير الشفاف يتكرر سنويا ولذلك لا عجب أن يتكرر العجز فى ميزانية العام القادم.

- تتمثل احدى الاشكاليات التى تعترض العمل الحكومى فى انفاق الميزانية المخصصة للمشاريع العمرانية بدلا من المشاريع الجارية؟ ماهى وجهة نظركم فى هذا الأمر؟

= نعم، يعتبر ذلك أكبر الاشكاليات التى تواجه الحكومة، وينتج ذلك عن نظام التخطيط التقليدى للميزانية، فعند العجز فى الميزانية يتم سداد هذا العجز، للأسف، من الميزانية الخاصة بالتعمير، لذا لا عجب أن يكون لدينا ٩ آلاف مشروع تعمير غير مكتملة حتى الآن، ولا شك ان المشروع الاقتصادى الذى لا يتم وفق الجدول الزمنى المكرر له، يتحول من مشروع اقتصادى إلى استنزاف لموارد الميزانية، وكلما طالت الفترة الزمنية المقررة للانتهاء من المشروع، كلما أصبح هذا المشروع غير اقتصادى. فى مجال المشروعات العمرانية، من المؤكد أنها تزيد من فرص توفير مجالات العمل ورفع مستوى الدخل وتحقيق الرفاهية فى المجتمع، ولو أننا منذ البداية نعمل على زيادة الاعتمادات المخصصة لمجال التعمير، سنكون قد عملنا على توفير الظروف المشجعة لهذا القطاع والتى تجعله أكثر وجودا فى الانشطة الاقتصادية وتدوير عجلة الاستثمار.

فى ظل هذه الظروف التى تهدد البلد والمتمثلة فى مشكلة البطالة، نحن فى حاجة ماسة للوجود الفعلى والايجابى للقطاع الخاص والاستثمار والزيادة المؤثرة للميزانية الخاصة بالتعمير.

- دكتور مرتضى الله، ماهى وجهة نظركم فى زيادة أسعار المنتجات البترولية خاصة البنزين، وما هى الأبعاد الواجب مراعاتها من جراء هذه الزيادة ؟

= المتوقع فى ميزانية عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، رفع أسعار البنزين والمشتقات البترولية الأخرى بنسبة ١٠٪، ولكن يجب القول أن الدعم الحكومى الموجود فى هذه الشريحة، أى فى مجال بيع البنزين، هو دعم غير هادف سواء على مستوى البنزين أو المحروقات الأخرى، وعلى الرغم من أن هذا الدعم يبلغ ١٢ مليون دولار سنويا، إلا أنه يذهب للفئات القادرة التى تتمتع بإمكانيات متعددة، لذا فإن هذا الدعم طيلة السنوات الماضية لم يكن لصالح المستهلك من الفئة محدودة الدخل.

من ناحية أخرى، يذهب هذا الدعم مباشرة إلى أرصدة صناع السيارات، لذا يجب اتباع استراتيجية أكثر تنظيما حتى يوظف هذا الدعم ليخدم المستهلك أولا، حيث من المؤكد أن يؤدى ذلك إلى تمتعنا بهواء نقى كما سينقل هذه الامكانيات لغالبية المجتمع.

٤- نقاط القوة والضعف فى ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤

علي أكبر جعفري (*)

همشهري (المواطن) ٢/٢/٢٠٠٣

لا يعني نقد ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ معارضة الحكومة أو مهاجمة الإصلاحات، لكن لا يعني في الوقت نفسه مسايرة رئيس الجمهورية أو الحكومة، بل إنني اعتبر أن النقد البناء هو رسالة للإصلاحيين. ومع مراعاة الرؤى المنطقية لنواب مجلس الشورى، يعاد النظر في صياغة ميزانيات الأعوام القادمة من أجل تخطيطها بشكل علمي ولذا يجب مراعاة التالي في الميزانية العامة للبلاد :

١- تتعلق نسبة الـ ٦٤٪ من الميزانية العامة للبلاد بالشركات الحكومية، والبنوك المؤسسات الاستثمارية التابعة للحكومة والتي نظرا لكثرة عددها، تخرج للأسف عن السيطرة والرقابة الدقيقة من جانب نواب الشعب. وخلافا لما نصت عليه المادة ٤ من الخطة الثالثة للتمية ، لم يتم حتى الآن تغيير هيكل ٥٠٠ شركة حكومية لتحويلها الى ٥٠ شركة كبيرة، حتى يتيسر إشراف ورقابة المجلس على ميزانياتها ونتائج أعمالها. نفس الشئ نشاهده في البنوك وشركات التأمين وسائر المؤسسات الاستثمارية التابعة للحكومة . والتي بصفة عامة، تعمل خارج نظام ومقررات المحاسبات العامة وبحرية كاملة، واضعة أموال استثماراتها في هالة من الإبهام. وتوضح التقارير المتسربة خسائر فادحة في هذه الاستثمارات، ونظرا لانعدام الرقابة على حساباتها لا نرى من أعمالها سوى تصميمات للأبراج والمباني الشاهقة والانيقة.

٢- من المعتاد ، في نظام صياغة الميزانية، البدء بإدراج الدخل الحقيقي للبلد ثم يلي ذلك تحديد أوجه الإنفاق، لكن العكس هو ما حدث في ميزانية عام٢٠٠٣-٢٠٠٤ . بمعنى أنه قد تم البدء برصد كامل لأوجه الإنفاق، ولتلبية هذه النفقات جرى البحث عن الدخل، وهنا يجب التساؤل: لماذا نفرض على أنفسنا المصير المحتوم للعجز في الميزانية ؟! في حين أنه لو تم تحديد مصادر الدخل بشكل واقعي ثم تحديد أوجه الإنفاق، يمكن منع حدوث عجز في الميزانية، وللتدليل على هذه الحالة نشير لعدة نماذج للتقدير غير الحقيقي للدخل:

أ- يعد تقدير الأرباح التجارية لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بـ ١٧٠٩٢.٥ مليار ريال غير واقعي وهو أمر متكرر بصفة مستمرة في الميزانية ، ولاشك أن ذلك يؤدي الى تزايد العجز في الميزانية.

ب- الدخل المتوقع من النقد الأجنبي والمتحقق من بيع البترول هو ١٢٣١٣٥ مليار ريال، على أساس أن سعر برميل النفط ٢٣ دولاراً للبرميل. هذا التقدير جدير بالدراسة، لكن المتوقع هو أن يكون السعر هو ١٩ دولارا للبرميل. وسيتم تحويل الزيادة المتحققة من بيع البترول الى صندوق احتياطي النقد الأجنبي.

٣- إن الهدف من إنشاء صندوق احتياطي النقد الأجنبي، والذي أنشئ وفق ما نصت عليه المادة (٦٠) من الخطة الثالثة للتمية، هو استخدام مدخراته في تمويل المشروعات تحت الإنشاء ، والتي تدعم الهيكل الاقتصادي للبلد وتزيد من أرصدة صندوق النقد الأجنبي، ومن ثقل الدولة على الساحة الدولية . بناءً على هذا، يتضح أنه لا يجوز استخدام أرصدة هذا الصندوق لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية أو المشروعات التي ليست تحت الإنشاء.

٤- ثمة أوجه إنفاق متوقعة لا تحظى بالتوجيه والإشراف الكافي، وعلى سبيل المثال نشير الى عدة نقاط :

أ- يمثل مشروع مطار الإمام الخميني الدولي والذي مازال تحت الإنشاء منذ عدة سنوات دليلا على ضياع الموارد، وغير معلوم متى سينتهي العمل في هذا المطار، وكل ما نعرفه عن هذا المشروع، هو إسهاب كل وزير نقل ومواصلات موقر، يتولى الوزارة ، في الوعود بافتتاح المرحلة الأولى من هذا المشروع . وبعد عدة سنوات ، يترك منصبه ويبقى الحال على ماهو عليه. والسؤال الآن: متى سينتهي هذا المشروع الوطني ؟! كيف يتم إنفاق ٤٤٠ مليارا على هذا المشروع وحتى الآن لم يتم الانتهاء من تنفيذه ؟!

ب - مشروع مصلي طهران ، وقد بلغت اعتمادات الحكومة التي صرفت على المشروع حتى الآن ٢٦٦ مليار ريال، ولكن ليس معروفا متى سينتهي هذا المشروع ؟!.

جـ- المساعدات المقدمة لهيئة الإذاعة والتليفزيون، والتي تصل الى ٣٩٠ مليار ريال، لاستكمال المشروعات الإنشائية، في حين ووفقا لتقديرات العالمين ببواطن الأمور، يبلغ دخل هيئة الإذاعة والتليفزيون من قطاع الإعلان التجاري ١٠٠٠ مليار ريال، فما ضرورة هذه المساعدات ؟ مع الوضع في الاعتبار أن هناك مبلغ ١٦١٠٥١٧٥٠٠ ألف ريال لنفقات هذه الهيئات.

فضلا عن ذلك، فإنه بسبب عدم تعاون الهيئة المذكورة مع لجنة الفحص والدراسة التابعة لمجلس الشورى الإسلامي والتي تم تشكيلها وفقا للمادة (٨٦) من الدستور والتي تنص على أنه لمجلس الشورى الإسلامي الحق في فحص ودراسة كافة شئون الدولة، لا تتوافر لدى نواب الشعب أية معلومات دقيقة عن أوجه إنفاق هذه الهيئة.

د- المساعدات المقدمة الى جامعة «آزاد إسلامي» غير

معلوم أوجه صرفها . وعلى الرغم من آن إنشاء جامعة «آزاد إسلامى» كان إحدى الانجازات الإيجابية بعد الثورة حيث آدت الى جذب عشرات الآلاف من شباب الطلاب من خلال مناهجها العلمية ودورها الجدير بالاهتمام فى الارتقاء بالثقافة عموما، إلا أن هذه الجامعة وبصورة كاملة تعمل خارج إشراف وزارة العلوم ولا يعلم نواب الشعب يقينا مصادر دخلها وأوجه إنفاقها. ولا تقدم هذه الجامعة نتائج أعمالها الى المجلس. الأكثر من ذلك أنه إذا ما توافرت معلومات أكثر عن هذه الجامعة لنواب الشعب سيعملون بالتأكيد على حل مشاكلها ويطالبون بتخصيص اعتمادات مالية أكبر، لكن بهذه الكيفية، لا يهتم النواب بتقديم المساعدات للجامعة المذكورة.

هـ- تخصيص مبلغ ٦٣ مليار ريال لقوات الباسيج فى حين آن هناك مبلغا فى حدود ٣٣٦٣٣ مليار ريال مخصصة للقوات المسلحة ووزارة الدفاع. ما معنى ذلك ؟ إن غالبية نواب الشعب تقدر دور الباسيج فى حماية الأراضى الإيرانية وفى بناء الدولة، ويدافعون عن هذا . لكن لماذا لا تدرج ميزانية الباسيج فى ميزانية القوات المسلحة أو وزارة الدفاع ؟ وزيادة على ذلك تم تخصيص مبلغ ٢٧ مليار ريال لإقامة قواعد لقوات الباسيج ومبلغ ١٠ مليار ريال لإقامة ٥ مكاتب لشباب الباسيج وهى المبالغ المقررة لوزارة الدفاع والقوات المسلحة.

٥- السماح باستيراد السجائر: وهو إجراء غريب يتوقع إدراجه فى ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ . وله العديد من السلبيات :

أولا: آن تحرير استيراد السجائر مغاير لسياساتنا السابقة والتى تمنع تدخين السجائر فى المحافل العامة أو الإعلان عنها. والآن نطالب بترويجها بصورة قانونية!

ثانيا: لا يخفى على أى عاقل. أن تدخين السجائر هو مقدمة لتعاطى المخدرات لدى كثير من الشباب. والتى للأسف ونتيجة لعدم وجود تخطيط سليم وانعدام الإرادة العامة (بصفة خاصة لدى القيادات العليا فى البلد) ، فإن المخدرات يزداد انتشارها يوما بعد يوم.

٦- الإعلان عن إنشاء ٦ مستشفيات جديدة. فى حين أنه وفقا لتصريحات المسئولين فى وزارة الصحة. هناك ١٠٨ مستشفيات لم يتم الانتهاء من تشييدها. ألا يعتبر هذا إهدار لمصادر الدخل ؟

٧- مازال يتم توجيه المساعدات بشكل عشوائى. فبالرغم من آن هدف الحكومة والنواب هو توجيه المساعدات الى الفئات محدودة الدخل والمساهمة فى تحسين ظروف معيشتهم. إلا آنه للأسف. وبسبب انعدام الضوابط التنفيذية المحددة. توجه نسبة كبيرة من هذه المساعدات الى الفئات المتوسطة فما فوقها.

٨- عدم الاهتمام بالتراث الثقافى والسياحة: من المتوقع فى موازنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ آن تصل ميزانية صيانة التراث الثقافى للبلد الى حدود مبلغ ٢٣١,٥ مليار دولار. فى حين أن بلدان أخرى لا تملك ما لإيران من آثار تاريخية وثقافية، تمثل صناعة السياحة عماد دخلها من النقد الأجنبى. فمثلا، كل من أسبانيا، فرنسا واليونان تحقق كل واحدة منها سنويا مايقرب من ١٠٠ مليار دولار من السياحة، فى حين آن إيران لم تحقق خلال العام الماضى سوى أقل من مليار دولار. فى الوقت الذى لو جرى الاهتمام بهذه الصناعة الطبيعية وتنميتها قطعا سيزيد الدخل من النقد الأجنبى زيادة مناسبة، ولن يكون الاعتماد فقط على الدخل المتحقق من بيع البترول الذى من الممكن أن ينهار فى أى وقت.

٩- من الإيجابيات فى ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ يمكن الإشارة الى مايلى:

- تخصيص ٦٩٠٠ مليار ريال لشق الطرق الرئيسية والطرق الكبرى وتنمية وتطوير شبكة السكك الحديدية.
- تفويض المحافظات فى اتخاذ القرار .
- جذب مشاركة القطاع الخاص.
- التوسع فى استخدام المصادر الأجنبية للاستثمار فى المشروعات الوطنية .
- سداد جزء من مديونية الحكومة (ما يعادل ٩ آلاف مليار ريال).
- شراء سندات (بما يعادل ٥٤٠٠ مليار ريال) .
- مد مظلة التامين الاجتماعى لتشمل الأشخاص غير المؤمن عليهم.

وكلى آمل فى التعاون الصادق بين الحكومة والمجلس لصياغة . والتصديق على . ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، والتى ستكون لها آثارها الإيجابية على تحسين الظروف المعيشية لشعبنا العزيز.

٥- خلافات حول الميزانية
حوار مع رضا نوروز زاده

همشهرى (المواطن) ٢٠٠٣/٢/١٦

يرى السيد رضا نوروز زاده، رئيس لجنة الصناعة والتعدين فى مجلس الشورى الإسلامى فى حواره مع جريدة همشهرى أن الخلافات السياسية تختفى عند مناقشة الميزانية داخل مجلس الشورى نظرا للأهمية القصوى التى تتمتع بها الميزانية، كما أكد على أن دعم التنمية الاقتصادية يتطلب تطوير قدرات المواطنين واستغلالها بطريقة مثلى وهذا نص الحوار:

- السيد رضا نوروز زاده، ماهى الأهداف التى يجب التركيز عليها فى الموازنات العامة، وهل تحققت هذه الأهداف فى ميزانية عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ أم لا؟

= لم تتمكن ميزانية عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ من تلبية احتياجات المواطنين. ومن المؤكد أن الميزانية شهدت خلال العامين الماضيين تغييرات فى طريقة إعدادها وتخطيطها، والمساعى جارية لاتباع الأسلوب الأمثل لصياغة تلك الميزانية، حيث تعكف الحكومة على دراسة المؤشرات ووضع الخطط وتحديد أهم المشروعات وتنفيذها. والمجلس ايضا من جانبه يقضى وقتا فى دراسة الميزانية وسن القوانين ووضع السياسات العامة.

– ماهى توقعاتكم بشأن التغييرات والتطورات الاقتصادية (خاصة تلك التى ترتبط بمعيشة الشعب) خلال العام القادم، وهل ستؤثر ميزانية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ فى السيطرة على التضخم والبطالة فى العام القادم؟

= أتوقع ان يصل النمو الاقتصادى إلى ٦٪ وأن يتم توفير فرص عمل لـ ٥٠٠ آلف شخص، لكن لابد من الاهتمام بتدعم التنمية البشرية بالتوافق مع التنمية الاقتصادية فنحن وفقا للبرنامج، فى حاجة لتوفير ٧٦٠ ألف فرصة عمل سنويا وهذا لن يتم إلا بتطوير قدرات الشباب.

ووفقا لما أعلنه وزير العمل، لدينا فى إيران ٣,٥ مليون عاطل عن العمل ولذا، لا يمكن أن تحل مشكلة العمل والبطالة فقط من خلال الإفراط بالأمل فى الميزانية، بل يجب إتاحة المجال وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار إلى جانب جذب الاستثمار الخارجى من خلال توفير المناخ الآمنى للاستثمار، والذى سيكون له مردوده الايجابى فى الدولة. ولا شك أن التنسيق بين كل تلك الأمور وبعضها البعض سينعكس بدوره على مستقبل الدولة. لكن استمرار التوترات والخلافات، من المؤكد أنه سيترك آثاره السلبية على المؤشرات الاقتصادية، ومن الممكن عدم تحقيق الحد الأدنى من اهداف الخطة.

إن بلادنا تتمتع بموقع جغرافى متميز وتتمتع بأسواق مفتوحة سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى، لذا يجب استخدام كل تلك المقدمات والإمكانات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

– من وجهة نظركم، إلى أى مدى كان تأييد الخبراء للميزانية وماهى نقاط الاختلاف بين ميزانية الحكومة وتقرير لجنة الدمج بالمجلس؟

= نظرا لتوافر الخبرة فى الحكومة، لذا، فإن ميزانية الحكومة عندما تعتمد من هيئة الوزراء، تكون متمتعة بالخبرة الكافية. لكن عندما تتم مناقشتها فى المجلس، هناك لجان متخصصة تستفيد من وجهة نظر الخبراء فى بعض النقاط والبنود التى قد تكون فى حاجة إلى اضافة أو حذف أو تغيير. وعلى هذا النحو، تخضع الميزانية من أجل الوصول إلى قرار بشأنها لدراسة مطولة من الحكومة والمجلس.

– تعتبر بنود انفاق ميزانية عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، اقل من نصف ما احتوته ميزانية ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، إلا أن دراسة ومناقشة الميزانية الأولى كانت من حيث الزمن، أطول من الثانية، ماهو السبب فى ذلك؟

= إن بنود الإنفاق آمر لابد منه فى الميزانية، وخفضها فى ميزانية العام القادم من ٦٠ بندا إلى ٢١، قد يجعل الشعب يعتقد أن وقت مناقشتها سيكون أقل. لكن على العكس، فقد حوت ميزانية العام القادم مصادر مختلفة للدخل، ومناقشات النواب لتغطية توفير مصادر الدخل المقترحة تطيل من فترة دراسة الميزانية من الناحية الزمنية، لكن دراسة آوجه الإنفاق لا تستغرق نفس الوقت الذى تستغرقه دراسة مصادر الدخل.

– تصاغ الميزانية وتصدق عليها الحكومة خلال ٥ شهور، ويجب أن تدرس هذه الميزانية ويصدق عليها المجلس وتعلن على اللجان المتعددة خلال شهرين من الزمن، ماهو تأثير عمل المجلس المضغوط على الميزانية؟

= استغراق الحكومة لوقت أطول فى صياغة وإعداد والتصديق على الميزانية هو آمر طبيعى للغاية، وذلك لأن الحكومة تقوم بحصر وجهات نظر الهيئات والأجهزة المختلفة بها وتناقشها مع المسئولين فى هذه الأجهزة حتى تصل لنقطة التقاء لوجهات النظر لذلك تستغرق المناقشات وقت آطول، لكن عندما تحال هذه الميزانية إلى مجلس الشورى الإسلامى، يقوم نواب الشعب بمناقشة ميزانية مصاغة فى اطار قانون التخطيط والدستور. لذلك لا يستوجب الأمر وقتا أكبر.

وتوضح دراسة الميزانية خلال السنوات الماضية آن غالبية التعديلات المقترحة من جانب المجلس كانت فى قالب سياسى وحدثت آساسا فى البنود المتعلقة بمصادر الدخل.

ـ ما هى العوامل ـ داخل المجلس ـ التى تؤثر فى إجراء تعديلات فى الميزانية؟

= تهيئة المناخ المناسب وقاعة النواب هما عاملان هامان فى المجلس للتصديق على الميزانية وعلى مقترحات النواب.

– إلى أى مدى تحدث خلافات سياسية أثناء مناقشة الميزانية بين أعضاء اللجان خلال جلسات المجلس؟

= من المعتاد فى مناقشة الميزانية تجنيب المواقف السياسية تماما، فالميزانية هى حق الشعب، ولا يمكن إهدار هذا الحق بسبب الخلافات السياسية، لكن لا شك أن الرؤى السياسية تكون مؤثرة فى التصديق على بعض المقترحات التى يكون لها صدى داخل المجتمع، مثل توفير فرص العمل والاستثمار التى تعد أكثر تأثيرا من المساعدات والدعم، لكن الخلاف والصدام السياسى بالكيفية التى يوجد بها بين التيارات السياسية هو آمر غير قائم بالمرة أثناء مناقشة بنود الميزانية داخل المجلس.

مكانة المرأة فى المجتمع الإيرانى

■حوار مع زهرا شجاعى ■أجرى الحوار زهرا عرب - جام جم (المرأة المسحورة) ٢٠٠٣/٢/١٦

ترى السيدة زهرا شجاعى، مستشار رئيس الجمهورية ورئيس مركز شئون المرأة، أنه يجب تغيير النظرة التقليدية لدور المرأة فى المجتمع حتى يتم تفعيل نشاطها داخله لأن مقتضيات الواقع تتطلب استغلال كافة القدرات والإمكانات المتاحة سواء للرجل أو المرأة وذلك من أجل تنمية الاقتصاد الوطنى وهذا هو نص الحوار:

- السيدة زهرا شجاعى، ماهى رؤيتكم لوضع المرأة فى المجتمع بعد الثورة؟

= يعتبر تدعيم وإبراز مكانة ودور المرأة فى المجتمع الإيرانى من أهم انجازات الثورة الإسلامية. فقد أكد الدستور الإيرانى على أهمية دور المرأة فى المجتمع باعتبارها عنصر ضرورى للتنمية البشرية والاقتصادية. وترجع الأهمية التى أولاها الدستور للمرأة إلى دورها النضالى أثناء الثورة الإسلامية وأثناء الحرب المفروضة على العراق.

- ماهى أهم المشكلات التى تواجه المرأة خاصة على الساحة الثقافية والاجتماعية؟

= وفقا للدراسات والتحقيقات التى قام بها مركز مشاركة المرأة كانت أكثر المشكلات التى تواجه المرأة هى المعتقدات والتقاليد الراسخة فى أذهان البعض عن مكانة المرأة التى كانت تعطيها مكانة أقل باعتبارها جنس يأتى فى المرتبة الثانية بعد الرجل وللأسف يجب القول أن بعض هذه التقاليد توجد حتى اليوم رغم التطورات والتغيرات التى طرأت على الساحتين الداخلية والخارجية حيث مازال يطرح العديد من الآراء والأفكار السلبية والمتحجرة بشأنها.

- ماهى المشكلات التى تواجه المرأة على الساحة الاجتماعية والثقافية؟

= ثمة نقص واضح فى المراكز الثقافية والاجتماعية المخصصة للمرأة. فلا توجد نوادى نسائية يستطعن من خلالها مناقشة شئونهن، كما لا توجد مراكز ثقافية تستطيع النساء من خلالها تنمية قدراتهن الثقافية، لذا يعتبر توفير الأندية الثقافية والاجتماعية النسائية عنصرا هاما فى تفعيل دور المرأة فى المجتمع الإيرانى.

قمنا بعمل استبيان فى مركز مشاركة المرأة عن احتياجاتها، وقمنا بسؤال ١٢ ألف امرأة تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ عاما فما أكثر فى مدن وقرى مختلفة فى كافة أنحاء البلاد. وكان أهم احتياجات المرأة توفير أندية ثقافية واجتماعية يستطعن من خلالها تنمية وعيهن الثقافى والاجتماعى وتفعيل نشاطهن داخل المجتمع.

- وماذا عن المشكلات التى تواجه المرأة فى مجال البحث عن عمل؟

= المرأة عنصر ضرورى وفعال داخل سوق العمل لما لها من قدرات تساعدها على الخروج بأفضل النتائج وثمة وظائف عدة تتطلب وجود المرأة مثل التدريس والطب وغيرها. وقد بدأت النظرة التقليدية لعمل المرأة، والتى تقوم على أن المهمة الأساسية للمرأة تتمثل فى رعاية الأسرة، فى التغير بعد نجاح الثورة الإسلامية التى توافق معها زيادة إقبال المرأة الإيرانية على التعليم وهو الأمر الذى رفع من نسبة المرأة العاملة داخل المجتمع الإيرانى.

- ماهى رؤيتكم لمستوى تعليم المرأة فى إيران؟

= لقد ارتفع مستوى تعليم المرأة بعد نجاح الثورة حيث ارتفع معدل السيدات. ولكن على الرغم من ذلك مازال الرجل يحظى بفرص تعليمية أكبر منها، الأمر

الذى يؤثر على مشاركة الجنسين فى سوق العمل. ففى المرحلة الابتدائية بلغت نسبة الفتيات المتعلمات ٤٧,٦٪ فيما بلغت نسبة الأولاد ٥٢,٤٪. وفى المرحلة الاعدادية بلغت نسبتهن ٤٥,٣٢٪ فيما بلغت نسبة الأولاد ٥٤,٦٨٪، اما فى التعليم المتوسط فقد بلغت نسبتهن ٤٩,٧٥٪، فيما بلغت نسبة الاولاد ٥٠,٢٥٪، أى أن النسبة اقتربت بعض الشىء. و فى مرحلة التعليم العالى مازال عدد الطالبات أقل من عدد الطلاب.

فعدم تساوى فرص التعليم بالنسبة للرجل والمرأة لها أسباب عدة منها رسوخ بعض المعتقدات السلبية عن تعليم المرأة باعتبار أن المهمة الرئيسية لها فى المنزل. فيمكن القول أن مجمل الاستطلاعات والدراسات التى أجريت حول تعليم المرأة تؤكد على أن الاعتماد على النفس والثقة لدى المرأة فى ازدياد مضطرد، وهو ما ينعكس على مستوى تحصيلهن التعليمى. فمتوسط درجات الفتيات أعلى من متوسط درجات الأولاد فى المراحل التعليمية كافة، الأمر الذى يعنى أن مستوى استيعابهن للدراسة أعلى من مستوى استيعاب الطلبة.

- ماهى النتائج المترتبة على ذلك؟

= أعتقد أن هذه الظاهرة صحيحة لأن زيادة مستوى التعليم لأى فرد من أفراد المجتمع يساعد على نمو وارتفاع مستوى الوعى الثقافى والتعليمى فى المجتمع وبناء عليه، فكلما حصلت المرأة على درجة تعليمية اعلى ترتقى مكانة دولتنا فيما يتعلق بالتنمية البشرية على الساحة الدولية.

إضافة الى أنه يجوز قبول أو تحمل وجود رجال غير متعلمين فى المجتمع يستفاد منهم فى الأعمال اليدوية، ولكن لا يمكن تحمل وجود إمرأة واحدة غير متعلمة لأن هذه المرأة ستقوم بتعليم ابنائها وتربيتهم داخل المنزل.

- ماهى رؤيتكم لمشكلة البطالة خاصة بالنسبة للمرأة؟

= طبقا للاحصاءات التى أجريت فإن ٨٨٪ من السيدات الإيرانيات غير فاعلات. أى ربات البيوت من الطالبات أو السيدات اللائى لم يتجهن إلى سوق العمل.

وتشير زيادة معدل البطالة لدى السيدات إلى أن عدد غير الفاعلات يزداد داخل المجتمع لذا، يجب سن القوانين وإزالة الأفكار والمعتقدات السلبية الخاصة بعمل المرأة حتى يتم تفعيل دورها داخل المجتمع الإيرانى.

فيما يجب ان نختم به هو أنه علينا أن نستفيد من عمل القوى البشرية على أساس الجدارة وأن نستفيد من قدرات المرأة، وربما كانت المرأة فى الماضى تتجه إلى سوق العمل من أجل الهواية أو ملء أوقات الفراغ، لكن الآن وبسبب المشاكل الاقتصادية التى تحاصرنا لابد من تفعيل دور المرأة حتى يتم الاستفادة من قدراتها فى تنمية اقتصادنا الوطنى.

الشركات الإيرانية تنشئ ٧ مصانع لإنتاج المواد الغذائية فى أفغانستان

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» ٢٠٠٣/٣/١٧

أثناء المعرض الإيرانى الذى عقد فى كابول وقعت الشركات الإيرانية اتفاق بإنشاء ٧ مصانع لإنتاج المواد الغذائية فى أفغانستان تبلغ تكلفتها ٢٠٠ مليون دولار.

وستقوم شركة زمزم للمشروبات الغازية بإنشاء مصنع للمشروبات الغازية فى أفغانستان إضاف الى أن رجال الأعمال والمنتجين الإيرانيين والأفغان قاموا بالتوقيع على ١٩ اتفاقية تجارية مشتركة خلال الأيام العشرة من إقامة المعرض .

إيران فى المرتبة الأولى لشركاء أبو ظبى فى التجارة الخارجية

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» ٢٠٠٣/٣/١٦

أكدت إحصاءات أصدرتها دائرة جمارك أبوظبى أن إيران حصلت على المرتبة الأولى لقائمة الدول المصدرة لأبوظبى خلال يناير الماضى بقيمة حوالى ١٣.٩ مليون دولار وتليها قطر فى المرتبة الثانية بواقع ٨.٨ مليون دولار ثم المملكة العربية السعودية بواقع ٢.٥ مليون دولار.

إنشاء أسواق حدودية بين إيران وباكستان

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» ٢٠٠٣/٣/٢٠

ستقوم كل من إيران وباكستان فى فترة مقبلة بإنشاء أسواق حدودية بينهما باعتبار ذلك خطوة مهمة على طريق تنمية العلاقات التجارية بين البلدين إضافة الى أنها لا تؤدى فقط الى تنمية العلاقات التجارية بل أيضا تحد من ظاهرة البضائع والمخدرات والأنشطة الغير قانونية .

رئيس اتحاد رفع الأثقال المصرى يدعو الى تطوير العلاقات الرياضية مع إيران

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» ٢٠٠٣/٣/٢٢

دعا رئيس اتحاد رفع الأثقال المصرى الى تطوير العلاقات الرياضية بين البلدين حيث أكد على أن تطوير العلاقات الرياضية بين كل من إيران ومصر بإمكانه أن يؤدى دورا فى نمو العلاقات بين البلدين معبراً أيضا عن ارتياحه لنشاط المدرب السابق للمنتخب الإيرانى لرفع الأثقال «غيورغى القانوف» مدرب المنتخب المصرى الحالى.

استيراد إيران من القمح يصل الى النصف فى العام الجارى

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» ٢٠٠٣/٣/١٧

حدث هبوط فى نسبة استيراد الجمهورية الإسلامية الإيرانية من القمح الى النصف وذلك بتوفيرها ٢.٢ مليون طن من الداخل خلال هذا العام حيث كان يتوقع أن تبلغ احتياجات البلاد من القمح فى العام الجارى ١٠ ملايين و٧٠٠ ألف طن إلا أنه تم توفير ٨.٥ مليون طن من هذه الكمية وبذلك يكون فائض الإنتاج المحلى أدى الى خفض حجم الاستيراد الى

إيران تسعى الى دعم التعاون الإقتصادى مع روسيا

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» ٢٠٠٣/٣/١٩

وقعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مذكرة تفاهم للتعاون الاقتصادى والتجارى والعلمى والفنى بينها وبين روسيا حيث تؤكد الاتفاقية على ضرورة دعم وتعزيز التعاون بين البلدين فى مجالات تنفيذ مشاريع النفط والغاز والاستثمار المشترك فى تصاميم صناعة الأجهزة المتطورة فى مجال البتروكيماويات وتدريب الكوادر الإنسانية المتخصصة إضافة الى القيام بأبحاث مشتركة فى مجال العلوم والتكنولوجيا والطاقة النووية المستخدمة فى الأغراض السلمية.

إيران تصدر ٢٢٠ من قطع الحافلات الصغيرة

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» ٢٠٠٣/٣/١٥

أعلن دكتور أحمد رفعت المدير العام لشركة «محور خودزو» الإيرانية عقد الشركة لاتفاق مع شركة جاك المصرية يصدر بموجبها ٢٢٠ من قطع الحافلات الصغيرة تشمل المحركات والدواليب المسننة ومحاور العجلات بقيمة ٢ مليون دولار الى مصر وأكد أن هذه القطع سيتم تصديرها الى مصر حتى نهاية العام الميلادى الجارى، إضافة الى أن الشركة ابرمت عقد آخر مع شركتين لإنتاج قطع غيار السيارات وذلك فى إطار السياسة التى حددتها حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتنمية صادرات البلاد.

إيران تنضم لمعاهدة حظر التعذيب رسميا

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» ٢٠٠٣/٣/١٥

انضمت إيران لمعاهدة حظر التعذيب والعقوبات الجائرة وغير الانسانية والمهينة على اعتبار ذلك الانضمام ستكون له نتائج طيبة وذلك وفقا للمشروع الذى قدمه النواب الى مجلس الشورى الإسلامى ومفاده أن الانضمام الى هذه المعاهدة سيؤدى الى تطبيق القيم الإسلامية ودعم المصالح الوطنية.

١٠ مليون طن حجم الصادرات غير النفطية خلال عام ٢٠٠٢

همشهرى (المواطن) ٢٠٠٣/٢/٣

بلغ حجم الصادرات غير النفطية فى إيران خلال آخر ٩ أشهر من عام ٢٠٠٢ حوالى ١٠ ملايين و٢٥١ ألف و٦٠٠ طن بما يعادل ٢٧٣٤٤ مليار و١٠٠ مليون ريال (٣ مليار و٤٥٠ مليون و٢٠٠ آلف دولار) وقد انخفض وزن الصادرات بالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠١ حوالى ١٢,٨٪ . فيما زادت من حيث القيمة بما يعادل ١٢,٦٪ .

وطبقا للمعلومات المتاحة يرجع انخفاض وزن صادرات البضائع غير النفطية خلال هذه الفترة الى انخفاض وزن الصادرات من الغاز والآلات الثقيلة والفولاذ والمنتجات المعدنية ومواد البناء والأسمنت ، ويرجع السبب فى ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية الى زيادة قيمة المفروشات اليدوية والفستق المقشر والفولاذ والبضائع المصنعة والمنتجات البتروكيماوية والملابس، فقد كان متوسط قيمة الكيلو من البضائع غير النفطية ٣٤ سنتا، وقد تزايدت مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠١ بمقدار ٢٠,٨٪.

السيناريوهات المحتملة لمستقبل العراق وتأثيرها على إيران

■ مجيد عباش اسلفى ■ صداى عدالت (صوت العدالة) ٢٠٠٣/٢/٩

ثمة أسباب عدة تجعل العراق عرضة للتقسيم فى أى وقت فالأكراد يطالبون بالحكم الذاتى دوما، كما يعتبر السنة فى الجنوب أن وجود حكومة شيعية مستقلة افضل من الوضع الحالى بسبب تجاربهم المريرة مع النظام الحاكم فى العراق. لكن على الصعيد الاقليمى تواجه قضية استقلال الأكراد معارضة شديدة خاصة من الدول المجاورة للعراق لأن ذلك سوف يسبب الكثير من المشكلات وسيهدد استقرار الأراضى التركية.

وتعارض الدول العربية وإيران مسألة استقلال الأكراد لأنه من الممكن مع وجود دولة كردية مستقلة فى شمال العراق ظهور مشكلات فى علاقات إيران مع الأكراد فإيران تعمل باستمرار على وحدة الأراضى العراقية.

وربما تكون إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى ستستفيد من تقسيم العراق لأنه فى حالة التقسيم ستتقلص احتمالات تهديد العراق للنظام الصهيونى وسوف يستفيد هذا النظام من نفوذ الأكراد للاقتراب من ـ وتهديد ـ الحدود الأمنية لإيران عن طريق تركيا.

التأثيرات الأمنية لتقسيم العراق على إيران:

ويمكن حصرها فى الآتى:

أ - بالنظر للبناء متعدد القوميات لإيران فإن تقسيم العراق سوف يؤثر سلبا على الساحة الداخلية لإيران.

ب - تصاعد احتمالات زيادة التوتر على الحدود بالنظر إلى وجود جماعات المعارضة الإيرانية فى العراق.

ج - اقتراب النظام الصهيونى من الحدود الأمنية الإيرانية.

د - تزايد عدد جيران ايران من ناحية الغرب.

إيران ومسألة الإطاحة بصدام حسين:

فى نوفمبر ١٩٩٨ أعلنت الولايات المتحدة أن سياستها تجاه العراق ستتركز حول بذل كل الجهود من أجل تغيير النظام الحاكم وبناء عليه خصصت مبلغ ٩٧ مليون دولار من الميزانية لدعم المعارضة العراقية، لكن هذه الخطة الأمريكية تواجه العديد من المشكلات أهمها:

١ - كيفية الإطاحة بصدام حسين؟ هل سيتم ذلك عن طريق جماعات المعارضة الداخلية والشعب أم عن طريق الحرب؟ فالمعارضون العراقيون ليس لديهم القدرة على تنفيذ خطة الإطاحة بصدام حسين.

٢ - هناك أمر آخر مبهم وهو هل تريد الولايات المتحدة إسقاط صدام حسين وحده أم إسقاط حزب البعث والنظام العراقى بأكمله. وفى هذا الخصوص يؤكد الخبراء على أن الأمريكيين سيولون شخصاً آخر عميلاً لهم بديلا لصدام حتى يظل العراق تحت سيطرتهم وسيعتبرون هذا الشخص فى البداية راعياً للسلام والديمقراطية حتى يتمكن من تثبيت موقعه ويصبح ديكتاتورا آخر فى العراق أو صدام ثان.

وبالطبع فإنه لا يجب على دول المنطقة أن تتعاون مع الولايات المتحدة فى هذا الاتجاه وذلك بسبب اختلاف الرؤى حول توجهات النظام الجديد فى العراق. فدول

المنطقة يساورها قلق واسع من جراء التأثيرات السلبية لانهيار البناء السياسى والاجتماعى وعدم استقرار الأراضى العراقية فى المستقبل. ويشير تاريخ العلاقات الإيرانية العراقية إلى أن حكومة العراق كانت دائما حكومة ديكتاتورية وغير صديقة لإيران ومن ثم مثلت تهديدا دائما لها. وقد ظهر ذلك جليا فى سنوات الحرب المفروضة. لذا فإن وجود حكومة بعثية قوية ونظام ديكتاتورى جديد فى العراق سوف يمثل خطرا كبيرا بالنسبة لإيران وكل دول المنطقة ومن ثم فإن التأثير الأمنى على إيران سيكون على الصورة التالية:

أ - الاستمرار فى طرح الادعاءات السابقة بخصوص الحدود المشتركة.

ب - ظهور جار جديد غير قابل للثقة وعنصر مخل باستقرار وأمن المنطقة لأن مثل هذا النظام سيحاول أن تكون له السيطرة على المنطقة.

ج - نقض الاتفاقيات السابقة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨.

د - إكتمال حلقة الحصار التى تتكون من الولايات المتحدة إسرائيل وتركيا فى المنطقة وتهديد إيران.

هـ - سيصبح العراق مصدر تهديد لإيران فى حالة ظهور حكومة متسلطة فى العراق وعدم توافق المصالح الإيرانية الأمريكية.

الإطاحة بصدام حسين وظهور حكومة ديمقراطية:

يرتبط ظهور حكومة ديمقراطية بعد صدام بالتنسيق بين جماعات المعارضة مثل الأكراد والشيعة الذين يكونون أغلبية الشعب العراقى، وبالطبع فإن الدعم الدولى والإقليمى لإتمام هذه الخطة سيكون أهم عامل لنجاحها.

وبالنظر لما سبق، فإن إيران ستكون الدولة الوحيدة المؤيدة لهذه الخطة لأنها سوف تواجه دولة موحدة غير مقسمة، إلى جانب وجود أغلبية شيعية فى العراق، وبذلك سوف تكون الحكومة المقبلة أكثر اقترابا من إيران، وفى أعقاب تولى هذه الحكومة الديمقراطية الحكم فى العراق فسوف تزول التهديدات الأمنية الكثيرة من جانب الجماعات المعادية للثورة فى العراق (جواسيس إسرائيل - النظام البعثى).

لكن على الجانب الآخر لا ترحب الدول العربية وخاصة السعودية كثيرا بهذه الخطة لأنه مع ظهور حكومة ديمقراطية فى العراق من الممكن أن يكون لها ميول شيعية. كما أن الولايات المتحدة بسبب مصالحها فى الخليج (الفارسى) لن تقبل بهذه الخطة وسوف تعارضها بشدة لأنها تفضل وجود حكومة تابعة لها تخدم مصالحها ومصالح النظام الصهيونى لأن تشكيل حكومة شيعية سيفرض ضغوطا على إسرائيل بسبب وجود حزب الله فى لبنان وهو حركة شيعية آخرى.

التأثيرات الأمنية لهذه الخطة على إيران:

أ - تزايد الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج بحجة مواجهة تهديدات البلدين (العراق وإيران).

ب - تزايد الضغوط الدولية على إيران لرفع يدها عن تشكيل الحكومة الجديدة فى العراق.

ج - إقامة علاقات مختلفة مع الحكومة الديمقراطية العراقية وبحث حل جميع القضايا والمشكلات بين البلدين.

حياد كامل: تحليل لاستراتيجية إيران خلال الأزمة العراقية

■ سعيد حجاريان ■ Iran Newspaper, 8 March , 2003

لا يعنى هذا المقال بالأسباب التى تدعو الولايات المتحدة لنزع سلاح العراق وتغيير النظام فيه، ولا بموقف العراق فى هذا الإطار. أود فقط أن أركز هنا على السيناريوهات المحتملة الحدوث وماهية المواقف الأكثر رشادة التى قد تتبناها دولتنا -إيران- فى ظل هذا الوضع.

يمكننا تصور أربعة سيناريوهات للوجود الواسع المدى للقوات العسكرية الأمريكية فى الإقليم والحرب النفسية المصاحبة لذلك:

١- نشر القوات العسكرية -الأمريكية والحليفة - فى الإقليم يمكن أن يقنع العراق بأن التهديدات حقيقية. وكنتيجة لذلك سوف يستسلم العراق لنزع السلاح بهدف الحفاظ على نظامه الحاكم. وطبقًا لآراء عدد من الخبراء والمحللين المعنيين بالشئون الدولية، ينوى النظام العراقى تبنى هذا الخيار وهو يتفاوض بالفعل بهذا الخصوص. لكن المشكلة بالنسبة للعراق هنا كونه لا يستطيع الاطمئنان إلى وعود الولايات المتحدة. فالعراق ليس متأكدا من أنه لو نزع سلاحه، سوف تمتنع أمريكا عن الاطاحة بنظامه. ويرى المسئولون فى بغداد أن امتلاك كل هذه الأسلحة يمكن أن يثنى الأمريكيين وحلفاءهم عن مهاجمة العراق. والبعض يعتقد أن صدام حسين إذا اطمأن إلى أن الولايات المتحدة لن تحاول الإطاحة به وبنظامه بعد نزع السلاح، فسوف يستسلم لهذا الخيار.

٢- الوجود الواسع المدى للقوات العسكرية الأمريكية والحليفة قد آثار وشجع حكام بعينهم من المنطقة على إقناع صدام حسين بمغادرة العراق مع ضباطه المقربين وطبقا لهؤلاء. فهذا هو الخيار الأفضل لكل من العراق وصدام معًا. وهنا أيضًا فإن صدام حسين ليس متأكدًا من أنه لو تبنى هذا الخيار فسوف لا يقتل أو يحاكم فى المحكمة الدولية لمجرمى الحرب. ومن نافلة القول أنه لو حصل على ضمانات كافية فربما قبل هذا الخيار رغم أنه يبدو بعيد الاحتمال.

٣- نشر القوات العسكرية الأمريكية فى الإقليم والحرب النفسية المصاحبة لذلك. وكذلك المحاولات التى يقوم بها الأمريكيون وبعض حكام المنطقة للاتصال بضباط وقادة من الجيش العراقى يمكن أن تقنع هؤلاء بالقيام بمحاولة انقلاب لتجنب حرب أهلية وحمام دم وحماية دولتهم من مصيبة موشكة. لكن. بالنظر إلى الطريقة التى يحمى بها صدام نفسه -عبر دوائر أمنية وعسكرية مختلفة - فإن هذا لا يبدو سيناريو مقبولاً، رغم أنه لا يمكن تجاهله تمامًا.

٤- فى حالة إذا لم يتحقق أى من السيناريوهات عاليه، فإن الجيش الأمريكى وحلفاءه سوف يهاجم العراق. فى هذا الحال هناك احتمالان:

(١) يمكن أن تطيح القوات العسكرية الأمريكية بنظام صدام حسين فى وقت قصير وبأقل خسائر.

(٢) تفشل القوات العسكرية الأمريكية والحليفة فى الاطاحة بنظام صدام فى وقت قصير وبأقل خسائر.

وهذا بالطبع لا ينفى احتمال ظهور حالات أخرى وسيطة.

بالنسبة لموقف دول الاقليم تجاه السيناريوهات الأربعة . يمكن القول إن الدول العربية وتركيا تفضل السيناريو الثانى والثالث حيث أن هيكل القوة الإقليمية لا يتعرض لتغيير كبير ومن ثمّ سوف تكون مصالحهم بمأمن.

كذلك فإن تركيا تحبذ من جهتها الخيار الأول. وبالمثل يمكن أن تدعمه الدول العربية على غير رغبة حقيقية . فالخيار الأول يضمن أيضًا عدم حدوث تغيير جذرى فى هيكل القوة الإقليمية. كما أن تركيا لن تقلق من الاستقلال المحتمل لأكراد العراق.

لكن وقوع السيناريو الرابع من شأنه إحداث تغيير جذرى فى قوة وهيكل النظام العراقى وسوف يزيد نفوذ كل من الشيعة والأكراد العراقيين فى الحكومة المركزية. ونظرًا لصعوبة توقع الآثار الاقليمية المحتملة لهذه التغيرات، فإن كلا من تركيا والدول العربية لا ترغبان فى اندلاع الحرب فى الاقليم. لكن إذا ما تأكد الطرفان من أن الحرب لا محالة واقعة فسوف يحاولان البحث عن طرق يؤمنان بها مصالحهما.

وبالنسبة لدولتنا -إيران- فلا شك أن استمرار الحال الراهن هو أفضل شئ لنا نظرًا للعداء الطويل بين الدولتين فى السنوات الماضية. لقد كانت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية تكبح سرعة النظام العراقى فى إعادة بناء قوته العسكرية (بصفة خاصة بالنسبة للسلاح غير التقليدى ونظام الصواريخ والأسلحة التقليدية المتطورة). لكن استمرار الوضع الراهن لم يعد واردًا فيما يبدو ، ولذلك فمن الأهمية بمكان لنا أن نتكشّف خياراتنا بالنسبة للأزمة العراقية.

وكمراقب أرى أربع سياسات يمكننا تبنيها:

١- سياسة الحد الأدنى: مؤيدو هذا الخيار يعتقدون أنه ينبغى لنا أن نظل محايدين تجاه هذه الحرب، وأن نطلب من العراق الاستجابة لقرار مجلس الأمن والخضوع لنزع السلاح. بينما على أمريكا الخضوع لقرارات الأمم المتحدة بالمثل. فى ضوء هذا التصور فإن مطالبنا (فى حدها الأقصى) - مقابل هذا الحد الأدنى من التعاون- هى ضمان حقوق الشيعة العراقيين وتأسيس دولة صديقة أو على الأقل "غير عدائية "فى العراق. وليس لدينا مطالب خاصة من الولايات المتحدة، أى أن منهجنا هنا سوف يشبه كثيرًا ما اتبعناه إبان حرب الخليج الثانية.

٢- سياسة الحد الأدنى+Minimum policy plu

مؤيدو هذا الخيار يرون - بالإضافة لما قيل - أننا ينبغى أن نطالب الولايات المتحدة بتأمين مصالحنا مقابل مزيد من التعاون معها. يتضمن هذا، الافراج عن أصولنا المحتجزة فى الولايات المتحدة ورفع العقوبات الاقتصادية.

٣- سياسة الحد الأقصى التفاؤلية : مؤيدو هذا الخيار يرون أننا ينبغى أن نعمل ما بوسعنا لتحقيق أقصى استفادة من الوضع الراهن ونوجه اهتمامنا لسائر مشكلاتنا المهمة مع الولايات المتحدة. ويبررون ذلك بأنه ليس من مصلحتنا أن نضيع الوقت حيث أن الولايات المتحدة -بعد العراق- سوف تحاول أن "تتعامل "معنا وسوف يكون علينا أن نعالج مشكلاتنا معها حينذاك من موقع أضعف.

٤- سياسة الحد الأقصى المعارضة : مؤيدو هذا الخيار يرون أن الولايات المتحدة تنوى محاصرتنا عسكريًا وليس هناك تبرير منطقى لاتباع سياسة سلبية تجاه الأحداث الإقليمية المهمة بما فيها الأزمة العراقية، وأنه ينبغى علينا بكل طريقة ممكنة مواجهة عدونا الاستراتيجى- الولايات المتحدة- (على سبيل المثال فى العراق ولبنان وأفغانستان..) من خلال تبنى نهج إيجابى.

أنا متفق مع بعض النقاط فى السياسات الأربع المذكورة ولا أتفق مع نقاط أخرى ومحصلة هذا بالنسبة لى هو ما أعتبره النهج الأكثر رشادة والذى يمكن أن نعتبره الخيار الخامس.

٥ - سياسة الخطوتين المنفصلتين: فى ضوء الوضع الراهن وما يتضمنه من ضغوط ومخاطر، يبدو أنه ينبغى علينا تبنى ما أدعوه سياسة الخطوتين:

من الواضح أن العراق لديه ما بين ١٤-١٨ (أو ربما بين ١٤-٢٤) صاروخاً من طراز سكود يمكنها حمل قنابل

بيولوجية وكيماوية. وإسرائيل- بامتلاكها نظامين آرو مضادين للصواريخ وبما لديها من استعداد طبى واسع المدى- قد زودت كل مواطنيها بأقنعة واقية ضد الهجمات الكيماوية والبيولوجية، فهى بالفعل مستعدة للحرب. القوات المسلحة الأمريكية بالمثل مزودة بهذه التجهيزات الضرورية. بل إن الولايات المتحدة تحاول نشر نظام باتريوت مضاد للصواريخ فى تركيا . ورغم أن الولايات المتحدة تدعى أنها تملك القوة لتدمير كل منصات اطلاق الصواريخ العراقية فى الدقائق الأولى من الحرب ، لكن الاستعدادات التى تجرى فى اسرائيل وفى تركيا تكشف بوضوح عن أنهم يتحسبون لاحتمالات أخرى أيضًا.

فى حالة الهجوم العسكرى ضد العراق فلا شك أن صدام ونظامه سوف تتم الإطاحة بهما. صدام يعلم هذا ولذلك فقد يكون من الوارد أن يحاول الموت ببطولة بإظهار الحد الأقصى من المقاومة ضد الهجوم العسكرى الأمريكى والانتقام من كل الدول التى ساعدت الولايات المتحدة فى هذا الشأن.

لذلك فليس مستبعدًا أن يحاول مهاجمة إسرائيل ودول مثل تركيا والكويت والسعودية وإيران .. وأخذًا فى الاعتبار حقيقة أننا لم نستعد بأى شكل من الأشكال لمواجهة مثل هذا الهجوم، فأنا أرى أنه ليس من مصلحتنا التعاون مع الولايات المتحدة فى هذه المرحلة الأولى (قبل أو خلال الحرب).

الميزة الأهم التى قد نحصل عليها هنا معلقة بالوعود التى قد يمنحها لنا الأمريكيون باعتبار ما سيكون، مثل القيام برفع العقوبات الاقتصادية والإفراج عن أصولنا المجمدة..إلخ، أى الأمور التى سيكونون على استعداد لإلغائها.

إن الولايات المتحدة ليست مستعدة حتى الآن لبدء محادثات جادة تتعلق برفع العقوبات الاقتصادية مقابل تعاوننا فى حرب الخليج. والواقع فإن رفع هذه العقوبات يعتمد على عوامل أخرى مثل تغيير سياستنا الخارجية تجاه إسرائيل.

والأكيد أنه ليس هناك وجه للمقارنة بين أى من الضمانات التى قد تمنحها إيانا الولايات المتحدة من ناحية ، والخسائر التى قد نتكبدها فى حالة إذا ما هوجمت طهران بالصواريخ الكيماوية أو البيولوجية من ناحية أخرى.

لذلك فإن مصالحنا تحتم علينا البقاء على الحياد بشكل كامل قبل وخلال الحرب. هذا ما يمليه المنطق والعقل، وذلك حتى لو أعطينا ضمانات إضافية لبغداد.

إن منطلق نهجنا الدبلوماسى مع العراق فى ضوء هذا الوضع ينبغى ألا يكون من موقع القوة ولا الضعف ولا الانتهازية، بل إن نهجنا يقوم على الثقة فى هذا الوقت القصير السابق على حل الأزمة العراقية، هو ما نضمن به مصالحنا القومية. وينبغى ألا ننسى أن موقفنا تجاه العراق مختلف تمام الاختلاف عن باقى القوى والدول فى محيط الجوار.

من هذا المنظور، لم يكن فقط صوابًا، بل كان محتمًا أن نرحب بناجى صبرى وحتى لو دعا أعضاء برلماننا الموقرون نظراءهم العراقيين فسوف لا يكون هذا تصرفًا غير رشيد.

وبالمثل، فإنه من الخطأ أن نستقبل معارضين عراقيين أو نقوم بتأييدهم بأى شكل من الأشكال. ذلك ما لم تكتشف أن صدام حسين لا يستطيع استخدام الصواريخ البيولوجية أو الكيماوية ضدنا. فى هذه الحالة فإن موقفنا تجاه العراق والولايات المتحدة يمكن أن يتغير.

أما بالنسبة لموقفنا بعد الحرب (المرحلة الثانية)، يدعى البعض أننا لو بقينا على الحياد قبل أو خلال الحرب ولم نخاطر بأى شكل من الأشكال، فلا نستطيع أن نتوقع الحصول على أى صوت فى النظام العراقى الجديد. بعبارة أخرى، سوف تحصر الولايات المتحدة مجال نفوذنا إلى الحد الأدنى.

والواقع، ففى ضوء تصورات المسئولين الحاليين فى البنتاجون تجاه الشرق الأوسط والمحيط الفارسى، فإن تعاوننا من عدمه (رغم الوعود التى قطعها على أنفسهم - صدقًا أو كذبًا- الساسة البريطانيون وساسة آخرون إقليميون ودوليون وسلطات أمريكية رسمية وغير رسمية) سوف لا يكون له أى تأثير تجاه ما يخص امكانية أن نحظى بنفوذ داخل النظام العراقى الجديد.

المهم بهذا الصدد، هو البنية الأساسية لنفوذنا فى العراق (مثل علاقاتنا مع الشيعة العراقيين وعلاقاتنا مع أعضاء البرلمان العراقيين ووجود قيادة شيعية فى النجف وعلاقاتنا مع الأكراد العراقيين ومعرفتنا بالمجتمع والثقافة العراقية..الخ).لا شك فى أننا لو قررنا أن يكون لنا تأثير داخل النظام الجديد المنتظر فى بغداد. لن تستطيع الولايات المتحدة تقليص مجال نفوذنا، بل إنها - وفى ضوء المناقشات الدائرة هذه الأيام فى وسائل الاعلام وفيما بين الساسة الأمريكيين- سوف تكون معنية بتوسيع دورنا البنائى المنطقى هناك. لذلك فإن أهم عامل فى تشكيل دورنا فى النظام العراقى المنتظر ليس تعاوننا قبل أو خلال الحرب ، لكن وجود البنية الأساسية الضرورية لنفوذنا فى العراق مما سوف يجبر الساسة الأمريكيين على قبول دورنا المنطقى هناك. ويجب أن نذكر أن ما قد يمنع الأمريكيين من قبول هذا الدور فى مستقبل العراق هو أن نحاول تهديد استقرار العراق فى المستقبل، أو تحدى القوات الأمريكية بأى وسيلة، أو دعم الجماعات العراقية الثورية، أو فرض الحوار الأيديولوجى على الشيعة العراقيين، أو محاولة عرقلة صادرات النفط العراقية بأى وسيلة...

ويبدو أنه عبر سياسة الخطوتين تلك، نستطيع حماية مصالحنا فى ظل الظروف الراهنة بأقل قدر من المخاطر.

النفط سبب الحرب

■ سيد حسين مير أفضلي ■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠٣/٢/٩

نشرت دورية النفط والغاز والبتروكيماويات فى عددها الثامن عشر لعام ٢٠٠٣ أن العراق يمتلك ١١٢ مليار برميل نفط احتياطات مؤكدة و٢١٥ مليار برميل نفط احتياطات متوقعة وبالتالى يعتبر العراق ثانى أكبر مصدر للنفط فى العالم بعد السعودية.

ويعتقد بعض الخبراء أنه مع تنفيذ عمليات التنقيب واستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة للتنقيب عن النفط فإن الاحتياطات الحقيقية العراقية سوف تزيد عن هذا المقدار.

كذلك يمتلك العراق ٦ مناطق نفطية غنية جدا وحوالى ١٧ منطقة متوسطة كما تتنوع احتياطاته النفطية من النفط الثقيل جدا (٢٤ درجة) الى النفط الخفيف جدا (٤٢ درجة).

لذا صممت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على السيطرة على نفط العراق مهما كان الثمن ولا توجد أى قوة لديها القدرة على المواجهة مع الولايات المتحدة. لكن يشاهد ويلاحظ فى الآونة الأخيرة أن فرنسا وروسيا وألمانيا والصين قد أظهرت جميعها معارضتها للهجوم العسكرى الأمريكى على العراق. وعلى صعيد آخر هددت الولايات المتحدة أيضا بأنه فى حال استمرار هذه الدول فى معارضتها فإنها سوف تحرم من النفط بعد احتلال العراق.

ويؤكد التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن اجتياح العالم للنفط فى السنوات القادمة سوف يمضى فى منحنى متصاعد وعلى هذا الأساس فإن النفط سوف يصبح "شريان الحياة" للحضارة الغربية وستزداد قيمة هذا الذهب الأسود فى العقود التالية بشكل كبير جدا، فسوف يصبح النفط سببا للحروب والضغوط الدولية وسببا لظهور وسقوط الحضارات الكبرى.

إن معادلات العقد القادم سوف تحسب وسيقوم تقديرها على أساس محورى النفط والطاقة، هذا مع إدراك نقطة أخرى هامة مفادها أن الولايات المتحدة بسيطرتها على نفط العراق مهما كان الثمن وكذلك سيطرتها على الطرق الملاحية والتجارية الرئيسية ستنجح فعليا فى السيطرة على الشرق الأوسط الذى سيصبح ميدانا للتحولات الكبرى فى العالم.

من ناحية أخرى، قامت روسيا والقوى المعارضة للهجوم الأمريكى على العراق بعقد اتفاقيات نفطية مع النظام العراقى بعدة مليارات من الدولارات وتسعى جميعها من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من أزمة النفط القائمة، بل إن جيران العراق الصغار مثل الأردن، تركيا وسوريا تمضى كلها وتسعى من أجل الاستفادة من الأزمة بهدف تأمين مصالحها القومية.

وفى ظل كل هذه التطورات الظاهرة والتى تختفى وراءها احتمالات ومعادلات أكثر غموضا وإبهاما يتبادر إلى الذهن السؤال التالى ومفاده ماهو نصيب إيران وماهو دورها فى هذه الأزمة ؟ هل سيعود على إيران فقط سيل عظيم من اللاجئين؟ ماهى احتمالات وطبيعة التهديد الذى يمثله الهجوم العسكرى تجاه إيران ؟ كيف تهدد تلك التطورات المصالح القومية الإيرانية والقضايا التجارية فى الخليج (الفارسى) ؟ وماهى المشكلات التى سوف تدفع بها مثل هذه المستجدات والأحداث باتجاه إيران ؟

إن موقع إيران بوصفها أكبر جيران العراق من حيث الأهمية الاستراتيجية وأقرب الجيران لأكثر المدن والمناطق العراقية الحساسة والهامة والاستراتيجية يجعلنا نتساءل ماهى الامتيازات التى يمكن للجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تسعى وراء تحقيقها ؟

الواقع أن سياسة الحياد الفعال خلال الحرب يمكن أن تكون سياسة إيجابية فى بعديها السياسى والأمنى. فقبل وقوع الحرب أعلنت إيران، شأنها فى ذلك شأن روسيا، عن معارضتها للهجوم الأمريكى على العراق، مع اختلاف واحد هو أن روسيا لديها من الأدوات التى تسيطر عليها ما يجعلها تحقق الاستفادة المرجوة من هذه الأزمة وبالشكل الذى ترضاه.

ولكن إيران لن تستطيع جنى أى ثمار من جراء سياستها الحالية ولكنها سوف تتعرض أيضا لنتائج سلبية وضارة.

إن روسيا التى تعد من أكبر المنتجين للغاز فى العالم تنتهج سياسات من شأنها تحقيق الاستفادة المثلى أو القصوى من هذه الأزمة وفى مقدمتها الحصول على امتيازات نفطية أيضا. ورغم وجود مسافة جغرافية كبيرة جدا تفصلها عن العراق إلا أنها تسعى لتحقيق مصالح كثيرة جدا فى هذه الدولة.

والواقع أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى حال

انتهاجها لسياسة نشطة ودبلوماسية فعالة ومع الوضع فى الاعتبار موقعها الجيوبوليتيكى الخاص تستطيع بالفعل أن تحقق امتيازات ومكاسب عديدة من العراق، بل ومن الولايات المتحدة أيضا. كما أن العراق الآن يستطيع منح إيران - بطريق غير مباشر - مئات المليارات من الدولارات. وتوظيف جزء من هذه المليارات سوف يرفع من حالة الاقتصاد الإيرانى وهو ما سوف يزيد من ضريبة ومكانة الأمن القومى الإيرانى.

وفى هذا الصدد من المهم أن نفهم جيدا أن من يتمتع بقدرات وغطاء مالى قوى- فى عالم اليوم- يكون قادرا بالتالى على فرض سيطرته العسكرية والثقافية على الآخرين. وإذا ما كان هذا القادر ماليا متمتعا أيضا بمزايا حضارية وثقافية عالية وقوية فإن ذلك سوف يؤدى بالضرورة الى الحصول على امتيازات مادية ومعنوية كثيرة ومتعددة من الآخرين.

وفيما يخص العراق يجب العمل بذكاء أكبر من ذى قبل مع العدو، ويجب أن نقيم تعاونا مشتركا نسبيا فى الظروف الراهنة. ذلك أن ضعف التخطيط والسياسات فى ظل هذه الظروف وانتهاج سياسات غير رشيدة وإعمال التشدد أو التعصب قطعا سوف يجعلنا بعيدين عن ثقة شعبنا وسوف يجعل الإدراك السياسى للمسئولين موضع شك كبير.

إن تعاون إيران مع الولايات المتحدة فى الأزمة الأفغانية لم يسبب ضررا لإيران، بل حقق الكثير من المصالح الإيرانية. ولهذا يجب أن تكون لنا سياسة شبيهة بسياسة روسيا تجاه الأزمة العراقية، فنكسب من الولايات المتحدة ومن العراق أيضا ونحصل على امتيازات من كلا الطرفين.

من المؤكد أن اتباع مثل هذه السياسة يحتاج ويتطلب دبلوماسية نشطة وفعالة جدا من جانب وزارة الخارجية.

ومن هنا أيضا يجب عقد جلسات منتظمة ومستمرة فى حضور المتخصصين من وزارة الخارجية، ولجنة الأمن القومى فى مجلس الشورى الإسلامى، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، والمجلس الأعلى للأمن القومى، ووزارة الاستخبارات، وتخضع هذه الأزمة بصورة دقيقة ومفصلة للدراسة والتحليل من جانب الخبراء ولابد أن تحظى قرارات مثل هذه اللجنة بخطوات تنفيذية دقيقة.

شرق أوسط جديد وتنافس من أجل المصالح

■ اطلاعات (الأخبار) ٢٠٠٣/١/٢٥

مع تصاعد الحرب الأمريكية على العراق سوف يشهد الشرق الأوسط فصلا جديدا من التحولات المتلاحقة والتغيرات السريعة، ولن يكون الأخير من نوعه. ومن وجهة نظر المحللين السياسيين يبرز النفط كأهم دافع لدى القوى العظمى للتدخل في منطقة تبعد عنها آلاف الكيلو مترات، ويجب تقييم أى تحرك سياسي - عسكري لهذه القوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا في إطار المصالح التي يبتغون تحقيقها بالمنطقة.

في مثل هذه التوجهات، يخلق بعض القادة الإقليميين الذرائع للقوى العظمي لتكثيف وجودها غير القانوني بالمنطقة وزيادة قوة تأثيرها على مجريات الأحداث من خلال تصرفاتهم غير المتزنة وحساباتهم الخاطئة الناجمة عن ميولهم التوسعية وعدم إدراكهم لواقع ومكانة الشرق الأوسط.

ومع إدراك أن المصالح هي محور تحركات القوى العظمى على أي صعيد، ويزيد على ذلك في الظروف الحالية الرغبة في استبعاد المنافسين من الساحة، يلزم تقييم أي عمل يؤدي إلى الإخلال بتوازنات المنطقة علي أنه جزء من معادلة مصالح القوى العظمى وسياسة استبعاد المنافسين.

وفقا لهذا التصور كانت حرب الخليج الأولى التي بدأت بهجوم عسكري عراقي علي إيران بمثابة رغبة توسعية لزعيم اقليمي أدت إلى تدخل القوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة فى المنطقة بهدف التأثير على مجريات الأمور والوصول بها الى النقطة التي ترغب فيها في إطار مصالحها التي حددتها لنفسها.

هذه الحرب التي فرضها نظام صدام الظالم على إيران أدت إلى تدعيم وجود القوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة في المنطقة، خاصة أن واشنطن مع فقدانها لقواعدها في إيران المجاورة

للاتحاد السوفيتي السابق، كانت تسعى للحصول على ذريعة للوجود في المنطقة من جديد.

كذلك جاء الهجوم العراقي على الكويت في إطار زيادة وتكثيف وجود الولايات المتحدة وحليفتها الدائمة بريطانيا، وبرز النفط كأهم عامل مؤثر في اندلاع هذه الحرب.

واتخذ التحالف الدولي - الذى تشكل نتيجة للإجماع العالمي على ضرورة اخراج القوات العراقية من الكويت - مكانه وسط اللاعبين الدوليين والإقليميين بالمنطقة كنوع من التنافس غير المعلن، لأن النتائج المترتبة على انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي جعلت الولايات المتحدة تضع الوصول إلى شرق أوسط بدون شريك أو منافس هدفا استراتيجيا لسياساتها، ومن هنا بدأ الاختلاف يدب بين واشنطن وبقية شركائها. وكان أول ظهور لبوادر هذا الاختلاف هو تباين توجهات كل من الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا وبقية دول العالم الكبرى حيال القضية الرئيسية بالمنطقة وهى قضية احتلال الأراضي الفلسطينية. ففي حين أن الولايات المتحدة تهتم بحماية وتأييد حكومة الليكود التوسعية الاحتلالية تطالب أوروبا، في توجه منطقي، بمراعاة الحد الأدني من العدالة لصالح الفلسطينيين المظلومين، فيما تدافع روسيا بشكل لفظي عن حقوق الفلسطينيين وآمالهم، لأن الظروف الحالية لا تسمح للروس بقدر أكبر من ذلك للمناورة.

لكن الساحة العراقية تختلف إلى حد بعيد عن فلسطين حيث أن النفط قد حول شركاء الماضي الولايات المتحدة وأوروبا اللذين اتخذا مواقف متباينة حيال القضية الفلسطينية إلى أعداء متنافسين في الوقت الحالي، بحيث ظهر جليا أنهما وقفا في مواجهة بعضهما البعض على خلاف الوضع المعتاد.

بعبارة أخرى، إن مشاعر عدم الرضا وتصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا في المرحلة الحالية، وبين الولايات المتحدة وروسيا والصين من جهة أخرى في مرحلة لاحقة لا تعود الي مواقف سياسية اتخذها كل طرف وفق قناعته الخاصة، وإنما المصالح هي التي تحدد مواقف الدول في العالم المعاصر، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط فإن الاختلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا وبخاصة ألمانيا وفرنسا حول قضيتي العراق وفلسطين وبعض القضايا الأخرى راجع إلى أن اوروبا تريد نصيبها من الشرق الأوسط الجديد، والذى يجب أن يكون مساو لحجمها ومكانتها الاقتصادية والسياسية، ولذلك تزداد التحركات الشرق آوسطية من قبل آوروبا وجهود دولها المكثفة وبخاصة ألمانيا وفرنسا لأداء دور في هذه المنطقة من العالم. على هذا النحو وفقا لمجمل الظروف العالمية والاقليمية يمكن التنبؤ بأن نية أمريكا وبريطانيا حليفها التقليدي للسيطرة على منابع النفط العراقي نية جادة، وأن سياسة نظام صدام تمثل اكبر ذريعة لواشنطن لتنفيذ مخططها. التنبؤ الثاني هو أن هدف أمريكا هو أن تطيح بصدام، وأن تحكم واشنطن العراق بشكل مباشر أو من خلال أصدقائها، لكن مما لا شك فيه أن الاعتداء العسكري على دوله ليس سهلا.

في مثل هذا السيناريو، يجب تحديد مكانة أوروبا خاصة ألمانيا وفرنسا وكذلك مكانة روسيا والصين واليابان وهل ستقدر أمريكا بمفردها على توجيه دفة الأمور إلى الوجهة التي ترغبها، أم أنها قد حددت نصيبا مناسبا لبقية اللاعبين المؤثرين.

في الحالة الأولى، سيظهر وضع خطر بلا شك لا يمكن توقع النتائج المترتبة عليه. لكن الفجوة التي ستنشأ بين آمريكا وبقية اللاعبين الدوليين ستكون نقطة ارتكاز مناسبة تمنح دول المنطقة وبقية دول العالم الأمل في استغلال ذلك الوضع.

ولو توصلت آمريكا وبقية القوى العظمى بالعالم إلى صيغة ما لاقتسام الكعكة العراقية، فسينتظر العالم مستقبل مظلم وعواقب غير مأمونة. ذلك المستقبل الذى ستقل فيه قدرة دول المنطقة وبقية العالم على المناورة والتحرك المناسب للحفاظ على مصالحها واستقلالها ووحدة أراضيها على نحو كبير. وسيوضح المستقبل إلى أي مصير سيذهب بالبشرية مثل هذا التصور.

نظام القوى فى الخليج (الفارسى)

■ شهروز ابراهيمى ■ ماهنامه نكاه (مجلة الرؤى الشهرية) العدد ٢٥

شهدت منطقة الخليج (الفارسي) تحولات عدة فى العقود الأخيرة من القرن العشرين تغيرت فيها موازين القوى والتفاعلات الحادثة بين القوى الموجودة بالمنطقة، لكن يمكن القول أنه على الرغم من هذه التحولات والتغيرات، إلا أن هناك أربعة فواعل رئيسية كانت محور التفاعلات فى كل مراحل التحول هى الولايات المتحدة، إيران، العراق ودول الخليج (السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات وسلطنة عمان).

وقد ازداد الوجود الأمريكى فى المنطقة بعد حرب الخليج الثانية حيث قامت الولايات المتحدة بعد خروج العراق من الكويت بعقد اتفاقات عسكرية ودفاعية مع دول المنطقة أما إيران فقد بدأت فى انتهاج سياسات تقاربية مع دول الخليج وأولها السعودية نظرا لإدراكها أن مبادئ الجمهورية الإسلامية وأهمها تصدير الثورة جاءت بنتائج سلبية حيث ساهمت فى توتير العلاقة بين إيران وهذه الدول، إلى جانب ذلك كانت القضية الفلسطينية محورا للتقارب والتعاون بين كل من إيران ودول الخليج نظرا لتشابه موقف الطرفين. وتشكل الحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق حاليا عاملا دافعا نحو مزيد من التقارب بين الطرفين.

خصائص المحيط الأمنى لمنطقة الخليج (الفارسي):

بشكل عام تتضمن الخصائص العامة للمحيط الأمنى لمنطقة الخليج (الفارسي) ما يلي:

١ - لا يوجد ترتيبات أمنية ذاتية للدفاع عن منطقة الخليج وذلك بسبب الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة.

٢ - لا يوجد بين دول الخليج أى قدر من الثقة والاطمئنان، بل لا يوجد مبادرات لبناء الثقة بين كافة الأعضاء بالشكل المطلوب.

٣ - وجود خلافات حدودية متعددة بين دول الخليج خاصة الخلاف حول الجزر بين إيران والإمارات.

٤ - ثمة محاولات عدة لعزل إيران والعراق عن الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة مع اشراك دول أخرى من خارج المنطقة فى هذه الترتيبات مثل مصر وسوريا. وهذه المحاولات يمكن أن تؤتى آثارا سلبية على الأمن الاقليمي.

٥ - تواجه دول المنطقة أزمة شرعية باستثناء إيران.

والسؤال المطروح حاليا على الساحة السياسية الإيرانية يتمثل فى ماهية التهديدات الموجهة للأمن الاقليمى نتيجة للتطورات التى طرأت على الساحة فى الآونة الأخيرة؟

يمكن تقسيم التهديدات الموجهة للمنطقة إلى نوعين أساسيين هما:

١ - تهديدات خارجية ناشئة عن الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة والذى تزايد بكثافة بعد حرب الخليج الثانية. فالولايات المتحدة تهدف من تكثيف وجودها العسكرى فى تلك المنطقة إلى عزل إيران عن محيطها الإقليمى وتأمين منابع النفط وحماية أمن إسرائيل. وتطالب إيران دوما بانسحاب القوات الأمريكية من الخليج مع استحداث ترتيبات أمنية إقليمية بين دول المنطقة فقط دون تدخل من الخارج.

٢ - تهديدات داخلية ممثلة فى مواجهة معظم دول المنطقة لأزمة شرعية سياسية ناتجة عن أسباب عدة أولها عجز معظم حكومات هذه الدول عن حماية أمنها القومى خاصة بعد حرب الخليج الثانية. وثانيها اختفاء دور دولة الرفاه الاجتماعى نتيجة ارتفاع تكاليف حرب الخليج الثانية وهو ما أدى إلى ظهور مطالب جماهيرية بضرورة إجراء إصلاحات جذرية ومنح مزيد من الحرية والمشاركة للمواطنين.

وأخيرا، يمكن القول إن منطقة الخليج مقبلة على مرحلة حاسمة جدا نتيجة الحرب الأمريكية على العراق. وإذا لم تقم دول هذه المنطقة بالتنسيق فيما بينها فيما يتعلق بسياستها الإقليمية والدولية فسوف تواجه تهديدات أمنية مباشرة ليس من قِبل العراق أو غيره، بل من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية التى تعربد فى المنطقة كما تشاء.

ضرورة الاتحاد النقدى بين إيران ودول الخليج

■ فصلنامه سياست خارجى (دورية السياسة الخارجية) السنة ١٦ - العدد الأول - ٢٠٠٢(❖)

تحظى مسألة إقامة اتحاد نقدى بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجى بأهمية خاصة لدى الخبراء والباحثين الاقتصاديين. وتشير الاحصاءات الى أن حجم التبادل التجارى بين إيران ودول مجلس التعاون قد ازداد خلال الأعوام الأخيرة بشكل ملحوظ. فخلال الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى عام ١٩٩٩ بلغ نصيب دول مجلس التعاون الخليجى من التجارة الخارجية الايرانية ٥٩٪ فى المتوسط .

وقد أسرعت دول مجلس التعاون الخليجى بعد انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية نحو دعم علاقاتها التجارية مع إيران.

وأدت التطورات التى طرأت على المنطقة الى تدعيم العلاقات بشكل ايجابى. وكان من الضرورى بالنسبة لإيران ودول مجلس التعاون أن تنتهجا استراتيجية نقدية تساعد على تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. وبهذه الوسيلة يتمكن الطرفان من تأمين تجارتهما من الأضرار والأخطار التى تنشأ من جراء اضطراب سعر النفط وتدعيم النمو الاقتصادى لهما.

ولكن الاقتراح المذكور من الممكن أن يواجه عائقين يتمثل أولهما فى أن دول مجلس التعاون الخليجى بالإضافة الى ايران ليست منطقة مالية ونقدية مثلى. ويتمثل ثانيهما فى أن إقامة اتحاد نقدى بين دول مجلس التعاون الخليجى بالإضافة الى ايران يفتقد الى الإرادة السياسية اللازمة لإقامة مثل هذا الاتحاد.

ولمواجهة العائق الأول يمكننا الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبى فى عملية الاتحاد النقدى. حيث رأت الدول الأوروبية أن إقامة هذا الاتحاد سيساعد على تنمية اقتصاداتها بشكل أسرع. ونحن نرى أن دول مجلس التعاون الخليجى بالإضافة الى إيران تتمتع بوجود رأسمال ضخم على مستوى قطاعيها العام والخاص. ويعد ذلك ميزة نسبية تدفع فى الاتجاه نحو تشكيل اتحاد نقدى. ولمواجهة العائق الثانى يمكننا الاستفادة من دروس التاريخ وعبره ونشير الى المزايا الناجمة عن إقامة مثل هذا الاتحاد النقدى. ونشير أيضا الى أن الإرادة يمكنها أن تتغلب على المشكلات الهيكلية الأمنية. ينبغى أن نضع نصب أعيننا التطورات العالمية الجديدة والتى ترتكز على إقامة التكتلات الاقليمية وتتقدم فى الوقت الراهن بخطوات سريعة ، ولا يمكن تجاهلها فى ذات الوقت.

لكن ثمة سؤال يتبادر الى الذهن وهو هل مجموعة دول الخليج (الفارسى) أى دول مجلس التعاون الخليجى بالإضافة الى إيران منطقة نقدية مثلى ؟ وللإجابة على هذا السؤال ينبغى أن نحدد ونعرف هذه المنطقة بشكل مختصر - أى المنطقة النقدية المثلى - ثم نرصد بعد ذلك ما إذا كانت المناطق التى شكلت اتحادا نقديا فى العالم تمكنت من تحقيق المعايير النظرية لمصطلح المنطقة النقدية المثلى أم لا .

تعريف المنطقة النقدية المثلى:

عرَّف عالم الاقتصاد روبرت مندل المنطقة النقدية المثلى بأنها عبارة عن منطقة جغرافية تكون وسيلة الدفع العامة فيها عملة واحدة ثابتة غير قابلة للتغير أو الانخفاض مقابل سائر العملات. وبناء على ذلك ترتبط كلمة "مثلى" بتحقيق هدفين كبيرين هما التوازن الداخلى والتوازن الخارجى للاقتصاد . فالتوازن الداخلى للاقتصاد يستهدف تحقيق توازن بين نسبة البطالة ونسبة التضخم . والتوازن الخارجى للاقتصاد يستهدف تحقيق توازن مطلوب وقابل للاستمرار فى وضع الانفاقات الخارجية للاقتصاد والتى من الممكن أن يختلف مستواها بالنسبة لكل اقتصاد .

وهناك اختلاف حول فوائد الاتحاد النقدى. فهناك مدرسة أوروبية ترى أن فائدة الاتحاد النقدى تكمن فى تقليص الآثار السلبية لانخفاض سعر العملة بينما ترى مدرسة أخرى أن هدف الاتحاد النقدى أسمى وأكبر من ذلك فهو يتمثل - من وجهة نظرها - فى تحقيق الإندماج الاقتصادى بين الدول المنضمة إليه.

هذا ويرى بعض الاقتصاديين أن تحقيق الانسجام فى طبيعة وهيكل منطقة الاتحاد النقدى يعد بمثابة الشرط المسبق لإقامة اتحاد نقدى. وبالإضافة الى ذلك تبدو الحاجة الى وجود إرادة سياسية يمكنها إخراج هذا الاتحاد الى حيز النور ومن هنا يمكن للدول المنضمة إليه ترجمة ذلك الى واقع عملى ملموس. وبالتالى تعتبر العملة الموحدة بالنسبة لمنطقة الاتحاد النقدى بمثابة العربة الأمامية من القطار التى تجر باقى عرباته.

تكاليف الاتحاد النقدى :

هناك نوعان من التكاليف لابد من تحملهما خلال عملية إقامة اتحاد نقدى . يتمثل أولهما فى الخروج من الترتيبات والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية فى الوقت الذى تتسارع فيه الخطى حاليا نحو تشكيل وتقوية ودعم هذه الترتيبات. ويتمثل النوع الثانى من التكاليف فى تقليص سيطرة الدول المنضمة للاتحاد على اقتصاداتها . هذا النوع ينقسم بدوره الى قسمين: أولهما يتعلق بتقليص استقلال الدول الأعضاء بسبب سحب سلطات كانت ممنوحة لهذه الدول واعطائها للاتحاد النقدى، الأمر الذى يؤثر مباشرة على اقتصادات هذه الدول. أما النوع الثانى فيتمثل فى تقليص القدرة على عقد اتفاقات اقتصادية مع الدول الأخرى نتيجة الإندماج فى اتحاد نقدى أوسع. وقد تمكنت العديد من التكتلات والاتحادات النقدية الإقليمية من التغلب وتحمل تلك التكاليف مثل الاتحاد الأوروبى وجنوب شرق آسيا فقد سعت الدول الأعضاء الى إبرام اتفاقات فيما بينها تساعدها على التغلب على مشكلاتها الأمنية والاقتصادية .

(❖) صادرة عن معهد الدراسات السياسية والدولية التابع

دليل جديد على قِدَم مكافحة الإمام الخمينى للصهيونية

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠/٢/٢٠٠٣

حظت القضية الفلسطينية باهتمام كبير من جانب الإمام الخمينى حتى قبل نجاح الثورة الإسلامية. وفى هذا الصدد ننشر هنا الرسالة التى بعث بها الإمام الى قداسة بابا الفاتيكان بشأن القضية الفلسطينية هذا نصها :

جناب البابا المقدس . بابا الفاتيكان المعظم ! لتجدن أشدّ الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى. ذلك آن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون. (المائدة/٨٢). لقد تركت الأخبار المؤسفة بشأن فلسطين آثاراً غائرة وعميقة فى الأوساط الدينية والقومية فى إيران .

والواقع إن إثارة الفتن وإعمال الهرج والمرج من جانب هذه الفئة اليهودية لا يدعو للعجب لأن سوابقهم السيئة قد سودت وجه تاريخ البشرية.

ولهذا وبمقتضى حكم التاريخ فإنه يجب اعتبار هذه الفئة من الناس أعداءً لجنس البشرية كله.

إن الشئ الوحيد الذى يثير العجب والحيرة بشدة هو هذا الدعم الكامل من جانب الشعوب المسيحية لهذه الفئة والإعتراف رسمياً بهذه الدولة الصهيونية.

قداسة البابا! تعلمون أن نفس الناس الذين حاولوا قتل المسيح عيسى هم الذين تحدثوا وتكلموا عن "مريم الصديقة" بلا أدب وبشكل غير لائق. إن كل هذه الضربات المعنوية الموجعة والمؤلمة قد لحقت بالدين المسيحى من جانب حفنة من اليهود باطلة ومنحرفة.

وفى مقابل ذلك، نجد أن الشخص الوحيد الذى نهض للوقوف أمامهم والتصدى لهم هو نبى الإسلام العظيم الذى تلقى كتاباً سماوياً مقدسا يخاطب العالمين ويشيد بعظمة المسيح وعصمة مريم الصديقة.

نعم، لقد نهض الإسلام لمواجهة جماعة اليهود وطهّر بالفعل رداء عفة السيدة مريم أم المسيح من لوث إفتراءات اليهود وأكاذيبهم وتلقى نبينا الكريم "سورة" كريمة كبيرة حول السيدة مريم وعظمتها وتعظيم شأنها لكى يوضح حقيقتها للعالمين ولكى يفضح اليهود وأقاويلهم.

وبعد كل هذا هل يعقل أن ترد الدول المسيحية الجميل بهذه الصورة وتقوم - فى الوقت نفسه - بالتحالف مع أعداء المسيح عيسى وتقديم يد الإخاء لهم وتساعدهم فى الوقوف ضد الإسلام والمسلمين واغتصاب أراضيهم ؟

أهكذا تكون مكافأة الأمة المسيحية مقابل خدمة الإسلام للمسيح والسيدة مريم الصديقة ؟ أليس من العجب آن بعضا من السياسيين يمدون يد الصداقة والإخاء الى أعداء عيسى وأمه المعصومة؟

ثمة نقطة هامة تثير التعجب الشديد فى الأوساط الدينية والقومية للمسلمين وهى : ما الذى حدث حتى نجد الأوساط الدينية المسيحية تقوم باستقبال ومعانقة ومصادقة الحكومات التى تعادى المسيح. وفى نفس الوقت تتغافل عن الأمم والشعوب التى أعلنت تجليلها وصداقتها للمسيح وتعادى أعداءه هو والمعصومة مريم ؟ وما الذى حدث حتى تصمت الأوساط الروحية والدينية المسيحية تجاه أعداء المسيح ولا تقوم بأداء واجبها نحوه ؟

ها أنا أعلن نيابة عن جميع الأمة الإسلامية، خاصة أتباع وعلماء المذهب الشيعى. أعلن غضبنا ونفورنا من هذه الجماعة اليهودية المعتدية وجميع الأشخاص الذين يؤيدونها فى هجومها على دول العالم وعلى الرموز المقدسة للدين المسيحى وأدعو الله تعالى أن ينصر المسلمين ويخذل المتجاسرين والمعتدين.

وفى النهاية أطلب من صاحب القداسة بابا الفاتيكان أن يذكّر الشعوب بألا تدعم أو تساعد هذه الفئة اليهودية التى زادت من ظلمها وتعديها على أرواح ومال المسلمين المظلومين وألا يجرحوا عواطف ومشاعر عدة مئات من ملايين المسلمين فى مقابل حفنة قليلة من اليهود المعتدين وإننى أثق فى أن هذا المعنى قائم بالفعل فى قلب قداسة البابا.

التقارب والتباعد فى العلاقات الإيرانية - المصرية

■ أبو القاسم مرادى ■ صداى عدالت (صوت العدالة (٢٠/١/٢٠٠٣)

تعتبر مصر وإيران دولتين لهما جذور تاريخية وحضارية عميقة. وهذا التشابه بين الدولتين جعل لهما ثقل كبير على المستويين الإقليمى والدولى. كما يوجد رابط مهم جدا يربط الدولتين معا هو الإسلام ومن ثم فإن لهما تاثيراً كبيراً على العالم الإسلامى.

وقد كانت العلاقات المصرية الإيرانية تسير بشكل طبيعى خلال القرن الماضى حتى إبرام مصر لمعاهدة كامب ديفيد. وتوافق مع ذلك نجاح الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩. ومن ثم فقد عارضت الجمهورية الإسلامية الإيرانية هذه المعاهدة مما أدى الى توتير العلاقات بين البلدين .

ويمكن أن نشير إلى أهم أسباب الخلاف بين مصر وإيران وهى:

١ - توقيع معاهدة كامب ديفيدبين مصر وإسرائيل.

٢ - اغتيال أنور السادات على يد بعض الإسلاميين.

٣ - تسمية أحد شوارع طهران باسم خالد الاسلامبولى أحد الذين اشتركوا فى اغتيال السادات.

إلا أن ثمة تطورات عدة أسهمت فى تحقيق تقارب نسبى بين البلدين أهمها قبول القرار الصادر من مجلس الأمن رقم ٥٩٨ والخاص بالحالة بين العراق وإيران حيث سعت الجمهورية الإسلامية وفى لفتة إنسانية إلى الإفراج عن الأسرى المصريين خلال الحرب العراقية الإيرانية، إلى جانب زيادة التوافق فى سياسات الدولتين والذى حدث نتيجة التطورات الإقليمية والدولية فى عقد التسعينيات إبان الهجوم العراقى على الكويت وإدانته على كافة المستويات.

كان هذا التوافق فى وجهات النظر سببا فى تهيئة المجال لعودة بعض العلاقات بين مصر وإيران. وقد نتج عن ذلك افتتاح مكتبى رعاية المصالح بالقاهرة وطهران فى إبريل عام ١٩٩١ ومن ثم سارت العلاقات حتى عام ١٩٩٨ بهدوء إلى الأمام.

ومع وصول السيد خاتمى الى الحكم فى إيران، انتهجت إيران سياسة الانفتاح على العالم وعملت على إعادة وتوسيع العلاقات مع كثير من الدول ومن بينهما مصر.

ففى قمة المؤتمر الإسلامى فى طهران ١٩٩٨ التى عقدت برئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية اعتبر السيد خاتمى حضور ومشاركة وزير خارجية مصر يمثل فى الواقع إشارة إلى بداية التقارب بين الجمهورية الإسلامية ومصر.

وفى نفس الإطار زار وفد مصرى من الغرفة التجارية والصناعية إيران لأول مرة فى يناير ١٩٩٨ وتباحث وتبادل الآراء مع رجال الأعمال الإيرانيين، وفى العام التالى قام وفد الفرقة التجارية الإيرانية برد هذه الزيارة إلى مصر .

بناء على ذلك، يمكن أن نستعرض أهم العوامل التى ستؤدى إلى تدعيم العلاقات على جميع المستويات بين مصر وإيران فى المستقبل القريب وهى:-

١ - توسيع وتقوية العلاقات بين دول العالم الإسلامى.

٢ - الاتفاق على دعم الانتفاضة الفلسطينية وقيام دولة فلسطينية مستقلة فى إطار الدفاع عن الهوية الإسلامية والعربية للشعب الفلسطينى.

٣ - معارضة الدعم الواسع لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة ومعارضة مصر بعض المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

٤ - مطالبة إسرائيل بتنفيذ جميع المعاهدات السابقة مع الفلسطينيين والتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

٥ - مواجهة مخاطر إسرائيل السياسية تجاه دول الشرق الأوسط.

٦ - المساعى المشتركة لمحاولة تجنيب العراق حرب محتملة من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا ومنع حدوث كارثة إنسانية تجاه دولة إسلامية.

٧ - استمرار المساعى المشتركة والتعاون بين البلدين على المستوى الشعبى بهدف التقريب بين المذاهب الإسلامية وسيأتى ذلك عن طريق تكاتف وتعاون علماء البلدين فى هذه المهمة الإسلامية ومن ثم تقوية مواقف

الدول الإسلامية.

٨- تلعب إيران بتحكمها فى مضيق «هرمز» ومصر بتحكمها فى الممر المائى «قناة السويس» دورا هاما وعظيما فى منطقة الشرق الأوسط ومن ثم سيكون لهما تأثير سياسى واقتصادى فى المنطقة.

٩ - امتلاك الدولتين لقدرات وإمكانات اقتصادية هائلة.

بالنظر لما سبق، فإن مصر وإيران تعتبران دولتين محوريتين فى العالم الإسلامى لما لوضعهما الاستراتيجى من أهمية كبيرة فى المنطقة، فضلا عن وجود تراث حضارى وثقافى ودينى للدولتين يجعلهما قادرين على أن يكون لهما دور بارز فى بناء التوازنات الإقليمية والدولية، وأخيرا فإن الظروف الإقليمية والدولية الحالية والتى تهدد العالم الإسلامى تمثل فرصة عظيمة نحو تنمية وتقوية العلاقات المصرية الإيرانية.

الأهداف الأمنية - السياسية الإسرائيلية في آسيا الوسطي والقوقاز

■ مهران مصطفايي ■ ايران ٢٠٠٣/١/٢٠

تتلخص الأهداف السياسية والأمنية الإسرائيلية من تدعيم علاقاتها بدول آسيا الوسطي والقوقاز ومنطقة بحر الخزر في النقاط التالية:

١ ـ تسهيل هجرة اليهود المقيمين في جمهوريات آسيا الوسطي والقوقاز بشكل خاص واليهود المقيمين في مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق بشكل عام إلي إسرائيل. فعلي مدي الأربع سنوات التالية علي انهيار الاتحاد السوفيتي وحتي عام ١٩٩٦ هاجر إلي إسرائيل ما يقرب من مليون شخص من الاتحاد السوفيتي، ترتب علي ذلك أن زاد تعداد الدولة اليهودية حوالي ١٠٪، وكان معظم هؤلاء المهاجرين من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية بالاتحاد السوفيتي.

٢ ـ استمرار تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية تحت ما يسمي «باستراتيجية الأطراف» تلك الاستراتيجية التي وضعها «ديفيد بن جورين» والتى تجيز تحالف إسرائيل مع تركيا وإيران وأثيوبيا. ومع سقوط الشاه عام ١٩٧٩ تفككت عري هذه العلاقة ورأي بعض الخبراء الإسرائيليون أن آسيا الوسطي والقوقاز يمكن أن تحل محل إيران في تلك الاستراتيجية.

٣ ـ مواجهة إيران، فإسرائيل تعتبر إيران أكبر خطر يهددها في المنطقة، فهي تعارض الكيان الصهيوني من الأساس. وهذا هو الهدف الذي تقتفي أثره كل من الولايات المتحدة وإسرائيل لأن لهما مصالح جغرافية استراتيجية في جنوب منطقة بحر الخزر مهددة بسبب إيران.

٤ ـ تشجيع جمهوريات آسيا الوسطي والقوقاز علي عدم تأييد القضية الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية. وفي هذا الصدد حاولت إسرائيل مع سقوط نظام الشاه وفشل استراتيجية الأطراف أن تدعم علاقاتها مع الدول الإسلامية المعتدلة لمحاصرة إيران.

٥ ـ وجود أسلحة نووية في قزاقستان، وخوف إسرائيل من احتمال تصديرها إلي دول معادية.

٦ ـ السعي من أجل دعم التعاون مع جمهوريات آسيا الوسطي والقوقاز في المحافل الدولية بهدف كسب تأييد الدول المذكورة في المنظمات الدولية لتخفيف الضغط علي إسرائيل، والقضاء علي أزمة مشروعيتها الدولية والحيلولة دون تبلور جبهة مضادة لإسرائيل في منطقة تنشط فيها آليات الاتصال بالدول الإسلامية، وتأمين مواقف دبلوماسية معتدلة لدول المنطقة حول النزاع العربي الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط.

٧ ـ الحيلولة دون توسيع وانتشار الأصولية الإسلامية، ويبدو أن المواقف الإسرائيلية التركية المشتركة إزاء دول آسيا الوسطى والقوقاز ناتجة عن

ضرورات استراتيجية لما بعد انتهاء الحرب الباردة.

إسرائيل وآسيا الوسطى: الفرص والتحديات:

انقسم متخذو القرارات الإسرائيليون إلى فريقين بشأن آليات التعامل مع دول آسيا الوسطى: الفريق الأول يضم المهاجرين الأوائل المحافظين الذى يتبنون وجهة النظر القديمة لنظرية المركز والهوامش وهذا النوع من التفكير أرسى دعائمه بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل الذى أوصى بدعم العلاقات الاستراتيجية مع إيران. أما طريقة التفكير الثانية فيتبناها الجيل الأصغر سناً الذى ولد فى إسرائيل وهو يختلف مع المهاجرين من أمثال بن جوريون. فعلى سبيل المثال يرى نتنياهو فى كتابه المسمى بـ "مكان تحت الشمس" أن إيران هى أهم تهديد ويعد نتنياهو واحداً من جيل الشباب الذى يتبنى استنتاجاً ونظرية مخالفة لما يتبناه الجيل القديم. وقد بلغ تشدد الجيل الثانى وتعصبه لرأيه إلى درجة أنه يطرح ويدعم مواجهة مع إيران شبيهة بالمواجهة الأمريكية الحالية مع العراق وتعتبر هذه الرؤية فى طور التبلور الآن. ولذا يرى الإسرائيليون أن وجودهم فى آسيا الوسطى والقوقاز يأتى كعامل مضاد لوجود إيران بجوار إسرائيل "أى لبنان".

وفى الوقت الذى كانت تتحسن فيه العلاقات بين موسكو وتل أبيب. إنهار الاتحاد السوفيتى وبدأت دول مثل أرمينيا وجورجيا فى التأقلم مع الوضع الجديد. وتشق طريقها كدولة مستقلة فى عالم ما بعد الحرب الباردة. وقد أوصى التقرير السرى الصادر عن مجلس الأمن القومى الأمريكى بالتعاون مع وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية CIA بأن تخول لإسرائيل بعض المهام الجديدة فى جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز. كما أوصى هذا التقرير الذى تم إعداده تحت إشراف "صموئيل برجر" مستشار الأمن القومى آنذاك بأن توجه مساعى تل أبيب فى هذه المنطقة إلى الجمهوريات الإسلامية بالدرجة الأولى حتى تكون إسرائيل طرفاً فعالاً فى استراتيجية محاصرة واحتواء نفوذ روسيا وإيران وبعض الدول العربية فى هذه الجمهوريات. والقضاء على انتشار خطر الراديكالية الإسلامية فى هذه الدول. والحيلولة دون انتقال التقنية العسكرية إلى إيران. كما أوصى هذا التقرير الإدارة الأمريكية بأن تدعم النفوذ الإسرائيلى فى هذه الجمهوريات. بالشكل الذى يجعلها تدرك أن إقامة علاقة طيبة مع إسرائيل سيساعدها على جذب الاستثمارات الأمريكية وضمان موافقة الكونجرس على التعامل مع هذه الجمهوريات. ويرى الإسرائيليون أن التعاون الأمريكى الإسرائيلى سيعود بالفائدة على إسرائيل لأن هذه الدولة لم تكن تستطيع بمفردها أن تلعب دوراً مؤثراً فى آسيا الوسطى والقوقاز.

ومن وجهة نظر إسرائيل وتركيا، يعتبر دعم الإمكانيات والقدرات الاقتصادية لهذه الدول طريق لإحراز مزيد من النفوذ فى أسواق هذه المنطقة البكر الشاسعة. وسيمهد اتحاد رأس المال والمصادر المالية الإسرائيلية ومراكز النفوذ اليهودية المنتشرة فى أنحاء العالم، مع النفوذ الثقافى والسياسى والتاريخى التركى فى هذه المنطقة الطريق لتحقيق هذه المآرب الإسرائيلية التركية. وقد قال أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين فى تركيا: "إن إسرائيل بصدد التفكير فى مشاركة تركيا فى الاستثمار بآسيا الوسطى والقوقاز. لأن وصول إسرائيل إلى هذه الجمهوريات المستقلة حديثاً عن طريق التجار الأتراك سيكون أكثر سهولة".

إسرائيل وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز:

أجبرت التطورات المستجدة فى التسعينيات إسرائيل على إعادة تقييم وتخطيط استراتيجيتها الخارجية، وفيما يلى سنعرض للعناصر التكتيكية للاستراتيجية الإسرائيلية:

١-حل نزاعاتها الحدودية مع الدول العربية من خلال عملية السلام.

٢-إنهاء ملف الدمج وكسب الهوية كدولة شرعية فى منطقتها.

٣-العمل على اختلاق أزمات وصراعات دولية بالنسبة لدول الشرق الأوسط.

٤-الاستفادة من مصادر ثروات المنطقة وتنفيذ مشروعات متعددة الجنسيات بدعم من المحافل اليهودية الدولية.

٥-فتح بوابة آسيا، ثم تنمية العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الجنوبية، وذلك عقب الحصول على المشروعية فى المنطقة.

٦-الاستفادة من الفرص المتاحة للوصول إلى مكانة لها تأثيرها البالغ فى صياغة الاستراتيجيات العالمية، والخروج من الحيز الضيق لمنطقة الشرق الأوسط لضمان إحراز وجود عالمى على نطاق أوسع.

إن توجه دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية إلى جمهوريات آسيا الوسطى من أجل تعبئة وحشد التأييد للقضية الفلسطينية جعل الحكومة الإسرائيلية أكثر

تمسكاً بما ترمى إليه، وقد أدت زيارة ياسر عرفات لقزاقستان فى يناير ١٩٩٢ إلى الاعتراف بالسلطة الفلسطينية من جانب قزاقستان، كما أدى توطيد العلاقات الدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع أوزيكستان وطاجيكستان إلى تكثيف المساعى الإسرائيلية فى المنطقة للحيلولة دون دعم العلاقات بين الطرفين. لقد أقامت إسرائيل منذ بدايات استقلال هذه الجمهوريات علاقات دبلوماسية مع أذربيجان الأمر الذى أثار قلقاً عظيماً فى بعض الدول حيث انتقدت الصحف الإيرانية تركيا على مساعدتها لإسرائيل فى إقامة علاقات دبلوماسية مع أذربيجان، ومنذ ذلك الوقت تلعب إسرائيل دوراً فاعلاً فى شئون أذربيجان سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية العسكرية، على سبيل المثال تبنت إسرائيل فى النزاع على إقليم ناجورنو قره باغ موقفاً حاسماً لصالح باكو، وأرسلت إسرائيل وتركيا الأسلحة والعتاد العسكرى إلى أذربيجان، ويقول محلل وكالة أنباء "تولان" "طبقاً لما قاله المسئولون الأذريون فإنه على الرغم من أن إسرائيل تمثل تهديداً بالنسبة لدول الشرق الأوسط، إلا أنها تعد فرصة بالنسبة لأذربيجان".

وترتبط الحكومة الأذربيجانية بعلاقات طيبة مع يهود أذربيجان فقد زار حيدر علييف رئيس جمهورية أذربيجان معبد "تاتس" وتم وضع صورته على الجدار فى مكتب المعبد، ومنذ مارس ١٩٩٢ انتظمت الرحلات المباشرة بين أذربيجان وإسرائيل، وتمت أول زيارة رسمية من جانب مسئولى أذربيجان إلى إسرائيل فى سبتمبر ١٩٩٢ وكان على جدول أعمال هذه الزيارة خلال المباحثات الرسمية إقامة تعاون متبادل فى المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية. وفى فبراير ١٩٩٣ افتتحت إسرائيل سفارتها فى باكو، ومنذ أغسطس سنة ١٩٩٥ بدأت وبشكل رسمى علاقات استخباراتية سرية بهدف تقييد النفوذ العسكرى الإيرانى فى أذربيجان، ولهذا أنشئت منذ ذلك الوقت هيئة استخباراتية لتدريب رجال الأمن الأذربيجانيين والحصول على الأخبار والمعلومات عن إيران والدول الإسلامية.

وقد قال نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل السابق لحيدر علييف فى ١٩٩٧/٨/٢٩ : "إننا شعوب لها تاريخها، حصلنا على استقلالنا فى العقود الأخيرة، وواجبنا الآن كأمم مستقلة أن نقوم بتنمية دولنا، وإننى لشديد الأمل فى أن يأتى اليوم الذى تقوم فيه علاقات طيبة بين الحكومة اليهودية والتركية والأذرية وإن الأمل ليحدونى فى أن يستطيع كل أبناء إبراهيم أن يعيشوا فى سلام ووئام تحت الشمس الواحدة التى تشرق من بحر الخزر وتغرب فى البحر المتوسط". وتقوم إسرائيل بدورها فى لعبة خطوط أنابيب النفط، ولهذا فهى بصدد التخطيط لإنشاء خط أنابيب يمكن أذربيجان من نقل نفطها عن طريق جارتيها تركيا وجورجيا إلى الشمال الشرقى من البحر المتوسط، كما تحاول إنشاء خط آخر يصل إلى إسرائيل من تحت البحر.

إن إسرائيل على معرفة تامة وإلمام كامل بالعلاقات الثقافية والتاريخية والدينية التى تربط إيران بدول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، لذا فإنها تعمل من أجل الضغط على أعلى مستويات اتخاذ القرار لإيقاف التعاون الإيرانى مع هذه الدول.

هذا ولإسرائيل أيضاً نفوذ واسع فى قزاقستان، فقد كان وجود بعض العناصر الأصولية التى تنادى بالقضاء على النظام الصهيونى فى قزاقستان يقلق إسرائيل ولكن وبسرعة تم القضاء على أية مشكلة تطفو على السطح عن طريق التحركات الدبلوماسية والإجراءات الاقتصادية، وبدأت الزيارات الرسمية بين البلدين منذ عام ١٩٩٢، وحدثت طفرة فى العلاقات الثنائية سياسياً واقتصادياً وثقافياً لدرجة أن المسئولين فى قزاقستان طلبوا المساعدة من إسرائيل فى مجال تطوير المنتجات الصناعية وتسويقها خارج البلاد بهدف خفض اعتمادهم على تصدير المواد الخام. وقامت شركات "بتاشينا" و"نتافيم" و"لاشيست" و"دورسكر" و"مرخار" بالعمل فى مجالات الزراعة، وشركة "داوبله كونتكت" بالعمل فى مجال الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية، وشركة "لابيدون" بالعمل فى مجال الكشوف النفطية فى ساحل بحيرة آرال، إلى جانب الشركات الأمريكية، ومن الواضح أن معظم هذا التعاون كان فى المجال الزراعى.

تركيا ولعبة الجغرافيا السياسية الجديدة

■ مراد كاويانى (❖)■ إيران ٢٠٠٣/٢/١٠

صرح ياشار ياكيش وزير خارجية تركيا السابق قائلا : "إننا من أجل إثبات حق ملكية تركيا فى حقول النفط فى محافظتى "الموصل "و"كركوك "العراقيتين والتى كانت تقع فى عهد الدولة العثمانية تحت السيادة التركية، نقوم بدراسة المعاهدات التى تم التوقيع عليها فى بداية القرن العشرين".

هذه الادعاءات على الرغم من آن السيد عبد الله جول رئيس وزراء تركيا السابق قد نفاها إلا أن السيد ياكيش وزير الخارجية السابق لم ينفها بعد ذلك . لذا يجب آن تتم دراسة الادعاءات التركية التاريخية والأسباب التى كان لها أثرها فى طرح مثل هذا الموضوع وفى هذه الظروف الراهنة من جانب وزير الخارجية التركى السابق.

كان العراق قبل إنهيار الإمبراطورية العثمانية يقع داخل حدود هذه الإمبراطورية، وبعد الحرب العالمية الأولى وعقب تقسيم هذه الإمبراطورية أصبح العراق آحد الممتلكات التى دخلت تحت الوصايا البريطانية. ومع تأسيس الجمهورية التركية سنة ١٩٢٤ ظلت تركيا متطلعة الى الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط ولم تكن مستعدة للتغاضى عنهما. ومن ناحية أخرى وقفت بريطانيا التى تولت الوصاية على العراق بشدة فى وجه نظام الحكم الجديد فى تركيا. وتصاعدت حدة الخلافات بين البلدين لدرجة أنهما أصبحا على شفا وقوع حرب من أجل السيادة على مناطق شمال العراق، لكن تركيا فى النهاية قامت بالتوقيع على معاهدة مع بريطانيا فى ١٩٦٢/٦/٥ تنازلت بمقتضاها عن كافة حقوقها فى الموصل. فى مقابل دفع بريطانيا ١٠٪ من قيمة دخل نفط هذه المناطق لتركيا.

ومع تنازل تركيا عن الموصل امتنعت بريطانيا عن محاولة إثارة طائفتين فى تركيا هما الأرمن والأكراد .

من ناحية آخرى، يبدو آنه سيتم تنفيذ نفس الخطة التى استخدمتها الولايات المتحدة فى الإطاحة بحركة طالبان التى كانت مسيطرة على افغانستان، لإسقاط النظام العراقى مستفيدة فى ذلك من قدرتها العسكرية "الجوية والبحرية والبرية "ومستفيدة أيضا من دعم القوى الأخرى الإقليمية وفوق الإقليمية. ستنفذ أمريكا نفس الخطة مع العراق، مع وجود اختلاف فالعراق لاتوجد فيه قوة معارضة قوية مثل المعارضة التى توجد فى أفغانستان آو على الأقل فى الظروف الحالية لم تصل قوى المعارضة الداخلية الى هذه الدرجة من الوحدة التى تمكنها من لعب دور مؤثر مثل دور التحالف الشمالى فى الحرب الأمريكية القادمة، ولأن الولايات المتحدة تريد آن تخوض الحرب فى العراق فإنها ستقع فى دوامة كبيرة، لأن مجرد الاعتماد على القدرات العسكرية وكسب تأييد القوى الإقليمية وفوق الإقليمية لن يستطيع ضمان مصالح الولايات المتحدة بعيدة المدى فى العراق. كما أن النظام القادم الذى سيصل الى السلطة بدعم الولايات المتحدة لن يحظى بالقبول والمشروعية السياسية لدى عامة الشعب العراقى، وستتعرض مصالح الأمريكيين وأرواحهم للخطر.

وفى الحقيقة فإنه بعد وصول حزب البعث الى السلطة فى العراق، كان التوجه العسكرى هو المبدأ الأساسى فى حل النزاعات القومية والإقليمية. ويدخل جيش هذه الدولة فى عداد أقوى جيوش المنطقة من حيث الكم والكيف، وقد لعبت حرب الثمانى سنوات مع إيران وهجوم العراق على الكويت وانسحابه منها تحت ضغط القوات متعددة الجنسيات، والهجوم المتكرر على المناطق المختلفة من هذه الدولة على مدى السنوات الماضية، دورا هاما فى تنمية الثقافة العسكرية بين الشعب العراقى.

ويحتمل أن تلعب القوات الكردية دورا أساسيا فى تغيير النظام السياسى الحالى فى العراق، وذلك بالنظر الى نضالها طويل الأمد وكذلك وجود الدافع الباعث على هذا الأمر والمتبلور فى السياسات القمعية التى نفذها حزب البعث فى حق الأكراد على مدى العدة عقود الأخيرة .. يحتمل ذلك على الرغم من ضعف هذه القوات بالمقارنة بالمعارضة الافغانية. وقد استطاع الأكراد بزعامة مسعود بارزانى وجلال طالبانى وبتأييد

القوات متعددة الجنسيات وخاصة القوات الأمريكية حشد وتجهيز أكثر من ٦٠ ألف مقاتل تم تدريبهم على يد الأمريكيين. وتفيد عمليات حشد القوات والنشر الواسع للجنود والعتاد الحربى الأعم من الطائرات والبوارج الحربية متعددة الجنسيات فى الخليج (الفارسى) والدول المطلة عليه أن الولايات المتحدة عازمة على تنفيذ الخطة الأفغانية فى العراق.

وإذا قام الأكراد بالاشتراك فى الحملة الأمريكية لإسقاط صدام حسين فمن الطبيعى أن يطالبوا بعد بلورة النظام الجديد بحقوقهم القومية فى المناطق الكردية، وسيطالبون الحكومة المركزية التى ستكون بالأساس من العرب بمزيد من الصلاحيات والامتيازات مثل الحصول على نصيب أكبر من الدخل الناتج عن تصدير النفط والغاز المستخرج من مناطق الموصل وكركوك التى تقع فى المناطق الكردية. ويحتمل أيضا أن يلعب الأكراد دورا أساسيا فى التطورات السياسية الداخلية خاصة فى الدول التى توجد بها أقليات كردية.

وقد أثبتت أحداث الماضى أن تركيا هى أقل دول المنطقة تقبلا للأقليات الكردية، وفى الواقع كان الأكراد أكبر عائق فى سبيل الوحدة القومية لتركيا. وقد ارتكب العسكريون الأتراك العديد من الجرائم فى حق الأكراد بحجة قمع المنشقين الداخليين وخاصة حزب العمال الكردستانى بتركيا والذى كان يتخذ من شرق تركيا نقطة انطلاق لهجماته وقد أدانت منظمات حقوق الإنسان هذه الجرائم عدة مرات.

كما كانت المسألة الكردية من الأسباب التى جعلت الاتحاد الأوروبى لا يقبل تركيا عضوا به ، وبعبارة أخرى فإنه منذ ظهور الدولة التركية والقضية الكردية تعد أهم التحديات القومية والدولية التى تواجهها تركيا.

وبالنظر الى هذه القضايا سالفة الذكر، فإن الأكراد يحتمل أن يلعبوا بعد صدام دورا مختلفا فى لعبة تنافس القوى الإقليمية والفوق إقليمية، بل إن توابع هذا الأمر ستمتد الى تركيا. جدير بالذكر أن تعداد أكراد تركيا يساوى ٥ أضعاف تعداد أكراد العراق، أى حوالى ١٥مليون نسمة، ومن المحتمل أن تكون العوامل الثقافية والقومية مجالا مناسبا لتدخل أكراد العراق فى شرق تركيا تحت مسمى النشاط الثقافى، وسيكون لدى أكراد العراق القدرة المالية والسياسية للقيام بهذا الأمر.

إن التطورات التى ستطرأ على شمال العراق ستكون عبئا ثقيلا من الناحية الأمنية بالنسبة لتركيا، ولهذا فإن أنقرة أبدت معارضتها عدة مرات لتشكيل حكومة كردية فى شمال العراق بحجة أن هذا الأمر سيعرض أمنها القومى للخطر.

وتفيد خبرات الماضى وخاصة على صعيد السياسة الخارجية التركية أن هذه الدولة ترى أن من الأفضل تحقيق مصالحها وأهدافها فى جو مشحون بالتوتر، ففى حين يبدو أن الهجوم الأمريكى على العراق قد أصبح حتميا، ونظرا لأن الولايات المتحدة لها قواعد عسكرية فى تركيا وهذه القواعد سيكون لها أثرها البالغ فى رجحان كفة الحرب لصالحها، فإن أنقرة قد جعلت التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية مشروطا بالحصول على قروض ومنح قيمتها ٤ مليارات من الدولارات ، وعدم تشكيل حكومة مستقلة أو تأسيس دولة كردية فى شمال العراق، لأن وضع أكراد العراق الآن سيختلف عما كان عليه فى الماضى من حيث القدرة على التأثير فى مجريات الشئون الإقليمية، ويدرك المسئولون الأتراك هذا الأمر جيدا ، ولذا يهدف المسئولون الأتراك من وراء تصريحات ياشار ياكيش وزير الخارجية السابق الى الإعلان عن أنهم من أجل إثبات ملكية تركيا لحقول النفط الموجودة فى الموصل وكركوك العراقيتين واللتين كانتا تحت السيادة التركية فى عهد الإمبراطورية العثمانية يقومون الآن بدراسة المعاهدات التى تم التوقيع عليها فى أوائل القرن العشرين من أجل توصيل رسالة الى الحكومة العراقية القادمة وإلى زعماء الأكراد فى العراق، وبالتالى فإنه فى حالة إذا ما تعرض الأمن القومى التركى للتهديد فإن تركيا سيكون لديها الحجة القوية "مهما كان التجاهل للمحافل العالمية "للتدخل بأساليب مختلفة من بينها الأسلوب العسكرى فى العراق.

ويدرك المسئولون الأتراك أن أى عمل توسعى على الأرض من المؤكد أنه سيواجه بالإدانة من جانب دول المنطقة ومن بينها جامعة الدول العربية وإيران وسينتهى الأمر بالفشل.

ونظرا لأن تركيا تستورد القسم الأكبر من احتياجاتها من الطاقة وأنها تحتاج سنويا الى مبالغ طائلة لتوفير النفط والغاز فإنها باستيلائها على الموصل وكركوك النفطيتين ستحقق أملها القديم، لكن أى نوع من الاعتداء العسكرى على العراق بغرض فصل بعض أجزائه ومنها الأراضى الكردية سيواجه بردود فعل إقليمية وعالمية شديدة، والأهم من كل هذا أن خسائر تركيا من جراء التفكير فى هذا الأمر ستكون أكبر من مكاسبها.

(*) مراد كاويانى يعد رسالة دكتوراة فى الجغرافيا السياسية بجامعة تربية المدرسين.

مراكز القوى فى أفغانستان بعد طالبان

■ مراد ويسى ■ إيران ٢٠٠٣/٢/١٧

على الرغم من سقوط طالبان واستقرار الحكومة المركزية الجديدة فى أفغانستان برئاسة «حامد قرضاى». إلا أن ذلك لا يعنى القضاء على مراكز القوى فى سائر المناطق الأفغانية.

فقد حافظ القادة الأقوياء وزعماء القبائل حتى الآن على مناطق نفوذهم فى طول البلاد وعرضها، وتفضل الحكومة المركزية بسبب بعض الحساسيات أن تستخدم معهم أسلوب المداراة على الرغم من أن حامد قرضاى يأمل فى أن يخضع كل القادة وأصحاب النفوذ المحليين لسيادة الحكومة المركزية «بدون حرب» و«بالسياسة والتدبير».

ويمكن القول أن هناك ست مراكز قوى تقع خارج كابول ولازال بينها وبين التبعية الكاملة لأوامر كابول وقرضاى أشواطا بعيدة وهذه المراكز هى: -

١- هراة «إسماعيل خان»:

تعتبر هراة أهم منطقة استراتيجية فى غرب أفغانستان وهى أهم النقاط التى تقع بالقرب من الحدود الإيرانية. كما تقع هراة على الطريق الذى يربط باكستان وقندهار بآسيا الوسطى.

وتلعب هراة نظرا لوجود «الأمير اسماعيل خان» كأحد قادة الحرب الأفغانية دورا مهما فى المؤسسات السياسية والاجتماعية فى أفغانستان.

وتنبع أهمية وتأثير هراة فى بنية السلطة الأفغانية من عاملين:

١-العامل الأول يتعلق بالجغرافيا الاستراتيجية والجغرافيا الاقتصادية والسياسية. فمدينة ومنطقة هراة هى مركز الوصول إلى إيران وآسيا الوسطى وجنوب أفغانستان.

٢-العامل الثانى يتمثل فى التاريخ النضالى الذى عرفت به هذه المنطقة نظراً لأهمية القوات العسكرية التى كانت تحت إمرة إسماعيل خان كأحد الأقطاب السياسية والعسكرية فى أفغانستان.

وكلا العاملين جعلا من هراة وإسماعيل خان من أهم خمسة مراكز قوى فى أفغانستان إلى جانب كابول و الحكومة المركزية.

٢-قندهار «جل أقاشيرازى»:

تعتبر قندهار أهم مدينة فى جنوب غرب أفغانستان، وهى المركز الأساسى للبشتون، وهى أيضا المركز التاريخى والعرقى لهذه القبائل والمقر السابق للحكومة فى أفغانستان قبل كابول.

وتعد قندهار أهم مدينة بعد كابول. حيث تقع على الطريق المؤدى إلى كويته بالقرب من محافظة بلوشستان الباكستانية. كذلك أيضا تقع قندهار على الطريق التجارى بحر عمان - كويته، وكويته - هراة وآسيا الوسطى.

وترجع أسباب تأثير قندهار فى نشأة وتكون المؤسسات السياسية والحكومية فى أفغانستان إلى مكانتها كمركز سياسى خاص بهوية قبائل البشتون فى جنوب غرب أفغانستان، حيث تعتبر قندهار كمركز لقبائل البشتون. أحد أهم مراكز التأثير على بنية السلطة فى كابول، كما أن أحد الأسباب التى تجعل من قندهار مركز تأثير كونها المركز السياسى - العسكرى لجل أقاشيرازى زعيم القبائل البشتونية فى جنوب غرب أفغانستان. وهناك نقطة أخرى تزيد من أهمية قندهار وهى القواعد العسكرية الأمريكية الهامة المستقرة فى هذه المدينة. فبعد سقوط طالبان تحولت قندهار إلى أحد المراكز الهامة بالنسبة للنفوذ الأمريكى فى أفغانستان. وفى هذا الإطار أيضا، ونظرا للعلاقات الخاصة بين شيرازى والأمريكيين وجهاز استخبارات الجيش الباكستانى" I .S .I " فإن منطقة قندهار لها تأثيرات مهمة على بنية السلطة فى أفغانستان.

ونظرا لأن قندهار تقع بالقرب من المناطق

الزراعية الهامة فى أفغانستان وخاصة «ولاية هلمند» فإن لها دورا بارزا فى انتاج وتجارة المواد المخدرة فى هذه الدولة والمنطقة بأسرها، ولهذا فإن تأثير قندهار لا ينصب على الحكومة المركزية فقط بل ينصب على الدول المجاورة أيضا مثل باكستان وإيران.

٣-هزارة جان « كريم خليلى»:

تقع منطقة هزارة جان فى وسط أفغانستان يحدها من الشمال مناطق الأوزبك الشماليون ومن الجنوب كابول ومن الشرق سهل بنجشير وطريق سالنج. ومن الغرب ولاية غور.

وهزارة جان على الرغم من طبيعتها الجبلية تعتبر منطقة شبه مغلقة، لكنها تلعب دور همزة الوصل بين كابول وشمال أفغانستان. وعاصمة هذه المنطقة مدينة باميان، ومن المدن الهامة الأخرى فى هذه المنطقة مدينة يكاولنج.

وبغض النظر عن تأثير الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية لمنطقة هزارة جان على الساحة الأفغانية، فإن حضور الأحزاب والفصائل ونخبة هذه المنطقة فى بنية السلطة فى الحكومة المركزية جعل لها تأثير على المؤسسات السياسية والاجتماعية فى أفغانستان.

ومن بين هذه الأحزاب والفصائل يمكن الاشارة إلى حركة الثورة الإسلامية بزعامة آية الله آصف محسنى وجناحى حزب الوحدة بزعامة «كريم خليلى» و«أكبرى».

وتتولى هذه الأحزاب والنخبة سالفة الذكر حتى الآن حوالى ثمانى وزارات، ومن المناصب الهامة التى يتولونها يمكن الاشارة إلى وجود «محقق» كنائب لرئيس الوزراء و«كاظمى» كوزير للتجارة و«أنورى» كوزير للزراعة.

٤-مناطق الأوزبك الشمالية «الجنرال دوستم»:

يحد مناطق الأوزبك الواقعة فى شمال أفغانستان من الشرق المحافظات الطاجيكية لقندوز وتخار، ومن الجنوب مناطق هزارة جان، ومن الغرب منطقة هراة. ومن الشمال دول آسيا الوسطى. خاصة أوزبكستان.

تقع هذه المنطقة من الناحية الاستراتيجية على طريق كابول المؤدى إلى آسيا الوسطى بواسطة طريق ونفق سالنج. ومن الناحية الاقتصادية تعد هذه المنطقة أحد الطرق الرئيسية بالنسبة للصادرات والواردات الأفغانية ويقع القسم الأكبر من ثروات أفغانستان النفطية فى هذه المنطقة.

وعلى صعيد الجغرافيا السياسية تعد هذه المنطقة ممثلة لإحدى الأقليات الثقافية واللغوية فى أفغانستان. ومن ناحية أخرى تقع بقعة «الروضة الشريفة» فى مزار الشريف المنسوبة إلى الإمام على كرَّم الله وجهه التى تعد واحدة من أهم المزارات الأفغانية.

وعاصمة هذه المنطقة هى مدينة «مزار الشريف» ومن مدنها الأخرى مدينة «فارياب» و«شبرغان» وهى مركز المعادن والمنشآت الخاصة بالغاز. وعلاوة على المسائل الهامة سابقة الذكر تعتبر مناطق الأوزبك، نظرا لأنها المركز السياسى العسكرى للجنرال «عبدالرشيد دوستم» أحد قادة الحرب الأفغانية الأقوياء ذات تأثير على بنية المؤسسات السياسية والحكومية الأفغانية، ومن جملة هذه التأثيرات يمكن الاشارة إلى وجود الجنرال دوستم فى بنية الحكومة المركزية كنائب لوزير الدفاع، إلى جانب وجود بعض الوزراء الأوزبك فى الحكومة المركزية.

٥-منطقة قبائل البشتون تنجرهار «حاجى دين محمد»:

تعتبر ولاية «تنجرهار» وعاصمتها مدينة «جلال آباد» أهم مركز لتجمع واستقرار قبائل البشتون فى جنوب وشرق أفغانستان.

ولا تحظى ولاية تنجرهار ومدينة جلال آباد بمكانة ودور هام فى التطورات السياسية - العسكرية الأفغانية على مدى الثلاثة عقود الماضية فقط بل إنها، نظرا لوقوعها على طريق بيشاور عاصمة إحدى الولايات الحدودية فى باكستان، ولوقوعها أيضا بالقرب من مضيق «خيبر» على الحدود الأفغانية الباكستانية، تتمتع بأهمية جغرافية استراتيجية أيضا.

وتعتبر جلال آباد أحد أهم المراكز بالنسبة للصادرات والواردات الأفغانية، كما تعتبر أحد المراكز الهامة والأساسية بالنسبة لعمليات انتاج الهيروين فى أفغانستان.

وعلاوة على هذه الأسباب، تعد مدينة جلال آباد ذات تأثير كبير على بنية المؤسسات الحكومية نظرا لإقامة عدد من القادة العسكريين المشهورين زعماء القبائل البشتونية الكبرى هناك.

ومن بين هؤلاء القادة والزعماء يمكن ذكر أسرة «حاجى عبدالقادر» النائب السابق لحامد قرضاى «فقبل أن يغتال كان لعدة أشهر نائبا لحامد قرضاى وواليا على تنجرهار».

ونظرا لسطوة وقوة هذه الأسرة استمر نفوذها فى الحكومة المركزية بعد اغتيال حاجى عبدالقادر مع تغير طفيف، وقد تم اختيار «حاجى دين محمد» أخو «حاجى عبدالقادر» واليا على تنجرهار.

جدير بالذكر أن هناك سياسيين وقادة مهمين آخرين من نفس هذه الأسرة وهذه المنطقة كان لهم تأثير على المؤسسات السياسية والحكومية، ويمكن الاشارة فى هذا الصدد إلى «عبدالحق» أخو حاجى عبدالقادر الذى تم إعدامه أثناء ثورة القبائل على حركة طالبان. ويقال أنه كان مرشحا من قبل الأمريكيين لرئاسة الحكومة الأفغانية قبل قرضاى.

٦-المناطق الطاجيكية و«المارشال فهيم»:

تنقسم مناطق الطاجيك الأساسية فى أفغانستان إلى ثلاثة أقسام:

١ - منطقة الطاجيك غرب أفغانستان «هراة».
٢ - منطقة الطاجيك فى سهل بنجشير.
٣ - منطقة الطاجيك فى بدخشان وتخار.

يحد منطقة بنجشير من الشرق طريق سالنج، ومن الشمال هضبة كابول، ومن الغرب منطقة نورستان ومن الجنوب بدخشان وتخار.

وتعد هذه المنطقة من الناحية العسكرية منطقة استراتيجية لم يفلح الجيش الأحمر وقوات حركة طالبان فى احتلالها أثناء نزاعهم مع أحمد شاه مسعود «زعيم فدائى بنجشير». وفى الواقع تعتبر بنجشير منطقة جبلية، كما تعتبر أحد مراكز انتاج الفاكهة المجففة فى أفغانستان. ويمكن تناول هذه المناطق بالتفصيل كالآتى:

أ - منطقة بنجشير:

تعتبر منطقة بنجشير نظرا لأنها أهم مركز سياسى - عسكرى بالنسبة لقوات التحالف الشمالى، خاصة قوات أحمد شاه مسعود، من أهم المناطق المؤثرة على بنية المؤسسات الحكومية والسياسية.

وقد شغل طاجيك بنجشير بعد سقوط حركة طالبان أهم المناصب فى الحكومة الأفغانية.

إن أهم آلية لتأثير طاجيك بنجشير على بنية السلطة هى وجودهم فى المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية، وفى هذا الصدد يمكن الاشارة إلى المارشال «فهيم» كوزير للدفاع و«يونس قانونى» كمستشار للأمن القومى ووزير للتربية والتعليم والدكتور «عبدالله عبد الله» كوزير للخارجية.

ب - منطقة الطاجيك فى بدخشان وتخار.

يستقر طاجيك شمال أفغانستان بشكل أساسى فى ولايات بدخشان وتخار وولاية قندوز إلى حد ما.

وتعد هذه المنطقة أهم مراكز الإنتاج الزراعى والمنتجات البستانية.

وهذه المنطقة من الناحية الاستراتيجية تصل أفغانستان عن طريق مضيق باريك داخان بالصين، ومن ناحية أخرى تصل أفغانستان عن طريق منطقة بدخشان ومنطقة كولاباخى فى طاجيكستان بآسيا الوسطى، وعلاوة على هذه العوامل فإن هذه المنطقة لها تأثيرها الواسع على بنية المؤسسات السياسية والحكومية الأفغانية نظرا لبروز بعض القادة المنحدرين منها أمثال «برهان الدين ربانى» رئيس افغانستان السابق والجنرال «داود» القائد العسكرى لشمال أفغانستان.

وقد شكل طاجيك بنجشير وطاجيك شمال أفغانستان خلال الشهور الأخيرة الحركة الوطنية الأفغانية للحفاظ على استمرار وجودهم فى المؤسسات السياسية والاجتماعية بعد سقوط طالبان.

التطور فى السياسة الخارجية الإيرانية

■ محمد ستوده آرانى ■ فصلنامه سياست خارجى
(دورية السياسة الخارجية) السنة ١٦، العدد الأول، ٢٠٠٢

تحظى مطالعة وقراءة السياسة الخارجية لدولة من دول العالم بأهمية خاصة، ودوماً ما يطرح تساؤل هام أمام المفكرين والباحثين وهو كيف نستطيع قراءة السياسة الخارجية ومعرفة التطورات التى طرأت عليها.

وقد وضع الكثير من المفكرين نظريات عدة تفسر تطور السياسة الخارجية منهم على سبيل المثال فريدمان واستار وغيرهم.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين واضعى السياسة الخارجية والبيئة المحيطة بهم وهم يهدفون إلى تحقيق الأهداف وحماية المصالح القومية بالتوافق مع هذه البيئة المحيطة بهم.

فى هذا السياق يرتبط نجاح السياسة الخارجية بشروط عدة من أهمها البعد عن انتهاج سياسة غير واقعية وعدم اتخاذ خطوات غير منطقية، ومن هذا المنطلق فإن انعدام إمكانية التحول الضرورى فى الوقت اللازم يؤدى إلى انعدام الكفاءة على صعيد السياسة الخارجية، ويجب على واضعي السياسة الخارجية أن يهتموا دوماً بالتطورات والظروف الجديدة والمتغيرة.

ويرى المفكر السياسى جان لافول أن الشروط الضرورية لنجاح السياسة الخارجية تتمثل فيما يلى:

١ - امتلاك عنصر المخاطرة والقدرة على تحقيق الأهداف المبتغاة وبحث ماهية التغيرات التى تقع فى الوقت الراهن أو التى من الممكن أن تقع.

٢ - امتلاك القدرة على التعامل مع التطورات غير المتوقعة.

٣ - عدم التحول المفاجئ فى البرامج والخطوات التى تم اتخاذها لمواجهة التغيرات الاحتمالية فى المستقبل.

من ناحية أخرى، فإن النهج الموفق والهادف يحتاج إلى امتلاك نوع من القدرة على التحول والتوافق مع الواقع الجديد ولا نعنى بالتغير هنا التغير الجذرى والهيكلي والذى يحدث عادة بعد الانقلابات والثورات الكبرى والتغير فى نوع الأنظمة السياسية وإنما نعني التغير التدريجي.

التطور فى نهج السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية:

يمكن تقسيم التطورات المتعلقة بالسياسة الخارجية الإيرانية إلى ٣ مراحل، تبدأ المرحلة الأولى منذ نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ وتستمر حتى احتلال السفارة الأمريكية فى طهران. وقد لعب الإسلام دوراً رئيسياً فى هذه المرحلة، ولكن نظراً لظهور الخلافات فى قلب السلطة بين الجناح المعتدل والقوى الثورية لم تكن مواقف السياسة الخارجية الإيرانية موحدة على ساحة العمل السياسى بسبب عدم وجود اتفاق فى وجهات النظر بخصوص سياسة الحياد الإيجابى (لا للشرق ولا للغرب) ومحورية الإسلام وتصدير الثورة ودعم الشعوب المحرومة، والنضال ضد الإمبريالية والاتجاه نحو الصدام مع النظام الدولى، وقد أدى هذا فى نهاية المطاف إلى سقوط حكومة المعتدلين بعد احتلال الشباب الإيرانى للسفارة الأمريكية.

وتمثلت المرحلة الثانية فى الفترة التى بدأت بعد احتلال السفارة الأمريكية واستمرت حتى قبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وانتهاء الحرب الإيرانية العراقية. وقد أكد نهج السياسة الخارجية الإيرانية على مبادئ عدة يأتى على رأسها: تصدير الثورة ودعم الشعوب المحرومة والنضال ضد الامبريالية.

ومع قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبداية الحرب العراقية الإيرانية برز نهج معارضة وتحدى النظام الدولى أحادى القطبية بزعامة الولايات المتحدة على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية وكذلك مقاومة التهديدات والقيود المفروضة على إيران. وتمثلت أهم سمات السياسة الخارجية الإيرانية فى الدفاع عن سيادة الأراضى الإيرانية وعدم التبعية للخارج ومعارضة الوضع القائم على الساحة الدولية.

وبدأت المرحلة الثالثة بعد قبول إيران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨. وشهدت هذه المرحلة بالمقارنة بالمرحلتين السابقتين تطورات رئيسية فى النهج الذى اتبعته السياسة الخارجية الإيرانية. فقد بذلت إيران مساعيها للمحافظة على قيمها وأهدافها بالنظر إلى التطورات والظروف القائمة فأقامت علاقات راسخة وواسعة النطاق مع دول المنطقة ومع سائر الحكومات. وفى هذه المرحلة يمكننا القول بأن أهم المهام التى كانت ملقاة على عاتق واضعى السياسة الخارجية الإيرانية هى:

١ - الانسجام بين الأهداف المبتغاة من جهة، وبين الإمكانيات والمقدرات التى تملكها إيران على المستوى الدولى والإقليمى من جهة أخرى.

٢ - السعى من أجل انتهاج دبلوماسية تستهدف المحافظة على المكاسب والحيلولة دون ظهور منازعات جديدة.

٣ - تقوية البنية العسكرية والأمنية للجمهورية الإسلامية بهدف البعد عن الأخطار المحيطة.

٤ - التنمية الاقتصادية للدولة من خلال تعبئة واستغلال القدرات المتاحة بشكل أمثل.

٥- دعم جهود التعاون والمشاركة مع كافة الحكومات ونبذ التوتر فى إطار مبادئ تحقيق المساواة وعدم التدخل فى شئون الآخرين والاحترام المتبادل.

وفيما يتعلق بأولويات السياسة الخارجية الإيرانية انقسمت الآراء إلى قسمين: القسم الأول تصدرت سلم أولوياته موضوعات من قبيل التنمية الاقتصادية وإعادة إعمار المناطق التى تضررت بفعل الحرب، وجذب الاستثمارات والتكنولوجيا. ومع انتخاب السيد هاشمى رفسنجانى ووصوله إلى سدة الحكم كرئيس للجمهورية الإسلامية بدأت مسيرة تحول الاقتصاد من اقتصاد مركزى إلى اقتصاد قائم على الخصخصة. وعلى صعيد السياسة الخارجية فقد جذبت سياسة بناء الثقة المتبادلة مع حكومات العالم الخارجى الاهتمام. فقد اعتبر التوتر فى العلاقات بين إيران وكافة دول العالم هو العامل الرئيسى فى تقييد مسيرة التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا المتقدمة إلى إيران ولذا بذلت الجمهورية الإيرانية قصارى مساعيها، وذلك فى إطار المبادئ الثلاثة: العزة - الحكمة - المصلحة، من أجل التقليل من الاصطدام والمنازعات على هذا الصعيد.

وأولت الجمهورية الإسلامية الاهتمام بسياسة بناء الثقة المتبادلة وإزالة سوء التفاهم والقضاء على التهديدات السياسية والعسكرية والإقلال من الأزمات وإقامة علاقات مباشرة مع كافة الدول.

ومع وصول السيد محمد خاتمى إلى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٩٧ تمتع الخطاب السياسى (الخطاب الثانى: المحور السياسى) بأهمية كبيرة على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية. فقد اعتمد هذا الخطاب على عاملين غاية فى الأهمية هما: حوار الحضارات، ونبذ التوتر والعنف فى العلاقات مع سائر الدول.

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتى إلى انتهاء نظام القطبية الثنائية على الصعيد الدولى، ودخول النظام الدولى مرحلة جديدة من الاتجاه نحو توزيع القوى وقواعد اللعبة السياسية. ومن البديهى أن التطور على الساحة الدولية يؤدى بالضرورة إلى تطور نهج وسلوك اللاعبين السياسيين على هذه الساحة. ولإبراز التطور فى هيكل توزيع القوى وتوضيح هيكل النظام الدولى الحالى وتأثيره على تطور نهج السياسة الخارجية الإيرانية من الضرورى بحث مكانة ووضع اللاعبين الأساسيين فى النظام الدولى أى روسيا وأوروبا الموحدة واليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

الهيكل الحالى للنظام الدولى وموقع إيران منه:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى دخل النظام الدولى - كما قلنا سلفاً - مرحلة جديدة فى إعادة تشكيل خريطة وهيكل توزيع القوى على الساحة الدولية، وتحول من التركيز على المسائل والقضايا العسكرية والأمنية إلى التركيز على المسائل الاقتصادية وهى المرحلة التى تزايدت فيها الحرب الباردة الاقتصادية على المصادر والموارد الاقتصادية، واتجه نهج السياسة الخارجية لكافة الحكومات أكثر من ذى قبل إلى المنافسة والقضايا الاقتصادية الدولية والعالمية.

وفى ظل هذا الوضع الذى حدثت فيه منافسات اقتصادية شديدة وشرسة بين اللاعبين الرئيسيين فى

العلاقات الدولية اعتبر امتلاك أحد اللاعبين السياسيين لقوة اقتصادية كبرى بمثابة العامل الذى يؤهله للقيام بدور دولى أو إقليمى كبير.

وعلى هذا النحو وفى ظل التحديات والظروف الجديدة كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تترك جزءاً من الساحة إلى قوى أخرى منافسة. ففى هذه الحالة يتحرك هيكل النظام الصناعى من وجهة نظر اقتصادية نحو النظام متعدد الأطراف حيث تعتبر أوروبا الموحدة واليابان والصين وروسيا من المنافسين الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كان قيام الولايات المتحدة بدور كبير فى إدارة شؤون العالم وضمن ذلك دورها في حرب الخليج (الفارسى) والدور المؤثر فى حرب البوسنة والهرسك والمحافظة على الكيان الصهيونى والسعى من أجل احتواء كوريا الشمالية. كل ذلك مكنها إلى حد بعيد من زيادة تسلطها وهيمنتها على الصعيد الدولى.

وفى ظل تلك الظروف والأوضاع اضطرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية وباعتبارها أحد اللاعبين فى العلاقات الدولية إلى الاستفادة من الفرص والظروف الدولية لدعم وحماية أهدافها ومصالحها القومية والمحافظة على نفسها أمام الضغوط والمشكلات التى تواجه ما تقوم به من تنمية شاملة.

وفى هذا الصدد تركت التطورات البنيوية التى طرأت على الساحة الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفيتى تأثيرات عميقة على الجغرافيا السياسية لإيران لأن انهياره السريع أدى إلى تغيير فى المعادلات السياسية والترتيبات الأمنية والاقتصادية الإقليمية والدولية. فقد ظهرت دول آسيا الوسطى إلى حيز الوجود، وتعرضت الحدود الشمالية لإيران لتغيرات سياسية جديدة، وبالرغم من أنه مع انهيار الاتحاد السوفيتى انهار معه التهديد الأمنى السوفيتى لإيران إلا أن ذلك أدى إلى ظهور نزعات قومية وعرقية جديدة، وإلى تأسيس حكومات جديدة، وأدى كذلك إلى تنافس القوى الأجنبية وخصوصاً الدول الغربية على إعمال النفوذ وتكريسه فى هذه الدول - آسيا الوسطى والقوقاز - مما أدى بدوره إلى زيادة التهديد الأمنى والاقتصادى والسياسى لإيران.

ومن البديهى أن تقوم إيران فى ظل هذا الوضع بالتعاون مع روسيا والصين والهند ودول آسيا الوسطى على الأصعدة الاقتصادية والتجارية والأمنية والسياسية، ومن الممكن أن يكون ذلك خطوة نحو دعم المصالح القومية الإيرانية والتوازن الإقليمى والتأثير فى هيكل النظام الدولى فى المستقبل. فإيران والصين لديهما حضارة قديمة وروابط وعلاقات قديمة، والصين لم تقم مطلقاً بدعم الحصار الاقتصادى المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على إيران. وخلال العقدين الماضيين تم دعم وتقوية العلاقات بين الدولتين بالرغم من وجود بعض الخلافات فى وجهات النظر على بعض الأصعدة، وكانت الصين دوماً تدعم وتساند الشعوب المحرومة وشعوب العالم الثالث، وفى هذا السياق كانت تدعم نضال الشعب الفلسطينى تجاه إسرائيل، كما كانت تعارض النظام أحادى القطبية ومسيرة العولمة التى تكرس الهيمنة الأمريكية أحادية الجانب، وقد هيأ كل ذلك الأرضية المناسبة للتعاون الاستراتيجى الثنائى بين إيران والصين.

من ناحية أخرى، حظيت علاقات إيران وروسيا كذلك بأهمية جديرة بالملاحظة على كافة الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية، فكلتا الدولتين لديهما مصالح سياسية وأمنية واقتصادية مشتركة فى تدعيم وتقوية العلاقات بينهما.

وعلى ضوء ذلك، فإن التطور على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية وتبنى سياسة نبذ العنف استهدف إزالة سوء الفهم وتهيئة الأرضيات الملائمة، للتعاون الثنائى والشامل فى الساحة السياسية والأمنية والاقتصادية مع الصين وروسيا. ويمكننا القول إلى حد بعيد أن ذلك يعد باعثاً نحو تقليل التهديدات وإزالة القيود ويشكل أرضية ملائمة لزيادة فعالية وتأثير إيران على هيكل النظام الدولى. وعلى هذا الصعيد فإن سياسة نبذ العنف التى تنتهجها إيران مع دول الاتحاد الأوروبى يمكن أن تكون كذلك فرصة مناسبة لمعارضة الولايات المتحدة والاستفادة من منافسة الاتحاد الأوروبى للولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الصدد.

العولمة وتطور نهج السياسة الخارجية الإيرانية:

ارتبط التغير والتطور فى نهج السياسة الخارجية للحكومات على الصعيدين الإقليمى والدولى بظهور العولمة فهذه الظاهرة لا تؤثر فقط على الجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية، بل تؤثر على مجمل البيئة المحيطة بصانع القرار وتؤثر على الدول المختلفة سواء كانت صغيرة أم كبيرة.

وقد أدت ظاهرة العولمة إلى ظهور تحديات رئيسية على الساحة الثقافية والاقتصادية والسياسية والأمن القومى للدول، ووفرت فى نفس الوقت فرصاً جديدة لإعادة اكتشاف القيم والهويات والحدود والأمن القومى.

ومن غير الممكن قبول قراءة ومطالعة السياسة الخارجية للدول دون النظر والاهتمام بظاهرة العولمة التى برزت فى عصر يتسم بالثورة الإعلامية والمعلوماتية من كومبيوتر إلى إنترنت .. إلخ.

وإذا أخضعنا ظاهرة العولمة للبحث والدراسة فى أى زاوية فسنجد أن كافة الحكومات والشعوب قد تأثرت بها على الأبعاد كافة (السياسية والاقتصادية والثقافية)، وأن ذلك التأثير فى حالة تزايد مستمر، حيث مازالت

الحكومة والدولة عاجزة تماماً على الوقوف فى وجه تحديات العولمة.

وفى ظل تلك الظروف تتأثر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مثلها مثل كافة دول العالم، بالعولمة وإذا لم تتمكن إيران من المحافظة على نفسها تجاه آثار العولمة المتزايدة - عن طريق الدبلوماسية الثنائية أو الشاملة - فسوف يتم تهميشها فى المستقبل وهى التى تحملت أضراراً غير قابلة للتلافى على الصعيد الدولى. ويؤكد العديد من الخبراء على أنه إذا ازداد التوافق والانسجام والنفوذ الاقتصادى المتبادل بين الدول فإن مجموعة الدول التى ليست لها القدرة أو التى لا ترغب فى الاندماج فى النظام العالمى ستنزوى بشدة وسيتم تهميشها وستزداد الهوة بين الفقراء والأغنياء وستكون العولمة لصالح الذين يملكون الثروات التى يحتاجها العالم.

وعلى ضوء سياسات إعمال الثقة ونبذ العنف وتدعيم التعاون والتى تتبعها إيران على الأصعدة المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مع سائر الدول يمكن أن تحوّل هذه السياسات الجمهورية الإسلامية إلى أرضية ملائمة للنمو والتنمية الاقتصادية. وفى ظل هذا الوضع يمكن أن يكون التعاون الإيرانى مع الدول الصناعية والمتقدمة بهدف الحصول على التكنولوجيا الضرورية وجذب الاستثمار عاملاً مساعداً لإيران فى الحصول على منافع ومكاسب اقتصادية كبيرة دون الاعتماد على النفط.

إن اتباع إيران لسياسات نبذ العنف مع دول الخليج (الفارسى) وتشجيع التعاون الثنائى أو الشامل مع الدول الأعضاء فى منظمة الإيكو ودعم وتقوية العلاقات الإيرانية الروسية والصينية.. كل ذلك يساعد على إيجاد وخلق ودعم علاقات التقارب والعلاقات الثقافية والسياسية. وفى ذات الوقت يساعد إيران على مواجهة التحديات والضغوط التى تمارسها بعض الدول تجاهها.

فإيران الإسلامية لا يجب عليها إجراء مباحثات الحوارات فقط، بل يجب أن تكون موجودة على الساحة الدولية وأن تستعد للوجود فى الأسواق العالمية.

وفى المحصلة النهائية يمكن رصد التطور فى نهج السياسة الخارجية الإيرانية بالنظر إلى ظاهرة العولمة كما يلى:

١ - فى عالم المنافسة الاقتصادية يعتبر انتهاج سياسات نبذ العنف والتوتر مع الدول المتقدمة والصناعية عاملاً مساعداً وداعماً لنقل التكنولوجيا الضرورية والاستثمارات والسلع الرئيسية، الأمر الذى يؤثر بدوره فى زيادة النمو والتنمية الاقتصادية الإيرانية.

٢ - إن إزالة ونبذ العنف وإجراء المحادثات البناءة الهادفة مع الدول المتقدمة يمكن أن يزيد من الوضع والمكانة الدولية لإيران.

٣ - يمكن لنبذ العنف والتوتر واتخاذ سياسات قادرة على التحول التدريجى أن يحمى المصالح المشتركة والثنائية والشاملة.

٤ - إن نبذ التوتر الإقليمى يعد عنصراً دافعاً نحو الإدارة المثلى للنظام الأمنى الإقليمى، الأمر الذى سيمكن من القضاء على المنازعات والتحكم فى الإنفاق العسكرى ونقل هذا الإنفاق إلى قطاع الصناعة والاقتصاد.

٥ - يؤدى خلق وإيجاد الاستقرار السياسى والاقتصادى الإقليمى إلى توفير الأرضية اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

٦ - بالنظر إلى العلاقة بين اقتصاد الدولة والدخل من الصادرات النفطية فإن تدعيم التعاون والتقارب مع دول المنطقة يمكن أن يساعد على التخطيط المنسجم والمتواصل للتنمية والنمو الاقتصادى.

٧ - إن تقوية ودعم التعاون الاقتصادى الإقليمى بين الدول الإسلامية وتفعيل نشاط منظمة الإيكو ودعم العلاقات الاستراتيجية الإيرانية مع كل من روسيا والصين يمكن أن يؤدى كل ذلك إلى دعيم مكانة إيران على الساحة الدولية.

٨ - يرتبط القضاء على الأخطار والتهديدات التى تواجه منطقة الخليج (الفارسى) بالسياسات السلمية التى يجب أن تنتهجها دول المنطقة من أجل المصالحة والتقارب.

٩ - بالنظر إلى النمو المتزايد فى المعرفة والمعلومات والتأكيد على الهويات القومية والوطنية فعلى الدول الإسلامية أن يكون لديها القدرة عن طريق نبذ العنف وخلق أرضية للاتحاد والائتلاف ضمن المحافظة على هوياتهم الأصلية من أجل إعادة بلورة الأطر الثقافية وتلبية احتياجات ومطالب شعوبها.

١٠ - يمكن أن تساعد سياسة نبذ العنف على دعم وتقوية وتفعيل نشاط منظمة المؤتمر الإسلامى.

١١ - يمكن لسياسات نبذ العنف وإزالة سوء الفهم أن تؤثر فى الحيلولة دون نشوب الأزمات الإقليمية المستقبلية وانتقالها إلى حيز الوجود.

سياسات الإصلاح الاقتصادى والتطور فى نهج السياسة الخارجية الإيرانية:

انتهجت الجمهورية الإسلامية الإيرانية سياسة الإصلاح الاقتصادى وذلك لتفعيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وخفض مستوى تدخل الحكومة فى الاقتصاد وخلال سياسات الإصلاح الاقتصادى التى انتهجتها الدولة خلال الأعوام (١٩٨٠ - ١٩٨٨) بذلت الحكومة مساعيها عن طريق تقديم الدعم للوصول إلى استقرار الوضع الاقتصادى فى فترة الحرب فقامت بتحديد الأسعار حتى لا تتعرض البلاد لأزمة

اقتصادية فى هذه المرحلة، ثم تبنت برنامج خصخصة الاقتصاد. ويمكن الإشارة إلى خطوات مسيرة الخصخصة التى تبنتها الحكومة كالتالى:

١ - خصخصة الصناعة وكافة الأنشطة الإنتاجية الصناعية وغير الصناعية.

٢ - تحقيق الانضباط فى الأنشطة الاقتصادية على صعيد الخدمات المالية والمصرفية.

٣ - تفعيل وتنمية وتحديث بورصة طهران.

٤ - تشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية.

٥ - جذب القروض الخارجية.

٦ - إنشاء المناطق التجارية الحرة فى سائر أرجاء البلاد.

٧ - المحافظة على قيمة الريال.

٨ - الخفض التدريجى للدعم.

٩ - تحرير التجارة الخارجية.

١٠ - تحرير الأسعار.

١١ - إعادة المتخصصين والاستثمارات الإيرانية الموجودة بالخارج.

هذا وقد تم اتخاذ الخطوات التالية لتحرير الاقتصاد:

١ - تقليص السيطرة على الأسواق المالية.

٢ - تفويض تحديد الأسعار إلى آليات السوق.

٣ - إلغاء الدعم وتعديل القيم والأسعار المدعومة.

٤ - تحرير التجارة الخارجية وإزالة التعريفات والرسوم الجمركية.

٥ - تبنى نظام تعويم العملة.

٦ - الاستفادة من مشاركة المستثمرين الأجانب فى المشروعات القومية.

وقد أقرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى جدول أعمالها سياسات تحرير الاقتصاد واستهدفت من جراء ذلك جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية ودعمت مشاركة القطاع الخاص بنسبة من ٢٥ إلى ٣٠٪ فى الأنشطة الاقتصادية فى أواخر الثمانينيات.

وقد ازدادت هذه النسبة لتصل إلى ما بين ٧٥ إلى ٨٠٪ فى أواخر عقد التسعينيات، ومن خلال ذلك تمكنت من جذب مليارات الدولارات للاستثمار فى المشروعات القومية. وقد اتجهت الحكومة نحو الاستفادة من ما قيمته ٢٠ مليار دولار من رأس المال الخارجى فى الخطة الخمسية الأولى، وقد ازداد هذا المبلغ ليصل إلى ٢٧ مليار دولار فى الأعوام التالية، كما خفضت من القيود على الاستثمار الخارجى المباشر، واستهدفت بذلك دفع مسيرة التنمية الاقتصادية وتنفيذ الخطط الخمسية للتنمية.

وقد تم التركيز على قطاعات وميادين بعينها وكان من ضمنها البتروكيماويات والكهرباء، وقد استلزم لإنشاء وتنمية المشروعات القومية إلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الصناعية وإصلاح قوانين الاستثمار بصورة ازداد معها سقف الاستثمار الخارجى فى المشروعات المشتركة إلى ٤٩٪ من كل مشروع.

وطبقاً للمشروع المقترح للتعاون بهدف جذب الاستثمارات الخارجية من خلال وزارة الخارجية بلغ إجمالى الاستثمارات الخارجية للدول خلال الأعوام (١٩٩٣ - ١٩٩٧) ما يعادل ٣، ٧٨٢ مليون دولار كما تمت إقامة مناطق حرة تجارية واقتصادية وتعد هذه المناطق بمثابة الجسر الذى يربط بين الصناعات الداخلية والخارجية، الأمر الذى يمكن أن يساعد على جذب الاستثمارات الخارجية، وأن يكون بمثابة الباعث على زيادة الصادرات، وفى هذا السياق اهتمت إيران بإيجاد وتوفير مزايا للمستثمرين الأجانب. واستهدفت من ذلك جذب الاستثمارات. والشاهد على هذه المزايا ما تم تنفيذه فى منطقة قشم التجارية (نفقات محدودة على الطاقة تشمل سنتين لكل كيلو وات. والمعافاة من الضرائب على الدخل الحاصل من الاستثمارات الاقتصادية. وإلغاء الضرائب على الصادرات والواردات)

خلاصة القول. إن تنمية وتطوير العلاقات الإقليمية والدولية استهدف زيادة التنمية الاقتصادية فى هذه المرحلة. وينظر إلى ذلك على أنه ضرورة ملحة فعلى المستوى الإقليمى تم دعم التعاون مع الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى وخصوصاً السعودية، وتم دعم وتقوية منظمة الإيكو ومنظمة المؤتمر الإسلامى. وقد ساعدت إقامة علاقات ثنائية مع السعودية ودعم هذه العلاقات فى عدم خفض سعر البترول الأمر الذى كان سيؤثر بالسلب على اقتصاد الدولتين. بالإضافة إلى آن العلاقات مع سائر دول المنطقة الجنوبية للخليج الفارسى تفتح المجال أمام توفير سوق كبير للصادرات الإيرانية.

وعلى المستوى الدولى. تم تطوير العلاقات مع الدول الأوروبية، وقد بذلت إيران قصارى مساعيها فى هذا الصدد لفتح المجال لتقوية ودعم العلاقات الخارجية وجذب الاستثمارات الخارجية عن طريق العلاقات واسعة النطاق مع الدول الأوروبية، وقد ذكر الرئيس الإيرانى محمد خاتمى فى جمع من رجال الصناعات والتجار الفرنسيين أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية عازمة على تلافى التخلف الذى حدث من جراء سياسات نظام محمد رضا بهلوى، وأنه لتحقيق هذا الهدف يتحتم عليها القيام بأعمال ضخمة فى المجالين الاقتصادى والسياسى.

التدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية الإيرانية

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية)٢/٣/٢٠٠٣

يعود تاريخ الوجود الأمريكى فى إيران إلى أواخر القرن الـ ١٩. وقد بدأت العلاقات الثنائية بين الدولتين من خلال تقديم المساعدات والخدمات التعليمية والصحية الأمريكية إلى إيران. وقد تطورت هذه العلاقات فى النهاية إلى علاقات سياسية كاملة بلغت ذروتها فى فتح السفارات فى كل من الدولتين فى عام ١٨٨٣. ورغم هذا الوجود الأمريكى إلا أنه ونظراً لسياسة العزلة التى انتهجتها الولايات المتحدة لم تستطع وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية أن تلعب دوراً مؤثراً على الساحة الدولية. لكن خلال الفترة من عام ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٥٤ حل الأمريكيون محل القوات البريطانية فى إيران وتمكنوا بسرعة من السيطرة على المناصب القيادية العليا مثل الأمن الداخلى والاقتصاد وغير ذلك.

بعد ذلك سعت الولايات المتحدة لكى تلعب دورا فعالاً فى الساحة السياسية الإيرانية بوصفها جزءاً من حائط الصد المانع للنفوذ الشيوعى وذلك فى إطار نظرية "ترومان".

وفى ١٩٥٠/١/٢٠ أعلنت الإدارة الأمريكية أن هدفها هو التصدى لانتشار نفوذ الشيوعية فى إطار السياسة الأمريكية العالمية الجديدة وأن السبيل إلى ذلك يتمثل فى تقديم المساعدات المالية والفنية لدول العالم الثالث النامية.

إن الحيلولة دون انتشار نفوذ الشيوعية - كهدف أمريكى - صار سبباً، فى عصر ايزنهاور، لاشتراك الولايات المتحدة فى تدبير انقلاب ١٩٥٣/٨/١٨ضد الحركة الوطنية الإيرانية لتأميم صناعة النفط.

نظرية ايزنهاور :

بعد انتهاء فترة رئاسة الرئيس الأمريكى "ترومان" فاز الرئيس ايزنهاور - بتأييد من الجمهوريين - فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية. وكان ايزنهاور قد سعى للابتعاد عن السياسات الانفعالية لترومان فى مواجهة الشيوعية وذلك خلال فترة انتشار نفوذ اليمين المتطرف وتحقيقه للنصر والوصول إلى رئاسة الجمهورية منتهجاً استراتيجية هجومية فعالة.

ونتيجة لذلك عمدت إدارته إلى إنجاز العمليات السرية وتدبير الانقلابات فى دول العالم المختلفة وتدعيم وكالة المخابرات المركزية وتصعيد الحرب الباردة وتوسيع الأحلاف العسكرية وذلك من أجل مواجهة الشيوعية. وفى إطار هذه النظرية أيضاً حظيت التطورات السياسية الإيرانية باهتمام ايزنهاور ووزير خارجيته دالاس نظراً لأن إيران تعد واحدة من الحلقات المهمة فى استكمال استراتيجية بناء الخط الحديدى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى.

من هنا كانت التطورات الناتجة عن تأميم صناعة النفط الإيرانية، وتحركات حزب توده، ومعارضة مصدق لاقتراحات تشرشل - ترومان لحل أزمة النفط قد أدت بدورها إلى إثارة المخاوف الأمريكية بشأن خطر امتداد النفوذ الشيوعى وسيطرة الاتحاد السوفيتى على إيران مما جعل السياسيين الأمريكيين يعتبرون أن سقوط إيران فى المعسكر السوفيتى الشيوعى قد بات قريباً جداً.

وبناءً على هذا، وفى مارس ١٩٥٣ أعطى الأمريكيون إجابة ورداً إيجابيين على الخطة البريطانية وأعلنوا عن استعدادهم للتعاون المشترك مع بريطانيا للقيام بالانقلاب المزمع فى إيران والإطاحة بمصدق. وبالفعل رصدت الولايات المتحدة مبلغ مليون دولار ووضعته تحت تصرف اللجنة المسئولة عن الانقلاب لتغطية تكاليف الإطاحة بحكومة الدكتور مصدق.

وعلى أساس مشروع اللجنة المذكورة تم اختيار اللواء زاهدى السعد من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا لتزعم مجموعة الانقلاب وبعد نجاح خطة الانقلاب تم تهيئة وإعداد المناخ والمجال اللازمين من أجل التصدى وقمع أى رد فعل فى مواجهة الانقلاب المنتظر، وعلى هذا فإن انقلاب ١٩٥٣/٨/١٨ يعتبر نقطة بداية السيطرة الأمريكية الكاملة على إيران وهى السيطرة التى استمرت ٢٥ عاماً.

وبعد انقلاب أغسطس ١٩٥٣ عمدت الحكومة الأمريكية إلى تقديم مساعدات لحكومة اللواء زاهدى

بلغ مقدارها ٨٤,٥ مليون دولار وذلك حتى عام ١٩٥٤. وخلال العقد التالى للانقلاب قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية بلغت قيمتها ١٢١,٤ مليون دولار سنوياً. من ناحية أخرى، خصصت وكالة المخابرات الأمريكية C.I.A مبالغ مالية أخرى كثيرة ووضعتها تحت تصرف المرشحين الذين يرغبون فى الوصول لمجلس الشورى القومى والذى بدأت أولى دوراته بعد الانقلاب فى أوائل عام ١٩٥٤.

ودعما للتعاون الاستخباراتى والأمنى بين البلدين قامت الولايات المتحدة فى سبتمبر ١٩٥٣ بإرسال أحد جنرالات الجيش والذى كان يعمل فى الـ C.I.A إلى إيران وأسندت له مهمة تشكيل وتدريب وتعليم وحدات استخباراتية أخرى جديدة وهذه الوحدات كانت تعمل بإشراف القيادة العسكرية لطهران والتى كان يرأسها الجنرال تيمور بختيار.

وفى ديسمبر ١٩٥٣ تم الانتهاء من تشكيل هذه الوحدات الاستخباراتية، وبعد ذلك عمد الجنرال الأمريكى إلى تقديم التدريبات الخاصة لمواجهة الأحداث الأمنية الداخلية والتى منها متابعة المعارضين لنظام الحكم وكيفية وآلية إجراء التحقيقات واستخدام شبكة العملاء والاستخبارات. وكانت هذه الوحدات تعد أول وحدات أمنية عملياتية فى إيران وهى التى كانت بمثابة النواة الأساسية التى تشكل منها جهاز المخابرات والأمن الداخلى الذى عرف فى التاريخ باسم جهاز "السافاك".

وخلال الفترة من عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٥٦ وصل إلى إيران عدد غير مسبوق من المستشارين الفنيين الأمريكيين. فبعد أن كان عدد المستشارين من وكالة المخابرات الأمريكية C.I.A، والذين كانوا يعملون فى إيران، يقل عن عشرة أشخاص ارتفع هذا العدد خلال السنوات الثلاث التالية إلى ٣٠٨ أشخاص. من ناحية أخرى، كان من أهم نتائج الانقلاب بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا عقد اتفاقية بيع النفط والغاز أو ما صار يعرف بكنسورتيوم النفط والغاز مع الحكومة الإيرانية. وفى الواقع فإن واحداً من المهام التى أنيطت بمنفذى الانقلاب ضد مصدق هو حل أزمة النفط وذلك عن طريق عقد اتفاقية مع الحكومة الإيرانية. وفى نفس الاتجاه أيضاً فقد تم إسناد هذه المهمة إلى "على أمينى" وزير المالية فى حكومة زاهدى بوصفه أوفى صديق يحفظ المصالح الأمريكية فى إيران.

وفى شهر يوليو ١٩٥٤، أى بعد عام من الانقلاب تم التوقيع على اتفاقية كنسورتيوم بين على أمينى وهيواردبيج الأمريكى مندوباً عن شركات النفط الأمريكية الأطراف فى هذا الكنسورتيوم.

وطبقاً للاتفاقية المذكورة اختصت شركات: أمريكان استاندرد نيوجرسى، استاندرد كاليفورنيا، سركونى فاكيوم، تكساس وجولف كل منها بحصة ٨٪ من الأسهم.

إن حل أزمة النفط والقضاء على حزب توده هيأ إيران للدخول فى الأحلاف العسكرية مع الولايات المتحدة وهى خطوة أخرى كانت تعتبر ضمن أهداف سياسة ايزنهاور تجاه إيران.

وفى ١٩٥٦/١١/٩ أعلنت الحكومة الإيرانية رسمياً عزمها على الانضمام لحلف بغداد مع كل من العراق و تركيا.

وكان أعضاء هذا الحلف الذين كانوا يحظون بدعم أمريكى هم: العراق، تركيا، باكستان وبريطانيا وكان هدف حلف بغداد - بعد سقوط النظام الملكى فى العراق والذى تحول إسمه إلى حلف السنتو المركزى - هو نفس هدف حلف الناتو المتمثل فى تكوين حزام دفاعى فى المناطق المقابلة للنفوذ الايديولوجى والسياسى والتهديدات العسكرية للاتحاد السوفيتى. وقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها عضواً فى اللجان العسكرية والاقتصادية من وراء انشاء حلف بغداد العسكرى إلى ايجاد قناة اتصال بين حلف الناتو وحلف السنتو. وفى نفس الوقت وبعد نجاح انقلاب عبد الكريم قاسم فى العراق فى يوليو ١٩٥٨ وخروج هذه الدولة من حلف السنتو خشى شاه إيران من نفوذ الشيوعية ومن فقدان الأمن للنظام الشاهنشاهى الإيرانى ولهذا ففى ١٩٥٩/٣/٤ وقع اتفاقاً ثنائياً مع الولايات المتحدة وهو الاتفاق الذى ضم ستة مواد أساسية وقام بتوقيعه كل من "حسن أرفع" السفير الإيرانى فى أنقره و"فلشر وارن" السفير الأمريكى فى تركيا. ووفقاً لهذه الاتفاقية تعهدت الولايات المتحدة باتخاذ خطوات تهدف إلى حماية الأراضى الإيرانية مستفيدة فى ذلك من القوة العسكرية وذلك فى حال تعرض الأراضى الإيرانية للخطر. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ مباشرة لتتحول بذلك طبيعة العلاقات الإيرانية الأمريكية من علاقات عادية رسمية إلى علاقات أقل ما توصف به بأنها علاقات خاصة فى ظل تغير جذرى ونوعى فى طبيعتها. وفى ظل هذا الوضع تشكلت مجموعة من خمسة أفراد من المستشارين

العسكريين الأمريكية كانوا بمثابة أضلاع أساسية فى كثير من العمليات الاستخباراتية والتخريبية المضادة للاتحاد السوفيتى والعراق انطلاقاً من الأراضى الإيرانية.

وفيما يخص القطاع الثقافى سعى راديو صوت أمريكا بالإضافة إلى عدد من المؤسسات الإعلامية والثقافية المرتبطة بعلاقات صداقة مع الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط إلى نشر وتبرير السياسة الخارجية لايزنهاور ودعم التوجيه الأمريكى داخل إيران.

فقد عمدت مؤسسة أصدقاء آمريكا بالشرق الأوسط إلى وضع برامج لمساعدة الإيرانيين بهدف الحصول على نفوذ داخل إيران ودعم التنسيق مع المنظمات الأخرى مثل منظمة إيران وأمريكا ومنظمة أبناء طهران والمنتدى الدولى التجارى بطهران ومنظمة "نادى الروتارى فى طهران وقد عملت جميعها بالتعاون مع منظمة أصدقاء آمريكا فى الشرق الأوسط بهدف خلق رأى عام إيرانى مؤيد للسياسات والنفوذ الأمريكيين فى إيران.

وفى الوقت نفسه، تمثلت إحدى الخطوات الأمريكية فى عصر ايزنهاور والتى فشلت بسبب عدم التعاون مع الحكومة البريطانية فى طرح خطة انقلاب عسكرى بقيادة اللواء "قرنى" ضد الشاه. ويعتبر قرنى من الضباط الذين شاركوا فى انقلاب ١٩٥٣/٨/١٨ ضد "مصدق" وكان قد نجح بحماية وتأييد الولايات المتحدة فى الوصول إلى منصب قيادة أركان القوات المسلحة الإيرانية. وفى نفس الوقت كان يعتبر من أهم المسئولين الاستخباريين فى الدولة.

وفى عام ١٩٥٩ سعى اللواء "قرنى" لطرح فكرة تدبير انقلاب عسكرى ضد الشاه بهدف الإطاحة به وإقامة حكومة عسكرية، وقد فشلت هذه الخطة رغم حماية وتأييد الولايات المتحدة وذلك بسبب وصول معلومات بواسطة البريطانيين إلى الشاه فقد أبلغوه أن "قرنى" وفقاً للوثائق الموجودة لديهم يفكر فى الإطاحة بالشاه وهو ما دفع الشاه لاستباق الأحداث فألقى القبض عليه وأودعه فى السجن، ولكن نظراً لوساطة الولايات المتحدة فى هذا الأمر فقد صدر الحكم ضده بالسجن ٣ سنوات فقط.

نظرة جون كينيدي:

فى فبراير ١٩٦٢ دخل "جون كينيدى" البيت الأبيض كرئيس آمريكى جديد. ومنذ اليوم الأول لدخوله البيت الأبيض أولى اهتماماً بارزاً ومختلفاً بشأن الأزمات السياسية فى دول العالم الثالث الأمر الذى دفعه لأن يسعى إلى طرح استراتيجية جديدة بشأن الشرق الأوسط.

لقد كان جون كينيدى يؤمن بأهمية تقليل المساعدات العسكرية المقدمة لدول العالم الثالث وعدم الاعتماد على الانقلابات العسكرية فيها. بل على العكس كان يعتقد فى ضرورة إنجاز وإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مهمة فى دول العالم الثالث.

أما فى إيران فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت منذ تولى "كينيدى" الحكم قد عمدت إلى فرض ضغوط شديدة على البلاط الملكى بهدف احترام الحريات السياسية وإجراء إصلاحات حقيقة والإطاحة بالكوادر الفاسدة من الهيئة الحاكمة وذلك حتى يتمكن البلاط الشاهنشاهى من تهيئة المناخ اللازم بهدف القضاء على قيم وأفكار الماركسيين فى داخل إيران.

فى هذا الاتجاه أعلن كينيدى فى عام ١٩٦١ عن تخصيص مساعدات أمريكية لإيران بلغ مقدارها ٣٥ مليون دولار.

وقام الشاه بهدف استرضاء الولايات المتحدة بحل مجلس الشورى القومى فى دورته العشرين. كما قام بإيداع عدد من قادة الجيش والداخلية الفاسدين فى السجن. وقام بطرح برنامج للإصلاحات الشاملة داخل إيران واضعا الاصلاحات الخاصة بالأراضى الزراعية - والتى عرفت بالإصلاح الزراعى - على رأس برنامجه. وخلال فترة رئاسة على أمينى للوزراء تم تنفيذ برنامج الإصلاحات فى إيران بالتوافق مع وجهة نظر جون كينيدى. وكانت البرامج المختلفة مثل بيع الحصص والأسهم فى المصانع الحكومية على الشعب ومساهمة العمال فى إدارة المصانع وكذلك إصلاح قانون الانتخابات وإنشاء جيش والقضاء على الأمية وهو ما كان قد عرف آنذاك "بالثورة البيضاء" للشاه. فى نفس هذا الوقت كانت أية مخالفة أو معارضة لهذه الإصلاحات تعتبر بمثابة ردة وعودة للخلف وذلك فى ظل التأييد الأمريكى لتوجهات الشاه، ولهذا كانت تلك المعارضات تجابه بشكل مباشر وسريع وحاد ومثال على ذلك ما حدث فى ثورة يونيو ١٩٦٤.

ليونيد جونسون وقانون الكابيتولاسيون :

بعد اغتيال كينيدى تولى ليونيد جونسون الرئاسة وخلال الفترة من عام ١٩٦٤ ولمدة ٦ سنوات تقريباً

استمر جونسون على نهج كينيدى تقريباً.

وفى ١٩٦٥/٩/٢٢ قام مجلس الشورى القومى الإيرانى بعد منافسات ومباحثات طويلة بين السفارة الأمريكية فى طهران والحكومة الإيرانية بالتصديق على قانون الحصانة والذى عرف بقانون الكوبيتولاسيون وبمقتضاه حصل المستشارون والعسكريون الأمريكيون العاملون فى إيران وكذلك أقاربهم على الحصانة القضائية الممنوحة للدبلوماسيين.

وقد طرح موضوع الكابيتولاسيون منذ رئاسة "أسد الله علم" للوزارة وتم التصديق عليه فى فترة تولى "حسن على منصور" للوزارة. وقد تسبب إعطاء الحقوق الدبلوماسية لكل الأمريكيين فى إحداث موجة كبيرة جداً من الاعتراضات الشعبية والتى نتج عنها أيضاً نفى الإمام الخمينى بوصفه زعيماً للمعارضة وزعيماً للثورة ضد الشاه.

السياسة الأمريكية تجاه إيران فى عهد ريتشارد نيكسون :

فى شهر أكتوبر ١٩٦٨ انتخب ريتشارد نيكسون كرئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية وأعلن فى ١٩٧٠/٧/٢٤عن سياسة جديدة تجاه إيران وذلك أثناء وجوده فى جزيرة "جوام". فقد ربط بين تقديم المساعدات لدول المنطقة ومنها إيران وبين الاستفادة من الوسائل والتجهيزات والإمكانات الموجودة فى كل منها للدفاع عن المصالح الأمريكية وأن تتولى الولايات المتحدة أيضاً مسئولية الدفاع عن المنطقة انطلاقاً من هذه الدول وهى السياسة التى عرفت بسياسة "الإحلال الإقليمى". ومن أشهر الأدلة التى كشفت عن هذه السياسة الأزمة الشديدة التى حدثت فى فيتنام وعانت منها الولايات المتحدة.

لقد تملك الخوف من الأمريكيين بشدة وذلك بسبب ما اصطلح على تسميته بـ"فتنمة" السياسة الخارجية الأمريكية، فلم يكن الأمريكيون يريدون إرسال قوات إلى المنطقة لأن كارثة التورط الأمريكى فى فيتنام وما أصاب الجيش الأمريكى فيها قد أحدث قلقاً شديداً لدى الأمريكيين.

ولهذا فمنذ عام ١٩٧٠ قامت الولايات المتحدة بإحلال القوات الإيرانية محل القوات الأمريكية فى الدفاع عن مصالحها وهو ما نتج عنه بيع أسلحة متقدمة ومعقدة جداً لإيران بلغت قيمتها ٢٠ مليار دولار وذلك حتى قيام الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩.

إن أول تجربة لهذه السياسة الجديدة أى نظرية "الإحلال الإقليمى"، أى أن تحل دولة ما محل القوات الأمريكية في نزاع ما والتى حققت النتيجة المرجوة منها خاصة مع تسليح الجيش الإيرانى ورفع كفاءته، تمثلت فى قمع ثورة الشيوعيين فى "عمان" لإنقاذ التاج والعرش العمانى.

ومع هذا فقد واجهت هذه السياسة فشلاً ذريعاً فى عام ١٩٧٩مع قيام الثورة الإسلامية فلم تجد الولايات المتحدة مفراً من التخلى عنها.

السياسة الأمريكية فى عهد كارتر :

فى سنة ١٩٧٦ انتهت مدة رئاسة فورد وتولى جيمى كارتر مرشح الحزب الديمقراطى رئاسة الولايات المتحدة فى أعقاب فضيحة ووترجيت التى حدثت لنيكسون وقد ترك التغير القيادى فى الولايات المتحدة آثراً مباشراً على نظام الشاه فالنظام الذى كان يتحرك فى إطار سياسة نيكسون وكانت سلطته تتجاوز نطاق الجغرافيا الإيرانية بشكل كبير والذي سيلعب دوراً كبيراً فى حماية المنطقة وقمع آى صوت يعلو من داخل إيران. كل ذلك قد تغير فجأة مع وصول مرشح الرئاسة الأمريكية من الحزب الديمقراطى والذى كان يردد فى شعاراته الانتخابية أنه لن يبيع أسلحة للحكومات التى لا ترعى حقوق الإنسان.

وعلى هذا الأساس صارت نظرية كارتر التى تقوم على الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات السياسية تستلزم بالضرورة أن يكون ذلك متوائماً مع بسط ونشر الديمقراطية.

لكن هذه السياسة عانت من تناقض عميق فى مواجهتها مع الثورة الإسلامية الشعبية الإيرانية ولأن كارتر فى مواجهته للثورة كان ينتهج سياسة القبضة الحديدية ويتدخل بشكل مباشر فى إيران ناقضاً سياسته أيضاً بشكل مباشر فقد أوشك على إحداث فيتنام أخرى وقد أدى هذا الأمر فى النهاية إلى القضاء على الشاه وبالتالى زوال جميع المصالح الأمريكية فى إيران.

وفى النهاية دفع كارتر ثمناً باهظاً بخروج الشاه خاصة وأنه كان قد ساعد وعمد إلى تولية أحد الرجال القوميين لرئاسة الوزاره وهو شهبور بختيار، ثم أرسل الجنرال "هايزر" لتشجيع قادة الجيش الإيرانى على التعاون مع شهبور بختيار. لكن مع كل هذا واجهت جميع محاولات كارتر هزيمة ساحقة مع نجاح الثورة الإسلامية بزعامة الخمينى.

بوش مصمم على تعويض إخفاقات والده

■ سياست روز (السياسة اليوم) ١٦/٢/٢٠٠٣

نفى الدكتور برويز مجتهد زاده الأستاذ الجامعي ورئيس مؤسسة يورو سويك فى لندن فى حوار مع وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) أن يكون للولايات المتحدة برنامجا سياسيا لتغيير الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط بما يتوافق مع المصالح الأمريكية. وأكد على أن جورج بوش قرر تعويض إخفاقات والده فى الحرب ضد العراق عام ١٩٩١. وأضاف د. مجتهد زاده: لقد وضح التوجه الأمريكى أمام الجميع ومفاده أنها تسعى لاستخدام القوة المسلحة ضد الشعوب لإقامة نظام دولى جديد وفق ما ترتئيه حيث يمكن لهذه الاستراتيجية أن تمنحها مساحة أكبر وقوة ردع للعديد من الشعوب الأخرى.

وفيما يتعلق بالحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق، يمكن القول أن هناك معارضة دولية واسعة ضد هذه الحملة، وأن هناك سببين لهذه المعارضة أولهما يتمثل فى أن هذا الهجوم العسكرى يمكن أن يؤدى إلى تقسيم العراق ويجر المنطقة بدورها إلى الاضطراب، وثانيهما يتمثل فى أن الهجوم على دولة لتغيير النظام الحاكم بها يعتبر بمثابة إرساء لتطور جديد فى العلاقات الدولية والتى ستسمح بعد ذلك بالتكرار مستقبلا. إن الولايات المتحدة فى تشكيلها للنظام الدولى الجديد، لا تقيم وزنا للأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية والرأى العام العالمي، وترغب فى مواصلة اللعب دوليا وفقا للقواعد الأمريكية، لهذا السبب، لا نجد الولايات المتحدة الأمريكية فى حاجة لموافقة دولية من تلك المنظمات على مهاجمة العراق، ولا تضع فى اعتبارها أهمية بالغة للرأى العام العالمى أيضا.

وقد كان هناك عاملان رئيسيان مؤثران لمنع الهجوم العسكرى الأمريكى على العراق أولهما التعاون الصادق من جانب النظام البعثى العراقى مع مفتشى الأسلحة الدوليين للتخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل والتى تم تخزينها فى هذا البلد لسنوات عدة. والثانى يتمثل فى اتخاذ خطوة صادقة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لوضع برنامج محدد لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية تحت إشراف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. لكن وكما وضح للعالم اليوم فإن كلا الطرفين لا يتعامل مع الآخر بصدق، فصدام حسين يعتقد أن أسلحته للدمار الشمال هى الضامن لبقائه فى السلطة، والولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تغيير نظام العراق من منطلق إحكام قبضتها ولتثبيت سيادتها على قمة العالم السياسي.

أما المجتمع الدولي، فيجب التذكير بأنه أيضا منقسم إلى مجموعتين وفقا للصراع السياسي، فالولايات المتحدة وبريطانيا وعدد من الدول فى مجموعة، وفرنسا وروسيا وألمانيا مع مجموعة أخرى من الدول فى المجموعة الثانية. لذا لن يقع على عاتق الأمم المتحدة وحدها السعى فى إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالتخلى عن فكرة نزع سلاح الدمار الشامل العراقي.

وأضاف: المعارضة المستمرة من الدول الكبرى فى العالم وكذا الدول الكبرى المجاورة للعراق، يمكن ان تلعب دورا مؤثرا فى هذا الصراع. لكن يجب ان يكون ذلك على أساس من المصداقية وليس وفقا للميول الذاتية والمنافسات السياسية. عندئذ يجب مراعاة أنه فى حال تفعيل مثل هذا الدور، أشك فى إمكان إثناء الولايات المتحدة الأمريكية عن استراتيجيتها تجاه العراق بسهولة.

واستطرد قائلا: كما قلت فإن توافق سياسات الدول المعارضة للحملة الأمريكية مع الدول المجاورة للعراق يمكن أن يكون مؤثرا فى هذه اللعبة، لكن للأسف هذه الدول تعانى من مشاكل، فأوروبا منقسمة على نفسها، هناك أكثر من ٨ دول أعضاء فى الاتحاد الأوروبى تؤيد الهجوم العسكرى الأمريكى ضد العراق، منها إيطاليا، إسبانيا، وبريطانيا، فى الوقت الذى تعارض فيه ألمانيا وفرنسا وعدد آخر من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى مثل اليونان هذه الخطة، ومع تأكيده على أهمية موقع إيران فى الأزمة العراقية ومدى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لتأييد طهران، أعرب زاده عن اعتقاده بأنه يمكن للدبلوماسية الإيرانية الحكيمة أن تستفيد من هذا الوضع لاقصى درجة، وبدلا من اتباع سياسة الحياد الايجابي، يمكن لإيران أن تحصل على مطالبها من الولايات المتحدة الأمريكية وتأمين المصالح القومية الإيرانية من خلال موقفها من العراق، كما تستطيع أن تبعث برسالة إلى صدام حسين مفادها أن صداقة وتأييد إيران لا تأتى مجانا.

وأكد أن رفع مستوى العلاقات مع العراق لمستوى تبادل الزيارات بين وزراء الخارجية لابد أن يرتبط باستجابة العراق لشروط إيرانية وهي:

١ - أن يعلن العراق رسميا إنهاء أى ادعاء له فى الأراضى الإيرانية، ووقف العداء والدعايات الشيطانية تجاه الإيرانيين، وإنهاء المساعى المستميتة لتغيير اسم الخليج ومنطقة خوزستان. وبذا يكون قد انتهى الصدام والعداء مع إيران والإيرانيين والذى استمر لأربعين عاما.

٢ - قبوله بالشروط المعلنة من الجانب الإيرانى للسلام مع إيران، وإعلانه أنه البادئ بالحرب المفروضة، وتقديم اعتذار رسمى للشعب الإيراني، والتعهد بعودة العراق إلى حدود اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ وخاصة حدود نهر "أروند" والتى كان العراق قد اقترحها فى الرسالة التى أرسلها صدام حسين نفسه إلى رئيس جمهورية إيران بتاريخ ١٤/٨/١٩٩٠، وأن يتعهد العراق رسميا بسداد آلاف المليارات تعويضا عن الخسائر التى سبَّبها فى الحرب المفروضة على إيران.

٣ - تبادل أسرى الحرب الإيرانيين فورا.

أمـريكا والعـودة إلى عـصـر الاسـتـعـمـار القـديم

■ علي شكوهي ■ انتخاب (الاختيار) ٢٠/٣/٢٠٠٣

منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وانقسامه إلى ١٥ دولة جديدة أصبح مستقبل النظام الدولي في حالة غموض وإبهام، كما صار مستقبل الأمم المتحدة أسيراً لنفس الغموض.

وهذا الأمر في حد ذاته أصبح سببا لقلق السياسيين والاستراتيجيين. فالعالم الذي عاش منذ الحرب العالمية الثانية في اطار نظام القطبية الثنائية أصبح يواجه مرة واحدة وضعا جديدا ألا وهو زوال قوة عظمى من الساحة العالمية. في هذا الوضع الجديد بدأت تظهر إلى الوجود سياسة جديدة تتبناها القوة العظمى الأخرى وهي أمريكا تقوم على السعي إلى ما يمكن تسميته بأمركة العالم ونظرا لعدم وجود «تهديد» مباشر لهذه القوة العظمى صارت الحاجة ملحة إلى خلق أو استحداث تهديدات مفتعلة. من ناحية أخرى، ولنفس هذا السبب بات بنيان الكتلة الغربية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي يخضع لتساؤلات حول مستقبله وتعاونه مع القوى الأخرى مثل اليابان. كما سيطر هاجس سقوط هذه الكتلة على الدول الفاعلة بها. ومن أجل المحافظة على اتحاد الكتلة الغربية كان من الضروري السعي لاختلاق أعداء جدد من بينهم نظام الجمهورية الإسلامية في إيران الذي بدأ النظر اليه بوصفه تهديدا جديدا ضد البشرية والحضارة الغربية. ولكن نظرا للماهية والكينونة المختلفة للثورة الإسلامية عن الحركة الشيوعية والفارق الجدي بين إيران والاتحاد السوفيتي بشأن اثارة القلق في شعوب الكتلة الغربية، نظرا لهذا الأمر بدأ يحدث انقسام سياسي وتباين نوعي للمصالح القومية في الكتلة الغربية، تجاه إيران. في هذه الأثناء عمدت أمريكا إلى طرح أيديولوجيتها الخاصة بتشكيل نظام عالمي جديد مطالبة بضرورة أن يكون هذا النظام العالمي احادي القطبية ومحوره واشنطن. الجدير بالذكر أن جورج بوش الأب في أول خطاباته بعد سقوط الاتحاد السوفيتي كان قد أكد على أن أمريكا صارت تحمل على عاتقها في ظل الظروف الدولية الجديدة وبعد انتصارها في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي دون الدخول في معارك تحمل رسالة أشمل وأسمى من أجل السلام في العالم، وأنه يجب على جميع الحكومات أن تدعم واشنطن في تحملها لهذه المسئولية الجديدة. كما أكد أيضا على أنه لم تعد توجد قوة عظمى أخرى لها ما لأمريكا من مكانة دولية وأنه لهذا السبب لابد أن تعمل أمريكا على حماية مصالحها في العالم من خلال منظمة الأمم المتحدة التي يجب عليها العمل في هذا الإطار الأمريكي. وفي الحقيقة فإن هذه الاستراتيجية التي تحدث عنها بوش الأب كانت بداية وأساسا لنظام عالمي جديد يقوم في الأصل على حماية المصالح الأمريكية خاصة وأنه كما سبق القول لا توجد دولة من كل دول العالم لها ما لأمريكا من مصالح.

لقد استوجبت سياسة الهيمنة الأمريكية ضرورة السعي من أجل تحقيق الآتي:

١ - السيطرة على الشرق الأوسط والخليج (الفارسي) وآسيا الوسطى وعلى مصادر الطاقة في العالم ربما يدفع في الوقت ذاته منافسي أمريكا في أوروبا واليابان وروسيا والصين إلى قبول هذا النظام الجديد من جانب والعمل في إطار السعي لإحداث نوع من التحالف الاستراتيجي بين مصالحهم والمصالح الأمريكية.

٢ - انتهاج سياسة أمريكية يكون من شأنها طرح شعارات مثل رعاية حقوق الانسان، ودعم الديمقراطية، مكافحة الإرهاب، والسيطرة على

اسلحة الدمار الشامل، التى أصبحت فى الواقع بمثابة شعارات تخفى وراءها الطموحات والأطماع الأمريكية.

من هنا جاءت أحداث ١١سبتمبر لتمثل فرصة فريدة لأمريكا على كافة المستويات، حيث سعت إلى اخفاء بدء تنفيذ طموحاتها فيما رفعته من شعارات سبق ذكرها والتى يضاف اليها شعار استراتيجية غسل عقول الشعوب (أمركة الشعوب) أى إحداث تغيير جذرى فى أذهان شعوب المنطقة وبشكل واضح مفاده أن سياسات البيت الأبيض سواء داخل أمريكا أو خارجها خاصة فى الشهور الأولى التى تلت أحداث ١١سبتمبر إنما تهدف فى الأساس إلى تحقيق الشعارات المذكورة عالميا. ولنفس هذا السبب فإن الحملة الأمريكية على أفغانستان لم تجابه سوى بأقل مقاومة. ولكن تدريجيا أخذت الأهداف الأمريكية المتمثلة فى السيطرة على العالم تظهر بوضوح، وها هو التدخل الأمريكى فى العراق صار يثبت بالدليل بعد أن ظهرت الأهداف والأطماع الأمريكية. أن آمريكا صارت تواجه صعاباً عدة من جملتها عدم تعاون الأمم المتحدة والدول الكبرى والرأى العام العالمى.

رغم ذلك فإن ساسة البيت الأبيض يصرون على ضرورة استحداث النظام العالمى وفقا لرؤيتهم وباتوا يدركون آنهم صاروا لا يتمتعون بفرصة كبيرة من أجل تحقيق طموحاتهم ويدفع أمريكا فى ذلك التعاون الذى بدأ يتشكل بين القوى الدولية الأربع الأخرى وهى الاتحاد الأوروبى، روسيا، الصين واليابان. ومن وجهة نظر جورج بوش الإبن فإن سيطرة الديمقراطيين لمدة ٨ سنوات على الحكم فى آمريكا قد منحتهم فرصة مهمة، ومن هنا فإن الوصول إلى تحقيق الأهداف التى كانت قد أعلنت بواسطة جورج بوش الآب سوف يحتاج إلى تكاليف عالية يجب أن تدفع الآن. وإحدى هذه التكاليف تخريب آلية العمل فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذى كان إلى عهد قريب يعمل من أجل حفظ وتقوية آمريكا. والواقع أن أمريكا مع إغفالها المتعمد لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن قد خطت خطوة مهمة نحو انتهاج سياسة السيطرة على العالم، بل وحتى إحداث صدام جماعى بين أعضاء مجلس الأمن.

إن أمريكا فى إدارتها للأزمة مع العراق قد قررت العودة فعليا إلى عصر الاستعمار القديم لأنها صارت تعتقد بضرورة عدم الاهتمام بالأمم المتحدة وأهمية عدم إعطاء أدنى اهتمام للرأى العام العالمى وكذلك عدم الاعتراف بحق الشعوب والحكومات فى ممارسة السيادة على نفسها. وفى النهاية صارت مقتنعة بالتدخل العسكرى المباشر كأداة رئيسية لتحقيق سياستها بشأن إقامة النظام العالمى الجديد.

الأسوأ من هذا أن آمريكا صارت تتحدث عن أهمية تولى حاكم عسكرى رئاسة الدولة التى تسعى لإسقاط نظامها مثلما يحدث مع العراق. إن هذه السياسة ستؤدى قطعا إلى إثارة الرأى العام العالمى، بل وبالتأكيد الحكومات فى العالم كله فى مواجهة امريكا.

والمؤكد أن الشعوب والحكومات لم تعد قادرة على حماية مصالحها بالاعتماد على المنظمات والمؤسسات الدولية وهو ما سيدفعها بالتالى إلى السعى لانتهاج أساليب وطرق أخرى تتمثل نتائجها فى زيادة أعمال العنف وتعريض السلام العالمى للخطر. ولهذا السبب نفسه نجد أن الحلفاء التقليديين لأمريكا مثل فرنسا وكندا وألمانيا قد قرروا عدم التعاون معها فى هذه المرحلة. وأعلنت هذه الدول صراحة عن عدم صواب السياسات الأمريكية الاستعمارية القديمة من أجل تشكيل امبراطورية عالمية.

أسس ومعوقات العلاقات الإيرانية - الأوروبية

■ محمد رضا قرباني ■ سياست روز (السياسة اليوم) ٢٠٠٣/٢/٨

منذ عام ١٩٩٥ وعلى مدار ٩ دورات من المحادثات، درست جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الأوروبي السبل المختلفة لتعميق العلاقات بصفة عامة من النواحي السياسية والاقتصادية. ونظرا لوجود بعض المعوقات، والتي كان مصدرها الجانب الأوروبي، لم تتحقق النتائج المطلوبة من تلك المحادثات. ولقد دفعت المحادثات التمهيدية في عام ١٩٩٥، الحوارات البناءة للاستمرار، واليوم أصبح متابعة تعميق العلاقات في هذين المجالين أمرا بالغ الأهمية. وقد شهدت الدورات التالية من المباحثات بين إيران والاتحاد الأوروبي توقيع اتفاق تجاري واتفاق تعاون بين الجانبين في العام الماضي في بروكسل.

ومن ناحية أخرى، فقد صدرت عن الاتحاد الأوروبي أيضا، في العام الماضي، إشارات إيجابية في الاتجاه نحو تعميق العلاقات مع إيران.

فقد عارض الاتحاد الأوروبي إقحام اسم إيران في محور الشر الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية. كما عارض وضع إيران على قائمة الدول الداعمة للجماعات الإرهابية. فضلا عن ذلك اتفقت وجهات نظر الجانبين في عدد من القضايا مثل: مكافحة الإرهاب، التصدي لتجارة المخدرات، نزع السلاح، ضرورة متابعة فعاليات الأسلحة النووية وإنتاج أسلحة الدمار الشامل. كما رفض الاتحاد الأوروبي الانقياد الأعمى خلف الولايات المتحدة الأمريكية في الهجوم على أفغانستان، بل أيضا أعلن معارضته للهجوم على العراق. فهذه العوامل، تزيد من تقارب وجهات النظر بدرجة أكبر بين جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الأوروبي. ومما لا شك فيه أن الخلافات في وجهات النظر مازالت قائمة حول ما يتعلق بحقوق الإنسان ومسيرة السلام في الشرق الأوسط. وهو في حد ذاته يحتل أكبر العوائق التي تقف في سبيل تعميق العلاقات بين الطرفين.

على أي حال، يجب على الاتحاد الأوروبي اعادة النظر في رأيه حول ما يتعلق بحقوق الإنسان، فتعتبر جمهورية إيران الإسلامية عدم التدخل في الشئون الداخلية للبلد الآخر هو شرط مسبق لتطوير أية علاقات دولية. ومن هنا، ترفض إيران تحت أي مسمى، تدخل الدول الأخرى في شئونها الداخلية. من ناحية آخرى، ووفقا للأسس القانونية الحاكمة للنظام الإسلامي، لا يمكن قبول الرؤى المفروضة من جانب أي طرف خارجي لذا، يجب على أوروبا إعادة النظر في هذه النقطة ودراستها مجددا. فما لدى جمهورية إيران الإسلامية، هو نظام ديمقراطي ديني، وقوانينها مستمدة من التعاليم الدينية والإلهية. أما فيما يتعلق بالقواعد المطبقة في جمهورية إيران الإسلامية، فهي مأخوذة من الفقه الإسلامي. لذا، لا يجب على الاتحاد الأوروبي الإصرار على التدخل في الشئون الداخلية مثل حقوق الإنسان. ثم لماذا عندما تطرح قضايا حقوق الإنسان، ينصّب الطرف الأوروبي نفسه قاضيا لدراسة هذا الموضوع، ولا يتم مناقشة مثل تلك الحقوق ووضعها في أوروبا. ومع ذلك فلا ريب في أن تعميق العلاقات مع أوروبا، هو من أولويات سياستنا الخارجية.

لكن في نفس الوقت، المساس بأسس استقلال النظام الإسلامي لا يمكن تقديمه كقربان - تحت أي ظرف من الظروف - تحت أقدام تعميق تلك العلاقات لأن نيل "الاستقلال" كان من الثمرات التي لا عوض عنها للثورة الإسلامية والذي لا يمكن ببساطة أن يكون مجالا للمساومات مع الجانب الأوروبي.

العلاقات الإيرانية - الهندية خلال ربع قرن

■ انتخاب (الاختيار) ٢٥، ٢٦/١/٢٠٠٣

يعتقد الكثير من المراقبين والخبراء فى منطقة وسط آسيا أن زيارة الرئيس محمد خاتمى إلى الهند تعد حدثا مهما جدا فى العلاقات الثنائية بين الهند وإيران، والعلاقات بينهما صارت مهيأة للدخول فى مرحلة جديدة. فالحقيقة أن العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الهند شهدت نموا ملحوظا فى الآونة الأخيرة نتيجة للتفاهم المشترك حول القضايا الدولية والاقليمية.

والواقع أنه خلال السنوات القليلة الماضية ارتفع معدل تبادل الزيارات رفيعة المستوى بينهما. وكانت أول زيارة من هذا النوع هى زيارة الرئيس هاشمى رفسنجانى فى عام ١٩٩٤ للهند خلال رئاسته للجمهورية، التى كانت أول زيارة من نوعها منذ اعلان الجمهورية الإسلامية فى إيران. مما جعلها بمثابة نقطة تحول رئيسية فى العلاقات الثنائية بين الدولتين.

وخلال السنوات الأخيرة أكد كبار المسئولين فى الدولتين دوما على أهمية توافر الإرادة السياسية لتنمية العلاقات الثنائية بينهما، وكذلك التأكيد على أهمية ودوام التنسيق بين الدولتين على المستويين الاقليمى والدولى. فقد تحدث كبار المسئولين فى الهند عدة مرات بشأن العلاقات مع إيران. حيث أكدوا على أن هناك إمكانات واستعدادات كبيرة لزيادة التعاون الثنائى بين الدولتين فى كافة المجالات. وعلى أن الدولتين تتمتعان بوجود قواسم وتفاهمات مشتركة فيما يخص عددا كبيرا من القضايا الإقليمية والدولية. وهى التفاهمات التى يعتقد المسئولون فى الهند بضرورة تنميتها وترسيخها.

كما أكد المسئولون فى الهند على أنه مع الاهتمام بسياسة حل الخلافات الإيرانية مع دول الجوار والدور الجديد لإيران على الصعيدين الاقليمى والدولى سيتم تطوير العلاقات بين إيران والهند على مشارف القرن الجديد. ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى دعم مجالات التعاون بينهما. فى نفس الاتجاه تدعو الجمهورية الإسلامية دوما إلى تطوير علاقاتها الثنائية مع الهند، وقد اتخذت عدة خطوات ايجابية فى هذا الصدد.

لقد قال الكثير من الخبراء والمحللين السياسيين أن الإرادة السياسية فى إيران والهند تهدف إلى نمو العلاقات الثنائية وأن هذه الإرادة يمكنها أن تفتح جميع الأبواب الموصدة فى سبيل تقنين العلاقات الثنائية بين الدولتين.

من ناحية أخرى، عمد المحللون والخبراء المختصون فى الدولتين إلى إجراء مناقشات كثيرة فى مارس ٢٠٠١، وذلك أثناء زيارة رئيس الوزراء الهندى بيهارى فاجباى إلى إيران واعتبروا أن هذه الزيارة بمثابة فصل جديد فى العلاقات الثنائية بين الدولتين يتزامن حدوثه مع بداية قرن جديد.

على صعيد آخر، أكد آية الله سيد على خامنئى مرشد الثورة الإيرانية خلال استقباله «فاجباى» آنذاك على أن ايران والهند لابد أن تتطورا علاقاتهما وفقا للقواسم المشتركة بينهما فى المجالين الثقافى والتاريخى. وبالتالى فإن العلاقات التاريخية - التى لا نظير لها - بين الدولتين والمقتضيات الإقليمية والعالمية سوف تؤدى بالضرورة إلى تنمية علاقات الدولتين وسوف تنتهى إلى ترسيخ العلاقات فى كافة المجالات بشكل متعاظم.

وقد استمرت زيارة رئيس الوزراء الهندى لإيران ٤ أيام وصاحبه خلالها وفد رفيع المستوى. التقى خلالها كبار المسئولين الإيرانيين.

وزيارة السيد خاتمى إلى الهند أكملت بدورها حلقة الاتصال رفيع المستوى. وأكدت من جانب آخر على إصرار الدولتين على المضى قدما فى سبيل إنجاز وإحداث تعاون طويل الأمد بينهما.

وخلال العامين الأخيرين نجح المسئولون فى الدولتين - فى قطاعات مختلفة - فى إتخاذ خطوات جدية من أجل تنمية العلاقات.

فى يونيو عام ٢٠٠١ تم عقد الدورة الرابعة للجنة المشتركة بين الدولتين والخاصة بالنفط والغاز. خلال تلك الدورة تم الاتفاق على أهمية نقل الغاز عن طريق إيران، وعلى تسريع إجراء الدراسات الخاصة بإنشاء خط الغاز العابر للأراضى الإيرانية وضرورة تحديد النفقات والتكاليف اللازمة لإنشائه.

واتفقت الدولتان خلال اجتماع فى نيودلهى عقد فى يونيو ٢٠٠١ على إثر زيارة الدكتور محمد حسين عادلى نائب وزير الخارجية للشئون الاقتصادية على أهمية دراسة إمكانية إجراء استطلاع رأى مشترك بين الدولتين بشأن وضع وتحديد الطرق والأساليب الخاصة بعقد

الاتفاقيات بين الدولتين فيما يخص تجارة الترانزيت وأيضا توفير الضمانات المتبادلة بينهما وذلك من أجل تأمين إنشاء خط أنابيب تحت الأرض لنقل النفط والغاز.

وخلال تلك الزيارة أكد السيد «جاسوانت سيانج» وزير الخارجية الهندية آنذاك - الذى يشغل حاليا منصب وزير الشئون المالية فى الهند - على أهمية اجراء الدراسات الخاصة بمشروع نقل الغاز للهند بقوله: إن إيران بوصفها منتجا وشريكا مهما للهند من ناحية، والهند بوصفها سوقا استهلاكيا ضخما للغاز من ناحية أخرى، يمكن لكل منهما أن يعمل بشكل فعال من خلال المشروع الخاص بنقل الغاز.

وزيارة محسن آمين زاده مستشار وزير الخارجية الإيرانية فى شهر أكتوبر ٢٠٠١ إلى نيودلهى ومحادثاته مع «براجيش ميشرا» مستشار الأمن القومى الهندى تعد من جملة التطورات الأخرى التى شهدتها العلاقات بين الدولتين.

وذكرت وسائل الإعلام الهندية بعد هذه الزيارة أن الهند وإيران بصدد إيجاد آلية جديدة يستطيع علماء الدولتين - فى إطارها - إجراء دراسات تقييمية للقضايا الرئيسية والحياتية موضع الاهتمام المشترك بين الدولتين. وأكدت وسائل الإعلام على أن كلتا الدولتين مهمتان وتستطيعان معا لعب دور مهم فى دعم السلام والاستقرار فى المنطقة، وأن العلماء والمتخصصين فى كلتا الدولتين يستطيعون القيام بإجراء دراسات مهمة فى هذا الصدد.

وتتمثل الخطوات المهمة الأخرى فى مشاركة إيران فى المؤتمر الاقتصادى الهندى الثامن عشر من ديسمبر عام ٢٠٠١ الذى شارك فيه عدد كبير من الخبراء والباحثين من دول مختلفة.

فهذه المشاركة الإيرانية تعد من الأحداث المهمة فى العلاقات بين الدولتين فيما يخص البعدين الاقتصادى والتجارى.

وتحدث أيضاً مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية الإيرانى وقال: تلعب الهند دورا مهما فى القضايا الاقتصادية والشئون الدولية وإيران تبذل قصارى جهدها من أجل دعم التعاون المنشود والمأمول مع الهند ومن أجل تحقيق المصالح الثنائية المشتركة.

فى ذلك المؤتمر ايضا تحدثت السيدة «تشو كيلا آيار» نائب وزير الخارجية الهندى آنذاك وقالت إن نيودلهى لديها علاقات فعالة مع إيران، وأن الهند تعتبر إيران شريكا تجاريا مهما لها، وخلال إعلان تأييدها لبروتوكول التعاون الذى تم توقيعه اثناء زيارة رئيس الوزراء الهندى لإيران أكدت على أن هذا البروتوكول يعد بمثابة فرصة حقيقية من أجل التعاون الثنائى بين الدولتين فى كافة القطاعات والمجالات مثل الصناعة والخدمات والعلوم والفنون. وفى هذا الصدد أيضا أعلنت السيدة «آيار» عن أسفها بشأن العجز التجارى القائم بين الدولتين الذى يصب فى صالح إيران وقالت: إنه بالرغم من كل القدرات المتاحة لدى الدولتين فإنه وللأسف الشديد لم تتم بعد الاستفادة الكاملة وبالشكل اللائق فيما يخص المجالات غير النفطية، وذلك فى إشارة إلى انخفاض الواردات الإيرانية من الهند مقابل ارتفاع الواردات الهندية من إيران خاصة النفط والغاز.

وتمت أيضاً مناقشة مدى امكانية قيام الدولتين بإنشاء خط طيران مباشر بينهما. وقد تحقق ذلك بالفعل فى شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٢.

وتدخل زيارة «زنجنه» وزير النفط الإيرانى فى الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر ٢٠٠٢ إلى نيودلهى ومشاركته فى المنتدى الهندى الدولى الرابع للنفط والغاز، بوصفه مسئولا خاصا، فى عداد الأحداث المهمة المرتبطة بالطاقة بين الدولتين.

وقد أكد وزيرا النفط الإيرانى والهندى خلال لقائهما معا على أهمية دعم وزيادة العلاقات الثنائية فيما بينهما فى قطاعى النفط والغاز.

وأكد وزير النفط والغاز الهندى عن رضائه بشأن البرامج التنفيذية الخاصة بالدراسات المتعلقة بإنشاء خط أنابيب الغاز الإيرانى للهند عن طريق البر والبحر، وضمن إشارته إلى الاستثمارات الهندية فى مجال حفر واكتشاف النفط فى المناطق الهندية المختلفة أبدى استعداد الهند لتبادل التجارب والخبرات مع إيران فى هذا الصدد.

خلال اللقاء أيضا آكد «زنجنه» ضمن تصريحاته فى نيودلهى على أن القرب الجغرافى بين إيران والهند يمهد الطريق من أجل إيجاد وإحداث تعاون نوعى ورئيسى بين الدولتين بخصوص الطاقة. مضيفاً أن السياسات العامة لإيران فى مجال الطاقة، خاصة النفط والغاز، تهدف أساسا إلى نزع فتيل الأزمات والصراعات الإقليمية والعمل بشفافية أكثر بين المنتجين والمستهلكين.

ولقد خصص المنتدى الدولى الهندى الرابع للنفط والغاز جزءا من برنامجه لمناقشة موضوعات البنية التحتية وطرق نقل الطاقة ومن جملتها بحث ودراسة خط نقل الغاز الإيرانى إلى الهند.

وقد وقعت كل من الشركة الوطنية للنفط وشركة الغاز الهندية «جيل» على اتفاقية فى مجال دراسة إنشاء خط أنابيب الغاز وزيادة التعاون فيما بينهما فى المجالات الأخرى.

وكما سبق القول، فقد نجحت كل من الدولتين فى ديسمبر ٢٠٠١ فى توقيع اتفاق انشاء خط جوى مباشر بين نيودلهى - طهران والعكس، وقد وقع هذه الاتفاقية كل

من «على رضا منظرى» المستشار القانونى والدولى للشركة الوطنية الإيرانية للطيران و«سانات كول» المدير العام لشركة الطيران الوطنية الهندية. ووفقا لهذه الاتفاقية فقد اختصت الهند بثلاث رحلات طيران اسبوعيا من طهران إلى نيودلهى وبالعكس. والجدير بالذكر أن اتفاقية الطيران الموقعة بين الهند وإيران فى عام ١٩٨٠ قد تم تعديلها بمقتضى هذا الاتفاق الجديد بين الطرفين.

وفى أوائل شهر يناير ٢٠٠٢ بحث «مسعود خوانسارى» مساعد وزير الطرق والنقل الإيرانى مع «شريبا دنابك» وزير النقل البحرى الهندى آنذاك وكذلك «بى. سى. كانورى» وزير النقل والطرق البرية، بحث معهما تطورات أوضاع النقل بين إيران والهند.

وفى اللقاء الذى عقد على هامش مؤتمر وزراء النقل والطرق فى كل من إيران والهند وروسيا بشأن إنشاء الطريق الدولى «كريدور» للربط بين الشمال والجنوب، اتفق الطرفان الإيرانى والهندى على أهمية التعاون بين وزارتى النقل والطرق وتوفير المناخ المناسب لتنمية هذا التعاون بكل الطرق الممكنة.

وشهدت نيودلهى زيارة إيرانية أخرى لـ «غلام حسين بلنديان» المستشار الأمنى السابق لوزير الداخلية الإيرانى الذى سافر على رأس وفد من أجل اجراء مناقشات مع مسئولى الأمن والشرطة بالهند وكان من موضوعاتها مكافحة نقل وتهريب المخدرات وقد التقى «بلنديان» بـ «لعل كريشنا ادوانى» مساعد رئيس وزراء الهند وزير الداخلية آنذاك.

فى تلك الزيارة أكد الطرفان، على ضرورة مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة وتبادل المجرمين وتجار المخدرات على كافة المستويات. كما أعلن مسئولو وزارتى الداخلية فى الدولتين عن استعدادهما التام لتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية من أجل استمرار التعاون الثنائى فى هذا الصدد.

وأكد وزير الداخلية الهندى على ضرورة تنفيذ اتفاقيات للتعاون بين الدولتين فى مجال الأمن الداخلى وأنه يأمل فى أن يحظى التعاون الثنائى بينهما فى مجالات الأمن الداخلى، والمخدرات والتهريب بنمو متزايد فى المستقبل.

وقد سافر «محمد سعيد نزاد» إلى الهند من أجل المشاركة فى مؤتمر الاتحاد الدولى للطرق الحديدية فى يناير ٢٠٠٢. وفى زيارته تلك بحث السيد «نزاد» سبل دعم التعاون الخاصة بالنقل البرى والسكك الحديدية وإقامة تعاون أكثر فاعلية بين هيئتى السكك الحديدية فى الدولتين خاصة فيما يخص طريق «كريدور» الذى يربط الشمال بالجنوب.

إن زيارة عدة وفود ولجان علمية وجامعية خاصة خلال شهرى فبراير - مارس ٢٠٠٢ قد جعلت قضية تنمية العلاقات موضع اهتمام أكثر من ذى قبل بين المحافل والأوساط العلمية والتنفيذية المختصة وذات الصلة.

وتعد زيارات كل من وزيرى الشئون الخارجية الإيرانية والهندية، والزيارة الرسمية للدكتور «حسن روحانى» سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى والدكتور «مصطفى معين فر» وزير العلوم والبحث العلمى من جملة الأحداث المهمة جدا التى بدأت فى التتابع منذ مارس ٢٠٠٢ وحتى الآن.

إن وزيرى الخارجية الإيرانية والهندية خلال لقائهما فى شهر مايو ٢٠٠٢ قد أكدا على أهمية تبادل وجهات النظر بين الدولتين حول القضايا الاقليمية ودعم السلام والأمن وكذلك ضرورة إحداث توافق هندى إيرانى بشأن التطورات الدولية. وفى مباحثاتهما أكد كل من «كمال خرازى» و«حاسوانت سيانج» على الأبعاد المختلفة لمسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وأكدا عزمهما على ضرورة الاستفادة من جميع الإمكانات والقدرات المتاحة مع أهمية تبادل الخبرات بينهما. خلال هذه الزيارة أكد «خرازى» على ضرورة بسط نشر الاستقرار والأمن فى المنطقة، وقال: إن تقوية عوامل الاتصال بين شعوب المنطقة يعد عاملا مهما جدا من أجل تحقيق السلام والتنمية الدائمة فى هذه المنطقة الحساسة من العالم.

أيضا وقع «خرازى» ونظيره «سيانج» على مذكرة التفاهم التى كانت قد بحثتها اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى بين إيران والهند فى دورتها الثانية عشرة. وهذه المذكرة تعد من الخطوات المؤثرة جدا فى مسيرة التعاون الإيرانى الهندى فى مجالات الصناعة والتجارة والزراعة وجمع المعلومات الأمنية - الاستخباراتية، وكذلك النقل والمواصلات والاتصالات والمجالات الثقافية.

خلال هذه الزيارة أعلن وزير الخارجية الإيرانية: «إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر أن وظيفتها الأساسية تتمثل فى القضاء على الصراع بين الهند وباكستان وهو ما يمكن أن يؤدى إلى تحقيق خطوات وإنجازات غاية فى الأهمية وغير مسبوقة فى المنطقة وأنها لن تتخلى أبدا عن بذل أى جهد فى هذا الصدد».

فى هذا اللقاء أكد الوزير الهندى على أن زيارة «خاتمى» قد جاءت فى الوقت المناسب واعتبر فاجباى أن العلاقات بين الدولتين هى علاقات صداقة وأنها فى نمو وازدياد كبيرين، وأضاف: إن سياسة الحكومة الهندية تتمثل فى تعميق التعاون والاتصال مع إيران وأن نيودلهى لديها الاستعداد التام والكامل فى هذا الصدد.

من ناحيته وخلال زيارته للهند فى يونيو ٢٠٠٢ والتى ترأس فيها وفد رفيع المستوى والتى استمرت ٤ أيام أكد

الدكتور حسن روحانى سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى خلال لقاءه مع فاجباى رئيس وزراء الهند و«سيانج» وزير الخارجية «وجورج فرناندز» وزير الدفاع و«براجيش ميشرا» مستشار الأمن القومى الهندى، أكد روحانى على أهمية تبادل وجهات النظر بين إيران والهند فيما يخص الوضع الأمنى الدولى والإقليمى. وفى لقائه مع حسن روحانى ذكر وزير الدفاع الهندى أن الهند على استعداد كامل لدعم التعاون مع إيران فيما يخص الشئون الأمنية والدفاعية وأضاف: إن وجود مجالات كثيرة للتعاون فى القضايا الاقليمية والدولية تدلل على وجود تطابق فى وجهات النظر والمصالح بين إيران والهند.

وفى إطار تأييده للاتجاه الإيرانى لإنهاء الصراع الهندى الباكستانى أكد وزير الدفاع الهندى على أن السلام والعلاقات الحسنة مع باكستان من جملة السياسات الرئيسية التى تهدف حكومته لتحقيقها وأن الإرهاب هو العامل الأصلى والرئيسى لزيادة التوتر بين الدولتين.

من جانبه ذكر «روحانى» خلال لقائه وزير الدفاع الهندى أن الروابط التاريخية بين الأمتين الهندية والإيرانية تستوجب أن تستوعب العلاقات بينهما المجالات المختلفة وأضاف: فى كثير من القضايا الاقليمية والدولية توجد مناطق وقواسم مشتركة بين طهران ونيودلهى وأن الأمن فى المحيط الهندى والخليج (الفارسى) من جملة هذه النقاط الهامة. وقال أيضا إن إيران بعد الثورة الإسلامية قد استقرت على أنه من أجل الدفاع عن دولتها لابد لها آن تعمل على إحياء التعاون مع جيرانها خاصة الهند وأن تعاون إيران مع الهند لم يكن ولن يكون أبدا ضد أى دولة ثالثة. وكما سبق القول فقد أكد سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومى فى هذه الزيارة على ضرورة خفض حدة الصراع فى العلاقات الهندية الباكستانية وقال إن إيران لديها قلق متزايد بشأن توتر العلاقات بين إسلام أباد ونيودلهى وسوف تبذل كل الجهود الممكنة والتعاون من أجل تخفيض حدة الصراع بينهما.

وحول خطر الإرهاب فى المنطقة والعالم قال: إن تصدينا للإرهاب يستوجب أن تعمل دول المنطقة على إحداث مزيد من التعاون فى المجالات المختلفة خاصة التعاون الجماعى من أجل التصدى لهذا الخطر الكبير.

وفى ختام زيارته أكد على أن إيران والهند يمكنهما بذل المزيد من الجهد للتصدى للإرهاب الدولى فى المنطقة وكذلك السعى لتشكيل تحالف فى إطار الأمم المتحدة للتصدى لهذا الخطر.

كما أعلن أن تعاون كل من طهران ونيودلهى يعد ذا أهمية حياتية من أجل التعاون والاستقرار فى آسيا. كذلك اتفقت إيران والهند على تبادل وجهات النظر بين مجلسى الأمن القومى فى كل من الدولتين.

وفى أوائل شهر أكتوبر ٢٠٠٢ التقى وزيرا العلوم والبحث العلمى فى كل من إيران والهند فى نيودلهى وأجريا مباحثات بشأن تنمية التعاون فى المجالات العلمية والتعليمية والبحثية والعملية، وقد تم عقد اتفاقية تعاون فى هذا الصدد بين الدولتين أثناء زيارة الوزير الهندى إلى إيران والتى تلت زيارة مصطفى معين فر مباشرة وذلك على رأس وفد علمى رفيع المستوى.

لقد أكد الطرفان على أهمية تنمية التعاون العلمى والتعليمى والبحثى وذلك من خلال تشجيع الاتصالات العلمية المباشرة بين الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى فى كل من الدولتين، كما أكدا على سعى الوزارتين لحماية وتقديم المساعدات اللازمة فى هذا الصدد.

من ناحية أخرى، اتفقت إيران والهند فى محادثاتهما على تشكيل لجنة مشتركة تخضع لإشراف وزيرى العلوم والبحث العلمى مباشرة، واتفقتا كذلك على تشجيع مشاركة ممثلى الوزارتين وأعضاء المؤسسات البحثية الأخرى بهدف متابعة وتقييم التعاون الإيرانى الهندى فى مجالات التعليم والبحث العلمى.

فى هذه الزيارة أعلن الوزير الهندى عن أمله فى آن تمضى كل من الدولتين فى مجال التحقيقات والبحوث والعلوم والبحث العلمى بخطوات سريعة، ومع زيارة «كانوال سيبال» نائب وزير الخارجية الهندية إلى طهران فى أواخر شهر أكتوبر الماضى ولقائه كبار المسئولين الإيرانيين، من جملتهم سكرتير عام المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى، وزير الخارجية الإيرانية ورئيس لجنة شئون الخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى الإسلامى، فى هذه الزيارة تمت مناقشة زيارة السيد خاتمى إلى الهند، وأهمية تناولها بالشكل اللائق فى وسائل الإعلام فى الدولتين، وقال المسئول الهندى إن الهند تمضى قدما من أجل تطوير علاقتها فى جميع المجالات وأن دور إيران فى آسيا الوسطى لدعم الاستقرار والأمن فى أفغانستان غاية فى الأهمية، كما تعد إيران من الناحية التجارية دولة مهمة جدا فيما يخص تجارة الترانزيت.

وطوال مدة زيارة «سيبال» إلى طهران قامت الصحف الهندية الرئيسية بنشر تقارير صحفية هامة وموسعة حول انعكاسات نتائج زيارة هذا المسئول الهندى على العلاقات بين البلدين، وقالت إن خاتمى سوف يصل للهند قريبا وأن العلاقات الهندية ـ الإيرانية تسير فى منحنى تصاعدى.

الهـــــويـــة الأوروبيــــــة الجـــــــديـدة

■ عماد الدين بارسا ■ بازتاب (انعكاس) ٢/٣/٢٠٠٣

كثر الحديث مؤخرا فى مختلف المحافل عن أوروبا الجديدة وأوروبا القديمة وعن التكتلات الإقليمية المتبلورة حديثا، فكانت اكثر التصريحات اثارة فى هذا الصدد ما ورد على لسان دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى عندما قال: إن اوروبا القديمة تتشكل وتتكون من الدول التى مازالت تنتهج سياسات معارضة للسياسات الأمريكية، بينما تتكون أوروبا الجديدة من الدول التى تتوافق سياساتها مع السياسات الأمريكية التى تقوم بدور الحليف المخلص. وقد ألمح رامسفيلد إلى أن فرنسا وألمانيا دولتان تمثلان أوروبا القديمة بينما أطلق على بقية الدول الأوروبية الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى التى تتوافق مصالحها مع الولايات المتحدة إسم أوروبا الجديدة. وعقب هذه التصريحات قرع المسئولون الفرنسيون والألمان ناقوس الخطر أمام الإتحاد الأوروبى مؤكدين على ضرورة اتخاذ سياسة خارجية مشتركة مع الإسراع فى تنفيذ مشروع الوحدة الذى يتعدى العملة الموحدة إلى الوحدة العسكرية واللغة الموحدة. وقد تجرع هؤلاء السياسيون آلام الادعاءات التى أضعفت من مكانة وهوية دولة مثل فرنسا وعانوا من اضمحلال فرصة الوحدة التى باتت تقوى من السلطة الأوروبية كما تحدث هؤلاء كثيرا عن حصان الولايات المتحدة الجامح الذى استشرى خطره داخل الشرق الأوروبى وحتى فى دول الاتحاد الأوروبى الرئيسية مثل ايطاليا فاتحا أبواب الاتحاد أمام دول غير مستقرة مثل جمهورية التشيك والمجر وهولندا وجميعها قام بتوطيد علاقاته بالولايات المتحدة اكثر من أى دولة شرقية آخرى. ويعتقد الخبراء أن سياسة الدول الأوروبية غير متناسقة وأنها لازالت تابعة لهيمنة الولايات المتحدة وبريطانيا التى لم تحل محلها أى قوة أخرى.

ففى فترة قصيرة نجح رئيس وزراء بريطانيا تونى بلير فى اجتذاب آراء وتأييد دول مثل اسبانيا وإيطاليا والبرتغال والدنمارك، ولأول مرة نجح فى امتلاك زمام المبادرة من الألمان الذين كانوا بصدد تكوين تحالف جيواستراتيجى مع دول أوروبا الوسطى والشرقية التى اوشكت على الانضمام للاتحاد الأوروبى. وقد هيمن بلير بذلك على سياسات هذه الدول. وقد انتهج سياسة مغايرة لما كان عليه القادة والحكام الأوروبيين فقد ادعى أن غلق الحدود الشرقية أمام الانضمام للاتحاد الأوروبى يثير الاضطراب والفوضى ليس فقط فى وارسو وبودابست وبراغ، بل فى رومانيا وبلغاريا أيضا. بريطانيا تفكر فقط فى تكوين اوروبا العظمى الجديدة تحت زعامتها وصولا إلى تحقيق منصب الممثل الأمريكى المفوض فى أوروبا.

ولم يحالف رامسفيلد الصواب فى إطلاق عبارة «قديمة وعديمة القيمة» فقد آثار ذلك حفيظة دول مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا. وقد بدأت هيمنة الولايات المتحدة على أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الحليف الرئيسى للحلفاء اثناء الحرب، ويعتقد المفكرون أن اوروبا لم تكن تلعب دورا مؤثرا فى الصراعات التى نشبت فى بعض المناطق الأوروبية مثل وارسو وبودابست وبراغ وبوخارست وصوفيا والبلقان، بل يؤكدون على أن الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة ذات الدور المباشر فى تلك الأحداث، حيث منحت آول ضمانة أمنية إلى أوروبا الجديدة ضد الاتحاد السوفيتى السابق. وقد تم فتح أبواب حلف الناتو فى البداية على يد الولايات المتحدة. إلى جانب ذلك يعتبر عدم وجود تنسيق وتوافق فى السياسات من مظاهر ضعف أوروبا، حيث تتعارض سياسات الدول الأوروبية مع بعضها البعض، وقد رأينا بعض هذه الدول تعارض السياسة الأمريكية والكندية الرامية إلى رفض رئاسة ليبيا للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب رفض بعض الدول وعلى رأسها فرنسا وألمانيا الحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق. وقد بات من الواضح أن الألمان يواصلون موقفهم المعارض للحرب فى مختلف المحافل السياسية، بينما تستغل فرنسا حق الفيتو ضد أى قرار فى مجلس الأمن، وعلى نفس المنوال تسير موسكو.

ولقد أدى انقسام أوروبا إلى طرفين أحدهما تتزعمه بريطانيا ويؤيد الحملة العسكرية على العراق، وثانيهما تتزعمه فرنسا وألمانيا وترفض تلك الحملة، فأدى هذا الانقسام إلى نشوب صراعات وخلافات داخلية اجتاحت أوروبا وأصبحت عائقا يحول دون اتخاذ سياسة أوروبية واحدة.

الظروف الدولية الراهنة والمصالح القومية الإيرانية

■ سيد حسين مير أفضلي ■ همبستكي (التضامن) ١٦/٢/٢٠٠٣

إن نظرة إلى التطورات والأحداث العالمية المضطربة جداً، وكذلك إلى سياسات القوى الكبرى في العالم وهي الولايات المتحدة وحلفاؤها تضعنا في امتحان صعب وخاصة إذا ما فهمنا وأدركنا التطورات التي طرأت على الساحة في الآونة الأخيرة.

إن التهديد الأمريكي بالحرب على إيران والعراق وكوريا الشمالية والنار نصف المشتعلة - والتي أحياناً ما تكون تحت الرماد - بين الهند وباكستان، واشتداد الأحداث واستفحالها بين الجيش الإسرائيلي وبين الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين المظلومين، والأكثر من هذا التداخل والاختلاط غير المسبوق للمصالح العليا للقوى العظمى في العالم وما يصاحبه من إشعال حروب في عدة أماكن حساسة في العالم خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وسعي الولايات المتحدة من أجل الاستفادة من القدرة العسكرية الفريدة التي لا مثيل لها من أجل الحصول على امتيازات اقتصادية.. كل هذا جعل العالم يعود إلى حروب القرون الوسطى. كما جعل من إيران منطقة جغرافية تقع في مركز الثقل في وسط هذا الخضم وهذا المعترك العالمي الكبير.

من المثير أن هذه المياه التي تغمر العالم الآن تحمل في طياتها وداخلها رائحة الورد، ولكنها في المقابل تحمل أيضاً نكبات وخسائر كبيرة، ومن ناحية ثالثة تحتوي هذه المياه في أعماقها على أنواع متعددة من الثروات العظيمة الضخمة الكبيرة والغالية أيضاً والتي تدفع العالم للتصارع والتصادم من أجل الحصول عليها.

ونحن - أي إيران - يبدو أننا نعيش على شاطئ هذه المياه، وما أكثر القدرات والأدوات التي يمكننا من خلالها تحقيق الاستفادة الكبيرة خاصة مع توظيف الإمكانات والقدرات الموجودة لدينا من جراء وقوفنا ووقوعنا على شاطئ هذه المياه، وهو ما يعني أن فرصتنا في الحصول على حصة كبيرة من ثروات هذا المعترك العالمي أمر أقرب إلى التحقق.

لقد عانت إيران طوال القرن الماضي من مظالم كثيرة من القوى العظمى خاصة روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة. آنذاك لم تكن أمتنا يقظة وكانت تعيش في حالة سبات عميق الذي استمر على مدار القرن العشرين كله، لكنها صارت يقظة الآن ولديها من القدرة ما يجعلها تنهض للمطالبة بحقها في ظل هذه الأوضاع التي يعيشها العالم حالياً.

وفيما يخص أزمة العراق والمصالح القومية الإيرانية فإن بعض القدرات الكبرى المهمة والخاصة التي تتمتع بها إيران يمكن أن تصبح سبباً مباشراً ورئيسياً في تحقيق مصالح متعاظمة من هذه الأزمة من جانب، وتعظيم دور ومكانة إيران الإقليمية والدولية من جانب آخر.

نحن في هذه الأزمة يجب أن نقوم بابتكار أساليب جديدة للتعاطي مع الأزمة بطريقة ايجابية بمعنى أنه لا يجب علينا العمل بالنهج الكلاسيكي الذي تمارسه حكومتنا طوال الفترة السابقة. إن "الابتكار" في العمل الدبلوماسي والسياسي يجب أن يكون هو أساس التحرك، كما يجب أن يكون هذا "الابتكار" مصحوباً بالدقة والرؤية الثاقبة.

إن تركيا والأردن وسوريا قد صارت في وضع الاستفادة المثلى من هذه الأزمة. إن هذ الدول الثلاث المذكورة من الدول المستوردة للنفط، وعليه فإن خفض سعر النفط يعد مطلباً حياتياً لها. إلى جانب ذلك اشترت الأردن مؤخراً عدة طائرات F - 16 من الولايات المتحدة، وحصلت على مساعدات اقتصادية منها كما حصلت تركيا من الولايات المتحدة أيضاً على عدة مليارات من الدولارات كمساعدات. بل إن سوريا يبدو أنها قد صارت هي الأخرى مهيأة للحصول على امتيازات كبيرة من الولايات المتحدة بل إنها حصلت بالفعل خلال الأزمة العراقية في التسعينيات على امتيازات كبيرة منها.

إن كثيراً من الدول تستطيع الاستفادة من الولايات المتحدة مقارنة بإيران أي أن انخفاض مستوى تعاون إيران مع الولايات المتحدة قد أصبح سبباً لقيام الأخيرة بتقديم وإعطاء امتيازات كبيرة وكثيرة لجيران إيران، بل وإلى سائر الدول الأخرى، وهو الأمر الذي يعني أن ثمن عدم تعاون إيران مع الولايات المتحدة ثمن فادح على صعيدين الأول هو زيادة قدرات دول الجوار الجغرافي المحيطة بإيران والثاني هو زيادة التكاليف الإيرانية من أجل دعم أمنها القومي.

من ناحية أخرى يمتلك العراق ثروات عظيمة وهو ما أدى بدوره لعقد اتفاقيات بعشرات المليارات من الدولارات بين القوى الإقليمية والدولية وبين النظام العراقي.

إن حكومات مثل روسيا، وفرنسا قد بلغ نفوذها في العراق إلى درجة أنه في حال احتلال العراق بواسطة الولايات المتحدة ورغم وجود معارضة فرنسية، وروسية وصينية، فإن هذه الدول ستكون قادرة خلال الفترة التي سوف تسيطر فيها الولايات المتحدة على العراق علي ضمان وتنفيذ الاتفاقات التي وقعتها بالفعل مع النظام العراقي الحالي.

من المؤكد أن مثل هذه الأقوال لا يجب أخذها بشكل مسلم، لكنها على أية حال لا تخلو من دلالات هامة على قدرات هذه الدول ومستقبل مصالحها في المنطقة. من هنا، فإنه يجب على إيران الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها بالفعل وأن تسلك في سبيل ذلك الطريق الملائم وأن تؤدي لعبتها بالشكل اللائق.

في هذه الظروف الحساسة فإن التصدي لقضايا ثانوية فرعية سوف يؤدي إلى احداث وإنزال ضربات على الوطن وعلى الأمة الإيرانية قد لا يمكن تعويضها في المستقبل.

وعلى هذا فلا أقل من أن تتشكل لجنة خاصة تكون لها القدرة على التوقع والإدراك بشكل صائب من أجل إرشاد ورسم طريق للسياسة الإيرانية في هذه الأزمة.

من المؤكد أيضاً أن لعبة الشطرنج قد صارت معقدة للغاية لدرجة أن الشعب العراقي أصبح لا يعرف هل الحرب سوف تقع أم لا، في حين يكمن في داخله يقين أخر يتناقض مع ذلك وهو أن الحرب واقعة لا محالة، ولهذا فإنه من الضروري التنسيق بين مؤسسة السياسة الخارجية الإيرانية والقوى المعارضة للحكومة العراقية التي تمثل كل منها جزءاً من الشعب العراقي.

وكما أن الولايات المتحدة وسائر القوى الأخرى قد نجحت في عقد اتفاقات بعدة مليارات من الدولارات واستفادت بشكل لائق من الأزمة الحالية بالشكل المطلوب، فإنه يجب على الحكومة الإيرانية أيضاً أن تكون في داخل هذه السلة وأن تعمد إلى المطالبة بتعويضات كبيرة لطالما طالبت بها نتيجة للخسائر المادية والمعنوية التي عانت منها إيران خلال الحرب المفروضة مع العراق طوال ثماني سنوات. من المهم أيضاً في هذا الصدد أن تضمن إيران تحقيق نتائج إيجابية متمثلة في الحصول على حصتها من هذه "الكعكة العراقية" النفطية. أيضاً يجب على إيران أن تقوم بعقد اتفاقات محكمة مع القوى العراقية المعارضة بهدف تأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية، بل يجب عليها أيضاً عقد اتفاقات نفطية مع الحكومة العراقية الحالية من خلال إعمال وممارسة الضغط عليها بهدف تأمين المصالح الاقتصادية والأمنية مع هذه الحكومة الحالية ذاتها.

إن جهاز الدبلوماسية الإيرانية قد ارتكب عدة أخطاء كبيرة في الماضي، ولكنه يستطيع الآن تصحيح بعض تلك الأخطاء التي أفقدت إيران الكثير من المزايا. على سبيل المثال لقد وقعنا في أخطاء كثيرة خلال أزمة إقليم قرة باغ ولم نستفد بالشكل اللازم - حتى الآن - من دول آسيا الوسطى، بل إننا وحتى الآن لازلنا نعاني من وجود بعض المشكلات مع هذه الدول.

في حرب إقليم قره باغ كانت إيران مؤيدة لأذربيجان وبدون هذا التأييد سيسقط الإقليم ويضم إلى أرمينيا، لكن إيران لم تستطع الاستفادة من الأزمة ولم تستطع الحصول على امتيازات من حيدر علييف كان من الممكن أن تحققها وأن تحظى بها. ويكمن سبب ذلك في ضعف جهاز الدبلوماسية الإيرانية فقد خسرت إيران تلك الامتيازات وضاعت من يدها فرصاً ذهبية غير قابلة للتعويض، بل لن تعوضها، والآن فإن أذربيجان بانتهاجها سياسات عدائية لإيران ودعمها الكامل للسياسات التركية سببت مشكلات كثيرة لنا.

كما أنها هي الدولة الوحيدة التي تدخل في صراع مباشر مع إيران حول بحر قزوين وصارت توجه تهديدات مباشرة لمصالحنا الخارجية.

إن الدول المطلة على بحر قزوين هي : روسيا، إيران، تركمانستان، أذربيجان، كازاخستان. ومن بين كل هذه الدول فإن أعنف اختلاف يوجد بين إيران وأذربيجان.

فليس لإيران مشكلات خاصة مع روسيا، بل إنهما تقتربان في وجهة نظرهما وكلتا الدولتين تعارضان بشدة الوجود الأجنبي في بحر قزوين وكلتاهما يتعارض أيضاً فكرة المطالبة بتدويل مياه بحر قزوين.

أيضاً ليس لإيران مشكلات مع تركمانستان، بل إن الدولتين تتقاربان في كثير من النقاط. والدولة الثالثة - كازاخستان - لا توجد بينها وبين إيران اختلافات مماثلة. إن المشكلة الإيرانية الوحيدة تتمثل في المزاحمة الشديدة لأذربيجان فصارت هذه الأخيرة بمثابة "الدولة المشكلة" لإيران في بحر قزوين.

فهذه الدولة تقف في مواجهة إيران في ظل دعم أمريكي، تركي وإسرائيلي. وإذا ما أصبح بحر قزوين بحراً دولياً فسوف تطبق بشأن مياهه قوانين البحار الدولية وبالتالي فلن تتمكن من التمتع بحصتها الحقيقية فيما يخص مصادر وثروات بحر قزوين.

من ناحية أخرى، فإذا ما تم تدويل مياه هذا البحر فسوف تتضرر روسيا بشكل مباشر لأن نهر "فلجا" الذي يربط بحر قزوين بالمياه الدولية يعبر ويمر من الأراضي الروسية، وفي مثل هذا الوضع فسوف تطبق قوانين المياه الدولية على نهر "فلجا" وهذا الأمر في حد ذاته يمثل تهديداً للسيادة القومية الروسية وبالتالي فإن روسيا لن تقبل مطلقاً بأن يتم تدويل مياه بحر قزوين.

وقد انتهت مسألة تدويل بحر قزوين تماماً وبالتالي تنحصر المشكلة الرئيسية الخاصة ببحر قزوين في عملية

تقسيم ثرواته الطبيعية، وهو الأمر الذى يعنى الحاجة إلى وجود تفاهم خاص بين الدول الخمس المتشاطئة فى بحر قزوين.

إن إيران تحت أى وجه لن تقبل بحصة تقل عن ٢٠٪ من ثروات هذا البحر ولكن من الممكن أن يؤدى هذا الأمر إلى نشوب صراع بين إيران وأذربيجان. فى ظل هذه الظروف القائمة بالفعل. ما الذى يجب فعله من جانب إيران ؟

وفى حالة سيطرة الولايات المتحدة على العراق سوف تنخفض قيمة النفط وفى ظل هذ الانخفاض سوف ترتفع وتتضخم التكاليف الحقيقية الخاصة بالأنشطة النفطية فى بحر قزوين ولن تكون لفترة طويلة موضع استحسان من جانب الشركات النفطية الكبرى.

إذاً ما الذى يجب فعله من جانب إيران ؟

إذا لم تتخل إيران عن مواقفها ومبادئها الأساسية، وإذا لم تقم بعقد اتفاقات محكمة ومسبقة مع روسيا فى هذا الصدد، فإن قضية نفط بحر قزوين وطرق نقلها للأسواق الدولية سوف يتم اختزالها بشكل مباشر.

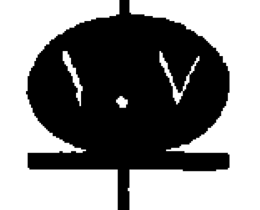
الجدير بالذكر أنه وفقاً لآخر التقارير فإن الاحتياطات النفطية المؤكدة فى هذه المنطقة تتراوح بين ١٧ - ٣٣ مليار برميل تختص كازاخستان وحدها بـ ٦٠٪ منها.

أما احتياطات الغاز المؤكدة فتصل إلى ١٥,٥ - ٢٠ تريليون م٣ تختص تركمانستان وحدها بـ ٦٠٪ منها أيضاً. إن الاحتياطات النفطية الموجودة تتجه بكل المنطقة إلى اضطرابات متصاعدة ومن المأمول أن تؤدى الاكتشافات النفطية فى منطقة بحر قزوين إلى تقليص حدة الصراع المحتدم على النفط فى منطقة الخليج (الفارسى) وسيؤدى ذلك بدوره إلى استقرار أكبر للمنطقة خاصة وأن الإنتاج النفطى لمنطقة بحر قزوين سوف يصبح مستقلاً وبعيداً عن التطورات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط.

إن انغلاق هذه المنطقة وعدم وجود طرق لربطها بالأسواق العالمية يعد أكبر مشكلة تقف فى طريق الاستفادة من ثرواتها. وعليه، فإن نقل نفط هذه المنطقة عن طريق إيران إلى الخليج (الفارسى) يعد من أسهل الطرق الممكنة وأرخصها اقتصادياً، بل وأكثرها أمناً. وفى هذا الصدد يعتبر عقد اتفاقيات بين إيران وروسيا طريقاً لحل هذه المشكلة. أى أنه من الممكن ربط بحر قزوين بالخليج (الفارسى) عن طريق إيران وبالتالى ربط دول آسيا الوسطى بالخليج فى هذا الصدد يجب التركيز على مناقشة هذه النقاط. أما فيما يخص التوقعات بشأن إبرام اتفاقيات جديدة بين دول بحر قزوين المتشاطئة، وهو ما سوف ينتج عنه انخفاض حصة إيران إلى٢٠٪ فإنه يجب على إيران أن تؤكد على حقوقها المشروعة مستخدمة فى ذلك جميع الوسائل والأدوات المتاحة لها.

أيضاً تستطيع إيران أن تعقد اتفاقيات لخمس أو عشر سنوات مع دول الجوار فى بحر قزوين تحظى من خلالها بامتيازات متعددة ومن بين هذه الدول روسيا التى تؤيد هذا الطرح. وهنا يمكن أن تقدم إيران امتيازات وعوامل جذب لدول بحر قزوين. مثلاً تستطيع إيران جذب انتباه الولايات المتحدة وكذلك أذربيجان فيما يخص خطوط نقل الغاز من بحر قزوين عن طريق إيران للأسواق الدولية عارضة ضمانات لكل من الدولتين، وفى المقابل تستطيع إيران أيضاً أن تعقد اتفاقية مشتركة مع آذربيجان فيما يخص حصتها الجديدة فى بحر قزوين أى ٢٠٪.

إن انتقال النفط والغاز عن طريق إيران له عدة مميزات هى أولاً: سوف يكون الطريق أرخص وأسرع، وثانياً: ستصبح إيران سوقاً هامة، وسوف يؤدى ذلك ثالثا إلى دعم الأمن القومى الإيرانى نتيجة لانخفاض حدة الصراع حول النطاق الجغرافى الإيرانى. إن إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول المتشاطئة فى بحر قزوين بدون إيران سيضعها تحت ضغط وبالتالى لابد من العمل على الحد من هذه الاتفاقات، بل ولابد أن تنضم إيران لمثل هذه الاتفاقات. وعلى هذا فإنه فى حال عقد مثل هذه الاتفاقات بين دول مثل روسيا وتركمانستان وكازاخستان فمن الضرورى العمل على ألا يؤدى ذلك لإلحاق أضرار بنطاق الأمن القومى الإيرانى من جانب، كما يجب ألا يؤثر على المصالح الاقتصادية والقومية الإيرانية من جانب آخر. المؤكد أن إيران تتمتع بالقدرات اللازمة لتطوير علاقاتها وتعاونها مع هذه الدول الثلاث إما بشكل ثنائى أو فى إطار متعدد الأطراف، ومن هنا فإن قيام إيران ن بشكل أو بآخر بعقد اتفاقيات ثنائية مع دول أخرى أو أن تتعاون مع الدول الكبرى سوف يمكن إيران من أن تستوعب الآثار السلبية لها فيما لو أقامت اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مع كل من روسيا، تركمانستان وكازاخستان وذلك فيما يخص بحيرة العالم النفطية - أى بحر قزوين - من جانب وكذلك استيعاب النتائج السلبية للسياسات الأذربيجانية من جانب آخر وتتمثل إحدى المشكلات الرئيسية التى تواجه دول بحر قزوين فى تأثير القوى العظمى مثل الولايات المتحدة على جيراننا. ومن ثم يجب على إيران أن تنتهج دبلوماسية فعالة مرة أخرى فيما يخص أزمة العراق وأن تتوافق مرحلياً مع الولايات المتحدة فيما يخص المصالح المشتركة التى تجمعها مع الولايات المتحدة. ومن هنا يمكن الحصول على امتيازات لازمة لإيران بخصوص بحر قزوين وهذا الأمر فى حد ذاته يعد من أفضل الفرص القائمة التى يمكن اغتنامها من أجل الدفاع عن المصالح القومية الإيرانية.



انتخابات المجالس المحلية: سقوط الفكر أم سقوط التنظيمات؟

■ د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

آثار عدم الإقبال الجماهيري على انتخابات المجالس المحلية الإسلامية موجة من التوتر في الشارع السياسي الإيراني سواء لدى القيادة السياسية أو القيادات الحزبية أو نخبة المثقفين باعتبار أنه يوحي بمؤشرات كثيرة ليست في صالح النظام ولا في صالح الأحزاب ولا في صالح الحركة الإصلاحية، ويؤذن ببداية مرحلة من الانفصال بين الشعب وقياداته. لقد كانت المجالس الشعبية حلم الجماهير منذ مائة عام، أي منذ قيام الثورة الدستورية في إيران. ومع انتكاس هذه الثورة تعطل الحلم. فلما جاءت الثورة الإسلامية الأخيرة عاد هذا الحلم يراود الجماهير التي ضحت من أجل هذه الثورة حيث كانت هذه الفكرة موضع مناقشات قيادات علماء الدين مع الخميني في منفاه بباريس وكان من أكبر المتحمسين لها كل من آية الله عبد الكريم موسوي أردبيلي وآية الله سيد محمود طالقاني، الذي قال في حديث له عند انتصار الثورة (١/٢/ ١٣٥٨هـ. ش ٢١/٤/١٩٨٠) لقد وعد الإمام والعلماء بهذا وإني أرى ضرورة وجود مجالس محلية في كل محافظة ومدينة وقرية، يختار الناس أعضاءها لتقرير مصيرهم بأنفسهم. وقد أصدر الخميني أمرا إلى مجلس قيادة الثورة بعقد هذه المجالس جاء فيه: «من أجل استقرار حكومة شعبية في إيران وتقرير الشعب لمصيره الذي هو من ضرورات نظام الجمهورية الإسلامية يتوجب على المجلس فورا القيام بإعداد لائحة تنفيذية من أجل إدارة الشؤون المحلية للقرى والمدن في جميع أنحاء إيران. وتقديمها بعد إقرارها إلى الحكومة لتنفيذها». وقد تم إقرار قانون المجالس المحلية في (١٤/٤/١٩٥٨ هـ. ش..٥/٧/١٩٨٠) وأجريت الانتخابات في (٢٠/٧/ ١٩٥٨هـ.ش... ١٢/١٠/١٩٨٠) في ١٥٦ مدينة، ولكن انتخابات باقي المجالس لم تتم، ولم يمض أكثر من شهر حتى دب الخلاف في مجلس قيادة الثورة حول موضع هذه المجالس من النظام، فقد رأى فريق ضرورة أن تكون أحد صروح إدارة شؤون المجتمع بحيث تكون جميع الشؤون في يد المجالس، ورأى فريق آخر ضرورة أن تكون مؤسسة مستقلة كأحد أركان الإدارة في نظام الجمهورية الإسلامية، وقد حاول فريق ثالث آن يوفق بين الفكرتين فطرح فكرة ترقية الأعضاء من مستوى القرية إلى مستوى المحافظة، لكن مجلس قيادة الثورة في صياغته النهائية للدستور قرر في المادة الثالثة أن إدارة شؤون البلاد يجب أن تستند إلى الرأي العام من خلال الانتخابات، سواء انتخاب رئيس الجمهورية أو نواب مجلس الشورى الوطني أو أعضاء المجالس وغيرها أو الاستفتاء العام حول المواضع التي يرد ذكرها في المواد الأخرى. وقد تم، بعد بحث طويل في مجلس الشورى

الإسلامي، إقرار قانون المجالس المحلية فى سبع مواد من الدستور. ثم قامت الحرب العراقية الإيرانية لتعطل تنفيذ إقامة المجالس المحلية، كما شغل إعادة تعمير البلاد بعد الحرب القيادة عن إقامتها رغم التعديلات العديدة التى أدخلت على لائحتها.

وقد شهد عهد خاتمى إجراء الدورة الأولى لهذه المجالس التى كانت تجربة مثيرة من تجارب القيادة الشعبية للنظام، وتمثل انتخابات التاسع من شهر اسفند (٢/٢٨/ ٢٠٠٣) الدورة الثانية من عمر هذه المجالس، وعلى عكس ما كان متوقعا فإنها لم تلق الحماس الواجب من جانب جماهير الشعب، تقول الكاتبة رامين راد نيا فى مقالها تحت عنوان انتخابات باردة، الذى نشرته صحيفة همشهرى (شبه الرسمية) فى ٢٠٠٣/٢/٧: تختلف انتخابات التاسع من شهر اسفند (٢٠٠٣/٢/٢٨) التى تجرى فى جو بارد يتناسب مع برودة الانتخابات، عن انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٣٨٠هـ.ش (٢٠٠١) ومجلس الشورى الإسلامى عام ١٣٧٩(٢٠٠٠). ولعل أبرز الفروق هو شدة الخلاف بين الأحزاب الإصلاحية التى تصل إلى حد الانشقاق عن التكتل، وعدم الاتفاق على قائمة مرشحين مما يطرح على الرأى العام قدرة الإصلاحيين على محك ترجيح المصلحة العامة على المصالح الفردية، والفرق الثانى هو عزوف الناس عن الاشتراك فى الانتخابات للخلاف الذى انتقل إلى المجالس، وقصور الإدارة الذى أدى إلى حل مجلس العاصمة، فضلا عن الدعاية السلبية للمرشحين، ووقف الصحف، وإحباط محاولات الإصلاح السياسي، وقصور قانون انتخابات المجالس.

ورغم ما بذلته قيادة الانتخابات من جهد لتأمين انتخابات نظيفة فإن اللغط الذى ساد الساحة السياسية عشية الانتخابات قد أثر سلبيا على عدم إقبال الجماهير على صناديق الاقتراع خاصة فى المدن الكبرى كطهران وأصفهان وكرمان ومشهد وغيرها، حيث بلغت نسبة المشاركة ١٢٪ من عدد الأصوات المقيدة بالجداول، فى حين بلغت هذه النسبة فى القرى أقل من ٥٠٪، وقد كشفت الأحداث عن تراجع شعبية تكتل الثانى من خرداد الذى يمثل صرح القيادات الإصلاحية بعد أن دب الخلاف بين جماعاته الثمانى عشرة، وانشق عنه حزبان كبيران هما خدام التعمير والمشاركة الإسلامي، فضلا عن ظهور تكتلين آخرين هما ائتلاف الخضر ويضم حركة أصحاب القمصان الخضر، وحركة سلام إيران الأخضر، وحركة السمياد الأخضر، والجمعية النسائية لأنصار البيئة، وجمعية المجتمع الأخضر، وجمعية شباب الحوار بين الثقافات والحضارات، ثم ائتلاف أنصار التعمير (آباد ران). يقول الكاتب محمد مهاجرى فى مقال نشرته صحيفة كيهان (الدنيا) فى ٢٠٠٣/٢/٢: يجب أن نقبل الواقع الذى يؤكد على أن الدورة الأولى للمجالس الإسلامية لم تكن مرضية، وأن المناخ العام فى الساحة السياسية ينذر بسقوط كثير من الشعارات التى رفعت فى الانتخابات، حيث ينبغى لشعارات التنمية السياسية أن تتراجع وتفسح المجال لشعارات التنمية الاقتصادية، وأن تتوقف الألاعيب السياسية التى كانت تمارس فى الدورة السابقة، ومن ثم فإن الجدية مطلوبة فى مواجهة المشكلات ومعالجة الآثار السلبية. وكان الزعيم قد قدم توصياته للجماهير قبل إجراء عملية الاقتراع بأن يقوموا بالاقتراع بعيون مفتوحة ولا ينتخبوا إلا الخبير اللائق الأمين على مصالحهم، وأن يتابعوا عمله. (همشهرى فى ٢٠٠٣/٢/٢٦).

لم تكن نتائج انتخابات المجالس المحلية الإسلامية مرضية لأى من الأطراف المتنافسة، واعتبرها رئيس لجنة الانتخابات تحذيرا وطنيا مؤكدا أن أخطر شئ هو أن يتحدث الناس بسكوتهم. كما اعتبرها الرئيس خاتمى أيضا تحذيرا شعبيا جديا. وقال: لامبالاة الناس معناها أن أمانيهم ليست أمانى القيادات، وهذا خطر كبير على النظام. فالعجز عن التنفيذ والإدارة شيئان مختلفان، ومن هنا فإن الانتخابات درس يثير القلق حول مستقبل النظام، إن قيام بعض الجماعات السياسية بإشعار الناس بالإحباط، والتصرفات الخاطئة للبعض، وعدم احترام القانون، يؤدى إلى انحراف الرأى العام ويهيئ المجال لمهاجمة الثورة والنظام. (اطلاعات فى ٢٠٠٣/٣/٤). وقد عبر الزعيم خامنئى عن أسفه إزاء العملية الانتخابية وقال فى لقائه بمجلس الخبراء: للناس شكوى من بعض المجالس، ولابد أن يتحسن أداء هذه المجالس حتى يقبل الناس على الانتخابات. لماذا نسمح لمن يخالف تعاليم الإمام بأن يرشح نفسه؟ لقد رفضته الجماهير. (إيران فى ٢٠٠٣/٣/٥). وقد قام آية الله هاشمى رفسنجانى فى خطبة الجمعة بتحليل ما جرى فى العملية الانتخابية فقال: بدلا من أن نتبادل الاتهامات علينا أن ننظر إلى الوقائع، ومن يريد تحليل نتائج الانتخابات فلا يحللها بشكل أحادى أو حزبى أو من خلال توجه معين أو حسب رغبته، إننا منذ الثانى من خرداد عام ١٩٩٧. نشهد عزوفا من الناخبين. إن آخر انتخابات أدرتها كان عدد الحضور فيها ثلاثين مليونا وهذا لم يتكرر رغم أن عدد الناخبين يزيد كل عام حوالى المليون ونصف مليون، إننا نشهد تراجعا فى المشاركة من الناخبين وهذا ليس أمرا محمودا، ورغم عدم تدخل مجلس الرقابة على القوانين واشتراك جميع الاتجاهات السياسية ابتداء من القوميين وحركة الحرية إلى المتطرفين حتى أولئك الذين عرَّفوا أنفسهم بأنهم معارضون للنظام، فضلا عن الذين تدعمهم الإذاعات الأجنبية. إلى جانب أنواع الدعاية المختلفة، إن أحد أسباب عدم إقبال الناس على

الانتخابات هو قيام الجناحين الأساسيين للنظام بإعطاء صورة سوداء للوضع فى البلاد، حيث يسب أحدهم الآخر الأمر الذى يؤدى الى ضرب أساس النظام. وهؤلاء الكالحون لم يسلم منهم لا الثانى من خرداد ولا فترة الحرب ولا حتى حضرة الإمام، إن أحد النتائج الهامة للانتخابات أن أجهزة الإعلام الاستكبارية قد فهمت أن هناك لامبالاة بسبب قلة يعدون على الأصابع نعرف ما يسعون إليه ويفكرون فيه، وقد ظهرت أسماؤهم بوضوح بعد الانتخابات، والناس تعرف أفكارهم، فكم صوتا حصلوا؟ حتى إن بعضهم لم ينجح فى الحصول على أصوات! لقد قلنا مرارا لأمريكا لا تفرحوا ببضعة صبيان ينخدعون فينزلون إلى الشارع ويقومون بتحركات عدة، فهم إما ضد الثورة أو مع الساواك أو أنهم ثوريون لهم أفكار أخرى، لكن من خصائص الانتخابات الإيجابية أن صناديق الاقتراع ترد على أمريكا. (كيهان فى ٢٠٠٣/٣/٨).

وقد اختلفت ردود فعل نتائج الانتخابات بين القيادات الحزبية. ففى الجناح الإصلاحى أكد على شكورى راد أن نتائج الانتخابات رسالة موجهة من الجماهير للأحزاب وأن الواجب هو فهم هذه الرسالة ووضعها فى الاعتبار، وأن ينقد الإصلاحيون أنفسهم ويطوروا تكتل الثانى من خرداد، للوصول بالجماهير إلى وضع معيشى مقبول. (همشهرى فى ٢٠٠٣/٣/٣). وأعلن محسن ميرداماد أن على كل حزب أن يهتم بإصلاح نفسه، أما بهزاد نبوى فقد اعترف صراحة بهزيمة الإصلاحيين مؤكدا أن الناس يعتقدون أن الإصلاحيين لم يستطيعوا آن يفعلوا شيئا، وآن المجالس عمل روتينى فى نظر الناس لأن الأعضاء الذين أرسلناهم للمجالس كانوا عديمى الخبرة قليلى الشفافية.(همشهرى فى ٢٠٠٣/٣/٨). فى حين يرى محسن آرمين أن نتائج الانتخابات لم يكن معناها عدم التصويت لصالح الإصلاحيين لأن الناس لو كانوا يريدون ألا يصوتوا لصالح الإصلاحيين لوجدنا فى الساحة الانتخابية بديلا بقدر كاف، ولكن معناها أن الناس قالوا ما الفائدة؟ فلا اليمين انتصر ولا اليسار انهزم لكن الذى ينبغى أن نسلم به هو أن بطاقة اعتماد الإصلاحيين قد انتهت وأن عليهم أن ينظروا للأمر بواقعية ويفكروا فى ضعفهم وقصورهم. (همشهرى فى ٢٠٠٣/٣/٩). كما أكد مهدى كروبى رئيس مجلس الشورى الإسلامى على أن نتائج الانتخابات ليست هزيمة للإصلاح، لأن الإصلاح فى بطن النظام والدستور ولا يمكن هزيمته. وليس من حق أحد أن يتكلم باسم الإصلاح. وليس عزوف الناخبين عن الاشتراك فى هذه الانتخابات مقياسا لعزوفهم عن كل الانتخابات. وإنى أؤكد أنهم سوف يشاركون فى الانتخابات القادمة، ولن يهجروا الساحة إذا تحسن الأداء. (اطلاعات فى ٢٠٠٣/٣/١٥).

وعلى الجانب اليمينى المحافظ، أكد سيد محسن يحيوى أن الانتخابات ليست استفتاء على التطرف، وأكد على آكبر موسوى خوئينى أن نتائج انتخابات المجالس سوف تغير تنظيم القوى السياسية، وأكد أكبر علمى أن محاولة الإصلاحيين نشراليأس بين الناس كان لها رد فعل عكسي، وأكد عباس على الهيارى على أن نتائج الانتخابات تمثل تحولا للجماهير عن الأحزاب الإصلاحية، وأكد سيد رضا زواره على أن عدم إقبال الناس على الانتخابات ناتج عن ضيقهم ببرامج المسؤولين عن الإصلاح، ويعتقد محمد هاشمى أن جبهة الثانى من خرداد ليست ديمقراطية، وأن الهزيمة الحقيقية هى للأجهزة التنفيذية، وقد شبه الكاتب محمد مهاجرى قادة الأحزاب الإصلاحية بالجنرالات الذين خسروا المعركة لأنهم خاضوها بغرور وبدون روح معنوية. خاضوها بجنود متعبة وخطط خاطئة وتوقعات غير ناضجة. وأنهم لم يستطيعوا أن ينكروا الواقع مؤكدا أن هزيمتهم فى الانتخابات هى هزيمة أفكار وليست هزيمة أفراد، لأن أولويات الناس ليست التنمية السياسية لأن التنمية السياسية فقدت معناها فى السنوات الأخيرة وأصبحت تعادل التفرقة والعنف وحرب الأعصاب. لقد تعبت الناس من الألاعيب السياسية وشكل عدم إقبالهم على الانتخابات رسالة واضحة للساسة، لقد حاول بعض الإصلاحيين إقناع الناس بأن المجتمع قطبان أحدهما محافظ والآخر إصلاحي، فى حين جاء البعض إلى المجالس لتصفية الحسابات، لقد حان الوقت لكى يعيد الجناح الحاكم بناء أفكاره. (همشهرى فى ٢٠٠٣/٣/٨).

وقد دعا الزعيم خامنئى من نجحوا فى انتخابات المجالس المحلية الإسلامية إلى الطهارة والالتحام بالجماهير، وعدم الإثقال بلا داع وتعطيل مصالح الناس، أو الاستفادة من أساليب غير أخلاقية فى التعامل مع الجماهير، لأن هناك من المشاكل ما ينبغى حله على الفور بالكفاح ومحاربة الفساد. (اطلاعات فى ٢٠٠٣/٣/١١).

وعلى كل حال، فإن نتائج انتخابات المجالس المحلية الإسلامية فى إيران قد أدت إلى تهيئة الساحة السياسية فى إيران لوقفة مع النفس تقوم بها القيادة والجناحان المتنافسان والنخبة من أجل مراجعة الأفكار والخطط والمواقف، خاصة مع الضغوط التى تمارسها الظروف المحيطة بإيران والمنطقة على التوجهات الإيرانية، والأخطار الداهمة التى تواجهها الثورة الإسلامية فى الداخل والخارج، ومن ثم فنحن نتوقع سقوط أفكار كثيرة قبل سقوط التنظيمات.

الموقف الإيرانى من الحرب الأمريكية على العراق

■ أحمد منيسى

مـر الموقف الإيرانى من الأزمـة العـراقـيـة بتطورات متـعـددة ومـتـناقـضة منذ دخلت هذه الأزمـة مـرحلتـهـا الدقيقة بعد تصاعد التهديد الأمريكى بغزو العراق، إلى أن وقعت الحرب الأمريكية بالفعل على العراق فى العشرين من مارس الماضى.

فـبـعـد أن كـانت إيران قد أعلنت أكثـر من مـرة أنهـا ترفض الغزو الأمـريكى للعراق، وكان هناك نهج متشدد شديد الوضوح ضد هذا الغزو فى السياسة الخارجية الإيرانية، عـادت إيران لتلتزم الصمت حيال التطورات الأخيـرة فى تلك الأزمـة، وقـبل أن تقع الحـرب، الأمـر الذى تم تفسـيـره على أنه تراجع فى هـذا النهج، على خلفـية توافق ربما يكون قد حـدث بينهـا وبين الولايات المتـحـدة اسـتناداً إلى توافـقـهـا السـابق فى الحـرب الأمريكية ضد أفغانستان. ثم جاءت المبادرة الأخيـرة التى أعلنتـهـا طهـران فى أوائل الشـهـر الماضى لتـعـود بالموقف الإيرانى مرة أخرى إلى قلب الأحداث.

هذا الغـمـوض والتناقض فى الموقف الإيرانـى يجـد تفسيـره فى طبيـعـة الإشكاليـات القائمـة فى العـلاقـات الإيرانيـة العـراقيـة من جـهـة، وإشكاليـات العـلاقـات الإيرانية الأمريكية من جهة أخرى.

إشكاليات العلاقات العراقية الإيرانية :

مـثلت إيران والعـراق إضـافـة إلى السـعـودية ثلاثة محاور متنافسة على زعامة النظام الاقليمى الخليجي. وقد حاول العراق أكثر من مرة خلال النصف الثانى من القـرن الفائت تكريس وضعـه كقـائد لهذا النظام على حسـاب القوتين الآخـرين. وظل هذا الهـدف أحد أهم أولويات السـيـاسـة الخـارجـيـة العـراقـيـة برغم تغـيـر شخوص من يحتلون قمة النظام السياسى فى بغداد. وقد انبثق هذا المسعى العراقى عن شعور عميق لدى الدولة العراقية بأحقيتها وجدارتها فى تبؤ هذه المكانة استناداً إلى جملة من الحقائق الموضوعية على الأرض ترجح كفة العراق بالمقارنة مع دول الخليج الأخرى. وهو الشعـور الذى تصـاعـد بعد أن انتقل العـراق من نظام ملكى محافظ إلى آخر ثورى فى منتصف الخمسينيات من القرن الماضى.

فـبـعـد تأسيس النظام الثورى فى العـراق عـام ١٩٥٨ على خلفـيـة الثورة التى أطاحت فى ذلك العام بالنظام الملكى - الذى كـان قـد طالب فى أواخـر عـقـد الثلاثينيات هو الآخر بضم الكويت - عمل العراق على توسيع نفـوذه الإقليـمى فى منطقـة الخليج التى كـانت دولها ما زالت ترزح تحت الاستعمار البـريطاني. وقد جـاءت محـاولة العـراق لضم الكويت فى العـام ١٩٦١ ضمن هذا المسعى العراقى.

وفى العـام ١٩٦٨، وعندمـا شـهـد العـراق

الانقلاب الذى قام به أحمد حسن البكر ضد حكم الرئيس عبد الرحمن عارف، جاء فى البيان الأول لقادة الانقلاب فى صدد تحديد سياساتهم الخارجية : «إن حزب البعث لديه مسئولية تاريخية فى الانطلاق بالوحدة العربية الشاملة من منطقة الخليج، والانقضاض على رموز التبعية والعمالة وكل من تسول له نفسه الوقوف فى وجه المشروع النهضوى البعثى، وأن على أنظمة الخليج أن تتهيأ للتعامل مع عراق آخر غير الذى درجت عليه». وكان هذا النهج الجديد فى السياسة الخارجية العراقية يحمل فى الوقت نفسه تهديداً للدولة الإيرانية التى كانت فى ذلك الوقت تمثل مرتكزاً قوياً للنفوذ الأمريكى فى المنطقة.

ومن هنا، فقد دخل العراق الثورى فى مصادمات قوية مع كل من السعودية وإيران، الأمر الذى جعله فى مواجهة مع الولايات المتحدة التى طرحت نفسها كوريث شرعى للنفوذ البريطانى فى المنطقة بعد اضمحلال هذا الأخير منذ نهاية الستينيات، واختفائه تماماً مع مطلع السبعينيات تاركاً المجال للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد حاول العراق فى مطلع السبعينيات استغلال حالة الفراغ الأمنى التى نجمت عن الانسحاب البريطانى من الخليج، لتمديد نفوذه خارج حدوده الإقليمية، الأمر الذى أدخله طيلة عقد السبعينيات فى صراع مع السعودية وإيران، وحاول كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة توسيع رقعة نفوذه الإقليمي، على حساب الطرف الآخر.

وانتهى هذا العقد بتفوق كفة الجانب الإيراني، الذى استطاع - بعد أن فشلت مطالباته بضم البحرين - أن يمدد نفوذه فى مناطقه الحدودية مع العراق بموجب اتفاقية الجزائر الموقعة بين الطرفين عام ١٩٧٥ ، بعد أن كانت إيران قد احتلت الجزر الإماراتية الثلاثة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وعمقت نفوذها فى منطقة المدخل الجنوبى للخليج بعد أن كانت قد ساعدت سلطنة عمان فى القضاء على ثوار ظفار.

وقد كان هذا التفوق الإيرانى يصب فى صالح تدعيم النفوذ الغربى فى المنطقة، باعتبار أن إيران كانت فى هذا الوقت حليفاً للغرب، ومن ثم، فإن هذا التفوق الإيرانى لم يسبب إزعاجاً لهذا النفوذ. بيد أنه ومع قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩، والتى كانت بمثابة الزلزال فى منطقة الخليج، خرجت إيران من تحالفها مع الغرب، وقد ظلت فى نفس الوقت بعيدة عن أى ارتباط بالسوفييت، حيث رفعت الثورة شعار «لا شرقية ولا غربية»، وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن إيران ،حليفتها السابقة، قد أصبحت مصدر خطر كبيرا على مصالحها فى الخليج، خاصة بعد أن رفع الإمام الخمينى شعار تصدير الثورة إلى الخارج.

وهنا، وجد العراق الفرصة سانحة للانقضاض على الجمهورية الإسلامية الطامحة، بدعم من الولايات المتحدة وبتأييد من دول الخليج التى خشيت تمدد النفوذ الإيرانى إليها، ولكنه خرج من حرب الثماني سنوات ضد إيران منهك القوة بعد أن كان قد أنهك أيضا القوة الإيرانية، ولكن توازن القوة بين الطرفين ظل قائماً، وظل العراق أيضا طامحاً لتوسيع نفوذه الإقليمى.

وقد خرج العراق من حربه مع إيران ليجد دول الخليج الست قد أسست فيما بينها ومنذ العام ١٩٨١ مجلس التعاون الخليجي، وقد تجاهل العراق أو لم يدرك حقيقة كون مجلس التعاون يقف ضد طموحاته الإقليمية وحصره داخل حدوده إبان تفرغه للحرب مع إيران والدعم الكامل الذى لاقاه من دول الخليج لصد المد الثورى الإيرانى.

وعاد العراق مع مطلع التسعينيات، ليمارس مغامرة أخرى بغزوه للكويت، من أجل تزعم النظام الإقليمى الخليجي، وهنا وجدت إيران نفسها مرة أخرى أمام تحدى توسع النفوذ الإقليمى للعراق، ولكن لأن المتضرر الأكبر من هذا التوسع كانت الولايات المتحدة، فإن إيران لم تجد نفسها فى حاجة حتى للمشاركة فى التحالف الدولى لتحرير الكويت، فاكتفت بجانب الحياد، وتكفل هذا التحالف برد النفوذ العراقى وحصره داخل حدوده.

وعلى الرغم من أن العراق وفى غمار الحصار الذى فرض عليه عقب حرب الخليج الثانية قد حاول تطبيع علاقاته مع إيران، وخطى البلدان خطوات ملموسة فى هذا الاتجاه، فإن الملفات الموروثة عن الحرب بينهما ، قد حالت دون المضى بعيداً فى هذا الاتجاه.

ويأتى فى مقدمة هذه الملفات الرؤية الإيرانية لتطبيع العلاقات استنادا إلى القرار رقم ٥٩٨ الذى ترى طهران أن العراق لم يطبق إلا أجزاء قليلة منه.. فالقرار ينص على دفع تعويضات تقدرها طهران بـ تريليون دولار، وتقدرها الأمم المتحدة بـ ١١٦ مليار دولار، وفى هذا السياق نجد أن طهران تعتبر الطائرات العراقية التى لجأت إليها خلال حرب تحرير الكويت جزءًا من التعويضات، بينما يطالب العراق بعودتها إليه. أما الملف الثانى فهو ملف الحدود المشتركة بين البلدين ، حيث تريد إيران العودة إلى اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ وترسيم الحدود لتشمل مناطق كثيرة تعتبر أنها ضمن حدودها مثل سيف سعد أو تلك المناطق الغنية بالنفط وجزء منها فى جزر مجنون. والملف الثالث هو ملف

الأسرى لدى العراق حيث تقدر طهران عدد الأسرى الموجودين حاليًا فى العراق بخمسة آلاف أسير. ومن جانبه يقدر العراق عدد أسراه فى إيران بـ ٢٩ ألفاً منهم غير مسجلين «فيما يقدر عدد المفقودين بستين ألفا تقريباً». ويؤكد فى المقابل أن عدد المفقودين الإيرانيين فى سجونه لا يتجاوز الـ ٤٠٠ أبلغوا اللجنة الدولية للصليب الأحمر برفضهم العودة إلى إيران.

وبالإضافة إلى هذه الملفات هناك ملف شائك يتمثل فى أن كلا من العراق وإيران يؤوى تنظيمات معارضة للنظام فى البلد الآخر حيث تؤوى بغداد منذ عام ١٩٨٦ منظمة مجاهدى خلق التى يصل عدد مقاتليها إلى حوالى ٣٠ ألف عنصر تدعمهم دبابات وطائرات هليوكوبتر. بينما يوجد فى إيران أهم حركات المعارضة الشيعية العراقية ممثلا فى المجلس الأعلى لثورة الشيعة فى العراق.

إيران الخاسر الأكبر :

هذه الإشكاليات التى تغلف العلاقات العراقية الإيرانية كانت تدفع بالضرورة فى سبيل تبنى موقف داعم للإطاحة بنظام صدام حسين، أى تأييد الحرب الأمريكية على العراق للتخلص من هذا العدو اللدود، ولكن ومن ناحية أخرى، فإن إيران تدرك أنها من أكبر الخاسرين من هذه الحرب، حيث أن ضرب العراق وإن كان هدفا بذاته للولايات المتحدة إلا أنه سوف يؤدى إلى استكمال عملية حصار إيران غربا على النحو الذى تسعى إليه واشنطن بعد أن أحكمت الولايات المتحدة حصارها لإيران من الجهات الثلاث الأخرى. ففى الغرب والجنوب ترسو حاملات الطائرات الأمريكية فى مواجهة السواحل الإيرانية، وفى الشرق استطاعت الولايات المتحدة بعد الإطاحة بحركة طالبان تكريس نفوذها فى الأراضى الأفغانية وبالقرب من الحدود الأفغانية الإيرانية، ومن الشمال ثمة نفوذ أمريكى كبير من خلال تغلغل الولايات المتحدة فى دول آسيا الوسطى.

وفى السياق نفسه، فإن إيران - وعلى الرغم من عدم ارتياحها لوجود صدام حسين عدوها اللدود على رأس السلطة فى العراق - تشعر بالقلق الشديد لحدوث أى تغيير فى العراق فى الوقت الحاضر لأنه حتى فى حالة إذا ما أدت الحرب الأمريكية على العراق إلى تفكيكه ، فإن ذلك لن يعنى تحقيق الحلم الإيرانى بدولة شيعية فى جنوب العراق تناصر نظامها، لأن الولايات المتحدة لن تسمح بتمدد النموذج الإيرانى خارج حدوده، ناهيك عن أن العراق يتخذ الموقع الأول فى «محور الشر» الذى رتبته الولايات المتحدة ، وإيران تحتل المرتبة الثانية، ما يعنى أنها الهدف المقبل للولايات المتحدة ، حال أنجزت مهمتها فى العراق.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة وفى سياق رغبتها فى التمكين للتفوق الإسرائيلى فى المنطقة، وبعد أن تتخلص من القوة العراقية، من المتوقع أن ينصب اهتمامها على إيران، لتسييد إسرائيل، بما يمكن من فرض شروطها للتسوية وإيجاد حل للصراع العربى الإسرائيلى.

كل هذه العوامل المعقدة دفعت طهران إلى اتخاذ موقف متشدد فى بداية الأمر تجاه الحملة الأمريكية ضد العراق. ولكن هذا الموقف المتشدد التزم الصمت فى مرحلة لاحقة، كما سبقت الإشارة، ما فهم ضمناً على أنه تأييد لهذه الحملة جاء على خلفية توافق لابد أن يكون قد حدث بين طهران وواشنطن.

المبادرة الإيرانية :

وفى الواقع، فإنه كانت هناك عدة مؤشرات تدعم مثل هذا التكهن، حيث شاركت المعارضة الشيعية التى تحتضنها طهران مع باقى فصائل المعارضة العراقية المدعومة من قبل الولايات المتحدة فى عدة اجتماعات، بعضها عقد فى واشنطن، وربما كانت إيران تسعى إلى أن تتعامل مع الولايات المتحدة هذه المرة بالطريقة نفسها التى تعامل بها الطرفان فى الحرب الأمريكية على أفغانستان، أى أن يتم تنحية الخلافات جانباً لتحقيق هدف الطرفين فى الإطاحة بنظام صدام حسين دون أن يعنى ذلك حصار إيران فى مرحلة ما بعد صدام.

ولكن يبدو أن هذه الصيغة لم يكن من الممكن تطبيقها من جديد، فالولايات المتحدة ليست فى حاجة إلى الدعم الإيرانى بشدة كما كان حالها فى الحرب ضد طالبان، حيث كانت تتمتع بنفوذ قوى فى أفغانستان غير متوافر لها فى العراق، كما أن القوات الأمريكية المنتوية غزو العراق لديها جبهات أخرى لشن الحرب على العراق أكثر أهمية من الجبهة الإيرانية التى سوف تقدم فى نهاية المطاف دعماً لا يقارن بالمميزات الهائلة التى توفرها تلك الجبهات. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة تخشى بالفعل من أن تنجح إيران فى استغلال حالة الفراغ الذى قد ينجم عن الإطاحة بصدام حسين لتدعيم نفوذها فى العراق والخليج معتمدة على الطائفة الشيعية، هذا على جانب الرؤية الأمريكية، أما فيما يتعلق بالبعد الخاص بالرؤية الإيرانية نفسها، فإنه وعلى الرغم من غلبة الطابع البراجماتى على السياسة الخارجية الإيرانية، فإن ملف العلاقة مع الولايات المتحدة مازال محل شد وجذب بين الإصلاحيين والمحافظين، وهذا من شأنه أن يعرقل من إمكانات إقدام إيران على فتح حوار مع الولايات المتحدة، أضف إلى هذا أن الولايات المتحدة قد أعلنت بشكل صريح فى

الأسابيع التى سبقت الغزو أنها تعتزم حكم العراق بعد صدام بشكل عسكرى مباشر. ما يعنى العدول عن خيار تنصيب المعارضة بالسلطة، وما يعنى أيضا أن المعارضة الموالية لطهران سوف يتم تهميشها .

ومن هنا فقد جاءت المبادرة الإيرانية التى تم طرحها على لسان وزير الخارجية كمال خرازى كمؤشر على تحول لافت فى الموقف الإيراني. جاء بالضرورة على خلفية فشل واشنطن وطهران فى الاتفاق على صيغة للتعاون الثنائى.

وقد تمحورت هذه المبادرة حول إجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة بشأن انتقال السلطة فى العراق فى إطار خطة لتجنب شن حرب على بغداد ودعوة المعارضة العراقية للمصالحة مع الرئيس صدام حسين لتجنب إراقة الدماء.

ويمكن القول أنه كانت هناك عدة عوامل قد دفعت طهران إلى إطلاق هذه المبادرة. فضلاً عن فشلها فى التوصل إلى صيغة للتعاون بينها وبين واشنطن كما حدث فى أفغانستان. وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلى :

١- أرادت إيران الخروج من العزلة التى يمكن أن تفرض عليها بسبب تأييدها للحرب أو حتى التزامها الصمت فى ضوء وجود توجه عربى وإسلامى ودولى مناهض للحرب.

٢- ضغوط الرأى العام الداخلي. فالتوجه العام فى إيران كما فى غيرها من الدول العربية والإسلامية هو ضد الحرب الأمريكية المحتملة على العراق. وما يذكى هذا التوجه موروث العداء الشديد بين طهران وواشنطن.

٣- انحسار الموقف الدولى المؤيد للحرب بعد التعاون الجيد الذى أبداه العراق مع القرار رقم ١٤٤١ . وهو ما أفرغ الحجج الأمريكية لهذه الحرب من مضمونها، وكشف فى الوقت نفسه عن الأجندة الخفية للولايات المتحدة من حربها ضد العراق . ومثل هذا الأمر يعد مقلقاً جداً لإيران.

وقد تلى هذه المبادرة إقدام إيران على مجموعة من الخطوات لها مغزاها الهام. فى مقدمتها استضافتها لمؤتمر للقوى الشيعية العراقية المعارضة عُقد فى ٦ مارس الماضي. على الرغم من أن الإعلام الإيرانى أكد أن هذا المؤتمر لا يُعقد بضوء أخضر من إيران. وتزامن مع هذه الخطوة تحرك قوات لواء بدر إلى شمال العراق، حيث تمركزت فى هذه المساحة الواقعة ضمن مناطق شمال العراق الكردية التى تتمتع بالحكم الذاتي. وتتشكل هذه القوات من عناصر من شيعة العراق الذين تدعمهم إيران والتى تعهدت بمقاومة نظام الرئيس صدام حسين. فقد ظل أفراد هذا اللواء ينتظرون منذ عقدين. وعلى وجه الخصوص منذ الانتفاضة التى شهدتها مناطق الشيعة فى جنوب العراق ضد صدام حسين عقب حرب عام ١٩٩١ . تلك الانتفاضة التى سحقتها قوات بغداد، بينما لم تحرك الولايات المتحدة ساكنا.

وفى سياق هذه المرحلة الجديدة لتقلب الموقف الإيراني. عملت الولايات المتحدة على إرسال مجموعة من الإشارات المتناقضة إلى إيران. ففى الوقت الذى جددت فيه واشنطن اتهاماتها لطهران بامتلاك أسلحة نووية، على لسان وزير الخارجية كولن باول، أعلن فى ٩ مارس الماضى أن الولايات المتحدة والدول الأخرى اكتشفت فجأة أن إيران متقدمة فى برنامجها لتطوير أسلحة نووية اكثر مما كان العالم يعتقد. وكان باول يعلق على مقال نشرته صحيفة تايمز جاء فيه أن الوكالة الدولة للطاقة الذرية ترى أن إيران استخدمت اكزافلورور اليورانيوم فى محركات الطرد لديها لاختبار قدرة هذه المحركات. فى هذا الوقت أعلنت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أن عراق ما بعد صدام حسين لا مكان فيه لمنظمة مجاهدى خلق.

وهذا الموقف الذى يبدو متناقضاً أيضا من قبل الولايات المتحدة تجاه إيران، هدفه تطمين هذه الأخيرة لكسب جانبها ، أو بمعنى أدق تأمين جانبها عن طريق سياسة العصا والجزرة، وهو ما يضع الجانب الإيرانى فى التحليل الأخير فى ورطة حقيقة حال التطورات الحالية والمستقبلية للأزمة العراقية.

رد الفعل على الحرب :

وفى سياق هذا الموقف الإيرانى الرافض للحرب الأمريكية على العراق. جاء الإعلان عن رفضها حينما اندلعت فعلا فى العشرين من مارس الماضي، فعقب بدء هذه الحرب مباشرة أعلن وزير الخارجية كمال خرازى أن هذه الحرب تفتقد إلى أى شرعية دولية ولا يمكن تبريرها بأى حال من الأحوال وأكد أنها يجب أن تتوقف فوراً. وقال خرازى أن تلك الحرب سوف تضيِّع جهود نصف قرن بذلتها كافة شعوب العالم لتعزيز دور الأمم المتحدة، مؤكداً على أن بلاده لن تدعم أيا من الطرفين المتصارعين.

أما المرشد الروحى للثورة الإسلامية السيد على خامنئى. فقد أكد على أن الهدف من هذه الحرب هو احتلال العراق والسيطرة على المنطقة، والهيمنة على مصادر النفط، فيها والحفاظ على الكيان الصهيونى غير المشروع وشدد على ضرورة الوقف الفورى لهذه الحرب وضرورة يقظة الشعب الإيرانى حيال الأساليب التى تعتمدها الولايات المتحدة وبريطانيا.

ومن ناحيته قال الرئيس محمد خاتمى أن الولايات المتحدة تجد نفسها وحيدة وممارساتها لا تتمتع بأى شرعية وهى المسئولة عن تهديد السلام الدولى.

الأزمة العراقية ومستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية

■ عصام عبد الشافى
باحث فى العلوم السياسية

من الطبيعى أن تكون إيران معنية بأى تطور عسكرى أو سياسى فى العراق شأنها فى ذلك شأن باقى دول المنطقة، لاسيما دول الجوار الجغرافى. وذلك أمام العديد من الاعتبارات، من بينها: ما يتعلق بمستقبل المنطقة بعد الحرب الأمريكية على العراق، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، تشير التناقضات التى تعوق حدوث تقارب حقيقى بين إيران والعراق إلى قوة أثر العامل الأمريكى فى رسم مسار العلاقات المتعثر بينهما بعد حرب الخليج الأولى، كما تكشف عن تداخل الاعتبارات الجغرافية والتاريخية فى تشكيل وتحديد طبيعة التفاعلات الجيوبوليوتيكية بين الجانبين.

ومن ناحية ثالثة، فإنه ومنذ وصول الرئيس محمد خاتمى إلى السلطة فى إيران عام ١٩٩٧، بدا وكأن العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران تسير نحو التحسن، فشروط اللقاء بينهما تضاعف وجودها، ولكن نظراً لأن هذه العلاقات تدخل ضمن دائرة الصراع الداخلى بين المحافظين والإصلاحيين، فإن المحاولات التقاربية التى أبداها الإصلاحيون سرعان ما تم إجهاضها.

ومن ناحية رابعة، فإنه مع وجود عدة تيارات تؤكد أن إيران هى الحلقة المقبلة فى مسلسل إعادة تشكيل العالم الذى تقوده الولايات المتحدة. وأن احتلال أمريكا للعراق يعنى زيادة الطوق على النظام الإيرانى الذى لا تخفى الإدارة الأمريكية رغبتها فى سقوطه، فإن السؤال الأساسى فيما يتعلق بإيران هو معرفة ما إذا كانت الحرب الأمريكية ضد العراق بإمكانها أن تغير التوازنات الداخلية. وتعطى دعما لجناح على حساب جناح آخر، أم أنها ستذهب إلى حد تشكيل خطر فعلى على النظام الإيرانى برمته.

فى إطار هذه الاعتبارات وغيرها - والتى لا تخفى على صانعى القرار فى النظام الإيرانى - جاءت توجيهات الإدارة الإيرانية للأزمة العراقية الحالية، الأمر الذى يدفع إلى أهمية تناول هذه الإدارة، وبيان تأثيرها على مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية، وهو ما يمكن تناوله وفق الأبعاد والمحاور التالية:

المحور الأول: محددات الإدارة الإيرانية للأزمة العراقية:

فى توجهاتها لإدارة الأزمة العراقية وفى تحديد السياسات والآليات التى اعتمدت فى هذه الإدارة، انطلقت إيران من عدة محددات أو اعتبارات أساسية وهى:

أولاً: محددات نابعة من علاقاتها بالعراق:

إن العلاقات الإيرانية - العراقية شأنها شأن الكثير

من العلاقات الثنائية فى المناطق الحيوية، ذات الطبيعة الساخنة أو المتوترة، محكومة بقاعدة عدم التعاون والتطور أو النزاع والتصادم، وإذا توافرت الإرادة السياسية لدى الطرفين فى العمل على خلاف هذه القاعدة فسرعان ما تعود الأمور إلى ما كانت عليه، بسبب أحداث وتطورات سياسية ربما تكون كبرى عند أحد الطرفين، لتعيد ضبط إيقاع علاقاتهما الثنائية فى سياق هذه القاعدة.

وفى هذا الإطار لم تشهد العلاقات الإيرانية - العراقية أى تطور أو تحسن منذ قيام الدولة العراقية الحديثة (١٩٣٢) باستثناء فترة قصيرة أثناء الحكم الملكى فى العراق والتى أعقبت توقيع الطرفين على اتفاقية عام ١٩٣٧ والتى رسمت الحدود المائية بينهما فى منطقة شط العرب، وكذلك وجود نوع من التفاهم بينهما حول مسألة تشكيل مجلس التعاون الخليجى فى منتصف السبعينيات وبعد التوقيع على اتفاقية الجزائر. إلا أن قيام الثورة الإسلامية، قوض هذا التفاهم ودفع بعلاقاتهما الثنائية إلى حرب طاحنة بدأت بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٨.

وجاءت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ لتضيف تعقيدا آخر وملفات جديدة إلى علاقاتهما. فتداعيات هذه الحرب كان لها العديد من الانعكاسات على هذه العلاقات، من أبرزها الخلاف حول الطائرات العراقية التى تم نقلها إلى إيران لحمايتها وإنقاذها من الهجوم الأمريكى. وكذلك اتهام بغداد لطهران بتورطها فى الأحداث الداخلية العراقية التى تحركت على شكل انتفاضة شعبية فى مارس عام ١٩٩١.

وفى ظل هذه الخلفيات الصراعية، فإن طهران لا تنظر بثقة أو اطمئنان إلى صدام حسين وإنما تتعامل معه على قاعدة الشك والريبة، فهو فى نظرها الذى وقع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ثم عاد ليلغيها عام ١٩٨٠ ويعلن الحرب على إيران. أما العراق فتحركه مخاوف من طموحات إيرانية فى القوة والنفوذ لما وراء الحدود فى منطقة الخليج بصورة عامة، وفى العراق بشكل خاص. ولذلك لا يتوقع المراقبون أن يلتقى الطرفان على خيار إستراتيجى فى العمل على تسوية وتصفية ملفات علاقاتهما الثنائية.

أما ما يثار بين الحين والآخر عن الإعراب المتبادل عن الرغبة والاستعداد لتطبيع العلاقات المشتركة بين الجانبين وتبادل الزيارات والاجتماعات واللقاءات، فهى مجرد وسائل مرحلية فى إدارة عامة لملفات عالقة وأزمة مستديمة على أمل حدوث تطور جذرى فى الدولتين قد يساعد فى حدوث اختراق حقيقى لتلك الملفات.

وفى هذا الإطار يمكن القول بأن إيران لا يهمها فى التهديدات الأمريكية ضد العراق إسقاط نظام الرئيس صدام حسين أو تشكيل عراق ضعيف البنية، وإنما الذى يهمها بالدرجة الأولى هو ألا يكون المشروع الأمريكى الراهن لضرب العراق مرحلة أولية، ما إن تنتهى حتى ينطلق إلى إيران لإقصاء نظامها السياسى أيضا أو لتحجيمه، وفك ارتباطه مع الحلقات الفاعلة فى الصراع العربى الإسرائيلى وخاصة على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية.

ثانياً: محددات نابعة من علاقاتها بالولايات المتحدة:

إذا كان البعد الأيديولوجى قد هيمن على السياسة الخارجية الإيرانية فى بداية الثورة وفى ظل وجود آية الله الخمينى، فإن الرئيس هاشمى رافسنجانى (١٩٨٩- ١٩٩٧) قد تبنى سياسة براجماتية أكثر واقعية فى حكم إيران خلال سنوات حربها مع العراق، وخفف من تأثير البعد الأيديولوجى فى هذه السياسة، وعندما جاء الرئيس خاتمى للحكم عام ١٩٩٧ تبنى الاتجاه الإصلاحى وألح إلى الرغبة فى التقارب مع الولايات المتحدة، وحاولت الإدارة الأمريكية فى عهد كلينتون تطبيع العلاقات مع إيران رغم القيود التى فرضتها عام ١٩٩٥ على شركات النفط الأمريكية الكبرى من الاستثمار فى قطاعات النفط الخام والغاز الطبيعى الإيرانية.

وخلال فترة التسعينيات وحتى أحداث سبتمبر، يمكن القول بأن الولايات المتحدة قد مرت فى علاقاتها مع إيران بثلاث مراحل أساسية اعتمدت فى كل منها على سياسات وآليات مختلفة للتعامل مع إيران، وذلك على النحو التالى:

١- مرحلة ما عرف باسم السياسات العمياء ضد إيران (١٩٩١-١٩٩٣):

فقد حاولت الولايات المتحدة فى هذه الفترة أن تحبط كل مساعى إيران السلمية حتى تعزلها، واستمرت فى تصنيف إيران فى المحافل الدولية والإقليمية بأنها دولة توسعية تتبنى الأصولية الإسلامية، وحذرت من نفوذ إيران واختراقها لدول الجوار الجغرافى، والادعاء بأن إيران تسعى من أجل تصنيع قنابل نووية لتسيطر على المنطقة، وأنه ينبغى على دول المنطقة أن تعمل على الحد من النفوذ الإيرانى.

٢- مرحلة الاحتواء المنظم لإيران (١٩٩٣- ١٩٩٦):

فمع اكتشاف مصادر ضخمة للنفط فى آسيا الوسطى، وتزايد أهمية الدور الإيرانى باعتباره البوابة المهمة للمنطقة، فقد ازدادت رغبة الولايات المتحدة فى

عرقلة نفوذ جغرافية إيران السياسية، وذلك عن طريق عدد من الإجراءات منها: إقرار قانون احتواء إيران والذى عرف باسم (قانون داماتو) عام ١٩٩٦، (رغبة منها فى حرمان إيران من المشاركة فى مشاريع الطاقة ومنع مرورها عبر أراضيها) والضغط على روسيا وغيرها من الدول التى لها علاقات مع إيران لمنعها من تطوير علاقاتها وخاصة ما يتعلق منها بالتسلح النووى.

٣. مرحلة الاحتواء المتخبط (١٩٩٧. ٢٠٠١):

وبدأت هذه المرحلة مع انتخاب السيد محمد خاتمى لرئاسة إيران، وأصبحت معارضة الولايات المتحدة لإيران بلا حجة مؤثرة، وخاصة مع التحركات الإيجابية للسيد خاتمى (حيث قام بتوجيه عدة رسائل ودية إلى الشعب الأمريكى، وطرح فكرة حوار الحضارات، وأعلن عن تبنى سياسة خارجية هادفة إلى إزالة التوترات الإقليمية) وبجانب هذه التحركات ظهرت حركة جديدة فى المحافل الاقتصادية والسياسية فى أوربا تدعو إلى تحسين العلاقات مع إيران.

ولكن فى مقابل هذه التحركات ظل هناك عاملان أساسيان وقفا عائقا أمام تحرك إيران فى المنطقة، هما: أن الولايات المتحدة ترغب فى أن يكون لها الدور الأول فى منطقة الشرق الأوسط وهو ما يتعارض مع الأهداف الإستراتيجية الإيرانية، وكذلك سعى الولايات المتحدة من أجل حرمان إيران من استغلال موقعها الإستراتيجى، وذلك عن طريق وضع المعوقات أمام إيران فى أهم مصادر دخلها القومى وهو البترول فى مراحل استخراجه وإنتاجه وبيعه، وكذلك حرمان إيران من التقنية المتقدمة فى استخراجه وإنتاجه وخطوط نقل الطاقة.

ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والموقف الإيرانى المعلن منها والدور الإيرانى فى الحرب التى شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان، فكانت هذه الأحداث بمثابة فرصة مناسبة لتطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية، وفتح باب الحوار أمام تفعيلها، إلا أن أمريكا لم تكن راغبة فى فتح باب الحوار كما اعتقد الساسة فى إيران، لكنها كانت فى حاجة إلى تأمين وضعها العسكرى فى الحرب ضد طالبان، فما كان لها إلا أن تلجأ لإيران وروسيا وباكستان كقوى إقليمية أكثر إدراكاً للوضع الأفغانى، هذا بجانب وجود أقلية شيعية فى أفغانستان والعلاقة الوثيقة بين تحالف الشمال وإيران، فكانت هذه الأمور عوامل أدت للتحالف المؤقت بين أعداء الأمس.

إلا أنه ومع تزايد الاتهامات الإسرائيلية لإيران انتهزت الإدارة الأمريكية الفرصة، واتهمت إيران بإيواء مجموعة من أعضاء القاعدة الفارين من أفغانستان، كما أعربت عن قلقها من محاولات إيران الانتهاء من تطوير صاروخ «شهاب٣» الذى يصل مداه إلى ١٣٠٠كلم، وكذلك القول بأن إيران اشترت «صواريخ ستنجر» الأمريكية الصنع من أفغانستان عام ١٩٩٤ وسلمتها لحركة «الجهاد الإسلامى» فى لبنان والتى قامت بتنفيذ سلسلة من العمليات ضد الولايات المتحدة وإسرائيل منذ الثمانينيات بدعم من إيران.

هذا بالإضافة إلى أن أمريكا تراقب بحذر البرنامج النووى الإيرانى، وتغلق على إيران شتى طرق التعاون مع أى قوى نووية خاصة روسيا والصين وكوريا الشمالية حتى لا يكتمل البرنامج النووى، إضافة إلى رغبة أمريكا فى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إيران حتى تقلل من قوتها الإقليمية وتحد من معارضتها الوجود الأمريكى فى المنطقة.

وأمام هذه التوجهات تتعدد التفسيرات داخل إيران حول الأهداف الحقيقية للإدارة الأمريكية من هذه الاتهامات للسياسة الإيرانية، فهناك من يجزم بجدية واشنطن فى توجيه ضربة عسكرية إلى إيران قد تستهدف مفاعل بوشهر النووى ويدعو على ضوء ترجيح هذا الاحتمال إلى تعبئة قوى الداخل وإنهاء المنازعات السياسية بين التيارات المتنافسة، مع الاستمرار فى الوقت ذاته فى اعتماد سياسة إزالة التوتر فى حركة الدبلوماسية الإيرانية، فيما ترى بعض أوساط النخبة السياسية أن التهديدات والتحذيرات الأمريكية المتواصلة تستهدف فى المقام الأول تحييد الدور الإيرانى ومنعه من التأثير فى مخططات واشنطن لإعادة رسم الخارطة السياسية فى المنطقة.

وهنا يرى عدد من المراقبين أن رحلة العودة للعلاقات الإيرانية ـ الأمريكية الطبيعية قد تكون قد بدأت بالفعل من خلال التحول النوعى الذى طرأ على القراءة الأمريكية الجديدة للتحولات الإيرانية، إلا أن هذه الرحلة أمامها معوقات كثيرة لابد أن يستعد لها الطرفان قبل أن تفاجئهم عوامل التحول المتسارعة فى الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية والدولية.

وعلى الجانب الآخر، يرى البعض أن مسألة العلاقة بين البلدين ليست مشكلة إيرانية بقدر ما هى مشكلة أمريكية، فما زالت مراكز أمريكية داخلية بعض نواب الكونجرس الموالين لإسرائيل تقف عقبة أمام تحسين العلاقات مع إيران، وبالنظر إلى الخسائر التى تتكبدها إيران خاصة على المستويات الإقليمية سواء فى الخليج أو آسيا الوسطى من جراء الحصار الأمريكى، يمكن للنظام الإيرانى أن يكون أكثر مرونة فى عودة العلاقات

خاصة وأن إيران فى مجال علاقاتها مع بريطانيا أثبتت أنها قادرة على إزالة العقبات التى تواجه هذه العلاقات، كلما استلزمت المصلحة ذلك.

ثالثاً: محددات نابعة من علاقاتها الإقليمية:

تعانى إيران فى تفاعلاتها الإقليمية من العديد من مصادر التوتر، هذه المصادر تنعكس بدرجة كبيرة على قدرتها على إدارتها للأزمات التى تواجهها، ومن بينها الأزمة العراقية الراهنة. ومن مظاهر هذه التوترات:

١- التوتر على الجبهة الشمالية: حيث تجد إيران نفسها وقد جاورتها عدة دول تحيط ببحر قزوين، وتلك الدول اختلفت أوضاعها وحساباتها، والنفوذ الأمريكى والإسرائيلى يتوغل فيها على نحو يقلق إيران، وقد اضطرت طهران للتدخل فى عدة مناسبات دفاعا عن أمنها ومصالحها الوطنية، فوقفت إلى جوار أرمينيا فى صراعها ضد آذربيجان (رغم أن الأخيرة ذات أغلبية مسلمة وشيعية) خوفاً من تنامى نفوذ أذربيجان وسعيها لاحتواء القومية الأذرية فى إيران، وبسبب العلاقات الأذربيجانية الأمريكية الوثيقة التى تقلق إيران.

٢- التوتر على الجبهة الغربية: حيث توجد تركيا، وارتباطاتها القوية بالولايات المتحدة وإسرائيل، ووجود قناعة إيرانية بأن الولايات المتحدة تدعم تعاونا استراتيجيا بين مثلث يضم تركيا وإسرائيل وآذربيجان. يعمل على منع مد أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين إلى العالم الخارجى عبر إيران، والهدف من ذلك هو الضغط على طهران، وعزلها عن الترتيبات المستقبلية فى القوقاز وقزوين وآسيا الوسطى لإحكام الحصار حولها.

٣- التوتر على الجبهة الجنوبية: وينبع القلق من الأساطيل الغربية والقواعد الأمريكية فى المنطقة، وخاصة أنه من الجنوب يصدِّر النفط إلى مختلف أنحاء العالم، وهو سبب كاف لتمسك الأمريكيين بالبقاء فى المنطقة، وفى ظل العلاقات غير الودية القائمة بين الجانبين، فإن إيران تشعر بمزيد من القلق من هذا الوجود.

فإذا أضيف إلى ذلك وجود أمريكى كثيف فى العراق، فإن الجبهة الغربية لإيران ستصبح الأكثر سخونة والأشد خطرا، خصوصاً مع وجود حدود مشتركة بين البلدين بطول ١٦٣٠ كيلو مترا، ونظراً لأن الولايات المتحدة لها طموحات أخرى تتجاوز إسقاط نظام صدام حسين.

رابعاً: محددات نابعة من رؤيتها لأمنها ومصالحها القومية:

فاعتبارات الأمن والمصالح القومية تشكل فى المرحلة الراهنة جوهر التحركات الإيرانية، وعن ذلك يقول مصطفى تاج زاده أحد مهندسى حركة الإصلاحيين فى إيران: «من حيث المصالح القومية ليس فى صالحنا بأى وجه من الأوجه انتصار أمريكا.. ذلك أن انتصار أمريكا فى العراق يعنى محاصرة الجمهورية الإسلامية وتطويقها بالكامل من قبل أمريكا، حتى إن لم تحدث هذه المحاصرة وكان الهجوم فى مكان آخر وعلى بلد آخر لا يجاورنا من قريب ولا من بعيد، علينا أن نرفض ذلك، لأننا استراتيجيا نرفض الحرب لاعتقادنا بوجوب حل مشكلات عالم اليوم عبر الحوار والطرق السلمية، وكذلك لاعتقادنا أن تدخل أمريكا أمر غير مشروع. إلا أن هذا لا يعنى عدم التقدم لحل الكثير من مشاكلنا مع أمريكا».

ومن جانبه قال حميد رضا آصفى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية: «أنه فى حالة اندلاع حرب تقودها الولايات المتحدة على العراق فإن إيران ستبحث عن أمنها ومصالحها القومية، وستسعى لتجنب أى تقسيم لأراضى جارتها التى تضم جماعات متباينة عرقياً ودينياً وستدرأ أى تدفق للاجئين عبر حدودها».

وفى إطار هذه الرؤى كان طبيعياً أن تراعى إيران فى إدارتها للأزمة العراقية حسابات المكاسب والخسائر المحتملة، فمن بين المكاسب التى قد تجنيها إيران من هزيمة العراق: الإطاحة بنظام صدام - عدوها اللدود - والتخلص من برامج الأسلحة التى قد تكون لديه، وكذلك القضاء على بضعة آلاف من مقاتلى جماعة مجاهدى خلق الإيرانية المعارضة المقيمين فى العراق.

ولكن فى مقابل هذه المكاسب فإن نصرا أمريكياً سيثير مخاوف إيران من خطر التطويق الذى أثاره بالفعل النشاط الأمريكى فى أفغانستان على حدودها الشرقية، ووجود قواعد جديدة لها فى وسط آسيا، هذا إلى جانب استمرار الوجود الأمريكى لفترات طويلة فى دول الخليج العربية، كما أنه إذا كان الغزو سريعاً وحقق نجاحا يؤدى إلى حكومة مستقرة فى بغداد فان إيران ستواجه عدة مخاطر اقتصادية (حيث ستواجه منافسا قويا على الاستثمارات الغربية فى قطاع الطاقة لديها)، ودينية (حيث ستفقد مدينة قم الإيرانية الدينية سيطرتها المؤقتة كمركز للشيعة مع عودة كبار رجال الدين الإيرانيين والعراقيين المنفيين إلى مدن عراقية مثل النجف وكربلاء)، وسياسية (حيث سيحفز أى تحول ديمقراطى فى العراق سرعة المطالبة بإصلاح النظام السياسى القائم فى إيران) وسكانية (حيث ستجد إيران نفسها فى مواجهة موجات من اللاجئين العراقيين)، وأمنية (حيث قد تتعرض إيران لموجة من صواريخ الغاز

السام التى قد يطلقها حاكم العراق كضربة أخيرة للانتقام من أعدائه، إذا ما انحرف الهجوم الأمريكى على العراق عن طريقه المرسوم، كما أن تعرض العراق لحرب أهلية تهدد الشيعة، ووجود طلب للمساعدة سيفرض أزمة على إيران ذات الأغلبية الشيعية).

إن إيران يمكن أن تلعب دورا فاعلاً فى عراق ما بعد الحرب، فوزنها الإقليمى إلى جانب نفوذها لدى شيعة العراق قد يساعد فى تحقيق استقرار العراق بعد الإطاحة بصدام.

يضاف إلى ذلك القناعة الإيرانية بأن الولايات المتحدة فى حربها ضد العراق إنما تحاول تغيير الجغرافيا السياسية فى منطقة الخليج، كما تحاول أيضًا إضعاف القوى الإقليمية فيها، لذا تشعر إيران باستهداف مباشر وأنها ستكون الهدف التالى إذا حققت أمريكا أهدافها فى العراق، ومجىء نظام عراقى موال للولايات المتحدة يمكن أن يسهل للأخيرة مهمة العمل من أجل إسقاط النظام الإيرانى خاصة وأن هناك أصواتًا علنية تطالب الإدارة الأمريكية بالعمل على إسقاط النظام الإسلامى ولو بالقوة، كما أشارت عدة مصادر إلى أن الجيش الأمريكى سيذهب إلى العراق ليبقى هناك مدة طويلة من أجل القضاء على «بؤر التطرف » المساندة أو التى توفر مأوى للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. ولاشك أن المقصود بذلك هو إيران.

كما أن الإدارة الأمريكية قد شكلت لجنة خماسية لتحديد الاستراتيجية الأمريكية الواجب اتباعها فى بعض المناطق ومنها منطقة الخليج العربى. وقد قدمت هذه اللجنة عدة توصيات من بينها العمل على منع إيران من الحصول على أسلحة دمار شامل وضرورة إسقاط حكومة الثورة الإسلامية وإيجاد حكومة حليفة للولايات المتحدة.

كما أن إيران تتخوف من إقدام الولايات المتحدة على ضرب مفاعل بوشهر لاسيما فى ضوء النوايا الأمريكية للعمل على منع إيران من حيازة سلاح نووى، وتثور المخاوف من تعرض المفاعل للدمار وادعاء أن ذلك تم بطريق الخطأ، وتنبع تلك المخاوف من وجود القوات العسكرية الأمريكية على مقربة من الأراضى الإيرانية حال توجيه ضربة للعراق، وهذه القوات قد تضطر إلى التقدم فى المياه الدولية وربما دخول المياه الإقليمية الإيرانية للقيام بعملياتها، الأمر الذى يعنى أن النجاح فى السيطرة على الأراضى العراقية يسهل على الولايات المتحدة ضرب المفاعل النووى الإيرانى.

ومن جانب آخر - وفى إطار حسابات الأمن القومى الإيرانى - فإن المواقف الإيرانية من العدوان الأمريكى على العراق ترتبط ارتباطًا قويًا بالمصالح الإيرانية فى الخليج، ومجمل الرؤى الخاصة بالعلاقات الإقليمية، حيث يتعارض هذا الغزو مع سعى إيران لدعم وجودها ونفوذها فى إقليم الخليج، عبر نزع أسباب التوتر مع العراق وتقوية العلاقات مع دول الخليج. وعبر الحد من النفوذ الأمريكى، وخاصة وضع إيران ضمن دول محور الشر مع العراق وكوريا الشمالية.

فإيران تدرك أن الغزو سيؤسس وجودًا عسكريًا أمريكيًا فى العراق، وسيكون كذلك مقدمة لترتيبات إقليمية تسمح لإسرائيل بالوجود فى العراق بالقرب منها. ومن ثم فإن معادلة العلاقات الإقليمية فى الخليج سوف تشهد اختراقًا إسرائيليًا غير مسبوق فى ظل رعاية وحماية أمريكية لهذا الاختراق.

وأمام هذه المحددات وتلك الاعتبارات يمكن القول أن معالم الموقف الإيرانى فى إدارته للأزمة العراقية تتركز حول: الرفض المطلق لأى غزو أمريكى للعراق أو التدخل فى شئونه الداخلية من ناحية، ومن ناحية ثانية تجنب أى مواجهة مع العراق، والالتزام بدرجة عالية من ضبط النفس للحيلولة دون التورط فى أى مواجهة سياسية أو إعلامية مع العراق، رغم الاتهامات الشديدة التى يطلقها بعض المسؤولين العراقيين من وقت لآخر (من ذلك قول نائب الرئيس العراقى طه ياسين رمضان بأن الأطماع الإيرانية فى المنطقة لا تقل عن الأطماع الأمريكية والبريطانية، كما اتهم الإيرانيين بأنهم حلفاء للصهاينة)، ومن ناحية ثالثة التنسيق مع دول مجلس التعاون فى الموقف من الأزمة، ثم الحرص على تجنب المواجهة مع أمريكا من خلال اتباع سياسة الحياد الإيجابى، بالالتزام بموقف سياسى معارض لضرب العراق، وموقف عسكرى غير منحاز لأى طرف من الأطراف المتصارعة.

المحور الثانى: آليات الإدارة الإيرانية للأزمة العراقية:

وأمام هذه التوجهات، فقد تعددت الوسائل والسياسات التى اعتمدت عليها إيران فى إدارتها للأزمة العراقية، وفى إطار هذه الوسائل وتلك السياسات يمكن التمييز بين:

أولاً: سياسة الحياد الإيجابى:

فالسياسة الإيرانية إزاء الأزمة العراقية تتجاذبها ثلاثة اتجاهات:

الأول: يدعو إلى التعاون مع المخطط الأمريكى للإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين وذلك عبر تقديم دعم سياسى ولوجستى لقوى المعارضة العراقية وميليشياتها المسلحة بما يكفل للإيرانيين حصتهم فى

اللعبة الدائرة الآن على الأرض العراقية.

الثاني: يرفض أى شكل من أشكال التعاون مع المخططات الأمريكية على مستقبل العراق ويرى أن مصداقية الجمهورية الإسلامية فى العالم الإسلامى ستتأثر سلبا فيما لو حدث ذلك. ومن وجهة نظر أصحاب هذا الرأى فإن المخطط الأمريكى لا يقتصر على العراق وإنما يهدف إلى إعادة رسم خارطة المنطقة بما يعزز الوجود الأمريكى فيها ويحفظ أمن الكيان الصهيونى.

الثالث: يدعو إلى أن تتخذ إيران موقفا حياديا مما يجرى على مسرح الحدث العراقى عند انطلاق الحملات الأمريكية المرتقبة كما فعلت عند اندلاع حرب عام١٩٩١.

وقد ترجمت سياسة الحياد الإيجابى إلى دخول إيران فى اللعبة عبر مساندتها للتحالف الشمالى، واشتراكها فى إسقاط نظام طالبان، حتى أن بعض عناصر الحرس الثورى كانت مع قوات التحالف فى أثناء دخولها إلى كابول. وقد قنن السيد على خامنئى مرشد الثورة مفهوم الحياد الإيجابى، حيث أعلن فى أصفهان فى٢٠٠١/١٠/٣٠، أننا نشجب الإرهاب بكل أشكاله ونعارض الحملة الأمريكية على أفغانستان ونرفض الدخول فى أى تحالف تقوده أمريكا.

وبمقتضى هذه السياسة فإن إيران قد أدانت الحرب وفكرة تغيير الأنظمة بالقوة، وقررت ألا تعترض طريق القوات الأمريكية ولا تعرقل عملياتها، ولا تشارك فى أى أنشطة عسكرية ضد العراق.

ثانياً: التنسيق مع المعارضة العراقية:

من بين الأهداف التى تسعى إليها القيادة الإيرانية فى إدارتها للأزمة العراقية، أن تلعب دورا جوهريا فى اتخاذ أى قرار يخص عراق ما بعد صدام، وأن تعزز مكانتها فى المنطقة وتعمق علاقاتها مع أوروبا، وإذا تحققت لها هذه الأهداف فإنها ستقوى علاقاتها مع دول صديقة للولايات المتحدة، يمكن أن تدافع عن موقفها إذا قرر الصقور بالإدارة الأمريكية استهدافها بعد نهاية الحرب مع العراق، وحتى تحقق هذا الهدف، وبما أنها لا تملك ما تقدمه للولايات المتحدة أكثر من الوعد بأنها لن تسبب شيئا من المتاعب، فإنها حاولت تعزيز موقفها عن طريق تقوية علاقاتها بالمعارضة العراقية، واتجهت إلى التنسيق مع عدد من فصائل المعارضة العراقية. وقد أخذ هذا التنسيق عدداً من المظاهر الأساسية:

١. اللقاءات والمشاورات: فهناك تحرك إيرانى باتجاه المعارضة العراقية استعدادا لمواجهة ما وصفه مساعد وزير الأمن الإيرانى (محمد شفيعى) بمرحلة تطبيق سيناريو فى العراق شبيه بما تنفذه الولايات المتحدة وحلفاؤها فى أفغانستان الآن. وهذا التحرك الإيرانى بدأ بعد زيارة وزير الخارجية البريطانى إلى طهران، ثم زيارة شفيعى (المكلف بملف العراق فى المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى) إلى لندن، واجتماعه بشخصيات عراقية معارضة، وتركزت محاورها على ضرورة تشكيل جبهة موسعة من ممثلى كافة فصائل المعارضة العراقية بغية تشكيل حكومة انتقالية للحيلولة دون مجيئ الولايات المتحدة ببديل مرتبط بها فى مرحلة تغيير القيادة فى العراق.

٢. المشاركة فى المؤتمر الذى عقدته المعارضة العراقية بلندن فى يناير ٢٠٠٣، حيث كانت إيران القوة الوحيدة الحاضرة بجانب الولايات المتحدة. وساعد على بروز الدور الإيرانى انعدام النفوذ العربى على المعارضة العراقية ككل من ناحية، وباعتبارها راعية المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق الذى ستكون لمساهمته أهمية خاصة فى إضفاء الشرعية على الحكومة الانتقالية من ناحية أخرى.

والعلاقة بين إيران والمجلس الأعلى تبدو طبيعية، خاصة وأن المجلس يعلن أنه يمثل الشيعة الذين يشكلون نحو ٥٠٪ من سكان العراق، ويؤكد أن المقصود بتحركاته فى شمال العراق، هو ضمان إتاحة الفرصة لوجهة نظر شيعة العراق بشأن ما قد تشهده البلاد متى ما تمت الإطاحة بحكومة صدام البعثية، إضافة إلى ضمان عدم تجاهل مصالح إيران فى الترتيبات المحتملة.

٣. الدعم العسكرى: فقد قامت إيران بالإشراف على تدريب قوات من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (المعروفة باسم لواء بدر) الذى يخطط حاليا لنشر قوات ربما تصل إلى ٥٠٠٠ جندى بشمال العراق. وتشير التقديرات إلى أن قوام «لواء بدر» يتراوح بين ٥ آلاف و٣٠ ألف مقاتل، وهذه القوات مهما كانت أعداد أفرادها وجاهزيتهم، وقد لا تشكل قوة عسكرية حاسمة فى الحملة التى تتزعمها الولايات المتحدة للسيطرة على العراق، إلا أنها يمكن أن تثير حالة من القلق، وتمثل تحديا تواجهه القوات الأمريكية وهى تسعى للإطاحة بنظام صدام حسين. (يقول أسد الله أثارى ماريان، مستشار بوزارة الدفاع الإيرانية، مشيرا إلى تحركات قوات بدر فى العراق: «يجب عليهم الذهاب إلى هناك، وإذا لم يشاركوا فى الإطاحة بصدام حسين، فإنهم سيكونون خاسرين»)، وقد تسببت الأنباء المتعلقة بنشر قوات بدر فى شمال العراق فى تجدد التحذيرات التى أطلقتها وزارة الخارجية الأمريكية، من أنها ستعارض أى

وجود تدعمه إيران فى العراق، وأن نشر قوات بدر سيمثل تطورا خطرا للغاية وسببا لزعزعة الاستقرار.

٤. تنظيم اجتماع المعارضة الشيعية العراقية فى طهران (٢٠٠٣/٣/٦) تحت شعار «ترتيب البيت الشيعى العراقى»، بحضور نحو ٢٥٠ ممثلاً عن عدد من التنظيمات الشيعية العراقية، أبرزها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية.

وإذا كان هناك من يرى أن الحكومة الإيرانية لا تقف وراء المؤتمر، وأن الإعلام الإيرانى الرسمى لم يهتم بالمؤتمر ولم يبرزه، فإنه يمكن القول بأن الحكومة الإيرانية لو لم تكن راضية عن المؤتمر ومرحبة بنتائجه، لحالت دون عقده، فإيران أرادت - من خلال المؤتمر - أن تبعث إلى واشنطن برسالة مفادها أن ورقة الشيعة لا ينبغى تجاهلها، وأنها من الأوراق المؤثرة التى تسيطر عليها إيران.

وفى مقابل هذه التحركات - وبما يعكس جانباً من عدم الوضوح فى السياسة الإيرانية - أعلنت إيران (٢٠٠٢/١٢/١٢) أنها لن تسمح لأى قوة بما فيها فصائل المعارضة العراقية باستخدام أراضيها لشن هجوم على بغداد، وقال الناطق باسم الحكومة الإيرانية عبد الله رمضان زاده لن نسمح لأحد باستخدام الأراضى الإيرانية ضد أى من الدول المجاورة لأغراض عسكرية.

كما أعلن الناطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى أن بلاده لن تلعب أى دور فى المحادثات الجارية على أراضيها بين زعماء المعارضة العراقية، كذلك نفت إيران أن تكون استضافتها لعدد من قيادات المعارضة العراقية تغيرا فى موقفها من الأزمة العراقية، وقال على رضا معيرى نائب وزير الخارجية الإيرانى (٢٠٠٢/١٢/١٠) أن موقف طهران الرافض لأى تدخل عسكرى فى العراق لم يتغير، ووصف زيارة المعارضين العراقيين للعاصمة الإيرانية بأنها ليست شيئا جديدا.

كما أنه ومع أن إيران ظلت تستضيف فصائل من المعارضة العراقية، إلا أنها تركت الأبواب مفتوحة للاتصالات المباشرة مع العاصمة العراقية بغداد، بدعوى إقناع صدام بالالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي تفاديا للحرب.

ثالثاً: التصريحات:

فقد تعددت التصريحات الصادرة عن المسؤولين الإيرانيين على مختلف المستويات، حول الموقف من العراق، ومن الولايات المتحدة، والتى تكشف - فى جانب منها - عن أبعاد الإدارة الإيرانية للأزمة العراقية، ومن أهم هذه التصريحات:

١- تصريحات المرشد العام السيد على خامنئى:

- قال (٢٠٠٣/١/٩) إن الدول الإسلامية لن تترك الولايات المتحدة «تلتهم بهذه السهولة العراق وآباره النفطية». وأضاف أن الحرب الأمريكية المحتملة على العراق تهدف إلى الاستيلاء على آبار النفط والهيمنة على المنطقة والدفاع عن إسرائيل وفرض الرقابة على إيران، واتهم الولايات المتحدة بمحاولة إشعال التوترات الداخلية فى إيران، مؤكدا أن طهران لن «تستسلم فى مواجهة هذه الحرب النفسية».

وقال فى (٢٠٠٢/١/٣١) رداً على إدراج إيران ضمن ما عرف باسم «محور الشر»: «إن لهجة بوش هى لهجة رجل متعطش للدماء يتهم دول وشعوب العالم بأسره بأنها شيطانية ويهددها، فى حين أن الأميركيين هم الذين دعموا خلال هذه الأعوام الماضية الأنظمة المعادية للشعوب وباعوا أسلحة فتاكة ونهبوا ثروات الشعوب»، وأضاف أن «الجمهورية الإسلامية فى إيران تفتخر بأن تكون هدفا لغيظ وحقد الشيطان الأكبر فى العالم»، وقال إن واشنطن تدعم علنا «النظام الصهيونى الظالم وجرائمه ضد الشعب الفلسطيني، وأثبتت مجددا أن الاتفاقات والمجموعات الدولية ما هى إلا وسائل تستعملها من أجل الوصول إلى أهدافها».

٢- تصريحات الرئيس الإيرانى محمد خاتمى:

- شكك الرئيس خاتمى فى (٢٠٠٢/١٠/١١) فى حقيقة الخطر العراقى. وقال «يتحدثون اليوم عن تدخل قوات أجنبية وهجوم على العراق بحجة القيام بحملة ضد الديكتاتورية وتدمير أسلحة للدمار الشامل». وتساءل: «هل بغداد هى النظام الاستبدادى الوحيد وهل هناك تهديد حقيقى بأن يستخدم العراق أسلحة كيميائية أو أسلحة للدمار الشامل». وأضاف «لماذا إذاً دعموا العراق عندما غزا بلادنا؟ وأى قوى زودته بأسلحة كيميائية استخدمها ضدنا وضد شعبه؟».

٣- تصريحات رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى:

- اعتبر رافسنجانى أن الوجود العسكرى الأمريكى المتزايد فى المنطقة يهدد استقرارها وأمنها. وقال إن تدخل الولايات المتحدة فى شؤون المنطقة سيسمح «للنظام الصهيونى باستغلال ذلك انتباه الرأى العام العالمى عن المجازر وعمليات القمع التى يرتكبها بحق الفلسطينيين».

٤- تصريحات وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى:

- قال خرازى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى (٢٠٠٢/٩/١٦) أن بلاده تريد أن ينفذ العراق قرارات

مـجلس الأمن الدولى ويوافق على إعـادة مـفـتـشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة للسماح برفع العقوبات التى فـرضت عليـه بسبب اجـتـياح قـواته للكويت عـام ١٩٩٠. وأكد معارضة بلاده لأى إجراء منفرد أو تدخل عسكرى فى العراق مطالبا بدور للأمم المتحدة فى هذا الشأن. كما دعا الى أن يترك مستقبل العراق السياسى للشعب العراقى وحده.

ـ قال فى (٢٠٠٣/١/٥) أن السياسة الأمريكية غير محصورة فى هذا البلد فحسب وإنما تسعى إلى تغيير العديد من الأنظمة فى المنطقة لإفساح المجال أمام إسرائيل لتوسيع هيمنتها، وأضاف أنه يتعين على كل دول المنطقـة منع الولايات المتـحـدة من شن هجـوم عسكرى على العراق ومحاولة حل الآزمة عبر وسائل دبلوماسية.

ـ اتهم خـرازى الرئيس الأمـريكى فى (٢٠٠٣/١/٢٩) بالعمل على نشر أجواء من التوتر فى الشرق الأوسط والتدخل فى شؤون طهران الداخلية، بعد تصريحاته بأن طهـران تسعى لتطوير أسلحة دمار شامل وتدعم الإرهاب. واعـتـبـر أن الاتهامـات الموجـهـة لإيران التى وردت فى خطاب بوش لا أساس لها من الصحة، وأعلن خـرازى أن مـا قـالـه بوش عن الشـعب الإيرانى يشكل تدخـلا فى الشـؤون الداخليـة لدولة أخرى. وهو أمـر ندينه. وأن تصريحاته تثبت أن الولايات المتحدة ماضية فى سياستها الخـاطئة. بسعيها لنشر أجواء من التوتر الأمنى داخل الولايات المتحدة وخارجها، وخصوصا فى الشرق الأوسط. معتبرا أن واشنطن تريد بهذه الطريقة ضمان هيمنتها العالمية. وأكد أنه حيال الأزمة العراقية فـإننا حـيـاديون. لكن هذا لا يعنى أننا غـيـر مـبـالين. مشيرا إلى أن طهران تنتهج سياسـة حياد نشط بشأن هذا الملف.

ـ أعلن خــرازى فـى (٢٠٠٣/٢/٧) أن الـحـــرب مع العـراق سـتكون لهـا آثار فـى إيران. وإيران مـسـتـعـدة لاستقبال اللاجئين العراقيين والسماح لهم بالإقامة مؤقتاً على الحدود مع العراق. وقد عرضت إيران، أثناء الحملة الأمريكيـة على أفغـانسـتـان، الجـارة الشـرقـيـة لإيران، المشـاركة فـى عمليات البـحث والإنقـاذ المتعلقـة بالجنود الأمـريكيـين. وأكـد على أن إيران تقف ضـد الحرب. ولن تنحاز إلى أى من الطرفين.

ـ أعـرب عن قلق بلاده حـيـال أى حـرب تسـتـهـدف العراق وحذر من انعكاساتها على إيران. حيث يرى أن الخطر من احـتمالات استعمال أسلحة كيماوية يمتد أثرها لإيران يظل قائما ويتوجس منه الإيرانيون خيفة، كما أن أى حرب تشن على العراق من شـأنها أن تفرز أعدادا من اللاجئين الذين يفرون من جحيمها وستكون إيران من أقرب الوجهات بالنسبة لهم.

٥. تصريحات وزير الدفاع الإيرانى على شمخانى:

ـ أكـد شـمـخـانى (٢٠٠٢/١٠/٢٩) على أن «القـوى الشـعـبـيـة والقـوات المسلحـة فى حـالـة اسـتـعـداد تام والقـدرات العـسكرية الهـائلة سـتـرد على أى عـدوان أجنبى»، وقـال إن «الاسـتـقـرار الداخلى فى البـلاد والصورة التى كونها العـالم وخاصـة أوروبا عن إيران أفهمت بالتأكيد الولايات المتحدة بأن جمهورية إيران الإسلامية ليست أفغانستان ولا العراق».

٦. تصـريحـات الأمـين العـام للمـجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى حسن روحانى:

ـ أكـد روحــانى فى (٢٠٠٣/١/١٥) أن بلاده تدعم الولايات المتحدة فى سعيها لنزع أسلحة الدمار الشامل العـراقـيـة وليس لتغـيـيـر نظام الرئيس صدام حسـين. وقـال: «إذا كـان هـدف الأمـريكيـين نزع أسلحـة الدمـار الشامل فى العراق فإن جميع بلدان المنطقة تؤيد ذلك، ولكن إذا كـانوا يريدون تغـيـيـر النظام فـإن ذلك يخـالف شـرعـيـة الأمم المتـحـدة وجـمـيع بلدان المنطقـة ترفض ذلك». وأضاف: أن على العراق أن يمتثل لقرارات الأمم المتـحـدة. لكنه شـدد على ضـرورة منح المزيد من الوقت لمفـتـشى الأسلحـة الدوليـين لكى يتـمكنوا من إنجـاز مهـمـتـهم، وأشـار إلى أن قلق إيران ودول المنطقة بشـأن الهـجـوم الأمـريكى نابع من الخـوف من «تعـرض الأبرياء للمـجـازر وتدفق اللاجـئـين وزعـزعـة الأمن فى البلدان المجـاورة للعـراق، وسـيطرة الولايات المتـحـدة على منابع النفـط العـراقـى وتنصـيـب سلطة تعـمـل لحـسـاب الأمريكيين فى العراق».

٧. أعلن نائب وزير الداخلية الإيرانى لشؤون اللاجئين فى (٢٠٠٣/١/٢٦) أن بلاده مستعدة لتوفير المأوى لنحو ٢٠٠ ألف لاجئ عـراقى كحد أقصى موزعين على عشر مـخـيمات بدلا من ١٩ مـخـيمـا كانت إيران تخطط لها سابقا، وأوضح أن المخيمات التى يستوعب كل منها ٢٠ ألف لاجئ سـتـقـام عند الخط الفـاصل بين الحـدود الإيرانية العراقيـة، وفى القسم الجنوبى منها بالتحديد، حيث يتوقع أن يكون عدد النازحين المتدفقين منها أكبر.

وقـال إن النازحـين العـراقـيـين لن يعـبـروا الحـدود وسيقيمون فى مخيمات داخل الأراضى العراقية تديرها منظمـات مـعـونة دوليـة، وأشـار إلى أن وزارة الداخليـة الإيرانيـة تجـرى مبـاحـثـات مع المسؤولين العـراقـيين لمسـاعـدتهم على تمركـز اللاجـئين داخل العراق نفسه. وقـال «اقـتـرحنا إرسـال بعـثـات إلى المناطق الغـربيـة

والجنوبية من العراق لإيجاد أماكن يتم إنشاء مخيمات للاجئين فيها تقع ضمن مسؤولية العراقيين أنفسهم».

رابعاً: سياسة سد الذرائع:

والتى فى إطارها كان قرار إيران بالقبول بدولة إسرائيل بجانب دولة فلسطينية وليدة. حيث يرى البعض إلى أن التعديل فى الموقف الإيرانى من إسرائيل لا يخرج عن كونه تكتيكا مؤقتا يرتبط بتصاعد وتيرة التهديدات الأمريكية ضد العراق وتصميم الإدارة الأمريكية على إحداث التغيير والتعديل المطلوبين فى خريطة الشرق الأوسط، وبالتالى رغبة الإيرانيين فى النجاة من يد التعديل والتغيير الأمريكى مع التمسك بسياسة المواجهة من جديد مع إسرائيل.

خامساً: التلويح باستخدام سلاح النفط:

فقد لوحت إيران فى (٢٠٠٣/٢/٤) باستخدام سلاح النفط فى مواجهة التهديدات الأمريكية المتصاعدة ضد الجمهورية الإسلامية، وحذرت الخارجية الإيرانية، من أن أى هجوم أمريكى على الأراضى الإيرانية سيكون خطأ كبيرا لا يمكن إصلاحه، كما حذر الرئيس الإيرانى السابق هاشمى رفسنجانى من أن أى هجوم أمريكى محتمل على إيران سيتسبب فى «أزمة طاقة خطرة فى العالم وسيتجاوز سعر برميل النفط الخمسين دولارا».

سادساً: الاتفاقات الأمنية:

تسعى القيادة الإيرانية إلى استكمال مسلسل الاتفاقات الأمنية مع دول المنطقة ضمن تحركها لتأمين نفسها فى مواجهة التهديدات الأمريكية حتى تضمن موقفًا محايدًا من هذه الدول على أقل تقدير، فلا تقدم أى تسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها إذا ما فكرت فى ضربها.

فالاتفاقات الأمنية التى عقدتها إيران مع كل من السعودية والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان والعراق والأردن وتركيا وباكستان وأفغانستان تؤكد على أن إيران تعطى أمنها القومى الأولوية فى هذه المرحلة، بغض النظر عن مبادئها الثورية، أو تعهداتها للحركات الثورية فى المنطقة، وتشير إلى خط تحركها السياسى والعسكرى وحجمه.

سابعاً: طرح مبادرة لتجنيب العراق الحرب المحتملة:

فقد أعلنت إيران فى (٢٠٠٣/٣/٤) رفضها للمبادرة الإماراتية الداعية لتنحى الرئيس العراقى صدام حسين عن السلطة، واقترحت فى المقابل إجراء استفتاء فى العراق ومصالحة وطنية بين النظام الحالى والمعارضة برعاية الأمم المتحدة لتجنب حرب ضد هذا البلد، وقال وزير الخارجية الإيرانى إن الشعب العراقى يجب أن يختار ممثليه الحقيقيين فى استفتاء بإشراف الأمم المتحدة، ودعا القادة العراقيين لتبنى مبادرة المصالحة الوطنية والسماح بمشاركة العراقيين المعارضين فى الحكم.

وأعلن أن خطة من هذا النوع تمثل الحل الوحيد لتغيير الحكم سلميا فى العراق وتفادى حرب فى المنطقة، وأضاف «لم نبحث بعد فى هذه الخطة مع دول أخرى إذ لا يجوز لأى خطة مفروضة من الخارج أن تحدد النظام المقبل فى العراق». وأعرب عن أمله فى أن يدرس القادة العراقيون الخطة التى تقترحها بلاده ويتخذوا المبادرة بأنفسهم.

المحور الثالث: رد الفعل الأمريكى:

يمكن التمييز فى إطار رد الفعل الأمريكى على السياسات والتوجهات الإيرانية فى إدارتها للأزمة العراقية بين عدد من الأبعاد الأساسية:

أولاً: التصريحات: فقد تعددت التصريحات الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين، حول إيران وموقفها من الأزمة العراقية، وكيفية التعامل مع إدارتها للأزمة ومن بين هذه التصريحات:

- اتهم وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلدو فى (٢٠٠٣/٢/٤) إيران بالسماح لعدد من أعضاء تنظيم القاعدة وحركة طالبان بعبور حدودها مع أفغانستان هربا من الملاحقة الأمريكية. كما اتهمها بتسليح عناصر داخل أفغانستان. وقال إن الولايات المتحدة تلقت تقارير مفادها أن إيران تسهم بشكل مباشر فى زعزعة الاستقرار فى أفغانستان، لكنه رفض الكشف عما إذا كانت واشنطن ستعمل على إغلاق الحدود الأفغانية الإيرانية أم لا.

وأضاف: «لا يساورنى أدنى شك فى أن الحدود الوعرة بين إيران وأفغانستان قد استخدمت من قبل القاعدة وطالبان للدخول إلى إيران طلبا للملاذ، وأن الإيرانيين لم يفعلوا ما فعلته الحكومة الباكستانية وهو نشر قوات على طول الحدود ومنع الإرهابيين من الهرب من أفغانستان إلى بلادهم».

- تصريح وزير الخارجية الأمريكى «كولن باول» فى (٢٠٠٣/٣/٩): «نكتشف فجأة أن إيران قطعت أشواطاً فى برنامجها النووى أكثر مما كان الجميع يعتقد، واعتبر أن ذلك يظهر لنا كيف أن دولة عازمة على تطوير أسلحة نووية يمكنها أن تبقى عملية تطوير هذا البرنامج طى الكتمان بعيدا عن أعين المفتشين والخارج».

- تصريح مستشارة الأمن القومى كونداليزا رايس فى (٢٠٠٣/٣/٩): «لا يفاجئنا بتاتا أن إيران تحاول امتلاك

أسلحة نووية وتخصيب اليورانيوم»، وأضافت «تم الترويج له على أنه برنامج سلمي. لكننا كنا منذ فترة طويلة من الأصوات الوحيدة التى شددت على آن الإيرانيين يطرحون مشكلة».

ثانياً: محاولة اكتساب إيران (التطمينات والضمانات):

فقد حاولت الإدارة الأمريكية إرسال عدة رسائل لإيران، لتطمينها ومحاولة اكتسابها إلى صفها فى الأزمة العراقية، وخلاصة هذه التطمينات أن إيران ليست مستهدفة من الحرب المحتملة، وأن مصالحها فى العراق وأمنها القومى لن يمسا بأى سوء ومن ثم فليس هناك ما يبرر القلق أو التوجس فى طهران. وقد استقبلت هذه الرسائل وغيرها بحذر فى إيران، كما أثارت جدلاً واسعاً حولها، وذلك لعدة اعتبارات منها:

- أن الشكوك متجذرة بين البلدين على نحو أقنع القيادة الإيرانية بأن هدف هذه الرسائل هو تهدئة مسرح العمليات، لكى يحقق الأمريكيون أهدافهم فى العراق دون معوقات.

- أن تجربة أفغانستان آكدت للإيرانيين أن واشنطن تريد استخدام الورقة الإيرانية، وليست مستعدة لأن تقيم مع طهران علاقة تعاون مشترك، فإيران برغم الدور الذى قدمته لإنجاح الحملة العسكرية ضد نظام طالبان، إلا أن الإدارة الأمريكية أدرجتها فى النهاية ضمن ما سمى محور الشر.

وفى نفس الإطار نظر كثير من المراقبين إلى مشاركة أحمد الجلبى رئيس المؤتمر الوطنى العراقى فى مؤتمر الفصائل الشيعية بطهران، على أنه رسالة صريحة عكست رغبة واشنطن فى إبلاغ طهران بعدم وجود توجه أمريكى لإبعاد القوى المعارضة المرتبطة بإيران من التركيبة المستقبلية للنظام فى العراق بعد إطاحة صدام حسين. والتأكيد على أن واشنطن قامت بإعادة النظر فى سياستها حيال طهران بعد زيارة محمد رضا خاتمى، نائب رئيس البرلمان الإيرانى، إلى روما ولقائه رئيس الوزراء الإيطالى سيلفيو برلسكونى، وكذلك قيام واشنطن بمنح المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق برئاسة آية الله محمد باقر الحكيم، أكثر التنظيمات الشيعية ولاء لإيران، دورا فى التشكيلة المستقبلية للحكم العراقى.

وفى مواجهة هذه المؤشرات تم الإعلان عن آن إيران وافقت بشكل مبدئى على مجموعة من الطلبات الأمريكية التى نقلت إليها عبر دولة أوروبية، وأبرزها مساعدة الجنود الأمريكيين الذين قد يضلون طريقهم فى الوصول إلى مواقعهم، والسماح لفرق الإنقاذ الجوية بإجلاء الطيارين وحطام الطائرات فى حالة سقوطها داخل الأراضى العراقية. وذلك مقابل ضمانات بعدم تعرضها لأى تهديد خلال الحرب أو بعدها، ومساعدتها على إقامة مخيمات داخل الأراضى العراقية على غرار ما فعلته خلال الحرب الأفغانية لإيواء اللاجئين العراقيين.

كما تلقت إيران تأكيدات بأن الولايات المتحدة تنظر إلى منظمة مجاهدى خلق بنفس المنظار الذى تنظر به إلى النظام العراقى، وأن مصير زعيم المنظمة مسعود رجوى وأنصاره لن يكون مختلفا عن مصير النظام العراقى، وأن مواقع ومعسكرات مجاهدى خلق ستكون ضمن الأهداف العسكرية للهجمات الأمريكية فور انطلاق الحرب.

ثالثاً: السياسات المضادة:

رغم التطمينات التى حاولت الولايات المتحدة، تقديمها لإيران، فإنها سعت فى الوقت نفسه إلى تبنى عدد من السياسات المضادة، والتى من شأنها - من وجهة النظر الأمريكية - الحد من التحركات الإيرانية، حيث بدأت بتسريب أنباء عن انتهاكات حقوق الإنسان فى إيران، والحديث عن اقتراب إيران من إنتاج أسلحة نووية تهدد جيرانها، ومن هنا فقد نظر إلى زيارة رئيس وكالة الطاقة الذرية إلى طهران أواخر فبراير ٢٠٠٣، على أنها تشكل بداية الالتفاف نحو إيران، وخطوة على طريق تدمير أسلحة الدمار الشامل التى يعتقد أنها تمتلكها.

كما تم الترويج لفكرة أن الحشود الأمريكية الضخمة التى تتدفق إلى المنطقة لا يمكن أن تكون من أجل هزيمة النظام العراقى المنهك المدمر، وإنما من أجل نزع جميع أسلحة الدمار الشامل الإيرانية والسورية والباكستانية، كما أن احتلال الولايات المتحدة للعراق سيجعل إيران بين فكى الكماشة، قوات أمريكية فى أفغانستان وحاملات طائرات وقوات فى العراق والخليج، وحائط عسكرى تركى صلب فى الشمال.

كما تزايد التحرك الأمريكى باتجاه تطبيق «مبدأ التطويق» كمبدأ بديل لمبدأ «الاحتواء المزدوج»، فى التعامل مع إيران، ويهدف هذا المبدأ إلى: تضييق الباب الأفغانى وامتداداته الآسيوية أمام إيران، وتقييد إيران بحزام من القواعد العسكرية والمدارات الأمنية الأمريكية، وكبح محاولات تطبيع العلاقات العربية الإيرانية، وتحديدا مع الدول الخليجية.

وكذلك حصر التأثير الأيديولوجى والسياسى فى الداخل الإيرانى، وذلك من خلال الدعوات الأمريكية

المطالبة بتفكيك علاقة طهران بكل من حزب الله (لبنان) وحركتى «حماس» و«الجهاد الإسلامى» (فلسطين) وحزب الوحدة (أفغانستان) فضلا عن الاعتراض الأمريكى على أى دور إيرانى فى العراق، سواء على مستوى المشاركة فى صياغة مستقبله السياسى، أو على مستوى العلاقة مع فصائل المعارضة وأحزابها، وخاصة مع «المجلس الأعلى» ذى الخاصية الشيعية، والعمل على تحجيم العلاقات الإيرانية الروسية والإيرانية الأوروبية.

هذا بالإضافة إلى التصدى لأى تطور فى العلاقات الإيرانية مع العراق، لأن احتمال تفعيل العلاقات الإيرانية العراقية وإزالة رواسب حرب الخليج الأولى، يجعل من العراق حلقة الوصل الجغرافى بين سوريا وإيران ولبنان وفلسطين، مما يعنى خلق واقع «جيو استراتيجى» يعيد إحياء مفهوم «الجبهة الشرقية»، بعمق إسلامى يتجاوز الجغرافيا العربية.

المحور الرابع: مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية:

فى إطار المحاور السابقة (المحددات، والسياسات وردود الأفعال) يكون التساؤل المهم هو، كيف سيكون مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية؟

وفى إطار الإجابة على هذا السؤال يمكن القول بأن حدود المواجهة بين إيران والولايات المتحدة لا تعنى حتمية الاصطدام المباشر، وخاصة فى ظل توافر العديد من البدائل غير المباشرة التى يمكن من خلالها للولايات المتحدة إدارة الصراع مع إيران، وكذلك لغياب الإجماع الأمريكى الداخلى، وافتقاد الولايات المتحدة للحلفاء المناسبين لإدارة الصراع المباشر، وكذلك لتبنى إيران لسياسة تفويت الفرصة على الأمريكيين، هذا بالإضافة إلى تعدد التحديات الأمريكية الخارجية الأكثر إلحاحا من التحدى الإيرانى.

ومن هنا فليس من السهل تصور إمكان نشوب حرب شاملة ومباشرة بين الولايات المتحدة وإيران فى ظل العديد من نقاط القوة التى تميز الجانب الإيرانى ومن أبرزها:

- عسكرياً: امتلاك إيران لقوات الحرس الثورى التى تناهز نصف مليون مقاتل، فضلا عن جيش نظامى يزيد تعداده على ٨٠٠ ألف جندى، كما تمتلك إيران صواريخ بعيدة المدى من طراز «شاهين٢» التى يمكنها الوصول إلى قلب إسرائيل.

- جيو - استراتيجياً: فموقع إيران الجغرافى يعطيها مزايا استراتيجية عديدة.. فهى تشغل رقعة برية واسعة وبالتالى فإن إمكانية تدمير الأهداف الاستراتيجية ستواجه صعوبة للانتشار الكبير لهذه الأهداف، كما أنها قادرة على غلق مضيق هرمز وإيقاف حركة ناقلات البترول عبره.

- تنظيمياً: فهى ليست كأفغانستان أو حتى العراق، حيث يصعب تكوين تحالفات معادية للنظام الحاكم على غرار التحالفات الأفغانية، كما أن أجهزة الدولة ومؤسساتها تسيطر على الوضع الداخلى تماماً، فى وجود حكومة قوية لديها قدرة كبيرة على تعبئة الجماهير وشحنها معنوياً.

وأمام هذه الاعتبارات وغيرها فإن سيناريو الحرب الأمريكية الإيرانية المباشرة غير مكتمل العناصر - على الأقل فى المرحلة الراهنة - ولذلك ستشهد المرحلة القادمة، تزايد الاعتماد الأمريكى على أشكال أخرى من وسائل إدارة الصراع مع إيران ومن ذلك:

- التشدد فى تطبيق «مبدأ التطويق».

- فرض ضغوط مكثفة على إيران من أجل السماح باستخدام أراضيها منطلقا لعمليات أمنية هادفة لملاحقة عناصر مشتبه بانتمائهم إلى «القاعدة» أو «طالبان»، واشتراط تسليمهم للسلطات الأمريكية، أو المشاركة فى التحقيق معهم إذا ثبت تورطهم فى شبكة «الإرهاب».

- الضغط على طرفى الواقع المذهبى والعرقى فى إقليمى سيستان وبلوشستان الإيرانيين، حيث يوجد الإيرانيون السُنّة، بدعوى أن أفرادا من «القاعدة» و«طالبان» فروا إلى هذه المناطق، وأن بعض التيارات السنية الإيرانية (تنظيم الفرقان المحظور)، مرتبطة بتنظيم «القاعدة»، وهذا يستوجب تشددا أمنيا إيرانيا.

- إثارة الحساسيات الناشئة عن الخلافات العرقية والمذهبية فى المجتمع الإيرانى.

وفى مقابل هذه التوجهات الأمريكية، يمكن القول أن قدرة الإدارة الإيرانية على مواجهة التحديات التى تفرضها هذه التوجهات، تتوقف بدرجة كبيرة على نجاحها فى التعامل مع الأزمة العراقية، وتعظيم المكاسب التى يمكن الحصول عليها من هذه الأزمة هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية مدى قدرة إيران على الحد من الضغوط والتوترات الداخلية واحتواء الانقسامات التى تبرز بين الحين والآخر بين التيارات السياسية والفكرية الإيرانية، ومن ناحية ثالثة مدى نجاح إيران فى تسويق نفسها كقوة إقليمية قوية وقادرة على ضبط وإدارة الصراعات الإقليمية بكفاءة وفاعلية.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
I.S.B.N 977-227-130-3

مطابع التجارية - قليوب - مصر